حكومة اقليم كوردستان - العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة السليمانية

دور سياسة الإغراق السلعي في تطور التبادل التجاري الدولي

مع إشارة خاصة إلى العراق

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد في جامعة السليمانية،

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في الإقتصاد

من قبل

سازان أمير رؤوف

بإشراف

الأستـــــاذ الـــــدكتور

محمد رؤوف سعيد

2713 ك 1434هـ 2013م

بسم اللّه الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم
بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ
وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾

صدق اللّه العظيم

سورة النساء: الآية 29

الإهداء

إلى النور الذي أضاء دربي منذ الصغر ليوصلني إلى بر

الأمان والدي .....وفاءً وإعتزازاً

إلى من علمني الصبر والمثابرة والدتي......براً وإحساناً

الى سندي في الحياة أختي واخواني.... رمز المحبة

الى زوجي العزيز .... رفيق حياتي في السراء و الضراء

إلى زينة حياتي وقرة عيوني...... إبني الغالي (**هێڤار**)

شكر و تقدير

الحمد لله سبحانه حمدا يوافي نعمه و يكافئ مزيده والصلاة والسلام على خير خلقه محمد نبي الهداية والرحمة.

لايسعني وقد وفقني الله جل وعلا لانهاء هذه الرسالة الا ان اتقدم ومن باب الامانة العلمية والاخلاقية بخالص الشكر و العرفان الى استاذي الفاضل الدكتور (محمد رؤوف سعيد) الذي اكرمني وتفضل بالاشراف على انجاز هذه الرسالة و اغناها بتوجيهاته و ارشاداته القيمة اذ كان لجهوده الفاضلة و مقترحاته القَيِّمة طيب الأثر في إضاءة الكثير من جوانب الرسالة التي أبصرت النور بين يديه في المبتدأ والمنتهى، وهو ما اسأل المولى ان يجزيه عنا خير الجزاء.

وأعرب عن خالص شكري وتقديري الى جميع اساتذة و مُدّرسي قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة السليمانية لما أحاطوني من رعاية جليلة أثناء فترة الدراسة ولا سيما الدكتورة نرمين معروف غفور والدكتور خالد حيدر والأستاذ الدكتور علي جلال.

كما اشكر جميع الموظفين في مكتبة كلية الادارة والاقتصاد بجامعة السليمانية لما أبدوه من روح التعاون والمساعدة الصادقة في استعارة المراجع والمصادر العلمية والتي تستحق مني كل الشكر والتقدير والامتنان.

كذلك يدعوني واجب العرفان بالجميل تقديم الشكر للأستاذ الدكتور (صائب جواد) لما فضل بآرائه السديدة وملاحظاته القيمة بهذا الصدد، ويطيب لي أن أسجل شكري العميق إلى زميلتي (ماردين محسوم) لما بذلته من جهد في توفير العديد من المصادر التي اغنت الرسالة.

واتقدم باسمى آيات الشكر و التقدير الى اسرتي و بالاخص زوجي الغالي (علي عمر) وقرة عيني ونور بصري إبني العزيز (هێڤار) اللذين سهروا بجانبي وصبروا عليَ أثناء الدراسة و جميع الأهل والاصدقاء الذين لهم الفضل الكبير علي بعد ان ساندوني بكل حب واخلاص وغمروني بمحبتهم الصادقة ودعواتهم الطيبة لذا اسأل الباري ان يوفقني لرد جمائلهم علي وان يعطي الجميع دوام الموفقية لما فيه خدمة العلم و تقدمه.

سازان

المستخلص

بهدف السيطرة على مساحات واسعة من الأسواق الخارجية، فأنه وإضافة إلى الممارسات الإعتيادية والعادلة، فقد أقدمت جهات عديدة على ممارسة الإغراق السلعي والتي تتلخص في عرض المنتجات بأسعار تقل عن الأسعار العادلة، وهي ممارسة تخرج عن ممارسات الحرية التجارية والتجارة الدولية العادلة، لذا فأن منظمة التجارة العالمية أعطت الضوء الأخضر للبلدان الأعضاء في هذه المنظمة في أن تتصدى لهذه الممارسة من خلال وسائلها الخاصة بمكافحة الإغراق السلعي.

رغم المحاولات الجارية في سبيل مكافحة الإغراق السلعي ورغم وجود قوانين رادعة تتبناها العديد من البلدان، إلآ إن ممارسات الإغراق السلعي ما زالت مفعلة، بدليل تنامي التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي لأسباب منها سيادة ظاهرة العولمة الإقتصادية التي أثمرت عن إفرازات عديدة كانت ولاتزال تغذي هذه الممارسة.

مارس العراق ولفترات قصيرة جداً الإغراق السلعي بحق الأسواق الخارجية، في مجال بعض السلع منها التمور و الأسمنت، غير أن جهةً رسمية قد مارست وأثناء فترة الحصار الإقتصادي الإغراق السلعي في إطار تصدير النفط إلى العالم الخارجي، كما أن بعض الجهات العراقية ما زالت مستمرة في تبنيها لهذه الممارسة، أما بخصوص الممارسات الإغراقية الصادرة عن الخارج، فان العراق وبسبب الإختلالات الهيكلية العديدة في إقتصاده وبسبب سياساته الإقتصادية الخاطئة منها سياساته التجارية التي جعلت من السوق العراقية سوقاً مفتوحة، فأن العراق أصبح ساحة مخترقة أمام الممارسات الخارجية من ضمنها الممارسات الإغراقية لإغراق السوق العراقية، عليه فإن الضرورة تستدعي عمل ما هو ضروري لمعالجة هذه المشكلة.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	شكر وتقدير
	المستخلص
V-I	**قائمة المحتويات**
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ- ه	**المقدمة**
30-1	**الفصل الأول: الإغراق السلعي والأنماط الأخرى للإغراق**
1	**المبحث الأول: مفهوم الإغراق السلعي وإجراءات التصدى له**
1	اولاً: تعريف الإغراق السلعي وتوضيح أبعاده
4	ثانياً: نشأة الإغراق السلعي
7	ثالثاً: آليات مكافحة الإغراق السلعي
9	**المبحث الثاني:أنواع الإغراق السلعي**
9	أولاً:الإغراق الجشع
11	ثأنياً:الإغراق السلعي الناتج عن التمييز السعري
13	ثالثاً:الإغراق السلعي بتاثير الطاقات الفائضة ودورات السوق
15	رابعاً:الإغراق الاستراتيجي
17	خامساً: الإغراق المتقطع
17	سادساً:الإغراق الناجم بتاثير أسعار الصرف
19	**المبحث الثالث: الأنماط الأخرى للإغراق**
19	اولاً:الإغراق البيئي
24	ثأنيا:الإغراق الإجتماعي
27	ثالثاً:الإغراق التكنولوجي
64-31	**الفصل الثاني: سياسة الإغراق السلعي ،أهدافها ،وسائلها،وتداعياتها**
31	**المبحث الأول: أهداف سياسة الإغراق السلعي**
31	اولاً: نيل حصص سوقية أوسع خارج السوق المحلية
34	ثانياً: إكتساب الميزة التنافسية
36	ثالثا: زيادة الصادرات إلى الخارج
40	**المبحث الثاني: الوسائل المعتمدة في ممارسة سياسة الإغراق السلعي**
40	أولاً: تخفيض قيمة العملة الوطنية
42	ثانيا: دور الحكومات في تشجيع الصادرات
45	ثالثا: السياسات الحمائية
48	**المبحث الثالث: آثار سياسة الإغراق السلعي في التبادل التجاري الدولي**
49	اولاً: تأثيرات الإغراق السلعي على التنمية الإقتصادية
52	ثانياً : التأثيرات الإجتماعية للإغراق السلعي

الصفحة	الموضوع
55	ثالثا: تأثيرات الإغراق السلعي على البلدان المستوردة
58	رابعا: تأثيرات الإغراق السلعي على البلدان المصدرة
61	خامسا: تأثيرات الإغراق السلعي على البلدان النامية الفقيرة
123-65	**الفصل الثالث: ممارسات الإغراق السلعي في إطار تطور التبادل التجاري العالمي**
65	**المبحث الأول: العوامل المؤثرة في تطور التبادل التجاري العالمي**
65	أولا: عمليات التصنيع
72	ثانيا:تطور عمليات النقل
75	ثالثا:العولمة الإقتصادية
79	رابعا:الشركات متعددة الجنسية
82	خامسا:المنظمات الإقتصادية العالمية
85	سادسا:التكتلات الإقتصادية الاقليمية
89	**المبحث الثاني: موقع الإغراق السلعي في التبادل التجاري العالمي**
89	أولاً: ضرورات التبادل التجاري الدولي.
91	ثانياً: التجارة الدولية وخيارات العدالة (مفاهيم متصلة بممارسات الإغراق السلعي)
94	ثالثاً: شروط و دواعي تحقق الإغراق السلعي.
96	رابعاً: الإغراق السلعي بعد إقامة النظام الاقتصادي العالمي السائد حالياً.
101	خامساً: مخاطر الحمائية في مكافحة الإغراق السلعي.
103	سادساً: دول تمارس حالياً الإغراق السلعي في التبادل التجاري العالمي.
112	**المبحث الثالث: المسيرة التأريخية لممارسات الإغراق السلعي في التجارة الدولية**
112	أولاً:الإغراق السلعي في التجارة الدولية ماقبل الحرب العالمية الأولى
114	ثانياً:الإغراق السلعي في التجارة العالمية مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية
117	ثالثاً:الإغراق السلعي بعد الحرب العالمية الثانية في فترة الحرب الباردة .
121	رابعاً:الإغراق السلعي في زمن العولمة الإقتصادية
175-124	**الفصل الرابع: الإغراق السلعي في العراق في ضوء تداعيات تعثر الإقتصاد العراقي وأحكام التقيّد بالتجارة الخارجية**
124	**المبحث الأول: طبيعة الإقتصاد العراقي**
125	أولاً:الحظ العاثر للإقتصاد العراقي
126	ثانياً:آفة النفط في العراق
129	ثالثاً:الإختلالات الهيكلية للإقتصاد العراقي
129	ا- الإختلالات السكانية
130	ب- الإختلالات القطاعية
131	ج- الإختلالات التشغيلية
135	د- الإختلال مابين مكونات الناتج المحلي الإجمالي
139	**المبحث الثاني: معضلة التجارة الخارجية للعراق**
139	أولاً:معضلة التبادل التجاري الخارجي للعراق بتأثير سوء الإدارة وظروف الحرب
143	ثانياً: تأثيرات الحصار الإقتصادي على العراق
146	ثالثاً: أثر تخفيف الحصار الإقتصادي على المبادلات التجارية للعراق.
147	رابعا :التجارة الخارجية للعراق قبيل وبعد سقوط النظام العراقي السابق.
157	**المبحث الثالث: الإغراق السلعي في العراق**

الصفحة	الموضوع
157	أولاً:ممارسات العراق الإغراقية
161	ثانياً:عوامل تعرض السوق العراقية إلى الإغراق السلعي
172	ثالثاً :آثار الإغراق السلعي على الإقتصاد العراقي
192-176	**الإستنتاجات والمقترحات**
176	أولاً:الإستنتاجات
186	ثانياً:المقترحات
201-193	**المراجع والمصادر**
193	أولاً: المصادر باللغة العربية
200	ثانياً:المصادر باللغة الإنكليزية
211-202	**الملاحق**
	المستخلص باللغة الكردية
	المستخلص باللغة الانكليزية

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
68	مستويات القيمة المضافة الصناعية بالمليار دولار خلال المدة (2000-2011)	1
70	إجمالي التجارة العالمية بالسلع والتجارة للسلع المصنعة وأهميتها النسبية بالمليار دولار خلال المدة (2000-2011)	2
74	البضائع المنقولة بواسطة أنماط النقل(الجوي والبحري) للمدة (2000-2011) بآلاف الأطنان	3
78	مستويات الناتج العالمي وحصة الفرد منها والتجارة العالمية للسلع وعدد السكان خلال للمدة(2000-2011)	4
79	تجارة سلع المعلوماتية وأهميتها النسبية في التجارة العالمية خلال الفترة (2000-2011)	5
81	توزيع الشركات متعددة الجنسية العشر الكبرى في العالم حسب المناطق عام 2010	6
81	عدد البلدان والإقتصادات المضيفة لأكبر عشر شركات متعددة الجنسية المتواجدة في العالم	7
82	قيمة الصفقات التجارية لأكبر عشر شركات متعددة الجنسية في العالم بالمليار دولار خلال المدة (2000-2011)	8
88	تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقتصادية الاقليمية خلال المدة (2000-2011) بالمليون دولار	9
99	التجارة العالمية المتحققة عن طريق الإغراق السلعي ووزنها النسبي في لتجارة العالمية بالمليار دولار خلال المدة (2000-2011)	10
100	الشكاوى المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية عن ممارسات الإغراق السلعي خلال الفترة (2000-2011)	11
101	الإجراءات المعتمدة لمكافحة الإغراق خلال المدة (2000-2011)	12
105	متوسط تكلفة الإنتاج وسعر التصدير ونسبة الإغراق من الصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية لمحاصيل (القمح،الرز،القطن) خلال الفترة (2000-2011)	13

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
14	التجارة الصينية المتحققة عن طريق الإغراق السلعي وأهميتها النسبية في التجارة العالمية بالمليار دولار خلال المدة (2000-2011)	**108**
15	التجارة الهندية المتحققة عن طريق الإغراق السلعي وأهميتها النسبية في التجارة العالمية بالمليار دولار خلال المدة (2000-2011)	**111**
16	التجارة العالمية المتحققة عن طريق الإغراق السلعي واهميتها النسبية في التجارة العالمية خلال المدة(1950- 1959)	**120**
17	التجارة العالمية المتحققة عن طريق الإغراق السلعي وأهميتها النسبية في التجارة العالمية خلال المدة(1990- 1999)	**123**
18	أنتاج النفط الخام في العراق خلال المدة (2000-2011)	**129**
19	توزيع السكان حسب البيئة في العراق بين عامي (2000 و2011)	**130**
20	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الثابتة لسنة 1988 خلال المدة (2000-2011) بالمليار دينار	**133**
21	توزيع المشتغلين في العراق بحسب القطاعات الإقتصادية خلال المدة (2000-2011)	**134**
22	قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العراق متوزعة ما بين القطاعات الإقتصادية بالأسعار الثابتة لسنة 1988 خلال المدة (2000-2011) بالمليار دينار	**138**
23	أقيام التجارة الخارجية للعراق المدة(2000-2011) بالمليار دولار	**149**
24	نسبة أقيام الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات العراقية للمدة(2000-2011) بالمليار دولار	**151**
25	التوزيع الجغرافي لأقيام الصادرات العراقية للمدة (2000-2011) بالمليار دولار	**153**
26	التوزيع الجغرافي لأقيام الإستيرادات في العراق للمدة(2000-2011) بالمليار دولار	**154**
27	قيم الصادرات حسب القطاعات الإقتصادية بالمليار دولار للمدة (2000-2011)	**155**
28	قيم الإستيرادات حسب القطاعات الإقتصادية بالمليار دولار للمدة (2000-2011)	**156**

قائمة الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مستويات القيمة المضافة بالمليار دولار للإقتصادات المتقدمة والنامية والعالم للمدة(2000-2011)	**69**
2	إجمالي التجارة العالمية للسلع والتجارة للسلع المصنعة وأهميتها النسبية بالمليار دولار خلال للمدة (2000-2011)	**71**

قائمة الملاحق

الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	قيم الصادرات بحسب التصنيف الدولي الموحد للمدة (2000-2011) بالمليار دولار	**202**
2	الأهمية النسبية لقيم الصادرات بحسب التصنيف الدولي الموحد للمدة (2000-2011)	**203**
3	قيم الإستيرادات بحسب التصنيف الدولي الموحد للمدة (2000-2011) بالمليار دولار	**204**
4	الأهمية النسبية لقيم الإستيرادات بحسب التصنيف الدولي الموحد للمدة (2000-2011)	**205**
5	قانون حماية المنتجات العراقية لسنة (2010)	**206**
6	تعليمات تسهيل تنفيذ أحكام قانون حماية المنتجات العراقية	**209**

المقدمة

منذ أن تطورت علاقات التبادل التجاري مابين البلدان المختلفة، وبعد أن أدركت الاطراف القائمة بالتجارة أهمية التصدير في جني الفوائد و المنافع المستحصلة من إيرادات التصدير، فقد بادرت جهات معينة إلى إبتكار وسائل وسبل عديدة في سبيل السيطرة على مصادر الموارد الإقتصادية خارج حدودها، كما حاولت وبشتى الوسائل السيطرة على الاسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، وكل ذلك في سبيل جني مزيد من الأرباح.

إستطاعت دول رأسمالية صناعية ومنها بريطانيا وفرنسا وبوسائل إستعمارية السيطرة على مناطق واسعة من العالم من أجل الإستحواذ على مواردها الأولية، أو بغرض التفرد بأسواقها لتصريف منتجاتها الفائضة، خدمة لمصالحها، إلا أن دولاً رأسمالية صناعية متقدمة أخرى والتي تخلفت عن غيرها في إمتلاكها للمستعمرات فأنها إضطرت إلى إبتكار وسائل وممارسات جسدتها في سياساتها التجارية والتصديرية من أجل مزاحمة غيرها من البلدان الرأسمالية الصناعية في الاسواق الخارجية بضمنها أسواق البلدان الراسمالية الصناعية نفسها ، وقد تمثلت تلك السياسات بدعم المنشآت الصناعية في الداخل في عملياتها الإنتاجية ودعمها في مجال التصدير بشتى الوسائل، بضمنها الوسيلة التي تجعل من أسعار منتجاتها المعروضة في الاسواق الخارجية تدنو عن تكاليف إنتاجها، حيث أطلقت على هذه الممارسة بالمفهوم الإغراق السلعي.

من خلال تقلب صفحات ذخيرة الفكر الإقتصادي المنهل من تجارب التأريخ الإقتصادي للبلدان المختلفة، ومن خلال تدارس السياسات المعتمدة من قبل بلدان عديدة، يترائى بأن قضايا الإغراق السلعي وسياسات الإغراق تحتل مساحة واسعة من الأدبيات الإقتصادية، بل إن هذه القضايا قد تم إشباعها بما يكفي من دراسات أصيلة و ومعمقة، غير إن المكتبة العربية ورغم المحاولات القائمة بأشباعيها لكنها وفي نظر الباحثة عاجزة في أن ترتقي إلى المستوى المطلوب و قاصرة في أن تشفي الغليل، أما بخصوص العراق فأن الدراسات التي أجريت على العراق في مجال الإغراق السلعي فأنها لا تتعدى عن بحوث مختصرة حاولت دراسة الظاهرة من دون أن تتغلغل في تفاصيلها، ومن دون أن تلج في أعماقها.

أهمية الدراسة

أن من الأهمية بمكان الولوج في تفاصيل الإغراق السلعي على الصعيد العالمي من حيث مسبباتها ودواعيها وآثارها وتداعياتها والسبل المعتمدة في ممارساتها من أجل إيضاح الصورة بخصوص مالها من أدوار في الدفع بالعمليات التجارية العالمية، ومالها من آثار في التحوط منها وتبنى وسائل رادعة بحقها، كما وأن الخوض في دراسة الإغراق السلعي في العراق، مايتعلق بالممارسات العراقية الصادرة في هذا الإتجاه صوب الاسواق الخارجية و ما يخص تعرض السوق العراقية إلى ممارسات إغراقية خارجية تلقتها هذه السوق نتيجة لما تعانيها الأوضاع الإقتصادية السائدة من تعثر و هشاشة، عليه فأن الباحثة تجد انه من الضروري الولوج في هذه النوع من الدراسة.

مشكلة الدراسة

تنطلق مشكلة الدراسة من أصل الموضوع الذي تم بحثه، إذ أن الإغراق السلعي يمثل بحد ذاته مشكلة تواجهها التجارة الخارجية، كونه يتأطر في إطار التجارة غير العادلة التي يستهدف القائمون من ورائها الحاق الضرر المادي بالبلدان التي يستهدفونها عن طريق إغراق أسواقها بسلع تقل أسعارها عن الأسعار العادلة، حيث أنه و رغم إنتفاع المستهلكين الذين تتعرض أسواق بلدانهم إلى الإغراق السلعي ولفترات زمنية معينة، إلآ أن الحاق الأذى بالمنتجين المحليين وبدرجات أكبر يجعل الخسائر التي تتعرض لها تلك البلدان أكبر والتي تزيد وفي معظم الأحوال عن المنافع التي يستقيها المستهلكون.
بما أن مشكلات العراق ذات الصلة بالإختلالات الهيكلية لإقتصاده نابعه بالأساس من درجة إنكشافه الكبير على العالم الخارجي ومن ريعية إقتصاده وإقتصاده وحيد الجانب، كما أن تعرض السوق العراقية إلى الإغراق السلعي ينتهي إلى تعميق الإختلالات الهيكلية للإقتصاد العراقي، ما يجعل من القيود التي تكبل العراق أوثق و أشد إيلاماً وهكذا وبالنتيجة فأن الإغراق السلعي الذي يتلقاه العراق يضعف من قدراته الإنتاجية، ويتسبب في مزيد من تسريب أمواله إلى الخارج.

فرضية الدراسة

1- تستند الدراسة على فرضية مفادها أن الإغراق السلعي ورغم ما يتلقاه من شجب من حيث التنظير الإقتصادي، ورغم ما تلقته من إجراءات صارمة من قبل المنظمات الإقتصادية العالمية، ورغم صدور قوانين رادعة كثيرة في العديد من البلدان تخص مكافحة الإغراق السلعي، إلآ أن هذه الممارسة ما زالت قائمة.
2- كما تفترض الدراسة أنه ورغم الإجراءات الإحترازية المعتمدة في سبيل الحد من هذه الممارسة، فأن الإغراق السلعي في تطور بسبب إفرازات العولمة الإقتصادية والإنسيابية الكبيرة في النقل والإتصالات وحمى المنافسة الشديدة التي تبديها أطراف عديدة في التجارة العالمية مما يجعل إجراءات الردع غير فاعلة.

أهداف الدراسة

1- تهدف الدراسة إلى الكشف عن ممارسات الإغراق السلعي من أجل الوقوف على أهم الدوافع التي تدفع بممارسي الإغراق السلعي للخوض في هذه الممارسة، كما أن الدراسة تهدف أيضاً إلى التعرف على السبل الكفيلة بتحقيق هذه الممارسة من خلال الوقوف على الإجراءات المعتمدة التي يتم تفعيلها، وفي الوقت نفسه فأن الدراسة تجعل من الكشف عن الآثار الناجمة عن هذه الممارسة جزأً من أهدافها.

2- تهدف الدراسة إلى التعرف على حالة الإغراق السلعي عما تتلقاها السوق العراقية من ممارسات إغراقية صادرة عن خارج البلد، وكل ذلك من أجل بيان الآثار الضارة الناجمة عن هذه الممارسة.

منهجية الدراسة

تبنت الدراسة منهجية أساسها التحليل الوصفي التأريخي لظاهرة الإغراق السلعي، إذ حاولت الدراسة تفسير هذه الممارسة من خلال الوقوف على مضامينها بهدف إستخلاص العبر منها وقد حاولت الدراسة إستقراء حالة الإغراق السلعي من منظور تأريخي وذلك من خلال الوقوف على البيانات عن هذه الظاهرة بحسب المراحل التأريخية، إذ ان ماتم إعتماده في هذا المجال قد تمثل بالمنهج الإسترجاعي للفترات التأريخية عن طريق إستخلاص المعطيات والمعلومات، عليه إعتمدت الدراسة وفي إطار المنهج الوصفي الذي تبنته جمع البيانات الضرورية عن الظاهرة وإستخدام طرق إحصائية مبسطة منها النسب المئوية ونسب التغير ومعدلات النمو السنوية، بغرض إجراء المقارنات الضرورية و من أجل الوقوف على مسارات النمو التي تشهدها ظاهرة الإغراق السلعي وغيرها من المتغيرات ذات العلاقة مثل التبادل التجاري العالمي ومتغيرات الناتج العالمي وغيرها من المتغيرات.

حدود الدراسة

إعتمدت الدراسة لبحث ظاهرة الإغراق السلعي إطاراً مكانياً وسعها العالم بأسره ولكن من خلال التركيز على العالم المتقدم والأتيان بأمثلة تخص البلدان المتقدمة، كونها كانت هي السباقة في الإقدام على هذه الممارسة، وهي التي رصدت آثارها وتداعياتها، أما بخصوص النطاق الزماني فأن الدراسة وعند بحثها للتبادل التجاري العالمي فأنها إختارت آماداً زمنية لحقب تأريخية مختلفة، وعن الواقع الحالي، فأن الدراسة إعتمدت الفترة الزمنية الممتدة ما بين (2000-2011) لتوضيح أبعاد ظاهرة الإغراق السلعي في التجارة العالمية وللكشف عن طبيعة الإقتصاد العراقي والتجارة الخارجية للعراق.

صعوبات الدراسة

عانت الدراسة من جملة صعوبات بالأخص في الحالة العراقية، تركزت في شح المعلومات أحياناً و في إنتفاء البيانات عن الظاهرة دوماً، عليه فأن الباحثة إقتنعت بالكامل بأن الدوائر والمؤسسات ذات العلاقة لن ترصد جهودها لجمع البيانات الضرورية عن هذه الظاهرة، لذا فأنها إضطرت لأن تطرح الموضوع بشكله الوصفي كونها لم تستطع الحصول على ماكانت تتطلب من بيانات تخص هذه الظاهرة سوى أرقام قليلة تم سردها في متن البحث، بالتالي أنه لوكانت البيانات متوفرة عن ظاهرة الإغراق السلعي في العراق لكان

بالإمكان عرض الموضوع على نحو آخربحيث كانت الفائدة من الدراسة عملية أكثر إلآ أن الباحثة لم يكن أمامها خيار آخر ولم تكن بيدها حيلة.

هيكل الدراسة

أحتوت الرسالة على أربعة فصول حيث جرى وفي الفصل الأول التطرق إلى مفهوم الإغراق السلعي من حيث تعريفه وتوضيح أبعاده وتداعياته والمحاولات الجارية للتصدى له ومكافحته، كما تم شرح أنواع لإغراق السلعي، في حين إختتم الفصل بالإشارة إلى الأنواع الأخرى للإغراق من حيث الإغراق البيئي والإغراق الإجتماعي والإغراق التكنولوجي.
تناول الفصل الثاني من الرسالة أبعاد سياسة الإغراق السلعي من حيث أهدافها ووسائلها وتداعياتها، إذ جرى التطرق إلى الأهداف التي يبتغيها الإغراق السلعي من حيث العمل على الإستحواذ على الأسواق الخارجية والحصول على المزايا التنافسية من أجل زيادة الصادرات إلى خارج أسواقها المحلية، وقد جرى الحديث وفي الفصل نفسه عن الوسائل التي يعتمدها ممارسو الإغراق السلعي والتي تتلخص في الغالب بالتأثير على قيمة العملة الوطنية والتواطوء مع الحكومات ومن خلال سياساتها خاصة سياساتها التجارية لأغراق الأسواق الخارجية، أما بخصوص تداعيات الإغراق السلعي فقد تمت الإشارة إلى تداعيات هذه الممارسة على التنمية الإقتصادية وعلى النواحي الإجتماعية، وتم التطرق أيضاً إلى تأثيرات هذه الممارسة على البلدان المصدرة والمستوردة، وأيضاً على البلدان النامية الفقيرة.
في الفصل الثالث تم الحديث عن ممارسات الإغراق السلعي التي تجري في إطار تنامي التبادل التجاري، إذ جرى التركيز في البداية على العوامل التي ساعدت في تنامي التبادل التجاري من حيث عمليات التصنيع، وثورة النقل والإتصالات وظاهرة العولمة الإقتصادية التي زادت من تأثيرات الشركات متعددة الجنسية، فضلاً عن دور المنظمات الإقتصادية العالمية وعمليات التكامل الإقتصادي الجارية ما بين العديد من البلدان، وفي إطار الفصل نفسه تمت الإشارة إلى الموقع الذي يحتله الإغراق السلعي في التجارة العالمية من خلال دواعي وشروط تحقق الإغراق السلعي والمخاطر التي تتعرض لها التجارة العالمية أثناء التصدي لهذه الممارسة ما يتعلق بإمكانات ممارسة الحمائية، كما أختتم الفصل بالمسيرة التأريخية التي شهدتها ممارسات الإغراق ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، والإغراق السلعي في فترة الحرب الباردة وما بعدها في زمن العولمة.
أما بخصوص الفصل الرابع الذي تم تخصيصه للحالة العراقية، فقد تم التحدث عن طبيعة الإقتصاد العراقي الذي يهيمن عليه قطاع النفط و ما يعانيه العراق أيضاً من إختلالات هيكلية عديدة لإقتصاده، وتم التطرق أيضاً إلى معضلة التجارة الخارجية في العراق بتأثير سوء الإدارة وظروف الحرب والحصار، أما ما يتعلق بالإغراق السلعي في العراق، فقد جرى الحديث عن الممارسات الإغراقية التي أقدم عليها العراق، في حين فأنه وبخصوص تعرض السوق العراقية إلى الإغراق السلعي فأن الفصل ركز أيضاً على تلك العوامل التي

تساعد في تعريض السوق العراقية إلى هذه الممارسة، وإنتهى الفصل بذكر أهم التداعيات التي تنجم عن تعرض السوق العراقية إلى الممارسات الإغراقية الصادرة عن خارج العراق.

وأختتمت الرسالة بجملة من الإستنتاجات والمقترحات نأمل أن تكون مفيدة للتعامل مع مشكلة الإغراق السلعي.

الفصل الأول
الإغراق السلعي والأنماط الأخرى للإغراق

الفصل الأول
الإغراق السلعي والأنماط الأخرى للإغراق

بغرض الإحاطة بمفهوم الإغراق السلعي و من أجل التعرف على أنواعه وشرح الأنماط الاخرى للإغراق، فان هذا الفصل قد تم توزيعه على ثلاثة مباحث، وذلك على النحو الاتى:-

المبحث الأول: مفهوم الإغراق السلعي وإجراءات التصدى له.
المبحث الثانى: أنواع الإغراق السلعي
المبحث الثالث: الأنماط الاخرى للإغراق

المبحث الاول
مفهوم الإغراق السلعي وإجراءات التصدى له

في خضم المنافسة الحامية التي شهدتها التجارة الخارجية، وبغرض الإستحواذ على الأسواق الخارجية للبلدان الأخرى، إعتمدت بعض المنشآت وخاصة الصناعية منها والتي كانت تدعمها حكومات بلدانها ممارسة اقدمت من خلالها تلك المنشات على طرح منتجاتها بأسعار أقل من سعر التكلفة او الأسعار العادلة، ومثل هذه الممارسة أطلقت عليها بالإغراق السلعي وألتي وصفتها أطراف مختلفة أنها ممارسة غير عادلة وتستحق الشجب والتحوط منها وإتخاذ إجراءات ضرورية للتصدى لها، وبالتالى فان هذا المبحث يحاول تسليط الضوء على مفهوم الإغراق والاحاطة بكيفية ظهورها، ومن ثم الولوج في المحاولات الجارية من اجل مكافحتها.

وهكذا فإن هذا المبحث يتوزع على النقاط الآتية:-
اولاً: تعريف الإغراق السلعي وتوضيح أبعاده
ثانياً: نشأة الإغراق السلعي
ثالثاً: آليات مكافحة الإغراق السلعي

أولا: تعريف الإغراق السلعي وتوضيح ابعاده:

يعرّف الإغراق السلعي على انه ممارسة يستهدف من ورائها بيع سلعة منتجة في الخارج، في سوق بلد معين بسعر اقل من سعر السلعة الاعتيادى في السوق المحلية لبلد المنشأ، يهدف القائمون بهذه الممارسة إلى إخراج المنافسين في السوق ألتي تم إغراقها، سواء كان المنافسون محليين أم أجانب(على،2002، :371).وهكذا فان الإغراق السلعي يقف بالضد امام تحقيق الأهداف الاقتصادية ألتي تنشدها الأنظمة الاقتصادية.

يهدف القائمون بالإغراق في الأسواق خارج أسواقهم المحلية إلى التخلص من الفائض الموجود من الانتاج الذي لم يستطع هؤلاء بيعه في سوقهم المحلية بغية تصريفها في السوق

ألتي يتم إغراقها، من دون ان يتم طرحه في السوق المحلية والذي قد يؤدى إلى خفض أسعار السلعة، ومثل هذه الحالة وفي حال تحققها فانها قد تؤدى إلى خسارة مستقبلية او خفضا متوقعا للارباح، وهكذا فانه وبغرض منع تحقق تلك الخسارة وعدم السماح في أن تنخفض الأسعار في الداخل فان هؤلاء يقدمون على ممارسة الإغراق السلعي في أية سوق مواتية تتيح لهم تلك الممارسة (Blanchard,2006:321).

لايمكن أن يتحقق الإغراق السلعي في كل الاحوال بل انه مرتبط بمستويات الأسعار والدخول ودرجات المرونة الطلب السعرية والدخلية حيث وفي الأسواق ألتي تنخفض فيها المستويات العامة للأسعار، فان امكانات الإغراق السلعي تكون قليلة كون الأسعار المخفضة من قبل ممارسي الإغراق حتى في حال وصولها إلى دون سعر التكلفة، قد لا تجد اى صدى ولن تنجح، كون السعر المخفض للسلعة المنوى بها إغراق تلك السوق اعلى من ان يتحقق من خلاله الإغراق السلعي، كما ان الدخول المنخفضة لا تساعد على تغذية الطلب وبالتالى تصريف الانتاج لاية سلعة بالقدر الكاف، حتى وان تم فيها خفض سعرها إلى دون سعر التكلفة (عبدالرزاق ،32:2010).

من بين النواحى ألتي لابد من إدراكها بخصوص نجاح ممارسات الإغراق السلعي الامعان في طبيعة مرونة الطلب السعرية، حيث من غير الممكن ممارسة الإغراق السلعي في سوق سلعة تكون المرونة الطلبية السعرية فيها عالية، الاّ في حال التاثير على تلك المرونة وخفضها عن طريق الاعلان وغيرها من الطرق أو في حال خفض سعر السلعة بدرجات كبيرة، الاّ انه وفي حال انخفاض مرونة طلب السعرية، فانه بالامكان فرض سعر اعلى وحتى إغراق السوق، فيما لو لم يجد القائمون بالإغراق امامهم عوائق قانونية واجرائية، تحول دون تحقق الإغراق(عبد المهدي، 206:2000).

من الناحية الاقتصادية فان الإغراق يمكن له ان يتحقق في ظل اية أسعار مفترضة، وعند اى حال، الاّ انه وفي الوقت الحاضر فانه يستخدم في سياق القانون التجارى للدول وفي اطار المفاهيم ألتي تم اطلاقها من قبل المفكرين والمنظرين الاقتصاديين التي قبلها الجميع و اتفقوا عليها، على انه يتأطر في تلك الممارسة ألتي تقدم عليها شركة صناعية ما في دولة ما تقوم بتصدير منتجاتها إلى بلد اخر بسعر اقل من السعر المعتاد في أو بيعها دون سعر تكلفة الانتاج (Nigel,2009:299).

رغم أن الجميع متفقون على ان ممارسات الإغراق السلعي هى عملية ضارة ونواياها غير سليمة وعواقبها وخيمة ونتائجها هي سلبية في احداث المنازعات التجارية والحروب التجارية في ممارسات الإغراق وإجراءات مكافحة الإغراق، او في حصول عوائق تجارية تفرضها البلدان المتعرضة للإغراق في فرض تعريفات اعلى ونظام حصص متشددة وهى نتائج تلحق الاذى بالعلاقات التجارية والتدفقات السلعية ما بين البلدان بصيغها السليمة والصحيحة، الا انه ورغم كل ذلك فهناك من يدافع عن الإغراق السلعي ويعتبره جزءاً من الحريات التجارية والاقتصادية وجزءاً من التضحية التي قد تقدم عليها بعض الشركات المصنعة عن طيب خاطر، بالتالى فأن هؤلاء يعتبرون الإغراق جزءاً من المنافسة ألتي يقدم عليها المنافسون في سبيل الظفر بمزيد من الزبائن و في سبيل السيطرة على مساحات اوسع من السوق في العالم الخارجى، عليه فان الإغراق السلعي وفي نظر هؤلاء ينتهى إلى مزيد

من الانتاج وتشغيل اكثر للأيدى العاملة في البلد المصدر ومنافع إستهلاك صافية أكبر في البلد المستورد المغرق سوقها بتلك السلعة (Dominick,2001:112).

في بعض الأحوال فان جهةً معينة وفي بعض البلدان تستسيغ ان يتم إغراق أسواق بلدانها ببعض السلع من غيرها من البلدان، كما أنها تفتح الطريق وتهيئ الأجواء في سبيل ذلك، اذ ان هذه الجهات تامل من وراء ذلك إعادة تصدير تلك السلع إلى أسواق البلدان الاخرى بغرض تحقيق أرباح من وراء ذلك(عبدالمهدي، 2000: 20).

بغرض مكافحة ممارسات الإغراق فان بلداناً عديدة أصدرت قوانين خاصة بها تخص مكافحة الإغراق، ولديها إجراءات معينة لتطبيق تلك القوانين، فعلى سبيل المثال، فانه وفي الولايات المتحدة الامريكية وألتي لها قوانينها الخاصة بمكافحة الإغراق، فقد أوكلت وزارة التجارة الامريكية بتنظيم الإجراءات الخاصة بمكافحة الإغراق، حيث ان المنشات الوطنية الامريكية يسمح لها بتقديم شكاوى إلى تلك الوزارة عن أية ممارسة إغراق تتعرض لها الولايات المتحدة الامريكية، حيث ان الجهات الخاصة في الولايات المتحدة الامريكية وفي حال تاكدها بان السلعة ألتي يتم استيرادها يتم بيعها في السوق الامريكية بسعر اقل من القيمة العادلة وان المنشآت الوطنية الامريكية لديها القدرة في إنتاج تلك السلعة وبقيمتها العادلة، فانها أى وزارة التجارة الامريكية تتخذ الإجراءات الضرورية في منع إستيراد تلك السلعة من تلك الجهة (سليمان، 2000: 288).

إن نظريات الإغراق السلعي التقليدية تتشابك مع تحليلات التميز السعرى الاحتكارى ما بين الأسواق، بمعنى ان تقوم منشأة معينة وفي بلد معين بفرض نوعين مختلفين من السعر، سعر إعتيادى أو عادل داخل البلد وسعر آخرأقل في الخارج أو في سوق أخرى خارج الوطن، من دون ان يعبر هذا السعر الاخيرعن القيمة العادلة(مجلة حقوق، 2000: عدد 2).

إن نجاح تلك المنشآت في ممارسة الإغراق السلعي خارج الوطن عن طريق التمييز الاحتكاري للسعر، نابع من عوامل مختلفة من بينها أن منتجات تلك المنشأة محمية في السوق الداخلية أو انها تتلقى الدعم من قبل الحكومة، لذا فان هذه المنشات تتمتع بمزايا غير عادلة أمام المنافسين الخارجيين.

يتحقق الإغراق السلعي أيضا في حال اذا ماتم إطلاق الصادرات من سلعة معينة إلى سوق خارجية خارج السوق المحلية يصعب تفسيرها في ثنايا السوق التنافسية الاعتيادية بحيث وبخصوص الأسعار العادلة والكميات المنصفة ألتي يتم طرحها وبيعها، فان منظمة التجارة العالمية لها قواعدها ألتي قد تم تعميمها وأوجب الالتزام بها من قبل البلدان الأعضاء في المنظمة (عبدالمهدي، 2000: 190) وهكذا ومن خلال ما تمت قراءتها من المبادئ الواردة في منظمة التجارة العالمية فان ممارسة الإغراق السلعي هى مدانة من دون ان تكون محظورة على الاطلاق على الصعيد العالمى، وتاتى هذه الادانة لانها تتسبب في الاضرار وفي الحاق الأذى المادى بالصناعات الوطنية في البلد المستورد بالتإلى فان منظمة التجارة العالمية WTO تسمح للبلدان الاعضاء في المنظمة في إتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الإغراق في بلدانها(شمت، 2010: 41).

قد يساء فهم الإغراق السلعي في حال إذا تم فهمه على انه يمثل تصدير سلع إلى أسواق البلدان الاخرى باثمان رخيصة بصيغتها المطلقة ومن دون ربطها بدلالاتها النسبية (اى نسبة

إلى الأسعار الاعتيادية أو القيم المعادلة)(شمت، 2010 :92)، وهكذا فان بلدانا معينة وبالنظرإلى إنخفاض أسعار مدخلات الانتاج فيها بامكانها ان تطلق سلعا وبأسعار رخيصة إلى أسواق البلدان الاخرى، فهذه الأسعار قد تكون رخيصة جدا في البلد المستورد لكنها تضاهى الأسعار الاعتيادية او القيم العادلة في بلد المنشأْ لذا فان ذلك لن يدخل في اطار الإغراق السلعي (عطار، 2007: 44).

ثانيا:نشأة الإغراق السلعي

لاشك أن ممارسات الإغراق قديمة قدم الحضارات البشرية، الا انها كانت تخلو من ان يتم التركيز عليها والتنبيه اليها، ولم تكن هناك بالفعل ممارسات مضادة لها، غير انه ومن بدأيات عصر النهضة الاوروبية وبعد أن عمت الأفكار الاقتصادية فقد بدأ الحديث عن الإغراق وتم تحذير الساسة والقائمين على السلطة من مخاطرها ونتائجها الوخيمة على الاقتصاد(Robert,1996:160-167).

يمكن القول ان (Jacob Viner) كان أول من تحدث عن الإغراق، وهو الذي سحب معه الكتاب الاخرون لان يفقهوا إلى ما كانت تمارسها المانيا في القرن السادس عشر من ممارسات من حيث بيع الورق في انكلترا بأسعار رخيصة جدا وألتي من شانها ان تلحق الاذى بالصناعة الانكليزية النامية في هذا المجال، كما وقد اشار (Viner) ان المانيا كانت تنوى ومن خلال ممارساتها في طرد التجار الفرنسيين من الساحة البريطانية بغرض السيطرة على السوق البريطانية من اجل نيل المزيد من الأرباح.

في خصم كتاباته عن الإغراق كشف (Viner) عن حقيقة لم يتطرق اليها (ادم سمث)وهى ان حكومات بعض البلدان قد تحفز منتجيها ان يبيعوا منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار اقل من السعر المعتاد في بلدانهم (James,1999:88).

في نهايات القرن الثامن عشر وبالتحديد في عام 1791 جرت نقاشات مستفيضة في الولايات المتحدة الامريكية بهذا الخصوص، وتم التحذير من ممارسات المنافسين الاجانب اللذين يقدمون على البيع في سوق الولايات المتحدة الامريكمية بأسعار في غاية الرخص، حيث وفي خضم تلك النقاشات الأمريكية ظهر اسم لامع ممثل ب(Alexander Hamilton) والذي أوصى بضرورة ان يتحد المنتجون الامريكيون في مواجهة المنافسين الاجانب الذين يمارسون الإغراق في السوق الأمريكية(Paul,2003:130-135).

بعد ان تشكلت الولايات المتحدة الامريكية، لاحظ الأمريكيون أن سوقهم الناشئة في محل خطر جدي امام هجمات الإغراق الصادرة من الشركات الصناعية البريطانية، وألتي حثت المشرعين ان يسنوا قانونا أمريكيا للتعامل مع التجارة العالمية والذي كان يعالج بطريقة أو بأخرى ممارسات الإغراق المتاتية من خارج السوق الأمريكية، كما قد قامت الولايات المتحدة الأمريكية اثناء وبعد الحرب العالمية الاولى بتبني إجراءات معينة من شأنها مكافحة الإغراق، وهكذا ونتيجة للإنتباه إلى مخاطر الإغراق، وما أسفر عن ذلك من سن للقوانين الخاصة بمكافحة الإغراق، فقد إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها غيرها من البلدان الصناعية أن تنأى بنفسها عن مخاطر الإغراق من خلال السياسات الاقتصادية

المعمولة في هذه البلدان وألتي تمثلت بالضرائب الكمركية المفروضة على الإستيرادات من الخارج وغيرها من العوائق التجارية وألتي كانت تحول دون تحقق الإغراق بصيغها الجامحة (Jonathan,1998:321).

منذ بدايات القرن العشرين وبالتحديد قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى فقد شعر العالم الراسمالى بتصاعد الصناعة الألمانية الجبارة وألتي كانت مشحونة بسياسات إغراق أقدمت عليها المانيا من خلال تآلف وتناغم مابين الحكومة الالمانية والشركات الصناعية الالمانية (مطر، 2008: 38)، وقد إتهمت أثناءها المانيا بأنها تنوى تدمير القوى التنافسية للصناعات خارج المانيا، عليه يمكن أن يقال ان هذا النزاع التجارى الناشب بين المانيا والدول الراسمالية الصناعية.قد عد سبباً رئيسياً في التوتر الذي حصل مابين المانيا وغيرها من البلدان الرأسمالية الصناعية، حيث أن ذلك التوتر المتصاعد كان سبباً رئيسياً لنشوب الحرب العالمية الأولى(سعيد، 2011: 46).

بما أن بريطانيا قد شهدت الثورة الصناعية قبل غيرها من البلدان، وبما أنها إستطاعت ان تمتلك مستعمرات عديدة منتشرة في أنحاء العالم، وبما أنها إستفادت قبل غيرها في البلدان في جنى ثمار عملية تقسيم العمل الدولى، وألتي كانت نتيجتها أن إستطاعت بريطانيا في امتلاك مزايا مقارنة كثيرة من حيث انخفاض تكاليف انتاجها الصناعى نتيجة رخص الموارد الاقتصادية المتدفقة من مستعمراتها، ونتيجة تامين سوق رائجة لتصريف منتجاتها وألتي مكنتها من ان تنال مزايا إقتصاديات الحجم من حيث وفورات الحجم وألتي كانت تقلل وإلى حدود قصوى تكاليف انتاجها، لذا فان بريطانيا كانت تجلس ولفترة زمنية ليست بقصيرة على العرش الصناعى، غير ان بريطانيا شعرت ومنذ نهايات القرن التاسع عشر ان عرشها بدأ يهتز امام تصاعد القوتين الأقتصاديتين الجديديتين المتمثلتين بالولايات المتحدة الامريكية والمانيا، كما أن بريطانيا كانت تزعجها ممارسات هاتين الدولتين ألتي كانت تشوبها نوابا إغراقية جاهرة (عبدالرزاق، 2010: 14-15).

إستطاعت الولايات المتحدة الامريكية ومن خلال إجراءاتها الخاصة بها تنظيم العمليات الإنتاجية والأسعار في منشأتها الصناعية ، كما ان الكارتلات الصناعية الالمانية وألتي كانت تمارس تواطوءات صناعية خاصة بها في فرض الإنتاج والأسعار فانها جعلت من صناعاتها محمية في الداخل امام التنافس الاجنبى و ذات درجات تنافسية عالية في الأسواق الخارجية وألتي كانت نتيجتها ان تهيأت للدولتين الآنفتى الذكر لأمتلاك قوى جبارة في ممارسة الإغراق السلعي، علما ان الولايات المتحدة الامريكية لم تقتصر ممارساتها الإغراقية في مجال الصناعة لوحدها بل انها كانت تطلق هذه الممارسة في المجال الزراعى أيضا.لذا فان بريطانيا وجدت نفسها امام تحدى كبير صادر من كل من الولايات المتحدة الامريكية والمانيا إذ وجدت أن أسواقها مخترقة للإغراق السلعي من قبل هاتين الدولتين، في حين ان منتجاتها تجابه بمنافسة قوية في أسواقهما(Sanjaya,1997:111-129).

إن ممارسات الإغراق ألتي أقدمت عليها كل من الولايات المتحدة الامريكية والمانيا ضد بريطانيا، كانت مقترنة مع الشكوك ألتي أثيرت على الصناعة البريطانية من حيت التقادم التكنولوجى، فضلا عن تقهقر الانتاجية في بريطانيا امام الانتاجية المتصاعدة لكل من المانيا والولايات المتحدة الامريكية، وما نالتها هاتان الدولتان من مزايا اقتصاديات الحجم بفعل

التوسع الانتاجي الكبير الذي تحقق في تلك الاثناء، وهكذا فان الموقع التنافسى لبريطانيا أصابه اهتزازاً كبيراً، نتيجة ممارسات الإغراق الامريكية والالمانية في خارج بلدانها وسياساتهما الحمائية في الداخل، وهكذا فان القهقرية ألتي شهدتها بريطانيا العظمى وألتي كانت سيدة العالم لقرون عديدة، فانها تعود بالأصل إلى تقهقر قواها الاقتصادية وألتي كان الإغراق السلعي سببا في تداعى صناعاتها ألتي كان لها شأن من ضمنها صناعات الحديد والصلب (كريانين,2010: 149-150).

هناك من يوازن مابين الآثار الايجابية والسلبية لممارسات الإغراق، إذ يعتقد البعض بأن الإغراق وان كان يمارس دورا سلبيا في الحاق الضرر بالأنشطة الانتاجية المحلية الآ أنه يحمل بعضا من الجوانب الايجابية كونه يساهم في دخول سلع ومواد قد تستخدم كمنتجات وسيطة ومواد أولية داخلة في العمليات الأنتاجية ألتي تجرى في الداخل وهكذا وفي حال دخول مدخلات وبأسعار زهيدة حتى وان كان ذلك عن طريق ممارسات الإغراق فانه بالنتيجة فان ممارسة الإغراق تؤدى إلى خفض تكاليف الانتاج لبعض الانشطة الانتاجية المحلية (الهيتي، 41، 2000).

رغم كل الادعاءات ألتي يطلقها البعض، إلا ان معظم المحللين ومتابعي الشؤون الاقتصادية وصانعي السياسة يرون في الإغراق على انه ممارسة ضارة تستحق الشجب والادانة، وبالتالي وفي حال تحقق الإغراق، فان البلد المتعرض للإغراق يحق له اعتماد وسائل رادعة وممارسة ردود افعال على الأقل في حال اذا ما ألحق الإغراق ضررا ماديا بالصناعات المنافسة في البلد المستورد (معروف، 2006: 208).وهكذا فان الإجراءات الحمائية والمضادة لهذه الممارسة يطلق عليها بمنع الإغراق أو مكافحة الإغراق، لذا فان البلدان وبغرض قطع الطريق امام إجراءات الإغراق، لها الحق في اصدار قوانين خاصة بها لمنع الإغراق من خلال وضع قيود معينة على الإستيراد (خلف، 149، 2001).

اذا كان الإغراق السلعي في اى بلد يؤمن منتجات معينة وبأسعار منخفضة وألتي قد تعود بالنفع على المستهلكين كونهم يحصلون على سلع باثمان اقل، الا ان العملية لها تداعياتها ونتائجها السلبية على الصناعة الوطنية كونها تفقد ميزتها التنافسية حتى في السوق الداخلية، بالتإلى فان هذه الصناعات قد تفقد حتى السوق الوطنية لتصريف منتجاتها وهكذا فانه وفي حال تحقق الإغراق فان الانتاج الوطنى سوف يتقلص، وبالنتيجة فان الطلب الكلي سوف يتناقص وما يتبقى من الطلب الكلى يطارد السلع الاجنبية المستوردة، ألتي تم استيرادها من خلال ماتعرض له البلد من إغراق (فهمي، 1957: 238-239)، وهكذا فان الإغراق يسبب في إنخفاض الانتاج المحلي و تضاؤل حجم دورة الدخل القومى كون البعض من الدخل القومي يتسرب وعن طريق الإستيراد إلى خارج دورة الدخل والانتاج، وهكذا فان الحصيلة النهائية ألتي يقبضها البلد المتعرض للإغراق إنخفاضا للانتاج والدخل.

ثالثا:آليات مكافحة الإغراق

رغم إعتراض البعض بان إجراءات منع الإغراق ماهي الا الحمائية ألتي تمارسها بعض البلدان وألتي تقع في إطار معاداة الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، إلا أن المدافعين عن فكرة منع الإغراق يجدون بان الإغراق ماهو الا ممارسة غير عادلة كونها تلف من حولها نوايا غير محقة، وهكذا فان مسالة حماية الصناعات الوطنية والعاملين في الداخل من اثار ضارة صادرة عن التجارة العالمية بضمنها عمليات الإغراق ماهي إلا إجراءات ينوى القائمون بها على إحقاق الحق ورفع الحيف على الجهة ألتي مورست بحقها ممارسات ظالمة(لال داس، 2009: 241-242).

رغم ان بلدانا معينة قامت فرادية باصدار قوانين تمنع الإغراق، ورغم ان تلك البلدان وغيرها قامت بوضع برامج إجرائية مختلفة وأقدمت على وضعها في أطرها المؤسساتية، ورغم ان هذه الإجراءات كانت قديمة ويرجع تأريخها وفي بعض البلدان إلى اكثر من قرن من الزمان، الا ان قبول مسالة منع الإغراق عالميا لم يلق أي صدى حقيقية في أروقة المنظمات الاقتصادية العالمية رغم المناشدات الكثيرة لها والدعوات المستمرة بأعتمادها، لحين أوائل الثمانينات من القرن الماضى، بعد أن تم طرحها ضمن المفاوضات ألتي كانت تجريها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارةGATT (لال داس، 2005: 100-101).

وهكذا فان القوى الاقتصادية الفاعلة في العالم وألتي كانت لها حضورها الفاعل في تلك الأثناء ألتي كانت تؤمن بإجراءات منع الإغراق ولها قوانينها الخاصة بمنع الإغراق مثل الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوروبية EC، وأستراليا، كانت لها أدوارها الفاعلة في طرح الموضوع في جولة أوروغواى للمفاوضات ألتي كانت تجريها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة.اضافة إلى القوى تلك فان بلدانا رأسمالية متقدمة أخرى مثل اليابان وسويسرا لها قوانينها لمنع الإغراق، كما ان بلداناً صاعدة مثل المكسيك وبلدانا نامية عديدة لها قوانينها ايضا في هذا المجال.

وبالعودة إلى تأريخ إصدار أول قانون لمكافحة الإغراق، فان كندا كانت الدولة الاولى ألتي خطت الخطوة الاولى في هذا الاتجاه، إذ إنها وفي مستهل القرن العشرين اصدرت قانونها الخاص بمنع الإغراق في عام 1904، وهكذا وبعد ان قامت كندا باصدار ذلك القانون فان بلدانا اخرى من دول (الكومونويلث)تبعتها في اصدار قوانين خاصة بها لمنع الإغراق، اذ قامت نيوزلاندا باصدار ذلك القانون في عام 1905، واستراليا في عام 1906، وافريقا الجنوبية في عام 1914(Nigel,2009:321).

رغم صدور تلك القوانين من قبل تلك البلدان ورغم إجراءات اخرى لمنع الإغراق أقدمت عليها دول مختلفة غير ان صعود المانيا كقوة إقتصادية عظمى وألتي كانت تمارس الإغراق في أسواقها الخارجية، فان ذلك اسهم في زيادة الدعوات الخاصة بتشريع قوانين خاصة بمنع الإغراق، وقد كان السبب الذي زاد قلق البعض حيال المانيا، قد تلخص في ان المانيا قامت وفي معظم القطاعات الصناعية بتنظيم كارتلات صناعية، ألتي كانت تمارس وبالفعل ممارسات إغراقية، علما ان هذه الكارتلات الصناعية قد طالت إلى فروع صناعية أثبتت

المانيا تفوقها الكبير في أنشطتها الصناعية وألتي كانت تدعمها أيضا التفوق الكبير الذي حققته المانيا في مجال البحوث العلمية المتقدمة وألتي ما لبثت ان قامت المانيا بادخالها المجالات التطبيقية خاصة المجالات الصناعية، وخير مثال على ذلك الصناعات الكيمياوية وألتي حققت فيها الصناعة الالمانية نجاحا باهراً، فكيف بها أن تتنظم في اطار كارتل صناعي يمارس الإغراق (Jan,1992: 103-104).

تلخص الهدف الذي أنشئت من أجله الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة عام 1947 في أن تعمل تلك الإتفاقية على تقليل القيود والعوائق ألتي تقف أمام تدفقات التجارة الخارجية، كما ان هذه الاتفاقية كانت تمنح صفة الدولة الاكثر رعاية للدول الاعضاء امام غيرها من الاعضاء فضلا عن العمل من اجل توحيد التعريفات وفي المقابل فان المنظمة كانت تمنح امكانية ان تسن البلدان الأعضاء قوانين خاصة بها لمنع الإغراق (ياسين، 2010: 86)، الا انه وبسبب الاختلافات الموجودة ما بين طبيعة وضع القوانين الخاصة بالإغراق ألتي اصدرتها تلك البلدان، وبما ان المنظمة كانت تحث من جانبها على إطلاقها للحريات، فقد اصبح من الشائك ايجاد تسوية لهذه الاشكالية.

بما ان التعريفات ألتي كانت تفرضها البلدان أمام الإستيرادات من الخارج كانت عالية لذا فان هذه التعريفات المفروضة كانت تحمى تلك البلدان من ان تتعرض إلى حملات الإغراق، غير إنه و بعد تبنى العديد من البلدان لشروط الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة بخصوص تقليل التعريفات الكمركية، فان هذه البلدان اصبحت في محل تعرضها إلى الإغراق كون التعريفات القليلة كانت تبقى على أسعار المستوردات من دون ان ترتفع بشكل كاف، حيث وفي حال عرض السلع بأسعار متدنية جدا فان تلك الأسعار كانت تدنو أسعار التكلفة (أحمد ،تنمية الرافدين، 2006:عدد81).

حاولت منظمة الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ومن خلال جولات مفاوضاتها المستمرة بدءاً بجولة (كنيدى)، ومن ثم من خلال جولة (طوكيو)حل جميع الخلافات مابين الدول الاعضاء في المنظمة بغرض الخروج بصيغة موحدة يتفق عليها الجميع بخصوص اجراءات مكافحة الإغراق من أجل ان يلتزم الجميع بها، وهكذا و بعد خوض مفاوضات شاقة وطويلة انتهت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة إلى الخروج بصيغة موحدة لتنظيم إجراءات مكافحة الإغراق في عام 1979(معروف، 193:2006)، وألتي عدت في الواقع خطوة مهمة اقدمت عليها تلك الاتفاقية، غير انه ورغم الاتفاق على تلك الصيغة فان الإتفاقية واجهت مشكلات جدية في مجال تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق، كما وان الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة اخفقت في التغلب على المشكلات الجديدة ألتي طفت إلى السطح بعد تفعيل الإجراءات المتعلقة بمكافحة الإغراق، وألتي كانت تتعلق بقوانين البلدان ألتي كانت تتعامل مع مكافحة الإغراق من حيث تحديدها للسعر العادل ومن حيث تحديدها للاذى المادي الذي يلحق بالبلدان من خلال تعرضها إلى الإغراق، ومن حيث البيانات المعتمدة عن الإغراق ألتي كانت تثير احيانا بعضا من الشكوك، كذلك الحال النقص في الشفافية، و هكذا فانه وبعد ظهور هذه المشكلات فان مسالة التعامل مع الإغراق واعتماد إجراءات مكافحة الإغراق من قبل GATT اصبحت في غاية التعقيد(فليح، 2001: 159-160).

إستطاعت منظمة التجارة العالمية بعد انبثاقها من GATT اثر توصيات جولة اوروغواى للمفاوضات والتوقيع على معاهدة ولادة منظمة التجارة العالمية WTO، إستطاعت هذه المنظمة الاخيرة من ان توجد صيغة موائمة ما بين مخاطر الحمائية و مخاطر الإغراق، تلك المخاطر ألتي قد تتداخل مع بعضها البعض، ومثل هذا التداخل يجعل من العسير الخروج

بصيغة حل تفيد التجارة العالمية وتبعد عن البلدان شرور الإغراق(كريانين، 2010: 155-156).
وخلاصة القول يمكن لنا ان نستنتج بان تاريخ مكافحة الإغراق يرجع إلى اكثر من قرن حينما قامت كندا بسن اول قانون لمكافحة الإغراق، وهكذا وبعد ذلك فان مسالة مكافحة الإغراق انتشرت إلى غيرها من البلدان في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واستراليا وغيرها، واذا كانت محاولات البلدان مفيدة من خلال قوانينها الصادرة لمكافحة الإغراق، الا ان محاولات الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT ومن بعدها منظمة التجارة العالمية WTOمفيدة ايضا في شجب ممارسات الإغراق وفي اتاحة الفرصة امام البلدان لاتخاذ إجراءاتها الضرورية من دون ان تكون محاولاتها تلك تصب في مجال الحد من الانفتاح التجارى، ومن دون ان تكون مساساً بالمبادىء ألتي تقف عليها منظمة التجارة العالمية WTO في الوقت الحاضر.

المبحث الثاني
أنواع الإغراق السلعي

ليس بالمستطاع تبني أية سياسة لمواجهة الإغراق السلعي، فيما لو لم تكن هناك رؤية واضحة عن أنواع الإغراق السلعي، كما أنه ومن الضرورة بمكأن التعرف على البواعث التي تدفع بالمنشآت لأن تلجأ إلى مثل هذه الممارسة والكشف عن النتائج الضارة التي تتحملها الاقتصادات المحلية والتي قد تكون مختلفة بحسب أنواع الإغراق، عليه ومن هذا المنطلق تتناول في هذا المبحث أهم أنواع الإغراق السلعي، وعلى النحو الآتى:-
أولاً:الإغراق الجشع
ثأنياً:الإغراق السلعي الناتج عن التمييز السعري
ثالثاً:الإغراق السلعي بتاثير الطاقات الفائضة ودورات السوق
رابعاً:الإغراق الاستراتيجي
خامساً:- الإغراق المتقطع
سادساً:-الإغراق الناجم بتاثير أسعار الصرف

أولا:الإغراق الجشع (Predatory Dumping)

يمكن وصف هذا النمط من الإغراق على أنه النمط الكلاسيكى من الإغراق والذي اشار اليه (Viner) ايضا في كتاباته عام 1923 حيث ومن المنظور الاقتصادى، فلا لبس بأن الإغراق الجشع يترك تاثيرات ضارة على الأقتصاديات المستوردة (أبوشرار، 2007 : 372).
يظهر الإغراق الجشع في حال إذا ما اقدم منتجون مهيمنون أو مجهزون مهيمنون في السوق على طرح منتجاتهم في سوق البلد المستورد بأسعار اقل من تكلفة إنتاج السلعة المعروضة للبيع في تلك السوق، وحيث يهدف العارضون وراء هذه العملية تحطيم جميع القوى التي يمتلكها منافسوهم في تلك السوق، حيث وفي حال نجاح هؤلاء فأن المنافسة

السوقية تنحسر أمامهم، بل و تزول في كل الاحوال، ويبقى اللاعبون مسيطرين مهيمنين بل محتكرون في السوق، فهؤلاء الذين يمارسون مثل هذا النوع من الإغراق يمكنهم وبعد نيلهم للقوى الإحتكارية التي خططوا لها، أن يعوّضوا ما لحقت بهم من خسائر في المراحل اللاحقة من خلال فرضهم لأسعار إحتكارية اعلى بعد أن تخلو أمامهم أية منافسة جدية(Blanchard,2006:321).

يرتبط تحقق الإغراق الجشع توافر عدة شروط منها:

ا:- أن المصدرين لابد لهم أن يمتلكوا موارد مالية كافية، تجعلهم قادرين أن يتحملوا خسائر جدية، ويمكن لهم من خلالها أن يحطموا القدرات التنافسية لأندادهم، من دون أن يتحطموا هم أنفسهم في تلك اللعبة المقصودة (كريانين، 2010: 151).

ب:- بعد أن يتمكن المصدرون الممارسون للإغراق في ازاحة المنافسين في السوق التي يتم إغراقها، فأن هؤلاء سوف يفرضون ومن خلال وسائلهم قيودا صارمة على دخول المنافسين الجدد إلى السوق المعنية، إذ أنه وفي حال عدم فرض مثل هذه القيود، فأن منافسين جدد سوف يدخلون إلى السوق، وأن هؤلاء المنافسين الجدد سوف يستفيدون من الأسعار الإحتكارية التي تم فرضها من قبل القائمين بالإغراق وهكذا فأنه وفي حال تحقق هذا الأمر فأن المنافسين الجدد سوف يكون بامكأنهم أن يحطموا الموقع الإحتكاري الذي قد حققه ممارسو الإغراق(شمت، 2010: 18).

ج:أن القائمين بالإغراق عليهم أن يضمنوا الدعم الحكومى من حيث الإجراءات الحكومية الداعمة في منع الجهات الاخرى التي تسول لنفسها الدخول إلى تلك السوق، إذ أنه وفي حال عدم قيام الحكومة بهذا الأمر فأن الموقع الإحتكارى الذي نالته الشركة القائمة بالإغراق، سوف يتحطم على صخرة المنافسة الجدية القادمة من قبل الشركات الاخرى(حنوش، العلوم الاقتصادية، 2011: عدد 28).

إن الشروط الواردة اعلاها تجعل تحقق الإغراق الجشع مستبعداً إلى أبعد الحدود، بالنظر إلى أن الأنشطة المأنعة لدخول المنافسين الجدد محدودة في ظل الشروط الحالية التي تفرضها المنظمات الاقتصادية العالمية، التي على راسها منظمة التجارة العالمية WTO التي لاتسمح لحكومات البلدان في أن تفرض عوائق أمام دخول المنافسين الجدد إلى أية سوق، خاصة إذا أيقنت تلك المنظمة أن تلك الممارسات تهدف وراءها تلك الحكومة في دعم بعض الجهات لممارسة عملية الإغراق السلعي (الفهداوي، 2000: 127)، لذا فأنه وبما أن هذه العوائق تكون قاصرة و محدودة لذا فأن أية شركة تنوى ممارسة الإغراق ليس باستطاعتها أن تحافظ على الموقع الإحتكارى، الا لفترات محدودة جدا.وهكذا ونتيجة لهذه الحالة فأنه لمن المستبعد جدا أن تكافيء الحكومات الجهات القائمة بالإغراق من المصدرين.من خلال السياسات الحمائية المفترض اداؤها من قبل تلك الحكومات كى تمنع دخول المنافسين الأجأنب التى تقوم بعرض صادراتها فى تلك السوق(عبدالمهدي، 2000: 159).

يظهر الإغراق الجشع في حال أنفراد مجهز عالمى بتجهيز السلعة موضوع البحث في السوق قيد البحث، وهكذا فأنه وفي حال ظهور جهات اخرى منتجة، فأن القدرات التي تمتلكها تلك الجهات تكون محدودة للغأية، لذا فأن الشركة المهيمنة تسهل عليها الدخول في

تحالفات مع تلك الشركات الصغيرة لضمها عمليا إلى نفسها أو حتى شرائها بالكامل، بدلا من أن نتحمل تلك الشركات خسائر من وراء عملياتها الإغراقية التي تستوجب خفض أسعار مبيعاتها إلى دون أسعار التكلفة (النجفي، 2000: 71).
بغرض إعتماد سياسة مناسبة بوجه الإغراق الجشع، فأنه لابد من ضمان تحقق الأسواق التنافسية أن تكون هناك قيود قليلة للدخول إلى السوق، عليه فأنه وفي حال الأنفتاح السوقى فأن مسألة تحقق الإغراق السلعي تكون مستبعدة، وهكذا فقد سنت وفي بعض البلدان قوانين تمنع السلوك الإحتكاري، كما أن هناك سياسات جادة وفاعلة تعتمدها بعض البلدان كي تمنع تحقق الإغراق الجشع(Nigel,2009:146).

ثانيا:الإغراق السلعي الناتج عن التمييز السعرى (Price Discrimination (Dumping

يتحقق التمييز السعرى حينما يقوم مجهز واحد لسلعة واحدة أو سلع متماثلة بفرض أسعار متباينة في سوقين مختلفتين حيث أنه و في سوق افتراضية التي تتواجد فيها المعلومات الكاملة، والبدائل التامة والتي تنعدم فيها تكاليف المعاملات، وليس فيها أي خطر على دخول وخروج المشترين والبائعين إلى السوق، فأن التمييز السعرى لن يتحقق، وهكذا وأنطلاقا من هذه الحقيقة فأن سوق المنافسة التامة بعيدة كل البعد عن تحقق حالة التمييز السعرى، كما أن سوق المنافسة الإحتكارية لاتسمح بظهور التمييز السعرى بالنظر لوجود قوى تنافسية في هذه السوق تمنع تحقق هذا الأمر (ترزيان، 1982: 125)، لذا فأن تحقق التمييز السعرى مرتبط بظهور سوق الإحتكار الصرف أو إحتكار القلة إذ أن المنشآت القائمة تحاول في أن تديم في تمييزها السعرى في سوقين مختلفتين في حال إذا تعرض المحتكرإلى تكاليف عرض مختلفة، ولكن وفي حال تساوى تلك التكاليف في كلتا السوقين، فأنه بامكانه أن يؤدى ذلك الدور ولفترة زمنية معينة ولاغراض إغراقية الا أنه وفي حال تحقق ماربه فأنه يتراجع عن سياسته التمييزية لفرض الأسعار المختلفة، إذ أن تكاليفه الحدية لن تسمح له الا لفترة معينة ممارسة هذا الدور، كون عواقبها قد تكون وخيمة على فاعليها (ابو شرار، 2007: 378).
أن السياسة التمييزية السعرية التي يؤديها بعض المحتكرون قد تقود إلى التوسع في الإنتاج، في حال إذا مورست تلك السياسة على قدر كاف من الكفاءة، ولكن في حال إذا ما تمت ممارسة هذه السياسة بنحو تؤثر على خفض في المبيعات في السوق المنخفضة السعر، فأن الإنتاج يميل إلى الإنخفاض في حال بقاء الاشياء الاخرى ثابتة(الدوري، 2007: 49)، عليه فأن التمييز السعرى قضية بالغة الحساسية، وعلى الجهة القائمة بها أن تتدارس المواقف جميعها، كونها قد تنتهى إلى الاخلال بالكفاءة (أحمد ،تنمية الرافدين، 2006:عدد81).
بالإرتباط مع الإغراق السلعي فأن التمييز السعرى يظهر، في حال إذا ماقدم منتج معين في دولة مصدرة لسلعة معينة بفرض أسعار اعلى لمبيعات سلعته في السوق الداخلية للبلد، وفرض أسعار أقل على مبيعاته في السوق الخارجية(عبدالقادر، 2005: 305).
هناك شرطان رئيسان لابد من توافرهما لتحقق التمييز السعري المرتبط بالإغراق السلعي:

ا:- أن يواجه المنتج المحلى طلبا محليا اقل حساسية وإستجابة للسعر مقارنة بالطلب المتأتى من السوق العالمية الذي يفترض به أن يكون اكثر حساسية وإستجابة للسعر الذي يفرضه ذلك المنتج(عبدالرزاق، 2010: 77).

وهكذا فأن هذا الشرط يحمل في طيّاته أن السوق المحلية تحمل في ثناياها مرونة طلب سعرية اقل بمعنى آخر أن المستهلكين في السوق المحلية ليسوا على قدركبير من الحساسية والاستجابة للسعر العالي المفروض ولن يقللوا من طلبهم جرّاء هذا السعر المرتفع، في حين أن السوق العالمية الاكبر حجما وبالطبع ذات مرونة طلبية اكبر فأن هذه السوق تستجيب بسرعة وعلى نحو كبير للتغيرات التي قد تحصل على السعر، عليه وفي حال خفض السعر فأن الكميات المباعة تزداد بسرعة وبدرجة كبيرة، لذا فأنه وفي حال تحقق هذا الأمر خاصة في سوق محلية صغيرة، ذات مرونة طلبية قليلة وسوق خارجية كبيرة وذات مرونة طلبية سعرية كبيرة، فأن المنتج يتصرف تصرفا إحتكاريا من حيث ممارسة سلوك التمييز السعرى(عبد الرزاق، 2010: 33).

ب:- لابد أن يتهيأ ظرف للمنتجين يكون بمقدورهم أن يفصلوا السوق الداخلية عن السوق الخارجية، ليكون بمقدورهم أن يفرضوا سعرا اعلى والا فأن جهودهم تصبح في مهب الريح وتتحطم قواهم أمام المستوردات من الخارج في حال عدم تمكنهم من فرض ذلك الفصل مابين السوقين (عبدالرزاق، 2010: 87)، إذ انه وفي حال عدم الفصل فأن السلع الاجنبية المتدفقة إلى السوق الوطنية والتي قد تكون أرخص من السلعة التي يعرضها المنتج المحلى والتي قد تكون مماثلة للسلعة التي ينتجها المنتج المحلى أو اجود منها تجعل من قضية التمييز السعرى وفرض سعر اعلى لذلك المنتج في الداخل أمرا غير ممكن ، مادام المستهلكون المحليون يجدون بدائل أرخص (دياب، 2012: 106).

من أجل أن ينال المنتج إمكانية لأن يفصل السوق المحلية عن السوق العالمية، فأنه بحاجة إلى منحه ترخيصا يمكن بموجبه أن يفرض أنماطا من التقييد على الجهات الخارجية والشركات الاجنبية للدخول إلى السوق المحلية، بمعنى أن يتواطأ المنتج المحلى مع الجهات الحكومية في فرض مثل هذه التقييدات، و هكذا وفي حال حصول هذا الأمر فأن المنتج المحلى ينال قوى تقربه من الحالة شبه الإحتكارية في السوق المحلية (دياب، 2010: 110).

إن القوانين المعمولة في بعض البلدان والتي تحكم النواحى الصحية والمعايير الفنية، والتي تضع قيودا أمام المصدرين الاجأنب، يمكن لها أن تعتمد في فصل السوق المحلية عن السوق الخارجية والتي تمنح إمكانية أن يتم فرض أسعار اعلى للمنتجات الداخلية، في حين قد يتم بيع المنتجات نفسها في الخارج بأسعار اقل(كريانين، 2010: 69).

إن قواعد منظمة التجارة العالمية WTOالخاصة بمكافحة الإغراق تسمح للبلدأن المستوردة في أن تتخذ الإجرآءات الضرورية الواجب إعتمادها في سبيل منع تدفق السلع التي يتم عرضها في البلدان المستوردة المتعرضة إلى التمييز السعرى، ، حتى وأن كأن ذلك التمييز السعرى لن يلحق أي ضرر بالبلد المستورد (شمت، 2010: 41)، ومن هنا ومن اجل أن يتلقى البلد المستورد مباركة منظمة التجارة العالمية WTO في خطواته باتجاه منع استيراد أية سلعة من البلد المصدر الذي يمارس منتجوه التمييز، فعليه أن يثبت بأن السعر

المطروح في البلد المستورد يدنو عن السعر المطروح في البلد المصدر (عبدالمهدي، 2000: 179).

لقد وجد المتتبعون لقضايا الإغراق السلعي، بأن الإغراق السلعي عن طريق التمييز السعرى قاصر ولن يفعل فعله الا في حدود ضيقة، بالتالي فأن هؤلاء يطمئنون البلدان المستوردة رغم ماتتيحها منظمة التجارة العالمية لإتخاذ ما يلزم بهذا الصدد (الفهداوي، 2000: 127).

ثالثا:الإغراق السلعي بتأثير الطاقات الفائضة ودورات السوق (Excess Capacity and Syclical Markets Dumping)

إحدى مميزات الإقتصادات الرأسمالية إنها تتعايش مع الدورات التجارية، أو الدورات الاقتصادية، إذ أن هذه الإقتصادات تشهد فترات نمو إقتصادية، في حال إذا ما دخلت تلك الاقتصادات إلى دورة الأنتعاش الاقتصادى كما أن هذه الاقتصادات يمكن لها أن تخطو خطوات باتجاه الرواج الاقتصادي وهو أمر محبذ تهدف إليه الأنظمة الاقتصادية القائمة، مادامت اهدافها الإقتصادية تنصب في نهاية المطاف في سبيل تحقيق الإستخدام الشامل من اجل جني ثمار الرخاء الاقتصادى الذي تصبو اليه تلك الأنظمة (بن شهرة،2009: 201).

إن ما تتمناه الأنظمة الإقتصادية هو دخولها في دورات الأنتعاش الاقتصادى والبقاء ما امكن في فترات الرواج والرخاء الإقتصادى، غير أن هذه الأنظمة ليست بالضرورة أن تدرك ما تتمناه، إذ أن الرياح الاقتصادية قد تهب وفي بعض الاحيان بما لاتشتهي تلك الأنظمة والتي نعنيها بالطبع الأنظمة الإقتصادية التي تعتمد اقتصاديات السوق، إذ أن المتغيرات الاقتصادية على وجه الخصوص متغير الطلب الكلي قد ينحسر في بعض الأوقات (عبدالقادر، 2005:236) ، وهكذا فأنه وفي حال ضمور الطلب الكلى الفعال فأن الاقتصاد الوطني في أي بلد تصيبه هزات النقص في الطلب الكلي الفعال، حيث وعندها فأن المنتجين المحليين والشركات المحلية لن تجد اياداٍ طالبة كافية لتصريف منتجاتها، بالتالي فأن هذه الشركات قد تضطر إلى الاضافة إلى المخزون بصيغتها غير المخططة من اجل أن لاتتلقى تلك الشركات صدمات خفض أسعارها أو اللجوء إلى خفض إنتاجها، وإلا أن الحالة لن تستمر دائما على هذا المنوال، لذا فأن هذه الشركات ، إما عليها أن تقبل بما لاتشتهيها في خفض أسعار منتجاتها وتقليل مستويات إنتاجها، أو الاقدام على ممارسات اخرى تخرجها من المأزق الذي قد تقع فيه(دياب، 2012: 183).

من بين الأهداف الرئيسية التي تبتغيها المنشآت الاقتصادية في الأوقات الاعتيادية هي حصولها على اكبر قدر من الأرباح، الا أن المنشآت وفي حال تيقنها بأنها أمام خسارة قادمة، فأنها تحاول جاهدة في سبيل جعل خسائرها اقل ما يمكن، لذا فأن احدى الطرق التي تلجأ اليها المنشآت هى أن تبيع قدر مستطاعها من السلع المتكدسة باثمان اقل من متوسط تكاليف إنتاجها، وهى حالة تلجأ اليها تلك المنشات أثناء فترات ركود الطلب غير المتوقع (سجوتر، 2009: 340).

في حال إذا ما إتصفت المنشآت بطاقات إنتاجية فائضة و فيما لو وجدت المنشأت أنفسها في ظروف غير مواتية لأن تنال ما ترغبها من إيرادات و أرباح، فأنها قد تقبل بأسعار لاتروقها خاصة في حال إذا ما وجدت تلك المنشأت بأن الأسعار تلك هي اكبر من متوسط التكاليف المتغيرة (Robert,1996:164)، حيث أن المنشأة وفي هذه الأثناء ترصد بعضا من المساهمات التي تتلقاها من متوسط تكاليفها الثابتة والتي تكون وبطبيعة الحال ايجابية للتعويض عما تتلقاها من خسائر في تكاليفها التشغيلية، لذا فأن المنشأة ترى من مصلحتها أن تستمر في الإنتاج بخسائر تشغيلية بدلا من أن تغلق ابوابها وتتعرض بالتالي إلى خسائر اكبر(برنيه وأسيمون، 1989 : 140).

من خلال متابعة أوضاع المنشآت وجد الباحثون والمتتبعون بأن بعضا من المنشآت هي اكثر عرضة للطاقات الإنتاجية الفائضة بالقياس إلى غيرها من المنشآت (jonathan,1998:106)، وهنا فأن هناك ثلاث حالات لابد من اخذها في الاعتبار وهى كالاتى:-

ا-أن بعضاً من المنشآت تواجه متطلبات من شأنها أن تضطر إلى الإستثمار في بعض التجهيزات التي لها آماد زمنية طويلة والتي يصعب التخلي عنها أو استبدالها خلال فترات زمنية قصيرة ففي صناعات الحديد والصلب، فأن هذه الصناعات نقيم لها تجهيزات خاصة بها تدوم لحوالي خمسين سنة أو أكثر، لذا فأن هذه التجهيزات المبنية ولهذه الفترة الطويلة، لايمكن الاستفادة منها في غير أغراضها المقامة من اجلها، وهكذا فأنه وفي حال حصول فترات الركود الاقتصادى اثناء الدورات الاقتصادية تحصل طاقات إنتاجية فائضة، يضطر المنتجون إلى الاستمرار في الإنتاج حتى وإن باعوا منتجاتهم بأسعار اقل من السعر الاعتيادى (لال داس، 2009: 242).

ب- إن بعضاً من التجهيزات مصممة اصلاً للاستخدام الطويل والمتواصل، فعلى سبيل المثال فأن التجهيزات الخاصة في صناعة الزجاج، الطاقة الكهربائية، صناعة البتروكيمياويات هى من ذلك القبيل عليه فأن عدم استخدام هذه التجهيزات اثناء فترات الركود الاقتصادى تنجم عنها خسائر فادحة، بل اكثر من ذلك فأن التوقف عن استخدام هذه التجهيزات يؤدى في بعض الاحيان إلى تعطيلها عن العمل(اليحياوى، 2008: 39)، وهكذا فأن التكاليف التي تتحملها هذه المنشآت في حال الاستمرار بالعمل بهذه التجهيزات قد تكون اقل عن التكاليف التي تتحملها المنشاة نفسها في حال الاقدام على التوقف عن الإنتاج بصورة وقتية (اليحياوى، 2008: 42)، وهكذا فأن المنتجين في هذه الأنشطة قد يقررون التواصل في الإنتاج في حال إذا ما واجههم النقص في الطلب اثناء الركود الاقتصادى والقبول بأسعار ادنى لمبيعاتهم في تلك الاثناء، حتى أن كانت تلك الأسعار دون متوسطات التكلفة، بدلاً من التوقف عن الإنتاج(سليمان، 2000: 185).

ج- إن القوانين و الإجراءات التنظيمية بل وحتى تقاليد العمل تجعل من تكلفة التوقف عن العمل اكبر من تكلفة الاستمرار في الإنتاج، فعلى سبيل المثال، في اليابان حيث يعتمد العمل مدى الحياة قاعدة، فأن تكاليف العمل يتم ادخالها ضمن التكاليف الثابتة، لذا فأن تكلفة العمل سوف تستمر حتى في حال التوقف عن الإنتاج (الطائي، تنمية الرافدين،2001 : عدد65).

في ظل الشروط التي تم عرضها اعلاه، فأن منشآةً معينة تحاول وخلال فترات التباطوء الاقتصادى وحلول الركود الاقتصادى اشباع الطلب المحلى، قدر ما تسمح لها ظروفها، كما وأنها تكون على استعداد في أن تصدر الفائض من الإنتاج بأسعار ادنى (عباوي، 1980: 151)، كما وأن ظروفا تحيط ببعض المنشآت تجعلها مستعدة في أن تبيع منتجاتها في الخارج بأسعار دون متوسطات التكلفة المتغيرة للإنتاج بغرض التواصل في الإنتاج وعدم توقفها عن العمل ومثل هذا السلوك الذي تمارسه تلك المنشآت تقع ضمن التعريف الذي أطلقته منظمة التجارة العالمية للإغراق غير مقيد بأي شرط، ويمثل بيع المنتج لمنتجه دون سعر التكلفة (لال داس، 2006: 243)، الا أن الإغراق بمفهومه الاقتصادى البحت يظهر في حال إذا ماتم البيع بسعر اقل من متوسط التكلفة المتغيرة في حال الاستمرار في الإنتاج من دون أن تتوقف المنشأة عن الإنتاج(سليمان، 2000: 68).

فيما لو تساءلنا، هل البلد المستورد يستفيد من هذا النوع من الإغراق ؟قبل كل شيىء فأن المستهلك ينتفع من شراء السلع موضوع البحث كونه يشترى بأسعار منخفضة، كما وأن المنتجين المنافسين لن يتعرضوا إلى الخسائر سواء أكانوا منتجين في البلد المستورد أو البلد المصدر، فيما لو إنخرطوا في التعامل مع السلع التي يتم إغراقها في أسواق البلدان المستوردة اثناء فترات الركود الاقتصادى في الدورات الاقتصادية، والسبب يعود إلى أنه وفي تلك الاثناء التي تكون هناك طاقات فائضة في البلدان المصدرة، فأن هناك طاقات شحيحة و ناقصة في البلدان المستوردة إذ ليست بالضرورة أن تمر البلدان جميعها و في الوقت نفسه بحالة الركود الاقتصادى ولكن مع ذلك فأن هناك إمكانية أن يتعرض البلد المستورد المتعرض للإغراق إلى حالة الركود الإقتصادي أيضاً بتأثير الإغراق السلعي، من خلال الادوار السلبية التي يمارسها الإغراق على التقليل في الطلب على الاستخدام على وجه الخصوص في حال إذا ما اتصف اقتصاد البلد المستورد بأنخفاض المرونة في تكلفة العمل(Todaro,2009:610)، ولكن وفي حال إذا ما اتصفت تكلفة العمل بمرونة اكبر، فأن الإغراق السلعي لن يؤثر في خفض الاستخدام في قوة العمل، بل أنه يؤدى إلى خفض اجور العمل، وهكذا فأن الإغراق السلعي يعمل باتجاهين لن يكون في صالح البلد المستورد، إذ أن الإغراق السلعي، اما يؤدى إلى خفض الاستخدام للايدي العاملة أوإلى خفض مستوى الاجور(تودارو، 2006: 99).

رابعاً:الإغراق الاستراتيجي (Strategic Dumping)

يعتمد مصطلح الإغراق الاستراتيجي للتعبير عن حالة تخص ذلك النمط من التصدير الذي يهدف القائمون به إلى الحاق الأذى بالمنافسين المحليين في بلد معين من خلال إعتماد سياسات تسعير و إجراءات حماية التصدير، ومن اجل تحقيق ذلك فأنه لابد من إعتماد عمليات إستثمار واسعة في مجالات البناء والأنشاءات، أو بمعنى اخر إستغراق تكاليف ثابتة باهظة كبيرة، تمنح طاقات إنتاجية واسعة لأي مشروع، كما أن مثل هذه الاستراتيجية تتطلب التعليم من خلال العمل، ومثل هذه العملية تنتهي في نهاية المطاف إلى تحقق إقتصادات حجم داينامیكية (محمد، 2010: 152).

فيما لو أن سوق البلد قد تم إحتكارها من قبل حفنة من الشركات الوطنية العملاقة التي تمتلك مزايا اقتصاد حجم معتبرة، وقامت تلك الشركت بتقاسم السوق الوطنية فيما بينها فأن هذه الشركات تمتلك وعلى حساب الشركات الأجنبية مزايا تنافسية قوية وهكذا وفي ظل هذا الوضع القائم فأن هذه الشركات بامكانها ومن خلال أنشطتها التصديرية ومن خلال انشتطها الإنتاجية المعدة للبيع فى السوق الداخلية من أن تستعيد تكاليفها الثابتة الباهظة وأن تغطي أيضاً تكاليفها التشغيلية (Dominick,2001:120).

إن ميزة التكلفة المتدنية الناتجة عن وفورات الحجم الكبير وفي ظل ما تحقق من ضمأن للسوق المحلية، أوجدت مناخًا ملائماً للشركات القائمة لأن تسيطر على مساحات واسعة من السوق المحلية والسوق الخارجية، ويمكن أن يكون الإغراق هدفاً استراتيجياً تتوخاه المنشأة من أجل كسب مصالح تجارية (كراجة، 2001، 110)، ويمكن التميز بين نوعين من الإغراق الإستراتيجي وهما:-

ا- يمكن للمنشأت أن تبيع باقل من من سعر التكلفة من اجل توسيع الحصة السوقية التي تمتلكها المنشأة، أو من اجل الدخول ولأول مرّة إلى السوق المعنية، وهنا فأن الخسائر التي يمكن أن تتكبدها المنشأة في هذا المجال تتلخص في الإستثمارات في مجال التسويق بغرض توسيع مجال السوق أو الحصول على موقع معين في السوق، ويمكن أن يكون الهدف الذي تتوخاه المنشأة بعيدا عن أن تنوى ازاحة أية منشاة (النجفي، 2000: 63).

أن البيع بسعر دون التكلفة لأجل امتلاك الحصة السوقية هو بالاحرى ستراتيجية قصيرة المدى، إذ وجد أن معظم الشركات تكبدت خسائر جمة ولمديات زمنية طويلة من دون أن تكتسب تلك الشركات مواقف إحتكارية قوية في هذه العملية، لذا فأن تحقيق هذه الاستراتيجية يتطلب صبراً طويلاً وأنتظاراً اطول (Rudiger,1985:126)، ولكن وفي حال تحلى الجهات المعينة بما هو مطلوب من الصبر والعناء فأنها قد تحقق لنفسها ذلك الهدف، وبالتالي فأنها تمتلك الحصة السوقية التي تبتغيها، وعندها ترى أن الخسائر وإن كانت كبيرة فأنها تستحق المنافع المتوخاة، وقد تجد الجهات تلك أن المنافع الصافية هى موجبة بل أنها في محلها حيث وفيما لو استطاعت تلك المنشآت في أن تتبنى مثل هذه الاستراتيجية بنجاح فأنها تستطيع مزاحمة المنشآت الوطنية في البلد المتعرض إلى الإغراق من حيث قدراتها التنافسية إذ تجد المنشآت الاخيرة أنها قاصرة أمام المنشآت التي اغرقت منتجاتها السوق الوطنية من ناحية الكفاءة والقدرات الإنتاجية (لال داس، 2005: 100).

ب- إن بعضاً من الصناعات تجد في خفض تكاليفها جزءاً هاما من وظيفتها التي لابد من تحقيقها، لذا فأنها تبذل ما في وسعها من جهد في سبيل خفض تكاليفها المتوسطة وتكاليفها الحدية، عن طريق توسيع قدراتها الإنتاجية ونيل وفورات الحجم من ناحية، وعن طريق تحقيق مستويات اعلى من كفاءة إستخدام مواردها وعناصرها الإنتاجية اثناء العملية الإنتاجية من الناحية الاخرى(كراجة، 2001: 90)، وذلك من خلال العمل على رفع إنتاجية الموارد والعناصر الإنتاجية والتي تجعل الوحدات الاضافية المنتجة اثناء العملية الإنتاجية تتحقق بوحدات تكلفة حدية اقل. حيث وبغرض تحقيق هذه النتيجة فأن المنشآت الصناعية تقيم إستثمارات أولية كبيرة، الا أنها سرعان ما تبدا عملياتها وعلى قدر كبير من التوسع

المستمر في الإنتاج وتعمل على ادخال الأنماط التكنولوجية المتطورة وإعتماد اساليب إنتاجية كفوءة، في سبيل تامين تكلفة متوسطية وحدية اقل، (الراوى، 1989: 67).
أن المنشآت و خاصة الصناعية منها التي تيقنت من قدراتها الإنتاجية الواسعة ومن كفاءاتها الإنتاجية الكبيرة والتي تنتظر هبوطاً ملحوظاً في تكاليفها مع استمرارها في الإنتاج و توسيعها له فأنها تتواصل في عملياتها الإنتاجية وفق ماتم التخطيط لها(مجلة تنمية الرافدين، 2001: عدد65)، حيث أن هذه المنشآت وبغرض تغطية تكاليفها المتوسطة في الأمد الطويل فأنها ما تلبث أن تخفض في أسعارها دون متوسطات التكاليف المتغيرة إنطلاقاً من المراحل الابتدائية من العمليات الإنتاجية (مثنى، 2000: 131)، وهنا لا يسعنا الآ القول بأن المستهلكين يكونون المنتفعين من هذه الاستراتيجية بغض النظر عن الآراء التي تطرح عن القضايا ذات العلاقة.

خامساً:- الإغراق المتقطع (Spovadic Dumping)

يحصل الإغراق المتقطع في حالة عدم وجود نية مبيتة على ذلك الجزء من الإنتاج الذي يتم تصديره لتكون أسعارها دون التكلفة(لال داس، 2005: 101)، ولكن مع ذلك فقد تظهر مواقف تقف بالضد أمام تطلعات المنتجين، عليه وفي حال إذا ما وجد المنتج أنه قد دخل في سوق غير مالوفة بالنسبة اليه، وعلى وجه خاص فيما لو اراد ذلك المنتج بيع منتج جديد، فأنه يجد أن مسالة التسعير هي في غأية العسر، هنا في هذه الحالة فأن المنشآت الداخلة في العمليات الإنتاجية و في عمليات التصدير قد ترتكب اخطاء كثيرة من حيث عملياتها الإنتاجية وعملياتها التسعيرية، وعندها فأن هذه المنشآت قد تقع في ظروف تحدد أسعاراً لصادراتها دون متوسط تكاليفها الإنتاجية، عليه وفي حال إذا ما حدث ذلك فأن هذه المنشآت الصناعية التي تبيع جزءاً من منتجاتها في الأسواق الخارجية، بهذه الطريقة تنطبق عليها حالة المنشأة التي تمارس عملية الإغراق السلعي حسب التعريفات التي أطلقتها منظمة التجارة العالمية WTO للإغراق السلعي(ابو شرار، 2007: 373).
يمكن القول أنه وفي حال ظهور الإغراق المتقطع فأن الضرر الذي قد يلحق بالبلدان المستوردة يكون طفيفاً، كون المصدرين لم يكونوا يقصدونه، بل أن هؤلاء كأنوا ينون البيع بأسعار فوق التكاليف عليه ومادام المنتجون يهدفون إلى تغطية تكاليفهم عن طريق الأسعار التي ينونها، فأن الإغراق السلعي الحاصل عن طريق الإغراق المتقطع يرجح أن يستغرق فترة مؤقتة.

سادساً: الإغراق الناجم بتاثير أسعار الصرف (Exchange Rate – Indused Dumping)

بالنظر إلى اختلاف العملات الوطنية، وبالنظر إلى اختلاف اقيامها وقوتها الشرائية، فأن سعر أية سلعة تقاس بأثمان مختلفة حسب تباين العملات المختلفة، التي تقاس بها، ومن ناحية

اخرى فأن سعر صرف أية عملة مقابل عملة اخرى هو في الاصل عدد الوحدات المباعة من تلك العملة بالعملة الاخرى التي تباع بها (يحيى، 2001، 132).

تتحدد أسعار الصرف بين العملات بطرق مختلفة إذ قد تكون هناك أسعار صرف مرنة تتحدد من خلال قوى العرض والطلب، في حال رفع أية قيود أو تاثيرات أو سياسات تعتمدها المصارف المركزية للبلدان التي تمتلك لوحدها عملة مستقلة (مثل الدينار العراقى) أو المصارف المركزية العائدة إلى مجموعة بلدان تدخل في اطار منطقة العملة الموحدة مثل (اليورو) ، كما أن هناك أسعار صرف ثابتة بين عملات معينة أو في حال ربط عملة دولة معينة بعملة دولة اخرى وتتحدد قيمتها على اساس تلك العملة المرتبطة بها، هذا فضلا عن إعتماد سياسات نقدية معينة تعتمدها بعض المصارف المركزية بجعل عملة بلدانها مع عملات البلدان الاخرى قريبة إلى الثبات (معروف، 2006: 287).

رغم المحاولات الكثيرة التي اجرتها المنظمات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولى في حماية أسعار الصرف العالمية وعدم السماح لها بأن تتعرض إلى تقلبات حادة(يحيى، 2001: 125)، ورغم المحاولات الجارية من قبل تكتلات مناطق التكامل الاقليمي لتثبيت أسعار الصرف ما بين عملات بلدانها أو ايقافها عند حدود تقلب معينة صعوداً أو هبوطاً، الا ّ أنه ورغم كل هذه المحاولات والإجرآءات فقد بقيت التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف مشكلة مزمنة تعانيها الأنظمة النقدية في العديد من البلدان والتي لها تاثيرات مباشرة وغير مباشرة على معدل التبادل الدولي وعلى التجارة العالمية والتجارة بين البلدان المختلفة، خاصة من حيث التسعير الحقيقي للسلع التي تتم المتاجرة بها(النجفي، 2000: 79).

أن مسالة الإغراق السلعي هي من بين المسائل التي قد تحصل بتاثير التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف ما بين عملات البلدان المختلفة، ، الا أنه ورغم ذلك فأن الإغراق السلعي الناتج عن تقلبات أسعار الصرف يحدث في الظاهر فقط، بالتالي فأن هذا النمط من الإغراق بعيد من أن يكون إغراقا حقيقيا وحيث يحدث هذا النوع من الإغراق في حال إذا ما تمت صفقة صادرات بين بلدين، شهد احد البلدين أو شهدا معا تقلبا مفاجئا في أسعار الصرف من دون أن يتمكن ذلك البلد أو كلا البلدين من إتخاذ الأجراءات اللازمة فى ضبط أسعار الصرف التي شهدت ذلك التقلب المفاجىء (عبدالرزاق، 2010: 55)، وقد يعود الفشل في ضبط أسعار الصرف وببساطة إلى فشل تعرضا له في ضبطهما لأسعار صرفهما على النحو الصحيح، وكذلك الحال بسبب عقود صادرات قد ابرمت في السابق، لذا ففي هذه الحالة فأن ما تصيبها مؤشرات أسعار الصرف لبعض العملات من ضربات قاصمة، أو من دون وجود آلية تصحيح مقبولة لمعالجة الحالة الواقعة، فأن الإغراق يمكن له أن يصبح أمرا واقعاً ولايمكن تفاديه بالمرّة (عبدالله، 1990، 147).

مما سبق اعلاه يتضح أن الإغراق الناجم عن تقلبات أسعار الصرف أحياناً هى حالة غير مقصودة لذلك الجزء من الصادرات، بل أن التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف هى التي توقع ذلك الجزء في فخها وتدخله في اطار الإغراق السلعي، وهكذا فأن هذا النمط من الإغراق السلعي ناجم عن إضطراب حاصل في أسعار الصرف غير المستقرة، عليه فأن

الصورة الواضحة لمثل هذا النمط من الإغراق بتاثير التقلب في أسعار الصرف امر وقتى، وقد يزول مع حصول الاستقرارفي أسعار الصرف (يحيى، 2001: 168).

المبحث الثالث
الأنماط الأخرى للإغراق

يمكن وصف الإغراق، على أنه ممارسة غير عادلة، يقدم عليه بعض المنتجين بغرض السيطرة على سوق المستهلكين، ولكن اذا ماتم ادخال الإغراق السلعى ضمن الأنماط الاقتصادية البحتة من دون المساس بالبيئة، ومن دون الاضرار بالنواحي الإجتماعية، ومن دون الاحاطة بالنواحي التكنولوجية، فأن ممارسات الإغراق تدخل في اطار الإغراق السلعي، غير أن الباحثة ورغم تركيزها على الجانب السلعي من الإغراق، الاّ أنها يجدر بها التعرج ايضاً على نواحى الإغراق الاخرى، حينما يقدم المنتجون ومن أجل تقليل تكاليف إنتاجهم على الحاق الاذى بالبيئة و بالإنسان نفسه، كما وأن مسالة النقل التكنولوجى وكيفية التعلطى مع الأنماط التكنولوجية ترتبط ايضا مع محاولات الإغراق، لذا نحاول وفي اطار هذا المبحث الولوج في الإغراق البيئى والإغراق الإجتماعي والإغراق التكنولوجي اعتقاداً منها أن بحث هذه الجوانب تفيد هذه الدراسة.

وهكذا فأن النقاط التي يتعرج عليها هذا المبحث تتلخص في :
اولاً:الإغراق البيئي
ثأنيا:الإغراق الإجتماعي
ثالثاً:الإغراق التكنولوجي

اولاً:- الإغراق البيئي

يقصد هنا بالبيئة، البيئة الطبيعية التي تكونت بفعل عوامل طبيعية بحتة والتي خلقت توازنات طبيعية على هذا الكوكب الذي يعيش عليه الإنسان، واعتاد عليه منذ أن وجد نفسه في كنف هذه الأرض التي وفرت له مصادر العيش وسبل الحياة(جرار، 1992: 195).
لم يكن الإنسان وفي الماضى يشكل خطراً جدياً على البيئة الطبيعية، الاّ أنه ومنذ قيام الثورة الصناعية وبعد اقامة المصانع العديدة التي تبث كميات كبيرة من الملوثات إلى البيئة، وبعد أن استخدم الإنسان وفي المجال الزراعي كميات كبيرة جداً من المبيدات الحشرية

لحماية المحاصيل الزراعية من الآفات التي تصيبها والاسمدة الكيمياوية كمخصبات للأرض الزراعية، وبعد أن اطلقت اعداد لاتحصى من وسائط النقل إلى شبكات النقل البرية وشبكات السكك الحديد وإلى البحار والأجواء (عبدالبديع، 2006: 27)، والتي تمارس يومياً ادواراً سلبية جداً في ضخ كميات هائلة لا حصر لها من الملوثات إلى التربة وإلى الهواء وإلى البحار، فأنه ومن خلال هذه المصادر الملوثة للبيئة وغيرها من الوسائل الملوثة الاخرى للبيئة، فأن البيئة الطبيعية لم تستطع ولن تستطيع ومن خلال وسائلها الدفاعية الذاتية في تنقية نفسها، لذا فقد وجد المتابعون للظروف البيئية ولاحظ المراقبون تغيرات جدية على المناخ، وحيث يشعر بها الفرد البسيط ويلمسها عن قرب(بورنى، 2007: 114).

بعد أن تسارعت وتيرة الأيذاء بالبيئة الطبيعية، ونتيجة لأنبعاثات غازات الأنحباس الحراري، فقد تم تسجيل تغيرات ملحوظة على مناخ الكرة الأرضية، كانت اكثرها اثارة تلك التي حدثت في مجال إرتفاع درجات الحرارة في محيط الكرة الأرضية (عبدالبديع، 2006: 27)، وحيث أن هذا التغير المناخى وغيرها من التغيرات المناخية احدثت ارتدادات كثيرة من حيث إرتفاع مستوى مياه البحار وبالتالي غمرت مساحات واسطة من أراضى الشواطىء والجزر، او التاثير على طبيعة حياة افراد كثيرين يعيشون في تلك المناطق او بالقرب منها بعد أن زادت نسبة ملوحة مياه الابار التي كان الناس يستخدمونها لاغراض الري الزراعي وللاستخدامات المنزلية ولاغراض الشرب (بورنى، 2007: 140).

لم تقف حدود التقلبات المناخية عند هذه الحدود بل أن ماحصل من اختلال في التوازن البيئي، احدثت هزات بيئية كثيرة والتي اصبحت ظواهر بيئية يلحظها الجميع ويتأثرون بها كثيراً، من بينها زحف الصحارى في بعض المناطق وزيادة حالات العواصف الترابية في مناطق اخرى، وزيادة العواصف المدمرة التي تهب على بعض المناطق وتتاثر بها كثيراً نتيجة لما تحدثها من اضرار مادية وبشرية(راتب، 2007: 155).

إضافة إلى الأضرار المادية والبشرية المباشرة التي يتلقاها الإنسان جراء التغيرّات المناخية فأن التلوث البيئى الناجم له تاثيرات مباشرة وغير مباشرة على الإنسان بذاته نتيجة استنشاقه للهواء الملوث بالغازات السامة والمشبع بكميات أكبر من ثاني أوكسيد الكاربون فضلاً عن الأمطار الحمضية والتي تؤثر على النواحى الصحية، من حيث اصابته بالامراض الجلدية وامراض الجهاز التنفسي وغيرها من الامراض الكثيرة (جرار، 1992: 111)، كما أن التلوث البيئي يمارس تأثيرات كبيرة على زيادة تكاليف الصيانة للمبانى والإنشاءات، هذا ناهيك عن زيادة التكاليف الصحية للاستشفاء من الأمراض الناجمة عن التلوث (القريشى، 2005: 52).

بعد أن تم سن قوانين عديدة تخص حماية البيئة، وبعد أن تم تفعيل هذه القوانين من حيث فرض ضرائب معينة على الأنشطة الاقتصادية الملوثة للبيئة، وبعد أن تم تفعيل المعايير البيئية التي تزيد من تكاليف ادخال آلات وادوات خاصة في مجال الأنشطة الاقتصادية منها على سبيل المثال المرشحات واجهزة الوقاية ، فأن هذه الاجراءات وغيرها من الاجراءات التي تعتمدها بلدان مختلفة خاصة البلدان المتقدمة اضافت تكاليف اخرى في مجالات الأنشطة الإنتاجية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية (بورنى، 2007: 31)، لذا فقد لوحظت زيادة متوسطات التكلفة بعد اعتماد المعايير البيئية وبعد تطبيق الأجراءات الخاصة بحماية

البيئة وبعد أن تحملت جهات كثيرة للضرائب البيئية ، وهكذا ونتيجة لذلك، فأنه لمن الطبيعى أن تؤثر هذه الزيادات الحاصلة في التكاليف على زيادة أسعار تكلفة الإنتاج في هذه البلدان وبالتالي مساهمتها في رفع الأسعار التنافسية والأسعار العادلة، ليس على الصعيد الوطنى فحسب بل على الصعيد العالمى ايضاً(تودارو، 2009: 592).

إن اهتمامات البلدان بالنواحى البيئية كانت مختلفة، كما قد اختلفت البلدان من حيث سنها للقوانين الخاصة بحماية البيئية في اطار بلدانها، وبما أن البلدان جميعها ادركت بأن التصدى للمشكلات البيئة وتغيرات البيئة هى مسؤولية جماعية وعملية تضامنية كون المشكلات البيئية والتغيرات المناخية هى مشكلات عالمية ولابد من تظافر الجهود من قبل الجميع في سبيل التصدى لها ، لذا فقد حصل ضغط كبير من قبل البلدان الداعية إلى حماية بيئية العالم على المنظمات العالمية، على وجه الخصوص على منظمة الامم المتحدة في سبيل الارتقاء بمعاهدة عالمية تلزم البلدان جميعها التقيد بالشروط التي تضعها اية معاهدة عالمية او اية اتفاقية عالمية تتبناها الأمم المتحدة وتحمى اطرها القانونية (عبدالبديع، 2006: 272).

هناك اتفاقية دولية تحميها وتصونها الامم المتحدة، موقعة من قبل 191 بلدا عضوا في الامم المتحدة،إذ أن البلدان تلك قد ألزمت نفسها وفي اطار هذه الاتفاقية على وضع إستراتيجيات وطنية مناسبة لمواجهة حالات التغير المناخي(سعيد،141:2011).

بعد حصول الاتفاقية السابقة فقد وقّع 174بلدا على بروتوكول (كيوتو) الملحق بالاتفاقية السابقة التي كانت ترعاها الامم المتحدة، وهكذا فأن الاتفاقية الاخيرة قد الزمت البلدان الموقعة على الاتفافية على وضع برنامج زمنى لتقليل الأنبعاثات الضارة من أنشطتها الصناعية(عابد، 2008: 70).

أن ماورد أعلاه كان يقصد من ورائه ربط الصلة مابين الإغراق السلعى، ومابين ذلك النمط من الإغراق الذي تمت ممارسته من خلال سوء الاستفادة من قوى الطبيعة من خلال إيذاء البيئة الطبيعية و المناخ البيئى، من أجل جنى منافع إضافية وامتلاك مزايا نسبية على الجهات الملتزمة بالمعايير البيئية المستندة إلى القوانين والتشريعات الوطنية المستندة والمهتدية بالمؤتمرات والاتفاقات العالمية المنظمة للأنشطة الإنتاجية ذات العلاقة بالقضايا البيئية (تودارو، 2006: 120).

بالنظر إلى المزايا والمنافع النسبية التي تستحوذ عليها الجهات التي تلحق الاذى بالبيئة في ممارساتها الإنتاجية وأنشطتها الاقتصادية، من حيث عدم تحملها لتكاليف اكبر، مقارنة بالجهات والبلدان التي تتقيد بالمعايير البيئية المعمولة، لذا و إنطلاقا من هذه الحقيقية، فأن المناقشات الدائرة في مجال البيئة لم تعد تنحصر في مجال التحذير والتنبيه إلى المخاطر التي تتركها على مستقبل الحياة في الكرة الأرضية، ومخاطرها على الإنسان من حيث تعرضها إلى النتائج السلبية لغازات الأنحباس الحرارى، وزيادة درجات الحرارة في العالم (عبدالبديع، 2006: 156)، كما أن النقاش لم يعد يقتصر على الآثار الأقتصادية غير المباشرة التي تتركها هذه الظاهرة، من حيث زيادة تكاليف الصيانة للمعدات والمبانى والبنى التحتية، والتكاليف الصحية المتزايدة من حيث التكاليف الصحية الوقائية والعلاجية، بل أن الأمر قد تعدى الآن إلى جعلها قضية متعلقة بالنواحي التجارية العالمية وبالاستثمار على الصعيد العالمي (الدورى، 2007: 51).

أن الازمات الناشبة ما بين البلدان التي تقيدت بالمعايير البيئية وغيرها التى لم تتقيد وما تبعتها من اجراءات من قبل الدول الداعمة للبيئة بحق البلدان الاخرى التي لم تقيدها في تحركاتها قوانين لحماية البيئة لفرض بعض القيود على حركة السلع والخدمات وحتى الاستثمار، فجرت نزاعات تجارية و شكاوى طرحت على المنظمات الاقتصادية على أن بلدانا معينة تمارس الحمائية التجارية من خلال قوانينها البيئية(سعيد،143:2011).

رغم الاعتراضات الكبيرة التي رفعتها بعض البلدان على البلدان الاخرى، بخصوص الالتفاف على قواعد المنظمات الاقتصادية العالمية الداعمة للحريات الاقتصادية والحريات التجارية بحجة حماية البيئة وتطبيقها للقوانين البيئية، ورغم ماحصل من تأييد من قبل بعض الاقتصاديين بأن هذه الاجراءات الجديدة تعرقل عملية النمو الاقتصادى العالمى (Nigel,2006:155)، الا أن دعاة حماية البيئة ورغم ما يتحملونه من قلق بخصوص البيئة نتيجة الممارسات الضارة بالبيئة والتي تنتهي إلى التبديد بالموارد الاقتصاديةالاّ أن هؤلاءيضيفون إلى مخاوفهم مخاوف اخرى تخص جأنب الإغراق البيئى والذي يقصد به إنتاج منتج معين من قبل دولة معينة او من قبل شركة معينة عاملة في دولة معينة لا تعتمد معايير بيئية تحمى البيئة الطبيعية على نحو مقبول اذ أنها تعمل ومن خلال سوء الاستفادة من البيئة على إنتاج سلع بتكاليف اقل وبالتالي امكانية عرضها بسعر اقل من الأسعار التنافسية السائدة في البلدان التي تعتمد مثل هذه المعايير، وهكذا فأن الإغراق البيئى ما هو الاّ الصعود على اكتاف البيئة من خلال الحاق الاذى بها في سبيل الحصول على منتج ارخص.

ضمن الوسائل التي تعتمد عليها الشركات العاملة خاصة الصناعية منها، وفي سبيل اكتساب مزايا تنافسية على حساب البيئة النظيفة، أن هذه الشركات والتي كانت تعمل في بعض البلدان المتقدمة، فأنها وبعد أن تم حصرها في إطار قوانين بيئية جديدة، وفي ظل تعرضها إلى ضرائب تلوث وإجراءات أخرى داعمة للبيئة تزيد من تكاليف إنتاجها (بورنى، 2007: 65)، لذا فأن هذه الشركات الصناعية ارادت أن تجد طرقاً اخرى سهلة كى تتخلص من قيود القوانين البيئة والاجراءات الاخرى الداعمة للبيئة النظيفة وهى أن تزيل أنشطتها الإنتاجية في تلك الاماكن والبحث عن اماكن اخرى خالية من القيود القانونية والاجرائية التي تزيد من التكاليف الإنتاجية، من خلال اعادة توطنها هناك وبالتالي اكتسابها للمزايا التنافسية بغرض نيل المزيد من الأرباح والمكاسب(غيفورد، 2009: 323).

اذا كانت الشركات الصناعية المستخدمة للتكنولوجيا المتطورة تفضل التوطن في البلدان الصناعية المتقدمة، بغرض الاستفادة من الخبرات الموجودة هناك، ومن أجل الاستفادة من السوق الواسعة هناك، وكذلك الحال الاستفادة من مزايا اخرى منها على سبيل المثال وجود المراكز العلمية والبحثية والتي تساعد جميعها على خفض التكاليف الإنتاجية بضمنها تكاليف النقل للمواد والمستلزمات وتكاليف تسويق المنتجات (الدورى، 2007: 25)، فأن هذه المنشآت الصناعية وبعد تفعيل قوانين حماية البيئة في البلدان الصناعية المتقدمة لاتتردد في اعادة توطنها في البلدان المتخلفة رغم إستخدامها للتكنولوجيا المتطورة، فعلى سبيل المثال فأن صناعة البيتروكيمياويات والصناعات الكيمياوية، وصناعة إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق المفاعلات النووية بدات تهاجر إلى البلدان المتخلفة بالرغم من أنها ذات كثافة

راسمالية وتكنولوجية عالية، وهكذا فأن هذه الصناعات اكتسبت مزايا تنافسية من خلال الإغراق البيئى (ابو شرار، 2007: 473).

وأحياناً اخرى فأن شركاتٍ صناعية معينة قد تبقي على أنشطتها الصناعية في البلدان الصناعية المتقدمة، الآّأنها وبغرض الابقاء على مزاياها التنافسية من خلال عدم التفريط بمزايا بقاءها في البلدان الصناعية المتقدمة، فأنها وبدلا من أن تعالج فضلاتها الملوثة للبيئة هناك فأنها تبحث عن اماكن اخرى لدفن نفاياتها، حتى وأن كانت نووية من خلال دفنها في قعر البحار والمحيطات او دفنها تحت تربة الأراضى في البلدان المتخلفة جداً منها على وجه الخصوص البلدان الافريقية والتي تسمح الأنظمة الحاكمة الفاسدة بدفن تلك النفايات الضارة بالبيئة في اراضيها مقابل حصولها على رزمة من الدولارات (دياب، 2012: 77)، وهكذا فأن هذه الممارسة التي تقوم بها تلك الشركات تعد ايضا نمطا من أنماط الإغراق البيئى، اذ أنها تستطيع الاستمرار في الإنتاج بمزايا تنافسية غير أنها تستطيع أن تتهرب من بعض الملاحقات القانونية في بلدانها.

اذا كانت المنظمات الاقتصادية قد أدانت وبصراحة لا لبس فيها قضايا الإغراق السلعي واتاحت للبلدان في أن تفرض قوانينها الخاصة لمنع الإغراق السلعى، الاّ أن مسالة الإغراق البيئي تحمل شيئا من أنحلاف بخصوص هل أنه بالامكان ربط القضايا البيئة بالقضايا التجارية العالمية والتى نادت المنظمات الاقتصادية العالمية بضرورة عدم ربطها بالقضايا غير التجارية؟ (شمت، 2010: 136)، ولكن في المقابل قد يتبادر سؤال آخر إلى الذهن هل القضايا البيئية تمثل قضايا غير تجارية، بالتالي فهل لايحق للبلدان اعتمادها من أجل فرض عقوبات على البلدان الاخرى التي تخل بالبيئة وتلحق الاذى بها..؟

من أجل الاجابة عن هذه التساؤلات حري بنا أن نعترف بتلك الحقيقة التي مفادها، أنه ورغم وجود اتفاقية دولية بخصوص حماية البيئة العالمية ووضع معايير خاصة بحماية البيئة، وضرورة تقليل الأنبعاثات الحرارية (معروف، 2006: 174)، الاّ أن الحقيقة هي أن القضايا البيئية قضايا شائكة ومعقدة ومتشعبة، وهى قضايا تحمل الكثير من النقاش بل الكثير من الخلاف على نقاط عديدة فيها، الاّ أن حماة البيئة ومن أجل ايجاد صلة مابين القضايا التجارية والقضايا البيئية، ومن أجل أنزال العقوبة التجارية بالبلدان التي تلحق الاذى بالبيئة، فأن تلك الجهات يجدون بأن التلوث البيئي لايعرف اية حدود بل أنه ينتقل من بلد إلى آخر، بل أن الأذى يطال ايضاً إلى البلدان التي تحترم البيئة، لذا فمن حق البلدان التي تعتمد معايير بيئية صارمة في أن تفرض عقوبات تجارية على البلدان الاخرى التي لاتعتمد معايير بيئية مقبولة، بغرض ايقافها عن حدها والرجوع عن ممارساتها الطائشة بحق البيئة(خلف، 2001: 177).

بما أن المسائل البيئية لاتزال مسائل مطروحة للمناقشة وبما أن المعايير البيئية المعتمدة مختلفة مابين البلدان، الاّ أن منظمة التجارة العالمية، تحاول وفي الوقت الحاضر جاهدة ايجاد معايير دولية معتمدة تلتزم بها البلدان الاعضاء في المنظمة، علما أن هذه المحاولات مستمرة وتسير في الاتجاه الصحيح، الاّ أن الطريق الذي سلكته هذه المنظمة بحاجة إلى تظافر مزيد من الجهود في سبيل ادراج الإغراق البيئى الذي تمارسه بعض البلدان و تمارسه بعض الشركات ضمن المحظورات بغرض ابعاد الجهات المختلفة عن هذه الممارسة الطائشة بحق

البيئة (معروف، 2006: 172) ، بل وبحق الجهات التي تسول لنفسها المساس بالبيئة من أجل كسب المال وجنى الأرباح على حساب البيئة النظيفة والتي تدخل ضمن الحقوق التي لابد أن يتمتع بهاالجميع مادام الاضرار بالبيئة، هو اضرار بحقوق الاخرين في أن يعيشوا في بيئة نظيفة صحية و مسالمة، تلك البيئة والتي اذ لم تتم المحافظة على توازنها المتحقق، فأن الاختلال الذي يصيبه قد ينتهى ومن أجل اعادة توازن جديدة إلى حصول هزات بيئية لايحمد عقباها (عبدالبديع، 2006: 233).

ثانياً:الإغراق الأجتماعي (Social Dumping)

بالنظر إلى تعقيدات المسالة والتداخل مابين مواضيع كثيرة فأنه من الصعب عليها العثور على تعريف موحد يتفق عليه الجميع، عليه فأن موضوع الإغراق الاجتماعي يحمل نقاشا كبيراً وجدلاً مثيراً، بالنظر إلى كونه مطروحا من قبل الاقتصاديين، الساسة ،علماء الاجتماع، وحتى الجهات الاعلامية.

بغرض القاء الضوء على أبعاد الإغراق الإجتماعي من وجهة النظر الاقتصادية، يجدر بنا القول أن الإغراق الاجتماعي يتضمن أن تكون المعايير الإجتماعية من حيث ظروف العمل وغيرها من المعايير في مستوياتها الدنيا بالقياس إلى غيرها من البلدان الاخرى، او في حال اذا ماكأن هناك ضغوط خارجية متاتية من النظام الاقتصادى العالمي، بأن ما تمارسه بعض البلدان تتنافي مع الشروط الواجب اعتمادها في مجالات استخدام العاملين، حيث أن البلدان تلك تلام كثيرا كونها قد اخفقت في تامين القدر الكاف من الحماية الإجتماعية لهؤلاء العاملين في مجالات العمل، وكل ذلك من أجل تامين قدر كاف من مزايا كلفوية مقارنة لصناعاتها ولأنشطتها الاقتصادية التي تطرح منتجاتها في السوق الخارجية (عطوي، 2004: 87)، او أنها تلجأ إلى هذه الممارسات من أجل جذب الإستثمار الاجنبى لأن تتوطن في بلدانها، مادامت الشركات الاجنبية القائمة بالاستثمار تطمح في البحث عن أماكن تجنى من خلالها أرباح وفيرة، وهى متاحة في تلك البلدان التي تفتقر إلى معايير عمل مناسبة، ما تجعل تكاليف العمل وبالتالي تكاليف العمليات الاستثمارية للاستثمار الاجنبى متدنية، وبالنتيجة فأن الارباح المستقاة من هذه العمليات الاستثمارية تكون عالية و مشجعة(الوزني، 2004: 121).

إن المعترضين على الإغراق الأجتماعي يجدون في هذه الممارسات على أنها وسيلة لتدنية التكاليف، ولكن من خلال اعتماد ظروف غير منصفة بحق العاملين، بالتالي فأن المزايا التنافسية التي تجنيها هذه البلدان غير عادلة، امام بلدان تحترم حقوق العاملين و تؤمن لهم شروط عمل ملائمة، وبالتالي فأن السكوت عن هذه الممارسة قد يؤدى إلى إنتشار الحالة إلى الاماكن التي لها معايير عمل وشروط إجتماعية مناسبة (السريتي، 2006، 101).

بعد أن تعاظم دور الشركات الاجنبية ، وبعد أن استطاعت الشركات متعددة الجنسية أن نتسلق مراتب عالية من السيطرة على المفاتيح الاقتصادية العالمية، فأن الشركات الاجنبية والشركات متعددة الجنسية التي تضع اهدافها الربحية فوق اعتباراتها الرئيسية، فأنها لم

تتردد في البحث عن جميع الاماكن التي تؤمن لها هذه الارباح، لذا فأننا رأينا كيف أن هذه الشركات قد اقدمت على اعادة توطين بعض صناعاتها، او منحها لخطوط إنتاج لمشاريعها الصناعية في البلدان التي تعم فيها شروط عمل غير ملائمة وفي البلدان التي تتصف فيها اجور العاملين بأنخفاض شديد رغم الشروط الإجتماعية الآنفة الذكر (Alfred,1972:133)

اسهمت العولمة الاقتصادية التي ساعدت في ظهورها و ترسخها المنظمات الاقتصادية العالمية وثورة الاتصالات والمعلوماتية في حصول تغييرات جذرية على الصعيد العالمي، وهكذا فأن هذه الظاهرة املت تنامى المنافسة بين اصقاع العالم وبين البلدان والمناطق بغض النظر عن طبيعة شروط العمل وتوافر شبكات الحماية الإجتماعية(الوزني، 2004: 117)، كما وأن الشركات الاجنبية والشركات متعددة الجنسية التي تتنافس فيما بينها في الظفر بتكاليف ادنى لعملياتها الإنتاجية، لم تعد تتردد في ايصال خطوطها الإنتاجية، إلى أى مكان (محمد، 2001: 121).

وهكذا فأن هذه الحالة الجديدة والتي زادت من منافسة الشركات كانت لها إرتدادات على قضايا العمل والقضايا الإجتماعية في البلدان الصناعية المتقدمة التي تتصف بوجود معايير عمل عالية من حيث شروط العمل ومكافآت الضمان الإجتماعي وضمانات العمل والمنح التي تقدم إلى العاطلين(القريشي، 2007: 139).

عليه فقد حصلت ضغوطات جديدة مارستها المستجدات الحالية في البلدان الصناعية المتقدمة كي تتراجع عن المكاسب المتحققة في مجالات العمل ومجالات الضمان الإجتماعي للعاملين، ولذا فأن الضغوطات للحد من الإغراق الإجتماعي لم تعد تنحصر على البلدان المتخلفة بل أنها بدات تصب على البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة ايضا (اليحياوي، 2008: 363).

بعد إنبثاق الثورة الصناعية، فأن البلدان الرأسمالية التي خاضت هذه التجربة شهدت أنماطا واسعة من الإغراق الإجتماعي، بل أن مآسى إجتماعية كبيرة قد حلت بشعوب هذه البلدان بخاصة بين اوساط العاملين الذين كأنوا يعملون ولساعات طويلة وفي ظل شروط عمل قاسية من الرطوبة العالية والتهوية غير الجيدة والأنارة القليلة (غيفورد، 2009: 81)، كما وأن الاسر كانت تضطر في أن تدفع بالنساء والاطفال أيضا إلى مجالات العمل، كون الأجور التي كان يحصل عليها الآباء في تلك الاثناء لم تكن تسد حاجات الاسر تلك، وهكذا فأن النساء والاطفال ورغم ما كان يلحق بهم من حيف وإحجاف حالهم حال الرجال، الاّ أن هؤلاء تعرضوا ايضا إلى التمييز من حيث الأجور الاقل التي كأنوا يتقاضونها بالقياس إلى الرجال (ناصر،مجلة التقني، 2008:عدد6).

استطاعت الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية الصناعية أن تنال قدرا كافيا من حقوقها ، من حيث تنظيم أنفسها في النقابات العمالية التي تدافع عن حقوقها و تمارس مساومات جماعية امام اصحاب العمل، ولها أن تمارس ايضا الاضراب والاعتصام والتظاهر من أجل المطالبة برفع الأجور، وتحسين شروط العمل(طاقة،199:2008)، وهكذا فأن عمليات الإغراق الإجتماعي قد شهدت أنماطا من الأنحسار من خلال تحديد الحد الادنى للاجور وتحديد ساعات العمل وتحديد الحد الادنى لسن العمل، فضلا عن منح الضمان الإجتماعي والصحى والمنح المقدمة للعاطلين عن العمل (جرار، 1992: 207)، غير أن هذا الأنحسار

للإغراق الإجتماعي في البلدان الصناعية المتقدمة قد تلقى صفعة قوية على إثر تبلور العولمة الاقتصادية بعد نعاظم المنافسة مابين البلدان والشركات التي سحبت معها منافسة قوية بين العاملين في كل أنحاء العالم التي باتت الحدود مابين بلدانها ذائية في بودقة القرية الكونية التي جعلت من العالم تقريبا دولة اقتصادية واحدة لاتفصل بين اركأنها حدودا حقيقية، كما وأن الحدود المتبقية سياسيا لم تعد تستطيع مجابهة التيار الجارف الذي حملته ظاهرة العولمة وجعلت من المتغيرات الاقتصادية متغيرات عالمية، وهكذا فأن الإغراق الإجتماعي السائد في البلدان الفقيرة والمتخلفة بدأت تنساب أيضاً إلى البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة وهكذا فأن الإغراق الإجتماعي بدا يجتاح هذه البلدان أيضا (Robert,1996:163).

رغم كل ماحصل من إختراق بخصوص الإغراق الإجتماعي الذي بدا يدب في كيان الأنظمة الاقتصادية والإجتماعية القائمة في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، الاّ أن هذه البلدان ورغم كل ذلك تمتلك ارثا قوياً وزاخراً من حيث البناء الإجتماعي المتكامل عليه فأن الهجمات المتلاحقة التي نتعرض لها هذه الكيانات تجابه وبقوة من قبل قوى الضغط الإجتماعية والاحزاب الاشتراكية وشرائح واسعة من المجتمع والتي تلقى صدىً قوية في أروقة المجالس التشريعية وحكومات هذه البلدان، من أجل الاحتفاظ بالمكاسب الإجتماعية جميعها والتي تحققت عبر قرون طويلة واثر نضالات إجتماعية قادتها الطبقة العاملة وممثليها الموجودون في النقابات العمالية والبرلمانات المؤثرة في اتخاذ القرارات المصيرية بهذا الشأن(دياب، 2012، 101).

أن مسألة مكافحة الإغراق الإجتماعي لم تعد تنحصر في اروقة منظمات المجتمع المدني وهيئات ممثلي الشعوب في البلدان المختلفة، بل أن النقاشات طالت ايضا إلى المنظمات الاقتصادية العالمية على راسها منظمة التجارة العالمية WTO ومنظمة العمل الدولية ILO، علما أن هذه النقاشات تدور وفي معظمها بخصوص حقوق العاملين من حيث ضمانات العمل والضمان الإجتماعي والمنح التي يتم تقديمها للعاطلين عن العمل والضمان الصحى وغيرها من الحقوق الإنسانية التي لابد أن يتمتع بها العاملون اثناء عملهم في الأنشطة الاقتصادية المختلفة (أبوشرار، 2007: 169).

من ملاحظة النقاشات الدائرة فأن المتتبع يجد وبسهولة إنقسام العالم بخصوص طبيعة الدفاع عن حقوق الإنسان والعاملين ومنع الظواهر السلبية المتفشية في بعض البلدان الفقيرة والبلدان الاخرى التي لاتحترم حقوق الإنسان من حيث المتاجرة بالإنسان وبيع الاطفال من قبل ذويهم، والالقاء بالاطفال ومنذ نعومة أظفارهم في مجالات العمل القاسية، بل المتجارة بهم في سوق النجاسة على غرار التجارة بالرقيق الابيض، فضلا عن اجبار نزلاء السجون للعمل الشاق وتهديدهم بأنزال عقوبة الموت بحقهم في حال تقصيرهم او حتى عدم تمكنهم من أنجاز اعمال معينة وفي فترات زمنية تحددها جهات خاصة (عطوي، 2004: 234).

إن النقاشات المنوه عنها اعلاه تدور على الاغلب مابين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وحتى الصاعدة منها، إذ وفي الوقت الذي تؤكد البلدان المتقدمة على ضرورة تبني معايير ملائمة في مجالات العمل من حيث تحديد الحد الادنى لسن العمل و شروط العمل الواجب اعتمادها في اماكن العمل، فأن البلدان النامية ورغم اعترافها بجميع هذه الحقوق

(ابوشرار،2007: 337)، الاّ أنها تؤكد بأن الظروف الإجتماعية في بلدانها غير مواتية لتبني هذه المعايير، اذ تدعي هذه البلدان أن تحريم عمل الأطفال ينتهي إلى حرمان أسر عديدة والتي تعتمد في مداخيلها اليومية وفي معاشها على عمل هؤلاء الاطفال، كون اولياء امورهم قد وافتهم المنيه او فقدوا حياتهم لاسباب لاحصر لها في هذه البلدان، كما وأن هذه البلدان تطرح مسالة النقص في الموارد المالية الضرورية لتامين ظروف العمل الصحية في اماكن العمل(الدورى، 2007: 78).

فضلا عن ادعات البلدان النامية التي تم طرحها سابقا، فأن هذه البلدان كانت ولاتزال تؤكد في المفاوضات الجارية ما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والتي تدور وعلى نحو دورى في المنظمات العالمية، تؤكد بأن الظروف مابين البلدان المتقدمة والبلدان النامية مختلفة (معروف، 2006: 138)، إذ من غير الممكن اجبار البلدان النامية للاخذ بالمعايير المعتمدة في البلدان الصناعية المتقدمة، كون هذه المعايير جديدة حتى على البلدان المتقدمة نفسها والتي مرّت هى أيضاً بفترات عصيبة من حيث حقوق الإنسان و حقوق العاملين و شروط العمل، حيث وخلال فترات زمنية امتدت لعقود طويلة فأن حقوق العاملين في تلك البلدان كانت مهضومة وهى حالة أكدتها النظريات الاقتصادية الاشتراكية التي أنبثقت من رحم الرأسمالية التي سادت في البلدان الرأسمالية الصناعية، حيث استغلال الإنسان كان سائدا (هارتلي،1981:424)، وحيث لم يكن يحصل العامل الاجير الاّ على قيمة قوة عمله من خلال الأجور المتدنية التي كان يحصل عليها، وليس على قيمة عمله والتي كانت يستحوذ على جزء منها الرأسمالى على هيئة أرباح بات يستخدمها في دورات الإنتاج البسيطة والمتوسعة في مجالات العمل، ويستخدمها ايضا في سبيل رخائه والتنعم بالرغد على حساب الحياة المأساوية التي كان يقاسيها العاملون(Dominick,2001:120).

إن النقاشات الدائرة مابين الجبهتين ما زالت دائرة، بل مستمرة ولم يتوصل المناقشون ولحد الأن إلى صيغة يقبلها الجميع، والاكثر من ذلك فأن ممثلى البلدان النامية والصاعدة منها ايضا يرون في هذه المناقشات على أنها تحمل في طياتها نمطا من النفاق السياسى لإجبار البلدان النامية وفي المفاوضات الدائرة للقبول بشروط البلدان المتقدمة ، بغرض ابعاد منافسة منتجات هذه البلدان في اسواق البلدان المتقدمة والتي بدأت تجتاح أسواق هذه البلدان، وهكذا فأن هؤلاء يدعون بأن ممثلى البلدان المتقدمة يذرفون دموع التماسيح على العاملين في البلدان النامية، فهؤلاء وفي نظر ممثلى البلدان النامية في هذه المفاوضات يتسترون على نواياهم الحقيقية فهم يتباكون في الظاهر على حقوق العاملين المهضومة الاّ أنهم يقصدون في الحقيقة الابقاء على مصالحهم في منع تدفق السلع رخيصة الثمن إلى اسواق بلدانهم، ولكن من خلال منع الإغراق الإجتماعي(لال داس، 2009، 243).

ثالثاً:الإغراق التكنولوجي (Technological Dumping)

إن مسالة الإغراق التكنلوجي ذات صلة قريبة بالاستخدامات التكنلوجية والنقل التكنلوجي من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، كما وأن هذه المسالة هى حالة متممة للإغراق البيئى والإغراق الإجتماعي، على اعتبار بأن البلدان النامية وبالنظر إلى افتقارها إلى معايير بيئية و معايير إجتماعية ومعايير عمل ملائمة فأنها قد تلجأ إلى استخدام تكنولوجيا ملوثة للبيئة

تفتقر إلى السلامة الصحية، وهكذا فأن التقنييات المستخدمة في البلدان النامية أوطأ من حيث أدائها البيئى و ادائها الصحى وادائها من حيث توفير الأمان والسلامة لمستخدميها والمتعاملين معها(عبدالبديع، 2006: 203).

في سبيل خوضها في مجال التقدم والتطور الاقتصادي، فأن البلدان المتخلفة اقتصادياً والباحثة عن سبيل التنمية فأنها بحاجة إلى ادخال أنماط معينة من التكنولوجيا تعينها في تحقيق مراتب عالية من التنمية الاقتصادية، غير أن الاستخدامات التقنية لها ايضا ابعادها الاقتصادية والإجتماعية، وتحيط حولها شكوك وتساؤلات، من حيث استخدامها التي تتناسب مع الواقع الاقتصادى والإجتماعي والخبرات الموجودة لدى العاملين من حيث كفاءة استخدام هؤلاء للأنماط التكنولوجية (غيفورد، 2009: 300)، فهل الافضل لهؤلاء توطين تكنولوجيا من احدث طراز ، وهل أن العاملين الموجودين في البلدان النامية اللذين يتعاملون مع هذه الأنماط التكنولوجية الحديثة والمعقدة جداً مؤهلون للتعامل مع هذه الأنماط التكنولوجية ؟أو أن عليهم أن يطوّعوا هذه الأنماط التكنلوجية ، أو أن يطيعوا هذه التكنلوجيا من خلال تاهيل أنفسهم، أو يستوجب عليهم إدخال تعديلات على تلك الأنماط التكنولوجية، او التخلى عن هذه الأنماط والبحث عن بدائل اخرى؟.

اقتنع الجميع بأن للتكنلوجيا المستخدمة في بعض المجالات المحددة أنماطها المختلفة، كما أن كفاءة اداء هذه الأنماط التكنلوجية مختلفة ايضا، ولكن ربما أنه لاتنحصر في الجانب المادى فقط والذي يتركز في الالات والادوات بل أنه ومن حيث استخداماتها تتعدى ايضا إلى الجوانب البشرية التي تتعامل مع نلك الأنماط (ابو شرار،2007: 173)، لذا فأن البلدان النامية مقتنعة ايضا أنها امام خيارات صعبة في استخدامها التكنلوجية فهل عليها أن تستخدم التكنلوجيا الحديثة المتطورة الصديقة للبيئة المتصفة بالأمان والسلامة ولكن بشرط حسن التعامل معها وامتلاك الخبرة الضرورية وفك الغازها، غير أنها تدرك ورغم كل ذلك وحتى في حال تاهيل ابنائها للتعامل معها أنها أنماط تكنلوجية مبتكرة في الدول المتقدمة ومستوطنة بالأصل ، ومن أجل استقدامها، فأن البلدان النامية عليها أن تتحمل تكاليف باهظة لنقلها إلى بلدانها، ومن ثم توطينها وتطويعها، وهكذا فأنه وفي سبيل توطن أنماط تكنلوجية حديثة و متطورة ومعقدة عليها أن تتحمل تكاليف شراء تلك الأنماط التكنولوجية ونقلها وثم نصبها، وبعد ذلك تدريب كوادرها على التعامل مع هذه التكنلوجيا واستقدام خبراء اجانب بالعدد الكاف لآماد زمنية معينة، وهكذا فأن البلدان النامية وفي سبيل توطينها لأنماط تكنولوجية صديقة للبيئة وذات درجات عالية من حيث السلامة والأمان، فأنها عليها أن تضحي بأنفاق مبالغ طائلة، غير أن معظم هذه البلدان باستثناء البعض منها تفتقر إلى الموارد المالية الضرورية(دياب، 2012، 160-163).

في المقابل فأنه ورغم صعوبة الخيار الاول، فان الخيار الثانى امام البلدان النامية والبلدان الفقيرة أن تستخدم أنماط تكنولوجية متقادمة، التي اصابها الأندثار التكنولوجى، رغم احتفاظها بالعمر الإنتاجى، او أنماط تكنولوجية كانت مستخدمة في السابق و اصابها الهلاك نتيجة استخدامها، او أنها مندثرة من حيث العمر الإنتاجى، كونها فقدت الكثير من قدراتها الإنتاجية والهلاك ظاهر عليها (اليحياوى،2008: 122).

بما أن المنشات الصناعية المستخدمة للأنماط التكنلوجية المختلفة، ذات حساسية كبيرة بمسالة التكاليف، من هنا لابد لنا أن نطرح نقطة إضافية اخرى بخصوص لجوء المنشآت الصناعية في البلدان المتقدمة إلى استخدام الأنماط التكنلوجية الحديثة ذات الصلة بتكاليف توطين التكنلوجيا، وهى أن هذه المنشآت تعمل في إطار أنظمة اقتصادية متكاملة من حيث تشريعات العمل والتشريعات ذات الصلة بالبيئة ، وهكذا فأن هذه المنشات الصناعية تقوم باحتساب تكاليفها للاستخدامات التكنلوجية ذات الأنماط التكنلوجية المتقادمة والمندثرة من حيث عمرها الإنتاجى التي تتطلب تشغيلها اعمال صيانة كبيرة والتي مؤداها طرح فضلات كبيرة ملوثة للبيئة (الدورى، 2007، 140)، وهكذا فأن هذه المنشأت الصناعية الموجودة في البلدان المتقدمة وفي حال استخدامها للأنماط التكنلوجية المنوه عنها عليها أن تتحمل واضافة إلى التكاليف الاساسية لنصب النمط التكنلوجى تكاليف اخرى وهى تكاليف دفع ضرائب التلوث، وتكاليف خاصة بتنقية الهواء والتربة والمياه ووضع المرشحات وغيرها من الضرائب والرسوم ذات العلاقة، وهكذا فأن المنشآت الصناعية المقامة في البلدان الصناعية يستحسن عليها حتى من المنظور الخاص بالتكلفة أن تستخدم أنماطاً تكنلوجية متطورة صديقة للبيئة كونها لاتحمل تلك المنشآت تكاليف أكبر(عطوي، 2004: 240-242).

وفي المقابل فأن المتتبع يتيقن تماماً أن الأوضاع في معظم البلدان النامية مختلفة وأن تشريعات العمل والتشريعات البيئية ضعيفة هناك، لذا فأن الضرائب الموجودة في البلدان المتقدمة ذات الصلة بالبيئة غير موجودة في البلدان النامية أو ضعيفة هناك(القريشي، 2009: 219)، لذا فأنه وفي حال استخدام اية منشاة صناعية لأي نمط تكنولوجي كان فأن المنشأة لن تتحمل تكاليف إضافية اخرى بل أن تكاليفها الخاصة بالاستخدامات التكنولوجية تنحصر في مجال شرائها للآلات والأدوات وغيرها و التي تعد وبطبيعة الحال ضمن الأنماط التكنولوجية القديمة والمتقادمة والتي هى رخيصة بالطبع، وما تطرحها هذه المنشات ومن خلال استخدامها من فضلات وملوثات للبيئة لن تضيف اليها تكاليف إضافية اخرى، لذا فأن المنشآت الموجودة في البلدان النامية ومن هذا المنظور المتعلق بالتكاليف تفضل استخدام الأنماط التكنولوجية القديمة والمتقادمة تكنولوجياً او المندثرة ، بالتالي فأن استخدامات هذه التقنيات تجعلها تتحمل تكاليف إنتاج اقل وبالتالي امكانية طرحها لمنتجات باثمأن اقل (الدورى، 2007: 77).

يذكر أن الأدبيات الاقتصادية ما بين نمطين من الإغراق التكنولوجي وهما :

ا- يمكن أن يتحقق الإغراق التكنولوجى في حال اذا ما قامت منشاة صناعية معينة بطرح منتجاتها في السوق الخارجية بأسعار اقل عما هى موجودة في بلد المنشا بسبب تحملها لتكاليف إضافية تخص الضرائب البيئية والالتزامات الاخرى ذات الصلة بهذه الناحية ونواحى السلامة والأمان، وهذه الحالة تخص على الاغلب المنشآت المقامة في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي تتسم بقوانينها الصارمة في المجالات البيئية ولديها معايير عمل قوية من حيث السلامة والأمان للعاملين في اية منشاة صناعية، ومثل هذه الممارسة تقترب إلى ممارسة نمط الإغراق السلعى (جواد، 2011: 185).

ب- يحدث الإغراق التكنولوجي ايضا في حال شراء بلد معين للتقنيات قديمة او متقادمة او مستعملة ومنتهية عمرها الإنتاجي، بالتالي وبما أن مستخدمى هذه الأنماط يتحملون تكاليف

قليلة بالنظر لتكاليف الشراء الزهيدة، وبما أن هؤلاء لا يتحملون تكاليف إضافية من حيث دفع الضرائب والرسوم والالتزامات الاخرى ذات العلاقة بالبيئة والسلامة، بالتالي فأن المنشآت الصناعية المستخدمة لهذه الأنماط تتحمل تكاليف إنتاج اقل، بالتالي فأن باستطاعتها أن تطرح وفي السوق الخارجية سلعها ومنتجاتها باثمان اقل، وهكذا ومن خلال هذه الطريقة يتحقق الإغراق التكنولوجي، ومثل هذا النمط من الإغراق التكنولوجي سائد في البلدان النامية وحتى الصاعدة منها، على سبيل المثال دولة الهند التي تلجأ إلى هذه الممارسة، ومثل هذا النمط من الإغراق التكنولوجي أقرب إلى الإغراق البيئي والإغراق الإجتماعي (غيفورد، 2009: 151).

على الرغم من أن الصناعات المتعاطية للتكنولوجيا القديمة قد تكون راضية بنفسها لهذا النمط من التعاطى لتلك الأنماط التكنولوجية لكن المنظمات غير الحكومية NGO ذات الصلة بالقضايا البيئية والحكومات اثارت قضايا سياسية واقتصادية وإجتماعية وبيئية عديدة، فهل الاستخدامات التكنولوجية القديمة المضرة بالبيئة مفيدة للبلدان المستخدمة لها، فيما لو أن هذه الأنماط التكنولوجية متطابقة مع المعايير البيئة المعتمدة في البلد المتلقى لهذا النمط التكنولوجى؟.

رغم الاتهامات الكثيرة الموجهة إلى البلدان النامية، في أنها تستخدم أنماطاً تكنولوجية قديمة، غير صديقة للبيئة ولسلامة العاملين، كون البلدان النامية تفضل الأنماط التكنلوجية الرخيصة على حساب البيئة وعلى حساب سلامة العاملين، الاّ أن المدافعين عن مواقف البلدان النامية، لديهم ما يقولونه بهذا الصدد ، اذ يدعى هؤلاء بأن اللوم لن يقع فقط على البلدان النامية في هذه النتيجة، بل أن قسطا كبيرا من اللوم يقع على البلدان المتقدمة ايضا، كونها ورغم فرضها لأسعار كبيرة على الأنماط التكنولوجية الحديثة والمتطورة(ابوشرار، 2007: 379)، ورغم أن معظم البلدان النامية تنقصها الامكانات المالية لاقتناء تلك الأنماط التكنولوجية ، فأن البلدان المتقدمة تحاول جاهدة في أن تحتكر لنفسها الأنماط التكنولوجية الحديثة والمتطورة بغرض الابقاء على بون تكنولوجي واسع بينها وبين البلدان النامية في سبيل الاحتفاظ بالمزايا التكنولوجية لنفسها ومن أجل الابقاء على ميزة مستويات الإنتاجية العالمية لديها التي تغذيها وبالطبع الأنماط التكنولوجية الحديثة والمتطورة (jonathan,1998:120).

وهكذا فأن البلدان المتقدمة تضع عراقيل كثيرة امام البلدان النامية لاقتنائها لهذه الأنماط التكنولوجية، كما وأنها وفي حال اطلاقها للأنماط التكنولوجية الحديثة إلى البلدان النامية، فأنها تحاول أن تحتفظ لنفسها بالألغاز والاسرار لهذه التكنولوجيا ولاتسمح للبلدان النامية بفك رموزها وبالتالي فأن تفكيك الآلات والأجهزة المصدرة إلى البلدان النامية وفي معظم الاحوال، تبقى ضمن الوظائف التي تمنحها فقط إلى خبرائها الذين يتم إرسالهم مع تلك الأنماط التكنولوجية التي يتم توطينها في البلدان النامية (اليحياوى، 2008: 105)، بالتالي فأن الكثيرين يلاحظون كيف أن الأنماط التكنولوجية الحديثة يتم ارسالها في رزم وكيف أنها وفي حال حصول أى خلل فيها يتم اصلاحها من قبل خبراء الشركات التي أرسلت تلك الأجهزة والآلات والادوات، وكل ذلك من أجل الابقاء على فواصل تكنولوجية ما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (Todaro,2006:125).

الفصل الثاني
سياسة الإغراق السلعي،
أهدافها، وسائلها، و تداعياتها

الفصل الثاني
سياسة الإغراق السلعي، أهدافها، وسائلها، وتداعياتها

إن سياسة الإغراق السلعي حالها حال أية سياسة لها أهدافها، كما أن أية سياسة ومن اجل تحقيق أهدافها لها وسائلها الخاصة لبلوغ تلك الأهداف، علماً أن أية سياسة وفي حال إعتمادها يستلزم قبول بعض التضحيات، وقد تنتهي هذه السياسات إلى آثار ايجابية وسلبية على ممارسيها وعلى الجهات التي تقع عليها هذه السياسة، وهكذا ومن اجل الولوج في تفاصيل هذه الحالات فقد تم توزيع هذا الفصل على المباحث الآتية:-

المبحث الأول:- أهداف سياسة الإغراق السلعي
المبحث الثاني:- الوسائل المعتمدة في ممارسة سياسة الإغراق السلعي.
المبحث الثالث:- آثار وتداعيات سياسة الإغراق السلعي

المبحث الأول
أهداف سياسة الإغراق السلعي

إن سياسة الإغراق السلعي مثلها مثل غيرها من السياسات والممارسات تنطلق من أهداف معينة، وهكذا فأنها تبتغي تحقيق أهداف معينة، لذا ومن اجل تسليط الضوء على اهم الأهداف التي ترنو سياسة الإغراق السلعي ابتغائها فأن هذا المبحث يطرح جملة أهداف يمكن حصرها في اطار الأهداف الآتية:-

اولاً:- نيل حصص سوقية أوسع خارج السوق المحلية
ثانياً:- إكتساب الميزة التنافسية
ثالثا:- زيادة الصادرات إلى الخارج

اولاً:نيل حصص سوقية أوسع خارج السوق المحلية

يختلف إحتساب الحصة السوقية بحسب إختلاف المعايير المعتمدة لاحتسابها، في حال اذا كانت تلك الحصة يقصد بها سوق بلد آخر أو مجموعة من البلدان او العالم باسره، وكذلك الحال يفترض تحديد السوق ما يخص سلعة معينة او مجاميع معينة من السلع التي تنتجها منشأة وطنية معينة، او السلع جميعها التي ينتجها بلد معين ويعرضها في الاسواق الخارجية، من خلال منشآتها الوطنية (ابوشرار، 2007: 320).

يجدر بالمسوقين الذين يقومون بتسويق منتجاتهم أن يكونوا قادرين على ترجمة أهدافهم التسويقية في بيعهم لمنتجاتهم إلى الحصة السوقية، من خلال دراستهم لاوضاع السوق المقصودة والحالة التنافسية السائدة في السوق في ضوء الإمكانات الحالية والمستقبلية في

الإنتاج والتسويق(شوسودوفسكي، 2001: 140)، كما ويجدر الاحتساب إلى المشهد التنافسي المستقبلي من حيث الممارسات الإستهدافية الصادرة من المتنافسين الأخرين، وما يتوجب القيام به في تحقيق الهدف من إمتلاك الحصة السوقية(Blanchard,2006:300).

تعد زيادة الحصة السوقية احد الأهداف الرئيسية لأي نشاط إنتاجي، اذ أن الهدف من الإنتاج يتلخص في الحصول على اكبر قدر من الأرباح، ومثل هذه الأرباح المتزايدة تتزايد من خلال زيادة الإيرادات من البيع (عبدالمهدي،2000: 200)، وقد تتحقق هذه الإيرادات، إما من خلال زيادة الأسعار المفروضة مع بقاء المبيعات على حالها، او من خلال زيادة حجم المبيعات و بقاء الاسعار على حالها، او من خلال زيادة حجم المبيعات والاسعار معاً(Nigel,2009:203).

في الاسواق الخارجية، وفي حال إنفتاح تلك السوق وعدم فرض قيود تجارية كثيرة لتدفق السلع إليها، فأن المنافسة تكون حامية، وقد تكون الجودة في الوحدات المعروضة للبيع احدى تلك الوسائل لجذب ميل المشترين إلى شراء السلع المعروضة للبيع (مصطفى ،مجلة تنمية الرافدين، 2000: عدد 59)، الاّ أن خفض الاسعار للوحدات المعروضة للبيع يعد وسيلة أخرى فاعلة لحث المشترين على الشراء، وهكذا فأنه وفي حال الاقدام على هذه الوسيلة بأية طريقة كانت، يمكن لها أن تحقق الهدف المنشود في الحصول على حصة سوقية أوسع(عبدالمهدي، 2000: 20)، وهكذا فأنه وفي حال الاعتماد على ممارسة الإغراق السلعي فأنه بالإمكان الاستحواذ على حصة سوقية أوسع، مادامت الوحدات المباعة، عن طريق الاسعار المخفضة تشهد زيادات ملحوظة(Blanchard,2006:300).

إن حجم الحصة السوقية يعد مؤشراً رئيسياً من بين مؤشرات القدرة التنافسية التي تمتلكها أية جهة مسوقة إلى تلك السوق، بالتالي فأنه ومن خلال هذا المؤشر يمكن الاستدلال على مدي الكفاءة التسويقية التي تتمتع بها الجهة المصدرة إلى تلك السوق (شمت، 2010: 210)، إذ ومن خلال دراسة الاوضاع السوقية وسلوك المستهلكين، وطبيعة المرونة الطلب السعرية والمرونة الطلب الدخلية، ومن خلال معدلات النمو المتوقع في السوق، وما يمكن الاقدام عليه من تخفيض للسعر عن طريق السياسة الإغراقية، فأن بالإمكان تقدير الحصة السوقية المتوقع استحواذها، علما أن الاجراءات المتخذة في سبيل تفعيل السياسات المخطط لها تكون من شأنها تحقيق ما يصبو لها المصدرون المحليون إلى السوق الخارجية المعنية(Paul,2006:131)، وهنا وفي هذه الحالة فأن الجهة الممارسة للإغراق تاخذ في الاعتبار طبيعة الزبائن ونمط السلعة المعروضة والجهات الأخرى المنافسة في تلك السوق، حيث ومتى ما أستطاعت الجهة الممارسة للإغراق التنبوء بهذه المتغيرات وفق سياقاتها الصحيحة فأنها بإمكانها أن تتنبأ بالحصة السوقية التي تخطط للاستحواذ عليها(Robert,1996:163).

أن زيادة الحصة السوقية أمر مهم ومرغوب فيه، اذ أنها تسمح للمنشأة الممارسة للإغراق السلعي أن تحقق مكاسب اقتصادية مستقبلية تزيد من درجة قوتها التنافسية أمام الجهات المنافسة الأخرى(Nigle,2009:604)، إذ من خلال سياسة الإغراق المعتمدة ومن خلال زيادة الإنتاج والمبيعات في السوق المقصودة، فأن المنشأة تستطيع ومن خلال اكتساب مزايا الحجم الكبير والوفورات الاقتصادية من أن تقلل من متوسط التكاإليف الإنتاجية الكلية، بالتالي

فأن تلك المنشأة التي قد حددت سعراً معينا كان في وقت الإغراق السلعي سعراً اقل من التكلفة، فأنها وبعد أن تزيد من حجم الإنتاج، فأن متوسط التكلفة الاصلية سوف يتناقص(كراجة، 2001: 33)، بالتالي فأن هذه المنشأة التي قد تحملت اثناء ممارسة الإغراق خسائر معينة، فأنها ومن خلال زيادة حجم مبيعاتها وإنتاجها نتيجة امتلاكها للحصة السوقية المتزايدة تقلل من تكاليفها، بالتالي فأن الخسارة تتحول فيما بعد إلى أرباح، لذا فأن الهدف المرحلي من امتلاك حصة سوقية أوسع، سيتحول إلى وسيلة لتحقيق أرباح مستقبلية (سعيد، 2011: 43).

من بين النواحي المهمة التي تضعها المنشأة نصب اعينها في الاحتفاظ بالحصة السوقية أو توسيعها، هي نمو السوق المعنية والتوسع فيها، وهكذا فأن المنشأة الصناعية المحتفظة بحصة معينة من تلك السوق تزيد من إيراداتها وبالتالي أرباحها(كريانين، 2010: 156)، لذا فأن المنشات تجد من الحصة السوقية وسيلة مهمة وفعالة لضمان مبيعاتها والتي تتوسع هي ايضا مع نمو السوق، وقد تجد المنشأت الحصة السوقية على أنها معيار مهم لإثبات القوة التنافسية، وهكذا كلما زادت الحصة السوقية لأية منشاة فأن قدراتها التنافسية تعلو على غيرها من المتنافسين (فهمي، 1957: 237).

يمكن أن تنال أية منشاة او حتى أية دولة ممارسة للإغراق السلعي حصة سوقية أوسع من خلال ازاحة غيرها من المنشآت المنافسة، وتأتي هذه الازاحة وبالدرجة الاساس من خلال التأثير على مبيعاتها وبالتالي خفضها، حيث ومتى ما استطاعت المنشأة تحقيق هذا الامر فأنها استطاعت أن تقلل من الحصة السوقية لتلك الجهة المنافسة والتي تستطيع هي وبفعل مزايا اسعارها المنخفضة في سد تلك الفجوة وبالتالي توسيع حصتها السوقية على حساب الجهة المنافسة الأخرى التي فقدت حصتها او قللت من حصتها(Jan,1992:220).

تنال الحصة السوقية اهمية بالغة بالنسبة إلى أية منشاة صناعية او حتى اي نشاط اقتصادي آخر، اذ أن الحصة السوقية تساعد في ضبط التوقعات المستقبلية للطلب على منتجاتها، ويمكن من خلالها التنبوء بالآفاق المستقبلية لعمل المنشأة(لال داس، 2005: 99)، وهكذا فأنها تساعد في العملية التخطيطية التي تقدم عليها أية منشأة من حيث أنشطتها الإنتاجية والمبيعاتية، عليه فأن امتلاك المعلومات الكافية تساعد كثيراً المدراء والمستثمرين في التخطيط لاعمالهم وأنشتطهم ذات العلاقة(عجيمة، 2007: 118).

أما في حال اذا ما وجدت أية منشأة أن حصتها السوقية ومن بينها الحصة السوقية الخارجية في تنامي، فأن هذا يعني أن إيرادات المنشأة في تنامي بمعدل أسرع من معدل نمو إيرادات الصناعة ، كما أن المظهر المفيد الآخر بخصوص التعرف على الحصة السوقية والامعان في تفاصيلها، يكمن في أن هذه المعلومات تساعد في رسم المسارات الصحيحة في كيفية العبور من عنق الزجاجة في الظروف الاقتصادية المزرية التي يمر بها الاقتصاد في البلد(Jonathan,1998:101)، فعلى سبيل المثال، فأنه وفي حالات الركود الاقتصادي، فأن رجال الاعمال يواجهون لامحال إنخفاضا في الإيرادات، ولكن بالإمكان أن يسجل هؤلاء نقطة مضيئة في أنشطتهم في حال اذا ما اثبتوا أنهم قد استطاعوا أن يحتفظوا بحصتهم السوقية او زادوها، بمعني أن ثبات الحصة السوقية والنمو فيها يعد اداء افضل، وما أن تحقق هذا الاداء الافضل فأن المنشأة تقف في موقف تميزه عن غيرها الداخلة في السوق (عجيمة، 2007: 125)، وهكذا فأن هذه المنشأة ومن خلال تثبيت موقفها السوقي فأنها تسبق غيرها

من المنشآت، وتعلو على غيرها من المنشآت في جني ثمار التحسن في الظرف الاقتصادي وحصول الإنتعاش الاقتصادي القادم، الذي سياتي لامحال بعد الكبوة الاقتصادية التي احلت بالإقتصاد اثناء فترة الركود الاقتصادي، ما دامت ازمات الركود الاقتصادي هي حالات وقتية وسياتي زمن زوالها(رضا، 2010: 81).
أن تبني سياسات خاصة بالإغراق السلعي من اجل الاستحواذ على حصة سوقية خارج الوطن امر يشوبه كثير من التعقيد، اذ أن ممارسي هذه السياسة عليهم أن يمتلكوا المعلومات الكافية عن اوضاع السوق، والاطلاع على الشركات المنافسة من حيث عدد المنشآت وحجومها، وسلوك المستهلكين في تلك السوق، والعوائق الموجودة في الدخول إلى السوق وغيرها من المعلومات الكثيرة التي لابد من امتلاكها، وهكذا ومن اجل امتلاك هذه المعلومات فأن المنشأة التى اقدمت على ممارسة الإغراق علىها أن تقوم بجمع هذه المعلومات جميعها وغيرها من المعلومات ذات العلاقة من خلال البيانات والاصدارات المنشورة من قبل الحكومة وغيرها من الجهات(كريانين، 2010: 93).

ثانياً:- اكتساب الميزة التنافسية

تعد الميزة التنافسية هدفا استراتيجيا تتوخى المنشاة تحققها امام منافسيها في الصناعة، من حيث امتلاك القوة والثبات في المواقف في اطار البيئة الاقتصادية التي تتعامل معها امام الجهات المنافسة كما وترسو فكرة الميزة التنافسية على أن الاداء الجيد للاقتصاد من غير الممكن أن يتحقق في كل الاحوال وفي جميع الاماكن حتى في ظل وجود ايدي عاملة رخيصة وموارد طبيعية وافرة(ابو شرار، 2007: 355).
يمكن لبعض البلدان التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة او تتصف بوجود موارد بشرية كبيرة وقوى عاملة كثيرة، يمكن لهذه البلدان أن تمتلك مزايا مقارنة (Comperativ advantage)(محمد، 2009: 144) ، فمثل هذه البلدان يمكن لها أن تتخصص في إنتاج وتصدير سلع اولية ومواد خام في حال أنخراط مثل هذه البلدان في التجارة العالمية غير أن هذه البلدان التي تمتلك ثروات طبيعية وفيرة والتي تخصصت في إنتاج المواد الخام، تجد في النهاية أنها واقعة في فخ التدني المستمر لاسعار المواد الخام التي تصدرها إلى الخارج، اذ أنه ورغم ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، الا أن حقيقة الامر هي أن هذه الارتفاعات وهمية(حنوش،مجلة العلوم الاقتصادية، 2011: عدد2)، والحقيقة أن اسعار النفط وفي حال مقارنتها مع المستويات العامة للاسعار في العالم وبالقوة الشرائية لوحدة الدولار التي تقاس بها اسعار النفط هي في إنخفاض مستمر، كما وأن البلدان المكتظة بالسكان ورغم إمكانية تخصصها بالزراعة الكثيفة وبعض الفروع الصناعية ذات الكثافة العمالية فأنها تعاني ايضا من تدني مستويات الاجور(جوارتيني، 1999: 73).
أتت الميزة التنافسية (Competitive Advantage)من اجل التغلب على النتائج التي تجلبها معها الميزة النسبية وذلك من خلال العمل من اجل رفع الإنتاجية عن طريق الاستفادة من مزايا الحجم الكبير التي تنتهي إلى تحقق اجور اعلى واسعار اعلى، وبالتالي تحقق منافع اكبر للمنتجين والمستهلكين على حد السواء، علما أن هذه النتيجة لن تتحقق إلا في ظل

استخدام ايدي عاملة كفوءة وتكنولوجيا متطورة(سعيد،مجلة تنمية الرافدين،2010:عدد 100).

منذ أن تم فرض عملية تقسيم العمل الدولي على شعوب المستعمرات وبعدها على الدول النامية، بعد نيلها للاستقلال السياسي، وبقائها توابع اقتصادية للعالم الراسمالى المتقدم، وجدت البلدان النامية نفسها محل تشجيع متواصل بل وضغط شديد من قبل البلدان المتقدمة على الالتزام بالإنفتاح التجاري والأنخراط في التجارة العالمية (Nigel,2009:141)، وهكذا فأن معظم البلدان النامية التي فرضت عليها طبيعة الإنتاج الاولي من السلع الزراعية والمواد الاولية والمواد الخام وجدت نفسها اسيرة لهذا الواقع الاقتصادي.

بما أن ضرورات الإنفتاح وحاجات البلدان النامية املت عليها مزيدا من الإنتاج ومزيدا من الصادرات من هذه المواد الاولية والمنتجات الزراعية، لذا فأن هذه الحالة جعلتها تعاني من الأمرين، اولهما أن البلدان النامية المعتمدة في صادراتها على الإنتاج الاولي وبغرض تلبية متطلبات حاجاتها المتزايدة إلى الاموال الاضافية كانت مجبرة على إنتاج المزيد من سلعها وموادها الاولية(ترزيان، 1982: 123)، كما وأنها وجدت نفسها مضطرة إلى تصدير المزيد منها، الا أن هذه العملية ادت في نهاية المطاف إلى إنخفاض اسعارها في السوق العالمية، بالتالي وبغرض نيل المزيد من الموارد المالية المتاتية من صادراتها الاولية، كانت مضطرة لأن تنتج المزيد ثم المزيد وتصدر المزيد ثم المزيد، والنتيجة التي كانت تجنيها هذه البلدان النامية مزيدا من الإنخفاض في إيراداتها بدلاً من حصولها على مزيد من الإيرادات المالية من صادراتها، وهكذا فقد وقعت البلدان النامية في مصيدة إنخفاض الإيرادات لصادراتها رغم صادراتها المتزايدة(عبدالقادر، 2005: 303).

إن المرارة الثانية التي نالتها البلدان النامية المصدرة للمواد الاولية، هي أن اقتصادات هذه البلدان اصبحت منكشفة ومنفتحة اكثر على الاقتصاد العالمي، ولكن ليس من خلال التوازن ما بين كفتي الصادرات والاستيرادات في تجارتها الخارجية او أن تكون هذه التجارة الخارجية المتزايدة لصالح صادراتها، بل أن إنكشافها وإنفتاحها المتزايد كان متمثلا بالاصل في زيادة صادراتها من حيث الحجم وإنخفاض إيراداتها من حيث حصيلة الصادرات ، خاصة بعد دخول شركات اجنبية كثيرة في مجال إنتاج هذه السلع والموارد والتي كانت تنال أرباحا طائلة من وراء أنشطتها الإنتاجية في البلدان النامية، من خلال عقود بحق البلدان النامية شاركتها معها في أنزال مثل هذا الاجحاف أنظمة حكم فاسدة في البلدان النامية والتي كانت تهمها مصالح الحاكمة(الهيتي، 2000: 141).

عليه فأن هذه المرارة الاخيرة المتولدة من المرارة الاولية، عملت وفي بعض البلدان على جعل اقتصاداتها وحيدة الجانب بعد أن اعتمدت اقتصادات هذه البلدان على إنتاج اولي واحد او عدد محدود جدا من المواد الاولية(دياب، 2012: 101).

منذ أن حصلت قناعة راسخة لدي البعض من البلدان النامية، بأن المزايا النسبية المشتقة من المزايا الطبيعية التي تتمتع بها بعض البلدان، او المزايا النسبية المتولدة من الكثافة السكانية والعرض الكبير للقوي العاملة غير الماهرة، يمكن لها أن تنتهي إلى نتائج اقتصادية مضرة بهذه البلدان، من حيث الحاق الحيف بها، او حتى إنزالها إلى درك الاقتصادات الريعية وحيدة الجانب المبتلاة باختلالات هيكلية لاقتصاداتها،(سعيد،مجلة التقني،

1994:عدد 21) لذا فأن هذه البلدان ادركت اهمية ذلك النمط من المزايا النسبية التي تجذر في العمق مزايا تنافسية مستندة بالاساس إلى الاداء الجيد لمكونات الاقتصاد من حيث اداء أنشطة المنشات وفروع الاقتصاد(قفطان، 1984: 270).

من غير الممكن التفكير اصلا بسياسة الإغراق السلعي على صعيد السياسات الاقتصادية الجزئية التي تمارسها المنشات الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية الكلية التي تمارسها البلدان، مالم تقترن هذه السياسة بالاداء الجيد للأنشطة الاقتصادية التي تمارسها تلك المنشات والاداء الجيد للإقتصاد في تلك البلدان(دياب، 2012: 119)، عليه فأن إعلاء درجة التنافسية امر مهم، بل أن الإغراق السلعي يعد بحد ذاته تجسيداً للروح التنافسية السعرية لعرض المنتجات خارج السوق المحلية، ولكن كيف بالإمكان الدخول في هذه اللعبة، مالم يعمل القائمون بها على جعل أنفسهم اقوياء وأشداء على غيرهم يقدرون على مقارعة من يقف بوجههم والتغلب عليهم، وهكذا فأن هذه اللعبة تقع ضمن ما يتم تجسيده من أهداف واغراض ومهام ووظائف ورؤى(عبدالقادر، 2005: 223).

بغرض تحقيق نمط مناسب من التنافسية على الصعيد الجزئي الخاص باداء المنشآت، وعلى الصعيد الكلي الخاص بالاداء الاقتصادي للبلدان، فأنه لابد من اقامة منشآت كافية وتشييد البنى التحتية الضرورية ونصب التجهيزات العامة والمتخصصة وغيرها من المستلزمات التي يتم الأنفاق عليها، والتي تدخل جميعها في إطار التكاليف الثابتة والتي تدعم إمكانات تحقق وفورات الحجم والتي تنتهي وبطبيعة الحال إلى خفض التكاليف مع التوسع في الإنتاج الذي يتحقق وفق هذا السياق(لال داس، 2006: 21).

أن الاداء الجيد لن يتحقق فقط في اطار التوسع في الطاقات الإنتاجية، بل أنه يحتاج إلى إدارة جيدة للموارد البشرية من حيث التخصص والتوجيه والاستخدام، والذي يفترض به أن يتناغم مع ادخال تكنولوجيا متطورة ولكن ملائمة، علما أن هذه الأنشطة والممارسات بحاجة ماسة إلى التشريعات الضرورية الداعمة وضرورة ترجمتها على الارض الواقع (Alferd,1972:103).

ثالثا:- زيادة الصادرات إلى الخارج

رغم المخاوف التي تم طرحها بخصوص زيادة الصادرات من المنتجات الاولية والمعادن التي قد تتسبب في هبوط اسعارها، وما يمكن أن تحدثها هذه الزيادة في الصادرات من المواد الاولية في الإيقاع ببعض الاقتصادات في فخ الاقتصادات الريعية وحدوث جملة من الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، غير أنه ورغم كل ما قيل عن ذلك، فأن هذه النتيجة لن تعود إلى الدور السلبي لزيادة الصادرات، بل أن النتيجة تعود بالاصل إلى الاداء السيىء للاقتصاد والاستخدام الرديء للموارد الاقتصادية (محمد، 2009: 143)، وهكذا و أنطلاقا من هذه الحقيقة فأن زيادة الصادرات في اي بلد تعد حالة ايجابية في اطار الاداء الجيد للإستثمار، وكذلك الحال في اطار الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة

الإغراق السلعي والإعتراضات الكثيرة التي توجه إلى هذه الممارسة(عبدالمهدي، 2000: 146).

أن الإغراق السلعي يهدف بالأساس إلى زيادة الصادرات إلى الخارج، وحيث اذا ما تحققت هذه الزيادة فأنها تؤدي وبالطبع إلى إمكانية الوصول إلى الاسواق الأخرى وبضمنها الاسواق الكبيرة التي تحددها الحجوم السكانية ومتوسطات الدخول الفردية(خلف، 2001: 132)، فعلى سبيل المثال فأن السوق الصينية والسوق الهندية يسهل وصفهما بأنهما سوقان كبيرتان بالنظر إلى الحجوم الكبيرة جدا لسكان هذين البلدين رغم متوسطات الدخول الفردية القليلة في هذين البلدين بالقياس إلى الدول الغنية، وفي المقابل فأن السوق الالمانية والبريطانية والفرنسية كبيرة (الهيتي، 2000: 159)، غير إن كبر السوق في هذه الدول الثلاث لاتعود بالاساس إلى كبرالحجوم السكانية فيها، كون حجومها السكانية متوسطة بالقياسات العالمية، الا أن كبر الاسواق في هذه البلدان يعود بالأساس إلى متوسطات الدخول الفردية العالية فيها، ولكن وفي حال وجود حجوم سكانية كبيرة ومتوسطات دخول فردية عالية فأن السوق تكون كبيرة جداً، كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية التي تعد اكبر سوق في العالم (Blanchard,2006:256)، وهكذا فأن الجهات التي تنوي البيع في الخارج تود الوصول إلى الاسواق الكبيرة، خاصة الاسواق الكبيرة جداً مثل السوق الامريكية الواسعة.

في حال الوصول إلى الاسواق الخارجية وعلى وجه الخصوص الاسواق الكبيرة، فأنه بالإمكان عرض المنتجات خاصة اذا ماتم عرضها باسعار اقل او دون سعر التكلفة او القيمة العادلة فأن هذه السلع يتم طرحها امام اعداد كبيرة جدا من المشترين، كما وأنها تعرض ايضا على مشترين وبدخول عالية ما تتيح الفرصة لمزيد من البيع في هذه الاسواق(Paul,2000:211).

تحاول الشركات الباحثة عن الاسواق الخارجية والبلدان المتطلعة إلى صادراتها الخارجية ايجاد اسواق جديدة لتصريف منتجاتها، اذ أنه وفي حال ايجاد منافذ جديدة لتصريف منتجاتها، وفي حال تامين اسواق عديدة فأنه بالإمكان توزيع مخاطر إيرادات البيع على عدد اكبر من الاسواق، حيث وفي حال توزيع المخاطر على عدد اكبر من الاسواق، فأن احتمالات تحقق الخسارة سوف تقل (كريانين، 2010: 87)، وهذا هدف تبتغيه الشركات والبلدان التي تعرض منتجاتها للبيع ،كما وتوصي ادارة المخاطر بأن يتم تامين اكبر قدر ممكن من الاسواق الخارجية، في حال اذا ما اريد العمل من اجل تصريف المنتجات اذ أنه وفي حال تحقق هذا الامر فأنه بالإمكان تقليل مخاطر تقلبات اسعار الصرف للعملات الاجنبية والتي قد تنعكس بالسلب في حال حصولها(فليح، 2001: 241).

من بين المحاسن الأخرى التي يتم جنيها من زيادة الصادرات، أنه وفي حال زيادة الصادرات، فأن هذه الزيادة سوف تنعكس بالايجاب على الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات في البلد (الهيتي، 2000: 123)، حيث وفي حال تحقق الطلب الخارجي على السلع والخدمات في البلد، فأن هذه الزيادة المتحققة في الطلب تعد حقنا إضافيا إلى دورة الدخل القومي وزيادة اضافية في الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات الوطنية والتي سوف تدفع بمنحنى الطلب الكلي الفعال للأنتقال إلى الاعلى وهكذا فبالنتيجة فأن الناتج

المحلي الإجمالي سوف يزداد مما يساعد على زيادة النمو في الاقتصاد (السيد علي، 1984: 134)، هذا ناهيك عن زيادة الادخار القومي بفعل زيادة الدخل القومي والتي سوف يتم تخصيصها إلى زيادات مستقبلية في الاستثمار الاجمالي على صعيد البلد، وهكذا ونتيجة لكل هذه الأدوار الايجابية التي تمارسها الصادرات فأن إمكانيات النمو في الاقتصاد سوف تزداد مع ما تتحقق من زيادة في الصادرات أياً كانت الوسيلة، ولو كانت أيضاً من خلال التوسع في الإغراق السلعي للاسواق الخارجية(دياب، 2012: 55).

بسبب إنخفاض حجم السوق الداخلية فأن المنشات الصناعية العاملة في مجال الأنشطة الاقتصادية قد تصطدم عاجلا أو آجلا بجدران هذه السوق الصغيرة، وهكذا فأن السوق الوطنية الاصغر على الاغلب، خاصة في البلدان المتسمة بالحجوم السكانية الصغيرة والبلدان النامية المعروفة على أنها بلدان تقل فيها متوسطات الدخول الفردية(قفطان، 1984: 241)، وهكذا فأن هذه المنشآت وفي ظل هذا الواقع لن تنال على اي حال مزايا الحجم الكبير الآ في حال توسيع مبيعاتها التي تكون بعيدة إلآ في حال ايجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها، وهكذا فأن اللجوء إلى العالم الخارجي وايجاد منافذ خارجية لتصدير منتجاتها تكون مفتاح الحل امام هذه المنشات لاطلاق مبادراتها ولنيل وفورات الحجم(دياب، 2012: 158).

اما بخصوص المستوى القومي للاقتصاد فأن البلدان باسرها تجد من الصادرات وسيلة ناجحة لخلق الوظائف الجديدة ولرفع مستوى تشغيل القوى العاملة، بل وحتى جلب مصادر الإنتاج العاطلة إلى ميادين الإنتاج من اجل تحقيق الاستخدام الشامل الذي يعد هدفا استراتيجيا تتوخاه الأنظمة الاقتصادية(خلف، 2001: 123)، لذا فأنه وأنطلاقا من هذه الحقيقة فقد بادرت البلدان جميعها التي ادركت اهمية التجارة الخارجية إلى عقد اتفاقات ثنائية مع بعضها بخصوص اطلاق التسهيلات التجارية ورفع القيود الكمركية وغير الكمركية على صادرات البلدان بعضها مع بعض، بل وقد تأسست منظمة التجارة العالمية بعد أنبثاقها من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، والتي قامت بوضع قواعد ولوائح وقوانين تلزم جميع البلدان الاعضاء في هذه المنظمة بأن تطلق حريات أوسع للتجارة الخارجية(شمت، 2010: 121).

ومن ناحية أخرى وهدياً بالنتائج الايجابية التي يحققها التوسع في التجارة الخارجية والتوسع في الصادرات، فقد دخلت بلدان عديدة مع بعضها في اتفاقات تكامل اقتصادية بدأً بتأسيس اتفاقات للحرية التجارية ومروراً بتأسيس الاتحادات الكمركية والاسواق المشتركة لحين الوصول إلى الاتحادات الاقتصادية التي تزول من خلالها جميع العوائق امام تدفق الصادرات مابين دول الاتحاد كما هو الحال في الاتحاد الاوروبي واتفاقية الحرية التجارة لدول امريكا الشمالية، علما أن تحقق التكامل الاقتصادي يضيف إلى جانب حرية تدفق السلع والخدمات في مجال التجارة الخارجية حرية حركة العناصر الإنتاجية بضمنها إنتقال رؤس الاموال والايدي العاملة بين دول الاتحادات الاقتصادية (الدوري، 2007: 29).

إلى جانب عقد الاتفاقات الثنائية والجماعية والدخول في المنظمات الاقتصادية العالمية، من اجل ازالة او تقليل العوائق القانونية امام تدفق الصادرات، فقد ادركت الجهات الطامحة في تامين اسواق خارجية كافية لصادراتها، بأن الضرورة تستدعي إلى التغلب على عوائق

المسافة والعوائق الطبيعية (Blanchard,2006:140)، وهكذا فأن بلدان العالم بل المجتمع الإنساني أصبح يخطو خطوات جدية حثيثة في سبيل الرقي إلى ذلك المصاف الذي يجعل من حركة التجارة الخارجية أنسيابية، وهكذا فقد تم العمل من اجل تامين مواصلات سلسلة.

تم تسخير الثورات العالمية بدء بالثورة الصناعية والثورة العلمية التكنولوجية وثورة الاتصالات والثورة المعلوماتية والثورة الرقمية جميعها لتخدم في عمليات نقل الصادرات عبر اصقاع العالم غير مبالية بما تعتريها من عوارض طبيعية وبعد المسافة ، وهكذا فقد بات العالم وبفضل ظاهرة العولمة الاقتصادية التي اسهمت فيها ثورة النقل والاتصالات والثورة المعلوماتية قرية صغيرة تتدفق من خلالها السلع والخدمات وراس المال والعمل بسرعة وبحرية فائقة، بالتالي فأنه وبعد تعولم الاقتصاد العالمي، وبعد أن إنصهرت الحدود السياسية امام تدفقات السلع والخدمات، وبعد أن ذابت اقتصادات البلدان جميعها في بودقة الاقتصاد العالمي(كنعان، تنمية الرافدين،2003:عدد27)، فأن التجارة الخارجية وبضمنها الصادرات بين بلدان العالم تنامت بسرعة كبيرة تفوق سرعة النمو في الناتج العالمي للسلع والخدمات وهكذا فلا حرج اذا ما قلنا بأن زيادة ممارسات الإغراق السلعي نتيجة طبيعية لكل هذه التحولات الجارية على الاقتصاد العالمي، كما وأن هذه الممارسة تتحرك من جانبها ايضا لرفد التجارة العالمية على الصعيد العالمي ولتنمية الصادرات إلى الخارج في اطار البلدان فرادية(سعيد، 2011: 25).

بعد أن ادركت البلدان جميعها اهمية الصادرات، وبعد أن ادركت هذه البلدان دور واهمية خفض اسعار السلع المعروضة في السوق الخارجية، فأن بلدانا عديدة بضمنها حتى الولايات المتحدة الامريكية تدعم المنتجين (Dominick,2002;123)، اذ أن القأنون الامريكي الذي لا يحبذ تشكيل الكارتلات كونها تدعم الممارسات الاحتكارية، فأن القأنون التجاري الامريكي يسمح بتشكيل كارتلات في مجال التصدير إلى الخارج من اجل توحيد القوى الامريكية بغرض زيادة صادراتها إلى الخارج، ومن اجل أن لا تتسبب المنافسة بين الشركات الامريكية في مجال البيع إلى الاسواق الخارجية في تبديد القدرات الامريكية، وهكذا فأن القانون التجاري الامريكي يسمح بأية ممارسة تساعد في زيادة الصادرات الامريكية(Stephen,2001:432).

إضافة إلى السماحات القانونية الامريكية فأن الحكومة الفيدرالية الامريكية تقوم باعفاء الجهات الامريكية من كافة الضرائب الخاصة بالصادرات إلى الخارج وذلك من اجل جعل السلع الامريكية المصدرة إلى الخارج منخفضة السعر كي تتيحها لأن تنافس وبقوة السلع الاجنبية الأخرى المطروحة في اسواق البلدان خارج الولايات المتحدة الامريكية(Robert,1996:132)، وذلك من اجل زيادة الصادرات الامريكية التي تساعدها في ادامة قواها الاقتصادية، او تساعدها ايضا في التغلب على مشكلاتها الاقتصايدية بضمنها حالات الركود الاقتصادي الذي يصيبها من فترة إلى أخرى كما كان الحال في الازمة الاقتصادية الاخيرة التي حلت بالاقتصاد الامريكي والتي كانت التوصيات المطروحة من اجل حلها زيادة الصادرات الامريكية إلى الخارج(Paul,2006:112).

المبحث الثاني
الوسائل المعتمدة في ممارسة
سياسة الإغراق السلعي

إذا كان الإغراق السلعي هدفاً بحد ذاته فأن تحقيق هذا الهدف يستلزم إعتماد وسائل خاصة لبلوغها، وهكذا ورغم وجود وسائل كثيرة يتوخاها ممارسو الإغراق السلعي فأن هذا المبحث يركز على البعض من تلك الوسائل والتي يمكن اجمالها في النقاط الاتية:
أولاً: تخفيض قيمة العملة الوطنية
ثانيا: دور الحكومات في تشجيع الصادرات
ثالثا: السياسات الحمائية

أولاً: تخفيض قيمة العملة الوطنية

رغم أن أسعار الصرف تمثل العلاقة النسبية بين أسعار العملات تجاه بعضها البعض، إلآ أن هذه العلاقة النسبيةهي غير مجردة عن تاثيراتها الجأنبية على المستويات العامة للأسعار في البلدان التي تتبع انظمة الصرف الحرة تتعرض عملاتها الوطنية إلى هبوط حاد في قيمها والتي تؤثر وبطبيعة الحال على قوتها الشرائية خاصة امام السلع المستوردة (جوارتيني،540:1999)، وحيث وفي حال اذا ماكان اقتصاد البلد منكشفا امام عالم الخارجي، خاصة من حيث اعتمادها الكبير على المستوردات الاجنبية، لذا ففي هذه الحالة وعند اتصاف الجهاز الإنتاجي المحلي بمرونته المنخفضة، وفي حال اذا ما اقدمت السلطة النقدية على ممارسة التمويل بالعجز او التمويل التضخمي فأن موجات التضخم تكون عارمة، ويتعرض الاقتصاد خلال تلك الاثناء إلى حالة التضخم الجامح(النجفي، 2000: 123).

اضافة إلى تاثيرات إرتفاع أسعار الصرف للعملات الاجنبية نتيجة تدهور قيمة العملة الوطنية على حدوث موجات التضخم، فالملاحظ أن هذا الإرتفاع في أسعار الصرف وما يحمله من نتائج في إرتفاع المستوى العام للأسعار يسبب وفي حال عدم تحقق الاستخدام الشامل للموارد الاقتصادية، وفي ظل مرونة الجهاز الإنتاجى فأن ذلك يسبب في زيادة الناتج المحلي(عبد القادر، 2005: 141)، ويؤدي ايضا إلى هبوط مستوى الاستيراد من الخارج، والسبب يرجع إلى أنه ومع تدهور قيمة العملة الوطنية فأن السلع الاجنبية تصبح أغلى بالقياس إلى السلع المنتجة محليا لذا فأن الطلب على السلع والخدمات يتحول من الطلب على السلع الاجنبية إلى الطلب على السلع الوطنية، عليه وبالنظر لزيادة الطلب على السلع الوطنية وزيادة تصريفها في السوق المحلية، فأن المنشآت الوطنية تتشجع لأن تزيد من مستويات إنتاجها(السيدعلى، 1984: 126)، وهكذا ونتيجة لذلك فأن الناتج المحلي يتجه نحو التزايد، علما أنه ورغم زيادة الناتج المحلي وزيادة المعروض من السلع الوطنية، فأن اشتداد الطلب على السلع الوطنية ينجم عنه إرتفاع للأسعار التوازنية للسلع المنتجة محليا، حيث

وفي مقابل إرتفاع أسعار السلع المنتجة محليا وإرتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج، فأنه ونتيجة لهذين العاملين اللذان يغذيان الإرتفاع في المستوى العام للأسعار فأن الاستهلاك الإجمالي يشهد تراجعاً ملحوظة(جوارتيني، 1999: 441).

في حال طرح مسألة الإغراق السلعي بالارتباط مع التقلبات التي قد تحصل على أسعار الصرف للمناقشة، فأن الباحثة تجدر بها أن تلتزم بالطروحات الخاصة التي يطلقها علم الاقتصاد من حيث صياغة نموذج للعلاقة ما بين سعر صرف لعملة الوطنية للبلد المستورد او البلد المصدر والسلعة قيد البحث للإغراق وهكذا وفي حال دراسة هذه العلاقة وفي اطار اي نموذج يكشف عن تلك العلاقة، فأنه لابد من افتراض بعض الفرضيات وهي جعل المتغيرات الأخرى ذات العلاقة بالإغراق السلعي ثابتة، وكذلك افتراض وجود بلدين يمتلكان عملتين وطنيتين ووجود منشاة محتكرة واحدة لإنتاج تلك السلعة في كلا البلدين وحيث تجري عمليات التبادل التجاري على نحو مستقيم وبصورة مباشرة، ومن دون اي وسيط مابين المنتج والسوق الاستهلاكية، ولكن من دون أن يتم الاخذ في الحسبان التغيرات التي قد تطرا في تكاليف الشحن والنقل، وهكذا وفي اطار تبني هذه الفرضيات والتي تكون غير واقعية الا أنها ضرورية لإبراز العلاقة ما بين المتغير المستقل والمتمثل بالتقلب في سعر الصرف والمتغير التابع المتمثل بالإغراق السلعي، فأنه بالامكان الخروج ببعض النتائج لتوضيح العلاقة.

في ظل ما تم طرحه اعلاه، فأنه وفي حال حصول تدهور في قيمة العملة الوطنية في اي بلد فأن احتمالات تعرض السوق الوطنية في ذلك البلد للإغراق السلعي من قبل المنشآت الاجنبية في السوق الوطنية سوف تنخفض، في حين تزداد احتمالات أن تمارس المنشآت الوطنية الإغراق السلعي في الاسواق الخارجية.

عند امعان النظر في ما يسود على الساحة الاقتصادية العالمية من حيث أنشطار العالم، إلى الجزء المتقدم والغني منه والذي يعرف بالبلدان المتقدمة (Developed Countries) والجزء الفقير منه والمتخلف والذي يعرف بالبلدان النامية (Developing Countries) فعند دراسة اوضاع العلاقات الاقتصادية بين هذين الجزئين من العالم، وفيما لو تم ربط ما يحصل من تبادل تجاري سلعي بينهما بما يحصل من تقلبات لأسعار الصرف، فالملاحظ أن هناك وفي حالات معينة إغراق من طرف واحد تمارسه البلدان المتقدمة بحق البلدان النامية، او تمارسه البلدان النامية في سوق البلدان المتقدمة (الفهداوي، 2000: 206)، كما وأنه بالامكان أن يجري إغراق متبادل ولبعض السلع بين طرفي العالم، وذلك بتأثير ما هو ناجم عن الاختلافات الموجودة في مستويات الدخول العالية التي تتمتع بها البلدان المتقدمة والدخول المنخفضة التي تأن تحت وطأتها البلدان النامية الفقيرة(دياب، 2012: 132).

تاسيساً على ما ورد اعلاه، فأنه ومن اجل تفسير امر الإغراق السلعي من قبل المنشآت الاجنبية في السوق الوطنية لبلد حصل فيه إرتفاع لسعر صرف الأجنبي (تدهور لقيمة عملته الوطنية)، فأنه وفي هذه الحالة فأن الفجوة ما بين سعر السلعة العالمي المقومة بالعملة الاجنبية للسلعة ذات الجودة العالية التي يتم إنتاجها وتصديرها من قبل دولة متقدمة وبين سعرها المحلي في الخارج اي في نظر الأجانب من بينها الدول النامية سوف تزداد (صادق، 1997: 245)، اما بخصوص السلع الرديئة فأن الفرق مابين السعر المقوم بالعملة الوطنية

لهذه السلع التي يتم تصديرها من قبل البلدان النامية الفقيرة إلى الخارج في السوق العالمية بتاثير تدهور قيمة العملة الوطنية امام العملات الاجنبية والسعر المحلي للسلعة نفسها في الداخل سوف يتقلص ،وهكذا ونتيجة لمثل هذا التقلص في الفجوة ما بين السعرين، فأن احتمالات أن تفوز المنشآت الوطنية بالإغراق السلعي في الاسواق الخارجية تقل(لطفي، 2003: 201).

لايمكن فصل التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف للعملات الوطنية، في حال اذا كانت متعمدة وجزء من السياسات النقدية للبنوك المركزية، لايمكن فصلها عن سياسات تعتمدها تلك البلدان لمنع تحقق ممارسات الإغراق السلعي تقدم علىها المنشآت الخارجية، وهكذا فأنه وفي حال تحقق هذا الامر فأن المنشآت الاجنبية ليس بإستطاعتها أن تستمر في ممارساتها الإغراقية في السوق الوطنية الاّ في حال ضبط إرتفاع أسعار صادراتها، لتكون الإرتفاعات دون مستوى ذلك الإرتفاع الذي يسببه التقلب الحاصل في سعر الصرف الناجم عن تدهور قيمة عملة ذلك البلد (لطفي، 2003: 141)، وهكذا فقد تحصل حرب سعرية ناتجة عن التصحيحات التي تمارسها التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف وهي جزء من السياسات النقدية التي تقدم عليها السلطات النقدية في الداخل وبين السياسات السعرية التي تمارسها المنشآت الاجنبية (النجفي، 2000: 146).

قد تقع السلطات النقدية في بعض البلدان تحت ضغط المنشآت الوطنية في البلد، كما تمارس سياسة سعر صرف للعملة الوطنية تبعد تاثيرات منافسة المنتجات الاجنبية في السوق المحلية ظنا منها او ادعاء تدعيها تلك المنشآت الوطنية، أنها نالت أنماطا من الاذي المادي وخسائر جرّاء المزاحمات غير العادلة التي تطلقها المنشآت الاجنبية في السوق الوطنية(جوارتيني، 1999: 320)، وقد تقع السلطات النقدية تحت طائلة الطلبات التي تطرحها تلك الجهات وتلبي رغباتها من خلال ممارسة سياسات سعر صرف للعملة الوطنية من شأنها خفض قيمة العملة الوطنية، والتي تساعد في رفع أسعار السلع الاجنبية في السوق المحلية (لطفي، 2003: 146)، كما وقد تلام بلدان اخري مثل الصين التي نالت حظاً وافراً من نمو متصاعد لاقتصاده، على أن الصين ورغم ممارساتها الواضحة في مجال الإغراق البيئي والإغراق الاجتماعي، ورغم ماحصل من تنامي وإنتعاش اقتصادي، الاّ أنها لا تسمح برفع قيمة عملة ال(يوان)من اجل ابعاد منافسة المنتجات الاجنبية في السوق المحلية الصينية رغم ما تمارسها الصين من سياسات وممارسات إغراقية لإغراق السلع الصينية في اسواق البلدان الأخرى(شكري، 2004: 233).

ثانياً: دور الحكومات في تشجيع الصادرات

يدرك الجميع بأن قوى المنافسة على الصعيد العالمي وفي الاسواق الخارجية شديدة القوة ومن غير الممكن لأية منشاة إنتاجية تمارس أنشطتها الإنتاجية في اي بلد أن تجرب حظها في هذا التنافس القوي وفي حلبة الصراع في السوق الخارجية ما لم تكن اهلا لها(دياب، 2012: 124).

منذ أن حصلت الثورة الصناعية في العالم المتقدم إنبثقت مجاميع عديدة من المنشآت ومثل هذه المنشآت تمتلك تاريخا طويلا من الممارسات الإنتاجية، واعتادت على استخدام التكنولوجيا المتطورة، بل و عملت وعلى الدوم باستبدال تكنولوجياتها إلى الاحسن والاكثر تطوراً(ابوشرار، 2007: 321)، كما وأنها اقدمت على تدريب وتاهيل كوادرها العاملة للعمل وفق الأساليب المثلى، وهكذا فأن هذه المنشآت التي كبرت حجمها وتحولت من منشات لم تكن تفصل ما بين الادارة والملكية إلى شركات مساهمة، تفصل ما بين الادارة والملكية والتي اصبحت الآن متعدية الحدود ومتعددة الجنسية (شوسودوفسكي، 2001: 168)، وهكذا فأنه وفي خضم ما حصل من تطور هائل في طبيعة العمل والاستخدامات التكنولوجية وأنماط الادارة والملكية، فأن القوى التي تمتلكها المنشآت العاملة في الدول الصناعية المتقدمة والشركات متعددة الجنسية عظيمة للغاية، وقدراتها لا يستتهان بها(Dennis,2006:325)، لذا فكيف بمنشات جديدة تطفو على سطح الآنشطة الإنتاجية خاصة في بعض البلدان التي لاتمتلك ارثا قويا من الآنشطة الإنتاجية ما لم تنل هذه المنشآت قدر كاف من الدعم والعون والتشجيع من قبل الحكومات الوطنية يجعلها تقف على قدميها كي تنطلق إلى السوق العالمية لطرح منتجاتها لعلها تجد مالاً لتصريف منتجاتها(الورد،مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، 2001،عدد 3).

ادرك القائمون على الآنظمة الاقتصادية، بأنه لامفر من قيام العلاقات الاقتصادية التجارية مع العالم الخارجي، ولكن من غير الممكن السير قدما في اتجاه تنمية العلاقات الاقتصادية التجارية من دون تنمية قدرات البلد الاقتصادية للتصدير إلى الخارج (شكري، 2004: 163)، وذلك لتلبية متطلبات الاستيراد إلى داخل الوطن، هذا ناهيك عن ادوارها الايجابية في تغذية الطلب الكلي على المنتجات الوطنية والتي تساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي في البلد، وما تحمله من نتائج ايجابية باتجاه زيادة الادخارات ومن ثم الاستثمارات والتي تنتهي إلى مزيد من النمو في الدخل والإنتاج، وهكذا ونتيجة لما تضيفه الصادرات من حقن إلى دورة الدخل والإنتاج، فقد تعالت دعوات جدية باتجاه اعتماد سياسات و ستراتيجيات تدعم الصادرات(عبدالمهدي، 2000: 41).

يمكن للحكومات أن تدعم صادرات البلد من السلع والخدمات باعتماد سياسات تشجيعية لتشجيع المنشآت التي تخصص جزءاً او جل صادراتها إلى الخارج، وذلك من خلال منحها قروضا ميسرة ومنحها اعفاءات ضريبية وتقديمها للخدمات الحكومية بأسعار مجانية او تفضيلية في مسيرتها للدخول إلى السوق العالمية، وكذلك الحال بأمكان الحكومات في أن تدعم برامج تمويل الاعلانات الخاصة بمنتجات المنشآت الوطنية التي تصدر منتجاتها إلى الخارج، وكل ذلك من اجل تقليل تكاليف التصدير إلى الخارج وعرض المنتجات الوطنية بأسعار منخفضة في السوق العالمية(داود، التنمية الرافدين،2010:عدد100).

يمكن وصف الإجراءات الحكومية لتشجيع الصادرات والتي تقع في اطار طرح المنتجات الوطنية بأسعار منخفضة على أنها ممارسات حكومية لدعم المنشآت الوطنية التي تنوي إغراق الاسواق الخارجية بسلعها (شمت، 210: 230)، عليه فاذا كانت تكلفة التصدير في اطار الدولة التي تنمي المنشآت منخفضة فأن هذه المنشآت بامكانها أن تتبنى ممارسات إغراقية في الاسواق الخارجية وفي حال اذا ماكانت الحكومات على علم بنوايا هذه المنشآت

وتدعمها في ذلك الاتجاه فأنه بالإمكان القول أن الحكومات تلك تتواطا مع المنشآت الوطنية في ممارسة الإغراق السلعي خارج أوطانها كون ذلك تساعد في دعم الصادرات من خلال العمل من اجل تقليل الأسعار المدفوعة من قبل الأجانب للسلع التي يتم تصديرها في بلدان تعتمد هذه الممارسات وهذه السياسات (Robert,1996:141)، وهكذا فأن المعونات الحكومية ومجالات الدعم التي تمارسها الحكومات اذا كانت مباشرة لدعم الصادرات فأنها تقع في اطار ماتم حظره من قبل منظمة التجارة العالمية WTO، التي تحظر إعانات حكومية مباشرة لدعم الصادرات(paul,2003:130)، من دون أن تقع الحكومات تحت طائلة التواطوء مع المنشآت الوطنية لممارسة الإغراق السلعي في الاسواق الخارجية، فأن بعضا من الحكومات تلجأ إلى ممارسة الإغراق السلعي للسلع الوطنية من دون أن تكون هذه الممارسات قد تم التخطيط لها مسبقا، بل أنها تقع ضمن حلول تلجأ إليها الحكومات لحلحلة نتائج جنتها الحكومات من سياساتها لدعم الإنتاج الوطني ولتحقيق الاكتفاء الذاتي(سعيد، 2011: 49)، عليه ومن هذا المنطلق فأن الحكومات تلتزم امام المزارعين و كجزء من سياساتها الداعمة للإنتاج الزراعي المحلي بشراء الفائض من الإنتاج الزراعي للمزارعين المحليين اللذين فاض إنتاجهم على الطلبات المحلية، وقد تمارس الحكومات كما كان الحال في العراق حينما كانت الحكومة العراقية تستلم منتجات الحبوب من المزارعين في مواسيم الحصاد بأسعار تشجيعية ،وهكذا في هذا الحال فأنه و عند زيادة الإنتاج فأن الحكومات تقوم بخزن كميات اضافية في مستودعاتها الخاصة، ومثل هذا المخزون يتم طرحه للبيع في اوقات اشتداد الطلب على تلك المنتجات، من اجل أن لا تنخفض أسعار تلك المنتجات، (كريانين، 2010: 210) ولكن وفي حال التزام الحكومات باستلام أية كمية يتم طرحها من قبل المنتجين المحليين، فأنها تضطر اما لأنشاء مستودعات جديدة من اجل أن تقوم بخزن المزيد من تلك المنتجات في المستودعات او أنها تقوم ببيع هذه المنتجات المخزونة في الاسواق الخارجية بأسعار اقل من الأسعار الاعتيادية السائدة في السوق الوطنية، وهكذا فأن الحكومات متى ما لجأت إلى هذه الوسيلة فأنها مارست الإغراق السلعي ولكن من دون أن تكون قد خططت له مسبقاً(فهمي، 1957: 211).

ان سياسات الدعم الحكومية لصادرات البلد لن تقف في حدود برامج تشجيعية تخص الاعفاءات الضريبية ومنح أسعار تفضيلية للخدمات الحكومية إلى الجهات التي لها أنشطة تصديرية(لال داس، 2009: 244)، بل أن هذه السياسات تتعدى إلى منح الإعانات الحكومية ايضا إلى المنتجين اللذين يقومون بتصدير منتجاتهم إلى الاسواق الخارجية كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية التي تمنح سنوياً ما مقداره حوالى مليار دولار سنويا إلى المزارعين الامريكيين اللذين يقومون بتصدير المنتجات الزراعية ومنتجات الالبان إلى الاسواق الخارجية كما وأن الاتحاد الاوروبي يمنح سنويا حوإلى 4 مليارات دولار امريكية كإعانات إلى المزارعين في الدول المنضوية تحت لواء الاتحاد الاوروبي (سجوتر ، 2009: 181)، وهكذا فأن هذه المعونات والإعانات النقدية هي اشبه بضرائب سالبة اذ أنها وبعكس الضرائب المفروضة على غيرهم من المنتجين والتي تزيد من التكلفة فأنها تساهم في خفض التكلفة، وهكذا فأن ممارسة مثل هذا الدعم يساعد في خفض التكلفة بدلاً من زيادتها، وهكذا وفي حال منح مثل هذا الامتياز إلى المصدرين فأن المنتجات الوطنية المصدرة إلى الخارج

يمكن لها أن تعرض وفي الاسواق الخارجية بأسعار اقل من الأسعار الاعتيادية للسلع نفسها والتي تعرض في السوق المحلية، وهكذا فأنه وفي حال تحقق هذا الامر فأن الدعم الحكومي يمكن أن يصبح وسيلة من وسائل تحقق الإغراق السلعي (Jonathan,1998:101).

بالنظر إلى اهمية الصادرات ودورها الفاعل في الاقتصاد فأن ايلاء الاهمية إلى هذا الجانب لم يقتصر على البلدان التي تتدخل حكوماتها كثيرا في الشؤون الاقتصادية(لطفي، 2003: 148)، بل أن الدول التي تتبنى النهج الرأسمالي في الاقتصاد والدول التي تعتمد اسلوب اقتصادات السوق تولي ايضا اهتمامها بشؤون الصادرات وتعمل على توسيع الطاقات التصديرية من خلال أنشاء مؤسسات تابعة للحكومة لدعم الصناعات كما هو الحال في المانيا واليابان كما وأن الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الامريكية وظفت وزارة التجارة الامريكية كي تعمل من اجل تشجيع الصادرات الامريكية من خلال وسائلها المتاحة (سجوتر، 2009: 201).

يأتي دعم الحكومات للمنشات الوطنية في قضايا الإغراق السلعي، حينما تدرك الحكومات بأن منشاتها الوطنية لن تكون بمقدورها ومن خلال وسائلها الخاصة ممارسة الإغراق السلعي لوحدها من دون الالتجاء إلى الحكومات وإلى المؤسسات الوطنية في مقارعة غيرها من المنشآت الاجنبية في السوق العالمية لما تمتلكه تلك المنشآت من قدرات في إنتاج نوع معين من سلعة او خدمة بسرعة اكبر وبإنتاجية يمكن لها أن تقدم على مثل هذه الخطوة(القيسي،مجلة كركوك،2011،عدد 13).

رغم تلقي المزارعين والمنتجين الصناعيين لمعونات وإعانات مادية كبيرة، الا أنه وفي حال احتساب إجمالي الآنفاق الذي تتحمله الحكومات والاتحادات الاقتصادية في سبيل تشجيع الصادرات هي كبيرة للغاية وتصل سنويا إلى عشرات المليارات من الدولارات(كريانين، 2010: 124).

ثالثا:السياسات الحمائية

يقصد بحرية التجارة على الصعيد الخارجي اعتماد سياسة تجارية تزيل الحكومة من خلالها اي نمط من أنماط التمييز حيال الاستيرادات، كما أن الحكومة ومن خلال اعتمادها لهذه السياسة تنأى بنفسها عن اي تدخل من شأنه أن يسبب في وضع قيود او تقييدات على التجارة الخارجية من حيث فرض ضرائب كمركية على المستوردين او منح إعانات إلى المصدرين او فرض حصص تجارية(الدوري، 2007: 101).

بموجب مبدأ الحرية التجارية، فأن أسعار السلع والخدمات المتاجر بها تتحدد من خلال قوى العرض والطلب، عليه فأن طبيعة تخصيص الموارد الاقتصادية هي التي تحدد أسعار السلع والخدمات، لذا فأن الفروق السعرية ما بين البلدان تفترض بها ومن خلال تبني مباديء حرية التجارة أن تعود إلى تكاليف النقل وغيرها من التكاليف ذات الصلة بايصال السلع من بلد المنشأ إلى سوق الاستهلاك في البلد المستورد، منها على سبيل المثال تكاليف الخزن وغيرها (خلف، 2001: 160).

تؤكد النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بأن قيام التجارة الخارجية وفي ظل شروطها الخاصة باطلاق الحريات التجارية يعود بالنفع إلى الاطراف المتاجرة، كون التجارة الخارجية تساعد في تعميق حالة التخصص في الإنتاج على صعيد البلدان لدواعي مقبولة متأتية من وفرة وندرة توزيع الموارد الاقتصادية، وهكذا فأن قيام التجارة الخارجية ينتهي إلى مزيد من الإنتاج ومزيد من الاستهلاك ومزيد من الرفاهية الاقتصادية(ابوشرار، 2007: 254).

رغم إعتراف الجميع بأهمية التجارة الخارجية واهمية اطلاق الحريات في مجال التجارة الخارجية والنتائج الايجابية المستقاة من هذه العملية، ورغم كل ذلك ورغم الاعتقاد الاولي بأن اطلاق الحريات التجارية تصب في مجال تحقيق تجارة عادلة على الصعيد العالمي (شوسودوفسكي، 2001: 158)، غير أن هناك الكثيرون من يعتقدون بل يجزمون بأن تبني هذه المباديء واطلاقها على ارض الواقع لن تجسد عدالة حقيقية في مجال التجارة الخارجية، والسبب يعود إلى الاختلافات الموجودة في مستويات التطور الاقتصادي والتنمية المتحققة ما بين البلدان، والتي جعلت من مستويات الإنتاجية للعناصر الإنتاجية متباينة ما بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة(عبدالمهدي، 2006: 204)، اذن فكيف يكون بمقدور البلدان النامية أن تنافس البلدان المتقدمة في السوق العالمية، وهكذا فأنه وفي حال الركون إلى قبول الواقع الحالي بصورتها المجردة دون ربطها بعلاتها ومسبباتها والتي كانت بعضا منها ناتجة عن ممارسات اجحافية لطالما تلقتها شعوب هذه البلدان، منذ أن تم ربط إقتصاديات هذه البلدان بعجلة التطور الرأسمالي للبلدان الصناعية المتقدمة، ابتداء من عصر الاستكشافات الجغرافية وعصر الكولونيالية (Nigel,2009:169)، وهكذا فأن هؤلاء يعتقدون بأن التجارة الخارجية العادلة لن تتحقق الاّ في حال منح سماحات معينة إلى البلدان النامية التي نالت صنوفا من الاجحاف، بل أن هذه البلدان تستحق وفي سبيل احقاق الحق أن تتلقى مساعدات ومعونات مجزية من بينها، اطلاق إنتقال التكنولوجيا إليها، فضلا عن تلقيها لمساعدات مجزية وسخية من ناحية المعونات الفنية ونقل الخبرات والمساعدات النقدية وغيرها(داود، تنمية الرافدين،2010،عدد 100).

امام جدل الحرية التجارية والتجارة العادلة وغير العادلة، مالت بلدان عديدة إلى اعتماد سياسات وممارسات عديدة، كان البعض منها لها تبريراتها، وبعضها كانت نابعة من قناعات ذاتية علّها تجدي نفعا، اما من اجل حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الشرسة القادمة من جهات خارجية، او أنها كانت تهدف إلى تقوية عري المنافسة في السوق الخارجية، حيث كان الإغراق السلعي احد الاساليب التي تبنتها هذه السياسات (شمت، 2010: 145).

وببساطة فأن الحمائية هي سياسة اقتصادية جربتها بلدان عديدة من ضمنها الولايات المتحدة الامريكية نفسها بعد استقلالها من بريطانيا، ومثل هذه السياسة قد اعتادت عليها بلدان عديدة واعتبرتها هذه البلدان أنها تصب في حماية المنتجات الوطنية من منافسة السلع الاجنبية خاصة في السوق المحلية، عليه فأن ممارسة هذه السياسة تساعد في الحفاظ على مستويات الإنتاج في الداخل، كون المنتجات الوطنية تتحرر من منافسة المنتجات الاجنبية، كما وأنها وبالنتيجة تساعد في حماية الوظائف في الداخل(احمد، 2008: 129).

من متابعة التاريخ الاقتصادي للفترة ما بعد الحرب العالمية الاولي يجد المرء وببساطة حمى الحمائية التي إنتشرت ما بين البلدان المختلفة، حيث ومن خلال تتبع الاحداث التاريخية من حيث العلاقات الاقتصادية والتجارية، يمكن ملاحظة حالات ناجمة عن ممارسة هذه السياسة التي تمادت في ممارستها بلدان عديدة (النجفي، 2000: 128)، وهكذا فأن ممارسة مثل هذه السياسة وفي اطار عدم وجود منظمات اقتصادية تنظم العلاقات الاقتصادية والعلاقات التجارية فأنها تؤدي وفي حال ممارستها من قبل أية دولة إلى ممارسة الركوب المجاني أى بمعنى أن هذه البلدان المتعرضة إلى الأزمات الإقتصادية فإنها كانت تنوي ومن خلال سياساتها و ممارساتها الإقتصادية حل معضلاتها الإقتصادية من خلال إلقاء تبعات أزماتها على غيرها وذلك عن طريق فرض ضرائب كمركية عالية على إستيراداتها من الخارج (ابو شرار، 2007، 136) ، عليه ودرء للمخاطر الاقتصادية الناجمة عن هذه الممارسة ومن اجل منع تحقق حالات الركوب المجاني فأن البلدان الأخرى التي وجدت أن غيرها تمارس الحمائية، الا أن سوقها هي مفتوحة امام تدفق السلع من تلك الدول، فأنها لم تجد سبيلا سوى ممارسة ردود افعال إنتقامية متمثلة بأن تقوم هي أيضا بممارسة الحمائية التجارية(سعيد، 2011: 104)، وهكذا فأن الافعال الصادرة وردود الافعال المعتمدة المتمثلة باعتماد سياسات الحمائية التجارية إنتهت في نهاية المطاف إلى تراجع العلاقات الاقتصادية والتجارية، وإلى حروب تجارية أثرت كثيراً على بروز اختلافات سياسية بل وعداءات ما بين الدول كون المصالح الاقتصادية التي كانت ترتبط ما بين البلدان قدشهدت ضموراً واضحاً، بل وتراجعاً كبيراً، (الفهداوي، 2000: 158) وهكذا فأنه وفي خضم العداء الاقتصادي بدلا من الوئام الاقتصادي والوفاق السياسي فأن العالم قد شهد وفي النصف الاول من القرن العشرين حربين عالميتين مدمرتين (سعيد، 2011: 180).

يمكن حصر السياسات الحمائية في بعض المجالات منها فرض الضرائب على الاستيرادات والتي تنتهي إلى إرتفاع أسعار السلع الاجنبية المستوردة، كما وأن فرض الحصص على السلع المستوردة تدخل ايضا ضمن مجالات الحمائية، علما أن النتيجة التي تؤول إليها حصص الاستيراد هي ايضا إرتفاع الأسعار على السلع المستوردة وذلك نتيجة لأنخفاض المعروض السلعي للسلع الاجنبية المستوردة التي تدخل ضمن هذا النظام، كما وتتبنى الحكومات وبحجة حمأية البيئة وإعتماد معايير السلامة الصحية إجراءات معينة تحول دون تدفق السلع الاجنبية إلى السوق الداخلية (النجفي، 2000: 136).

إن الحمائية التجارية لا تقتصر فقط على ممارسة سياسات من شأنها الحد من تدفق السلع الاجنبية إلى السوق المحلية بل أنها تتضمن ايضا العمل من اجل خفض قيمة العملة الوطنية من خلال طرح كميات اكبر من العملة الوطنية إلى السوق بغرض زيادة الصادرات وتقليل المستوردات ، غير أن هذه السياسة وأن كانت فاعلة في المدى القصير، لكنها تنتهي إلى زيادة التضخم وكذلك الحال بالإمكان أن تنتهي إلى زيادة تكلفة الصادرات، كما وأن دعم الصادرات الوطنية يدخل ضمن السياسات الحمائية التي تمارسها البلدان (Dominck,2001:135).

منذ أن دخلت المنظمات الاقتصادية الدولية إلى الساحة الاقتصادية العالمية، وبعد أن تدارست هذه المنظمات سياسات الحمائية، أدركت هذه المنظمات أن هذه السياسات تقف

بالضد امام تنامي العلاقات التجارية ما بين البلدان، لذا أنها وفي اطار دعوتها إلى اطلاق حريات تجارية اوسع ومن خلال تبنيها لقواعدها الخاصة بتقليل العوائق التجارية، فأن هذه المنظمات وعلى وجه الخصوص الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT ومن بعدها منظمة التجارة العالمية أوصت بالحد من سياسات الحمائية التجارية ووضعت معاييرها وقواعدها الملزمة في هذا المجال(كراجة، 2001: 107).

منحت المنظمات الاقتصادية الدولية ورغم اطلاقها لمبادئ الحرية التجارية، ووقوفها بوجه الحمائية التجارية، امكانية أن تفرض الحكومات إجراءات من شأنها الحد من الإغراق السلعي، ومثل هذه الإجراءات التي يطلق عليها بإجراءات مكافحة الإغراق، ما هي الاّ إجراءات تصب في اطار الحمائية التجارية، الا أنها متاحة للدول كونها تحد من الاجحاف بحق البلدان الأخرى، التي لطالما نالتها، واضافة إلى منح الحق في ممارسة إجراءات مكافحة الإغراق، فأن هناك أنظمة دولية اتفقت عليها دول العالم، ونالت ايضا مباركة المنظمات الاقتصادية الدولية والتي تدخل ايضا في مجال الحمائية التجارية، من بينها نظام براءة الإختراع الدولية (لال داس، 2005: 289).

المبحث الثالث
آثار سياسة الإغراق السلعي في التبادل التجاري الدولي

يمكن وصف الإغراق السلعي على أنه وسيلة يهدف القائمون عليها تحقيق مكاسب معينة لهم، غير أن النتائج المتوخاة عن هذه الممارسة قد تكون متباينة من حيث امكانية تحقيق الاهداف والاغراض المتوخاة عنها، كما أن هناك آراء متباينة من حيث الاثار والتداعيات التي تتركها هذه الممارسة على قضايا التنمية وعلى النواحي الإجتماعية، كما وأن البلدان المصدرة الممارسة للإغراق السلعي والبلدان المستوردة المتعرضة للإغراق يمكن لها أن تجني فوائد من هذه الممارسة ويمكن لها أن تتكبد خسائر من ورائها، وهكذا فأن هذا المبحث يحاول تسليط الضوء على هذه الجوانب من خلال النقاط الاتية:-

اولاً: تأثيرات الإغراق السلعي على التنمية الإقتصادية
ثانياً : التأثيرات الإجتماعية للإغراق السلعي
ثالثا: تأثيرات الإغراق السلعي على البلدان المستوردة
رابعا: تأثيرات الإغراق السلعي على البلدان المصدرة
خامسا: تأثيرات الإغراق السلعي على البلدان النامية الفقيرة

أولاً: تأثيرات الإغراق السلعي على التنمية الإقتصادية

بعد نيلها لاستقلالها وبقائها مكبّلة بقيود التبعية الإقتصادية، فأن البلدان النامية ادركت وبكل جوارحها أن هناك بوناً شاسعا يفصل بينها وبين البلدان المتقدمة، و ادركت أن طريق التنمية واللحاق بالبلدان المتقدمة عسير، بل شاق وطويل، الا أنه ورغم ذلك فقد وضعت هذه البلدان التنمية في مصاف أولوياتها لعلها تجدها أن عاجلا او آجلا(احمد، 2001: 107).
أنطلاقاً من التشبث بالتنمية كهدف إستراتيجي، فأن البلدان النامية المتطلعة إلى النمو تكشفت امامها حقيقة ساطعة مفادها بأن التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تنشدها هذه البلدان ممتزجة بواقع فرضته العلاقات الإقتصادية الدولية(النجفي، 2000: 165)، الا وهو التجارة الخارجية التي تؤثر على التنمية الإقتصادية والتي قد تكون وسيلة داعمة لها او حتى محبطة لها بحسب طبيعة التعامل معها وكيفية التعاطي معها، حيث وفي حال التفاعل الجدي والكفوء مع التجارة الخارجية، فأن هذه التجارة يمكن لها أن تصبح عنصر خير للتنمية الإقتصادية(دياب، 2012: 86)، الا أنه وفي حال الخوض فيها من دون اخذ جميع الاعتبارات في الحسبان، فأن التجارة الخارجية يمكن لها أن تنقلب على البلدان النامية وتصبح وبالاً عليها، ما دامت البلدان هذه لم تتحسب إلى ما تلاقيها من المنافسة الشديدة الصادرة من منافسين اقوياء اشداء في ساحة التجارة العالمية (لطفي، 2003: 155).
في بعض الأحيان قد تقع بلدان نامية كثيرة في فخ التجارة العالمية، في حال اذا ما إنصهرت في بودقة التجارة العالمية، من دون أن تكون لها ستراتيجية واضحة للتنمية الإقتصادية (الفهداوي، 2000: 165)، وهكذا وفي حال الركون إلى تصدير سلع زراعية او مواد اولية إلى الخارج والاعتماد على ايراداتها من دون العمل على تنشيط الاقتصاد وتفعيل ادائه وتنويع مصادر الإنتاج، فأن ما تجنيه هذه البلدان وفي ظل الأنخراط في مزيد من الإستيرادات حصول عجوزات تجارية وعجوزات في موازين مدفوعاتها ، والتي تجعلها أسيرة قروض متراكمة لتمويل إستيراداتها خاصة اذا تعرضت هذه البلدان إلى هجمات الإغراق السلعي للسلع والمواد الأخرى، اذ أن الإغراق السلعي سوف يعمل على احباط أية محاولة لتفعيل الاداء الإنتاجي لمجالات الإنتاج للسلع التي تم إستيرادها والتي كانت جزء من ممارسات الإغراق في السوق المحلية(جوارتيني، 1999: 550).
وجدت البلدان النامية نفسها على حين غرّة أنها امام تحدي كبير من قبل جهات خارجية منافسة ممارسة للإغراق السلعي لسلع مشابهة لصادراتها في الأسواق التي كانت قد نالتها لتصدير منتجاتها ، لذا فأن هذه البلدان ونتيجة لأنخفاض أسعار السلع التي تصدرها بتأثير الإغراق السلعي، وجدت أن ايراداتها المتاتية من صادراتها تتراجع وأن العمل من اجل زيادة الكميات المصدرة لن تجدي نفعاً، كونها قد دخلت في دوامة الزيادات الكمية لصادراتها والإنخفاضات المستمرة لايراداتها الإجمالية، والتي احدثتها ممارسات الإغراق السلعي(يحيى،2001 :156).
إذا كانت الشريحة غير الآبهة من البلدان النامية، التي لم تتبنى ستراتيجية تنموية تعينها في نفض غبار التخلف عن نفسها، قد وقعت وبتاثير زيادة اعبائها الإستيرادية في درك العجز

التجاري والعجز في موازين مدفوعاتها، ووجدت نفسها مكبّلة باعباء قروض متراكمة، فأنها وبتاثير النتائج السلبية للتجارة الخارجية وبضمنها الإغراق السلعي الذي يمارس في شتى الاصعدة وجدت نفسها أنها امام مزاحمة شديدة ليس في نطاق العالم الخارجي فحسب بل في نطاق اقتصادها الوطني ايضاً والتي لم تفسح المجال في النهوض بأنشطتها الإنتاجية الأخرى التي لم تتخصص في إنتاجها وتصديرها إلى الخارج في الأسواق الخارجية(داود، تنمية الرافدين،2010 :عدد100).

وهكذا فأن هذه البلدان قد تلجأ ومن اجل تمويل إستيراداتها إلى طلب المزيد من القروض، ومثل هذه القروض التي تتراكم هي وخدماتها المتمثلة بالفوائد على القروض المستحقة، سوف تشكل عاجلاً أو آجلاً مصدر اختلال كبير وحاد لموازين مدفوعاتها، والتي سوف تصبح عامل معرقل قوي للتنمية في المستقبل كونها تؤدي إلى امتصاص أية زيادة قد تتحقق في الدخل، بالتالي فأن هذه البلدان تعاني من نقص شديد في مدخراتها، وهكذا فأن العمليات الاستثمارية والتي تعد الوسيلة المثلي للتنمية سوف تتعثر، وهكذا فأن آمال هذه البلدان في بلوغ التنمية سوف تصبح هباءً منثورا(عبدالحميد، 52:2007).

رأت بعض البلدان النامية أنها بامكانها تحقيق تنمية صناعية من خلال تبني ستراتيجية معينة سميت بإستراتيجية التصنيع لاحلال الواردات، وهذه الإستراتيجية تركز على التصنيع في الداخل من اجل النهوض بضاعة وطنية تحل منتجاتها محل المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج ، فهذه الإستراتيجية ورغم أنها اثبتت فشلها الكبير في الكثير من البلدان المعتمدة لها لاسباب منها أن هذه البلدان ورغم أنها كانت تخطط لتقليل مستورداتها من الخارج عن طريق اعتمادها لهذه الإستراتيجية الا أنها وجدت أنها اصبحت أسيرة لإستيرادات اكبر من الخارج (كراجة، 2001: 100)، اذ أنها وبما أنها بحاجة إلى إستيراد مواد اولية ومستلزمات ووقود وآلات و ادوات بل الخبرات الصناعية من الخارج في سبيل ادامة أنشطتها الإنتاجية لذا فأن هذ البلدان وبدلاً من أن تتحرر من قيود الإسترادات الكبيرة اصبحت غارقة فيها(عبد القادر، 2005: 150).

حققت بلدان نامية قليلة نجاحات جزئية بعد اعتمادها لإستراتيجية التصنيع لاجل احلال الواردات، الاّ أن هذه البلدان وفي اطار اعتماد ممارسات الإغراق السلعي التي تعرضت لها نالت عثرأت كثيرة، منها أن هذه البلدان ورغم تحملها لتكاليف باهظة بسبب اعتمادها شبه الكلي على الخارج في تامين مستلزماتها الإنتاجية لعملياتها الإنتاجية (النجفي، 2000: 130)، والتي كانت الضرورة تستدعي طرحها في السوق بأسعار عالية، فأن الإغراق السلعي في سوقها الوطنية للسلع المشابهة ذات الجودة العالية والتي كانت بالاصل تكاليف إنتاجها اقل وبالطبع، كونها قد أنتجت من قبل شركات إنتاج كانت لها باع طويل من الخبرات والقدرات الإنتاجية الكبيرة والمستخدمة للتكنولوجيا عالية التطور والمتميزة بنيلها لإنتاجيات عالية للغاية ، لذا فأن هذه البلدان النامية المعتمدة على ستراتيجية التصنيع لاجل احلال الواردات وجدت من منافسة المنتجات الاجنبية خطرا جدياً على برامجها التنموية وستراتيجياتها التصنيعية، فما بالك أن كانت هذه البلدان متعرضة إلى ممارسات الإغراق السلعي والتي كانت تزيد من الطين بلة(سعيد، 2011: 130).

تبنت بلدان نامية أخرى ستراتيجية تصنيع أخرى سميت بإستراتيجية التصنيع لاجل التصدير وقد تعرضت بلدان عديدة معتمدة على هذه الإستراتيجية إلى اخفاقات كبيرة اثناء اعتمادها لهذه الإستراتيجية غير أن هنالك استثناءات لبلدان حققت نجاحات ملحوظة، منها البلدان الواقعة في جنوب وجنوب شرق اسيا، وبلدان من امريكا اللاتينية، اما سبب نجاح هذه البلدان مثل دول جنوب شرق اسيا والهند والبرازيل وعلى نحو فائق دولة الصين، فأن السبب الرئيس يعود إلى أن هذه البلدان كانت تعتمد في إستراتيجيتها التصنيعية لأجل التصدير على أنماط أخرى من الإغراق، وهي الإغراق البيئي والإغراق الإجتماعي ، اضافة إلى سنها لتشريعات شجعت للتصدير وحامية للإنتاج في الداخل، وهكذا فقد تناغمت الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص في هذه البلدان ايضا في رفد هذه الإستراتيجية من أجل أن تجد النور الساطع على حلبة الصراع الدولية في مجال التنافس، كما وأن التركيز على تكوين المهارات والخبرات من خلال التعليم والتدريب كان له صدى كبير ايضا في رفد هذه العملية علماً أن تسخير العادات والتقاليد صوب تحقيق العملية التنموية كان له الدور الفاعل ايضاً لأنجاح الإستراتيجية(احمد، 2008: 210).

بإستثناء البلدان النامية المنوه عنها أعلاه والتي تسمي معظمها بالبلدان الصاعدة التي أثبتت حضورها عالميا ودخلت من خلال جهودها واجتهادها في حظيرة مجموعة الدول العشرين، فأن بلداناً أخرى كثيرة معتمدة على هذه الإستراتيجية لاقت صعوبات كبيرة بل اخفاقات متلاحقة حيث إنتهت نتائجها إلى طرق مسدودة (سعيد، 2011: 80)، حيث أن بلدانا نامية معتمدة على إستراتيجية التصنيع لاجل التصدير وجدت أن منتجاتها بالغة التكلفة ورديئة النوعية، حيث لاتقدر على مقارعة غيرها من منتجات الدول الأخرى خاصة الصناعية المتقدمة والصاعدة، فكيف بها اذا كانت تلك الدول الاخيرة تمارس الإغراق السلعي والإغراق الإجتماعي والبيئي، وهكذا فأن ممارسة الإغراق سدت على بلدان نامية عديدة منافذ العبور إلى التنمية(شكري، 2004: 150).

بما أن مفهوم التنمية شامل ويتعدى إلى الجوانب الإجتماعية والبيئية ايضاً، فأن هناك اعتراضات كثيرة على أنماط التنمية التي حققتها الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا والبرازيل وغيرها، اذ يرى الكثيرون أن النواتج المحلية الكبيرة التي حققتها هذه البلدان لم تكن تنمية بالمعنى الحقيقي والكامل، اذ أن التنمية مرهونة ايضاً بمدى مايمكن تحقيقه من تقليل للفقر وتنمية مكانية متوازنة بعيداً عن القهر الإجتماعي والتعرض إلى البيئة وهي مفقودة على نحو كبير في هذه البلدان(كريانين، 2010: 123)، لذا فأن الإغراق البيئي والإجتماعي المعتمد في سبيل زيادة الإنتاج وخفض الكلفة، بل أن ممارسة الإغراق السلعي من قبل هذه البلدان كان على حساب نواحي أخرى تخلخل التنمية في الاعماق وفي الصميم، اذ أن قطاعات اقتصادية معينة وفي بعض البلدان الممارسة للإغراق السلعي لبعض المنتجات كانت تنمو في بعض القطاعات وفي بعض الاقاليم ، في حين أن قطاعات أخرى واقاليم أخرى كان يعبث فيها التخلف لذا فأن الإغراق السلعي الذي تمت ممارسته اصبحت شوكة في طريق تنمية اقتصادية واجتماعية قطاعية ومكانية متوازنة(كريانين، 2010: 129).

يذكر إنه في بعض الأحيان، وبالتحديد في البلدان المتقدمة، فأنه وفي حال تحقيق فوائض إنتاج غير مرغوب فيها، فأن هذه البلدان تقوم ومن خلال العمليات الإغراقية التي تمارسها بطرح هذه المنتجات إلى السوق العالمية، بغض النظر عما اذا كانت هذه السلع والمنتجات زراعية او صناعية، لذا فأنه وفي حال اعتماد هذه السياسة فأن نتائجها تكون وخيمة على السكان في البلدان النامية الزراعية كونها تؤثر على المداخيل للمزارعين الذين يشكلون نسبة عالية من عموم القوى العاملة في البلدان النامية الفقيرة ذات الطابع الزراعي للإنتاج ، كما وأن هذا الإنخفاض في الأسعار يلحق ضرراً بالغا بالمقدرة الدخلية لهذه البلدان، وتضع عراقيل جدية في طريق التنمية والنهوض الإقتصادي(ابوشرار، 2007: 200).

ثانياً:- التأثيرات الإجتماعية للإغراق السلعي

اذا كان الإغراق السلعي يمثل ممارسة بهدف من خلالها القائمون بها طرح منتجاتهم في السوق الخارجية بأسعار اقل من سعر التكلفة او السعر العادل او السعر الاعتيادي في البلدان المصدرة، الاّ أن هذه الممارسة لن تمر دون تحمل تكاليف اجتماعية باهظة، تكون ضحيتها الاساسية العاملون المستخدمون في إنتاج تلك الأنواع من السلع التي يتم إعتمادها في الإغراق، إذ أن هؤلاء يتم استخدامهم كوقود لأنجاح هذه العملية.

في بعض البلدان النامية كثيفة السكان والتي تمارس عملية الإغراق السلعي، فأن اصحاب العمل في هذه البلدان يقومون بزج اعداد كبيرة من العاملين غير المتعلمين إلى فروع صناعية مكثفة للايدي العاملة، لذا فأن اصحاب العمل ، اذ كانت في نيتهم ممارسة الإغراق السلعي في السوق الخارجية، فأنهم لن يسمحوا باي حال لأن ترتفع تكاليف الإنتاج (الوزني، 2004: 106)، وبما أن تكاليف العمل في الفروع الصناعية المكثفة للعمل تشكل نسبة كبيرة من التكاليف الاجمالية للإنتاج، فأن هؤلاء يضعون قيدا كبيرا امام اي إرتفاع لتكاليف الاجور والتي تبقي متدنية، لذا فأن الإغراق السلعي يعمل على بقاء الاجور المدفوعة للعاملين في هذه الفروع الصناعية متدنية، كما وأنه ليس في مصلحة هؤلاء حصول اي تغير في تركيبة القوى العاملة من حيث تحقق تغيرات باتجاه زيادة نسبة القوى العاملة المتعلمة والمتدربة، وهكذا فأن الإغراق السلعي يضع قيدا امام التطور النوعي للقوى العاملة في البلدان النامية الفقيرة المكتظة بالسكان(القريشي، 2009: 120).

يؤيد الجميع فكرة تحقيق سوق المنافسة التامة رغم ايمانهم أنها فكرة بعيدة عن التحقق في اغلب الاحوال الاّ في حالات نادرة، حيث ورغم سيادة هذا الاعتقاد، فأن هؤلاء يؤمنون بأنه وفي حال تحقق منافسة قوية في أسواق عناصر الإنتاج وفي أسواق السلع والخدمات فأنها تنتهي إلى تحقق الكفاءة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك عليه وأنطلاقا من هذه النتيجة فهل الإغراق السلعي يفيد المنافسة التامة ام أنه يحجم دورها ؟،

في الحقيقة هناك عدم اتفاق في الرأي، بخصوص الدور الذي يمكن أن يلعبه الإغراق السلعي في التاثير على المنافسة، اذ يدعي البعض بأنه يفترض أن تكون العوامل المكونة للمنافسة والمؤثرة عليها، يفترض بها أن تكون خالية من أية شوائب، بالتالي فأن المنافسة

التي تطرحها النظرية الإقتصادية، هي المنافسة العادلة، لذا فأن حضور أي تاثيرغير عادل على المنافسة يجعل من المنافسة منافسة غير عادلة (شوسودوفسكي، 180:2001).
وهكذا وبما أن الإغراق السلعي يعد في واقع الامر ممارسة غير عادلة كما اكدتها الأتفاقات الدولية والمنظمات الإقتصادية العالمية، بضمنها الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ومنظمة التجارة العالمية WTO ، لذا فأن النتائج التي يحدثها الإغراق السلعي في التاثير على المنافسة، وما تؤول إليها هذه المنافسة بعد دخول عنصر الإغراق السلعي هي نتائج غير عادلة، بالتالي فأن تأثيراتها على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وتأثيراتها على الحياة الإجتماعية هي تأثيرات غير عادلة(غيفورد، 2009: 120).
رغم تأكيد المنظمات الإقتصادية على الدور السلبي للإغراق السلعي على المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، الا أن هناك من الإقتصاديين من يدعون بأن الإغراق السلعي مفيد في حد ذاته ويحفز المنافسة، حيث لاداعي من التخوف منه والقلق بشأنه، اذ أن هؤلاء يدعون بأنه ورغم جميع التأثيرات الأخرى التي يمارسها الإغراق السلعي والتي قد تكون البعض منها ايجابية، فأن الإغراق السلعي الذي ينتهي إلى عرض منتجات بسعر اقل يدفع بالمنشات الأخرى في أن تكثف من جهودها وتزيد من قواها التنافسية (عطوي، 2004: 200)، وهكذا فأن مثل هذا التحفيز سيساعد على زيادة الكفاءة وبالتالي زيادة الإنتاجية وزيادة الإنتاج وزيادة الدخول.
في حال زيادة الدخول التي ينالها اصحاب عناصر الإنتاج، وزيادة التشغيل بفعل امتلاك قدرات اكبر و زيادة الحجم فإن ذلك ينتهي أيضا إلى زيادة استخدام الايدي العاملة، ولذا ونتيجة لما تتحقق من زيادة الاستخدام وزيادة متوسطات الدخول من ناحية وأنخفاض مستويات الأسعار من ناحية أخرى، فأن الإغراق السلعي في نظر هؤلاء يمتلك ادوارا ايجابية على النواحي الإجتماعية(ابو شرار، 2007: 250).
اما الرأي المعارض فيقول ليست بالضرورة أن ينتهي الإغراق السلعي إلى تحقيق الكفاءة بالنسبة إلى المنشآت الوطنية، بل أنه قد ينتهي إلى تثبيط عزيمة هذه المنشآت والتي تدفعها في الاخير إلى الأنسحاب من حلبة الصراع وبالتالي من مجالات الإنتاج (الدوري، 2007: 70)، وهكذا وفي حال تحقق هذا الامر فأن النتيجة المستخلصة هي تسريح اعداد معينة من القوى العاملة المحلية، وحدوث البطالةفي تلك المرافق المتأثرة بالتأثيرات السلبية التي يعكسها الإغراق السلعي، كما وأن الامر لن ينتهي عند هذه الحدود بل تطال إلى النقص في الطلب الكلي والذي قد يؤثر على مزيد من الإنخفاض في الإنتاج، وضمور الدخل القومي وأنخفاض متوسطات الدخول الفردية والتي تكون تداعياتها مؤلمة على النواحي الإجتماعية (معروف، 2006: 146).
رغم النتائج السلبية على الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي يسببها الإغراق السلعي، فأن المنشآت الاجنبية الممارسة للإغراق السلعي يمكن لها وفي حال سيطرتها على الساحة وامتلاكها للقوى الاحتكارية يمكن لها أن تقوم بفرض أسعار أعلى، ما دامت النوايا التي تمتلكها تصب في مصالحها الخاصة، حيث وفي حال اذا ما حدث هذا الامر، وفي حال اذا ما تعمقت حالات الاحتكار لمنشآت اجنبية مسيطرة على السوق المحلية ، وفي ظل تداعي الامكانات والقدرات الإقتصادية المحلية فأن الأية تنقلب في غير صالح هذه البلدان، ونتائجها

فضلاً على النواحي الإقتصادية تكون وخيمة ايضاً على النواحي الإجتماعية (عبد البديع، 2006: 190).

أن المستويات المعاشية للمواطين سوف تشهد تدهوراً حاداً بتاثير إرتفاع معدلات البطالة المحلية الناجمة عن سقوط المنشآت الوطنية في هاوية الافلاس، والناجمة ايضاً عن تاثير أنحسار القوة الشرائية لمداخيل المواطنين بفعل إرتفاعات الأسعار التي تتحكم فيها المنشآت الاجنبية المحتكرة في السوق، والتي كانت إلى حين الامس القريب تمارس الإغراق السلعي، ومثل هذا الامر يحدث بقوة في حال تواجد عوائق تعيق الدخول المجدد للمنشآت الاجنبية والإنتعاش المجدد للمنشآت الوطنية، خاصة في حال تواطوءات تجري ما بين المنشآت الاجنبية المحتكرة والسلطات المحلية الحاكمة الفاسدة، وهي تواطوءات تجري على أساس المصالح الخاصة بالطرفين(غيفورد، 2009: 252).

اذا كانت معايير العمل وشروط العمل اللائقة وضمانات العمل وغيرها من الضمأنات الإجتماعية، هي حصيلة وثمرة جهد طويل ونضال شاق تحملت الطبقة العاملة من اجلها تضحيات كثيرة، واذا كانت النقابات العمالية تمثل منظمات عمالية تدافع عن حقوق العمال من خلال امتلاكها للمساومات الجماعية، فأن هذه المكاسب جميعها والتي تدعم النواحي الإجتماعية للعاملين يمكن لها أن تقع في محل خطر جدي نتيجة للتأثيرات السلبية التي يمارسها الإغراق السلعي(إليحياوي، 2008: 120).

إن دخول سلع كثيرة وبأسعار منخفضة إلى السوق الوطنية في ظل سيادة الافكار المنادية بالحرية التجارية وتحت تأثير مباديء المنظمات الإقتصادية العالمية، بل نتيجة لما تفرضها العولمة الإقتصادية من تحقق الإنسيابية أسهم في تدفق السلع والخدمات، وهكذا فأن ما تؤل إليها الحالة الجديدة هي أن مواقف الطبقة العاملة التي نالت قسطاً جيداً من حقوقها في البلدان التي تعتمد معايير عمل مقبولة فأنها ما تلبث أن تصبح ضعيفة، امام ضغوطات اصحاب العمل اللذين يديرون منشآت اجنبية تمارس شتى صنوف الإغراق من إغراق تكنولوجي وإغراق بيئي وإغراق اجتماعي وإغراق سلعي ، لذا فأن النقابات العمالية، إن كانت تمتلك مساومة جماعية من قواها العاملة المنتمية إلى نقاباتها فأن ممارساتها تصبح ضعيفة بل ومحبطة حيال اصحاب العمل، لذا فأن الإغراق السلعي يمكن أن يكون له تأثيرات اجتماعية في غير صالح الفئات العمالية(خلف، 2001 :100-102).

اذا كانت ممارسات الإغراق السلعي موجودة منذ الماضي، الاّ أنها اصبحت في الوقت الحاضر متحررة كثيراً من القيود التجارية ومن قيود تكلفة النقل والاتصال بفعل التسهيلات الخاصة في مجال النقل وتكنولوجيا المعلوماتية، لذا فأنه وفي ظل مجتمع المعلوماتية وفي ظل ظاهرة العولمة الإقتصادية والتحرك الإنسيابي لعناصر الإنتاج، وامكانية الاستفادة من تشغيل الايدي العاملة عن بعد عن طريق تكنلوجيا المعلوماتية، وحتى عن طريق حرية التنقل، لذا فأن حالة الإغراق السلعي ساعدت هي ايضاً في امكانية الاستفادة من الايدي العاملة في اي مكان في العالم تقريبا والتي تقبل بأجور أدنى ومادامت المنشآت العاملة تهمها مصالحها الخاصة، لذا فأنها يمكن لها أن تقوم بتسريح فرد يعمل لديه بأجر أعلى كي يحل محله عامل آخر حتى وأن كان يعمل لحساب المنشأة من على مسافات بعيدة عن طريق تكنولوجيا المعلوماتية، او أن تنتقل المنشأة إلى أية جهة تراها ضرورية حينما تكون امكانية

جني الارباح كثيرة او تفتح خطاً إنتاجياً في المناطق التي يمكن وصفها بأنها ارض بكر من حيث عوائدها الكبيرة في حال الاستثمار فيها، وهكذا ونتيجة لكل ما قد يحصل بفعل ممارسات الإغراق السلعي وغيرها من الممارسات المشابهة (إليحياوي، 2008: 115)، فأن اوضاع القوى العاملة خاصة غير الماهرة منها والتي تتخلف عن ركب التطورات التكنولوجية المتلاحقة تصبح عسيرة وأجورها تصبح متدنية، لذا فأن ممارسة الإغراق السلعي قد تكون لها نتائج سلبية على النواحي الإجتماعية(بن شهرة، 2009: 216).

ثالثاً: تأثيرات الإغراق السلعي على البلدان المستوردة

يظن البعض بأن الإغراق السلعي يعود بالنفع على البلدان المستوردة التي تم إغراق أسواقها بالسلع، كون المستهلكين في ذلك البلد ينالون منافع اضافية من خلال حصولهم على سلع بأسعار مخفضة، الاّ أن هذه النظرة قصيرة الافق كونها تقتصر على المنافع المستقاة من الاستهلاك، من دون أن تحتسب الخسائر التي يتلقاها المنتجون جراّء هذه الممارسة، اذ أن الإغراق السلعي ينتهي إلى تثبيط عزيمة المنشآت الوطنية، وتهالك قدراتهم نتيجة الصفعات التي تتلقاها هذه المنشآت الوطنية ماتجعلها تتدحرج نحو الهاوية.، فيما لو طالت ممارسات الإغراق السلعي إلى السوق الوطنية لذلك البلد.

ليست بالضرورة أن تكون ممارسات الإغراق السلعي تنتهي إلى عرض السلع والمنتجات في البلدان المستوردة لتصل مباشرة إلى ايدي المستهلكين، ليستفيدوا من الأسعار المخفضة وينتفعوا من منافعها، بل أن هذه الممارسات قد تنتهي وفي بعض الاحوال إلى عرض سلع وسيطة ومواد اولية لن تصل وبصورة مباشرة إلى ايدي المستهلكين في البلدان المستوردة، بل أنها قد تصل إلى ايدي المنتجين من البلدان المستوردة ليستخدموها في عملياتهم الإنتاجية لإنتاج سلع نهائية يتم عرضها في السوق الوطنية او الأسواق الخارجية(جوارتيني، 1999: 330-340)، وهكذا فأن الإغراق السلعي لو تم وبهذه الصورة فأنه يمنح ميزة إلى المنتجين المستوردين من حيث حصولهم على سلع ومواد اولية بأسعار زهيدة يستخدمونها في عملياتهم الإنتاجية، وبالتالي فأن هؤلاء ينتفعون من الإغراق السلعي، كونهم قد نالوا من وراء هذه العملية مزايا خفض التكاليف في عملياتهم الإنتاجية، وهكذا فأن الإغراق السلعي قد ينتهي إلى أن يمتلك المنتجون المحليون لمزايا تنافسية امام المنتجين الأخرين في الأسواق الداخلية والخارجية(الدوري، 2007: 120).

بغرض التأكيد على الدور الإيجابي للإغراق السلعي، فأنه بالامكان سرد بعض الشواهد التأريخية على ذلك، حيث وبالعودة إلى الفترة ماقبل الحرب العالمية الاولي، فقد لوحظ أن المانيا كانت تمارس وكما اسلفنا الإغراق السلعي، وهكذا فأن هذا الإغراق السلعي الذي مارسته المانيا، أن كانت مفيدة لبعض الصناعات الالمانية، مثال على ذلك صناعات الحديد والصلب الالمانية، وصناعاتها للاسلاك المعدنية في جني مزايا تنافسية لمثل هذه الصناعات، فأنها كانت مفيدة ايضاً للبلدان الأخرى التي تعرضت أسواقها للإغراق السلعي الالماني

لمنتجات هاتين الصناعتين(Nigel,2009:120)، اذ استطاعت هذه البلدان واعتمادا على منتجات الحديد والصلب الالمانية والاسلاك الالمانية في بناء بعض الصناعات وفي اقامة هياكل تحتية تعتمدعلى مواد اولية من هذا القبيل، فعلى سبيل المثال فأن بلداناً اوروبية وهدياً بالتكاليف المنخفضة للمواد الاولية التي وفرتها الصناعة الالمانية الممارسة للإغراق السلعي، قد استطاعت تطوير صناعة السفن واستطاعت ايضاً بناء خطوط للسكك الحديد بتكاليف زهيدة وحيث أن هذه البلدان، ومن ضمنها هولندا لم تكن تستطيع بلوغ هذا الهدف لولا ممارسات الإغراق السلعي التي اقدمت عليها المانيا، ومثل هذا الامر قد تحقق بالفعل قبيل الحرب العالمية الاولي(Paul,2003:125).

استفادت بريطانيا من ممارسات الإغراق في أسواقها، فعلى سبيل المثال ساعدت الممارسات الإغراقية لصناعة الحديد والصلب الامريكية صوب بريطانيا في مطلع القرن العشرين في اقامة صناعة الالواح المعدنية فيها، وهكذا فأن الفضل في نجاح صناعة الالواح الويلزية يعود إلى ممارسات الإغراق الامريكية والتي ساعدت في تدفق منتجات صناعة الحديد والصلب الامريكية إلى السوق البريطانية والتي استخدمت كمواد اولية رخيصة في صناعة الالواح(عطوي، 2004: 210)، كما وأن بريطانيا نفسها ايضا استفادت من فوائض الإنتاج الكبيرة من البنجر السكري الاوروبي التي تم عرضها في السوق البريطانية خلال النصف الثاني من العقد الاخير في القرن الماضي بصيغة الإغراق السلعي، وهكذا فأن التكاليف القليلة التي تحملتها صناعة السكر البريطانية لتامين المواد الاولية اللازمة لهذه الصناعة قد ساعدت في النهوض بها(الدوري، 2007:107).

بسبب اختلافات الظروف الطبيعية والمناخية، ونظرا للاختلافات المتأصلة من حيث النواحي التكنولوجية ، فأن الامكانات الإنتاجية ما بين البلدان مختلفة، بالتالي فأن بلدانا قد تعزف عن إنتاج سلع معينة وتعتمد في استهلاكها لتلك السلع على إستيراداتها من الخارج، وهكذا وفي هذا الحال فأنه لاضير من وجهة نظر التخصصات الإنتاجية للبلدان وبعيدا عن حالات الاجحاف والحاق الأذى بالأخرىن، عن طريق جعله وسيلة لكسب الوقت من اجل فرض السيطرة الاحتكارية، وقلب المعادلة بعد حين لأن يتم فرض أسعار احتكارية والتي من خلالها يتم امتصاص فوائض الاستهلاك جميعها والتي تمتع بها المستهلكون لفترة من الزمن (غيفورد، 2009: 163)، حيث وفي حال اذا ما تحقق هذا الامر، فأن الموازين قد تنقلب، بالتالي فأن الإغراق يبوح عن وجهه ووجهته السلبية، ومن ناحية أخرى فلا ضير من الإغراق السلعي ايضا في حال اذا لم تعمل المنشأة القائمة بالإغراق السلعي على فرض قيود وموأنع امام جهات أخرى لأن تدخل إلى سوق البلد المستورد وفق الآليات والشروط التي تفرضها المنافسة الدولية العادلة(جوارتيني، 1999: 210).

أن قبول الإغراق السلعي من عدمه من حيث ما قد يقدمه من منافع للمستهلكين، اوما قد يسببه من مضار للمنتجين مسالة يتم تقويمها وفق المعادلات والموازين التي تبوح عن صافي المنافع التي يجنيها البلد او الخسائر التي تلحق به، ما بين المنافع التي يستقيها المستهلكون من سلع يستهلكونها بأسعار منخفضة، ومضار تلحق بالمنتجين المحليين في حال اذا ثبطت عزيمتهم الإنتاجية امام صلابة المنافسة الشرسة التي تبديها منشآت اجنبية ممارسة للإغراق السلعي(ابو شرار، 2007: 227)، تلك المنافسة والتي قد تنتهي إلى أن تشل قدراتهم

التنافسية ، وهكذا فأن الخطر الجدي في نظر البلدان المستوردة يتجسد في نمط الإغراق الذي تتم ممارسته، وهكذا فأنه وفيما لو كان إغراقا متقطعا وقصير المدى فأن هذا النمط من الإغراق تفوح منه وعلى الاغلب رائحة النوايا غير الحسنة من الحاق الأذى بالبلد المستورد (دياب، 2012: 123).

إن الخطر الجدي من الإغراق المتقطع وقصير المدى نابع من أن هذا النمط من الإغراق يتواصل بشكل مطرد وبأنتظام على مدى شهور اوسنين والذي ينتهي ما أن يحقق الإغراق مبتغاه او يفشل في بلوغ اهدافه، عليه فأن هذا النمط من الإغراق، اياً كانت اهدافه فأنه يلحق الأذى بالإنتاج المحلي، بل وقد يتسبب في ازاحة الأنشطة الإنتاجية المحلية في داخل البلد(Andrew,2008:620)، وهكذا فأن ما يجنيه المستهلك من منافع من وراء الأسعار المنخفضة لاتقاس بأي حال من الاحوال بالخسائر التي تلحق بالصناعة الوطنية، او حتى بالنشاط الإنتاجي المحلي في غيرها من المجالات بضمنها رأس المال المستثمر فيها والذي قد يتآكل جرّاء تعطل العمليات الإنتاجية، والعاملون المستخدمون الذين قد يتعرضون إلى التسريح عن اعمالهم، بل أن القدرات الادارية قد تتعرض إلى التهالك(عبد الرزاق، 2010: 120).

وهكذا فأن الإغراق السلعي سوف ينتهي إلى خسارة صافية في حال اذا قاد ذلك الإغراق إلى تحقق إرتفاع غير اعتيادي في الأسعار بعد فرض السيطرة الاحتكارية من قبل المنشآت الاجنبية الممارسة للإغراق، فالمنشآت الوطنية وفي حال عدم ازاحتها عن الساحة في السوق المحلية قد تتعرض إلى خسائر ومثل هذه الخسائر التي تتكبدها المنشآت الوطنية قد تمتص جميع المنافع التي يحققها المستهلكون في الداخل بل قد تزيد عنها، حيث وفي حال اذا ما زادت الخسائر المتحققة على المنافع المستقاة، فقد تكون هناك خسائر صافية، ويكون الإغراق السلعي المتحقق في غير صالح البلد المستورد، فيما لو أن البلدان المستوردة المتعرضة إلى الإغراق السلعي قد فقدت قدراتها الإنتاجية جرّاء ذلك(شمت، 2010: 80).

في كثير من الأحيان فأن البلدان المستوردة المتعرضة إلى الإغراق السلعي قد تنال فوائد وقتية من وراء اقتنائها للسلع رخيصة الثمن، الا ّأنها تتعرض ومقابل ذلك إلى خسائر فادحة من حيث تهالك قدراتها الإنتاجية ومن حيث تآكل راسمالها المستثمر (ابوشرار، 2007: 320)، ومن حيث تداعي خبراتها للتعامل مع التكنولوجيا، خصوصا في القطاعات الواعدة والإستراتيجية ومن حيث التقلص في القاعدة الصناعية وتحمل تكاليف اجتماعية جرّاء توسع البطالة، والأنكماش الإقتصادي في حال زوال الصناعات التي تنتج سلعاً مماثلة التي تم إغراق السوق المحلية بها(محمد، 2009، 135).

مما لاشك فيه أن البلدان المتعرضة إلى ممارسات الإغراق السلعي سوف تنزل إلى درك اوضاع صعبة ومعقدة، فهل ردود الافعال الصادرة من البلدان المستوردة، تتلخص في أن تقوم هي ايضا بالبيع في الأسواق الداخلية للبلدان المصدرة إليها والممارسة بحقها الإغراق السلعي، بأن تبيع بأسعار منخفضة(عبدالمهدي، 2000: 130)، بمعنى أن تقوم بالمثل ممارسي الإغراق، او أن الظروف السائدة في تلك البلدان من حيث تواجد العوائق التجارية لاتسمح بذلك وتحول دون تلقي أية ردود افعال، ولكن مهما يكن من أمر، فأن المنشآت الوطنية القائمة بإنتاج منتجات مماثلة، إن كانت موجودة مضطرة إلى أن تبيع في السوق

المحلية بأسعار منخفضة، وإلا فأنها سوف تفقد حصتها السوقية في السوق المحلية ايضا(الفهداوي، 2000: 140).

إن البلدان المستوردة المتعرضة إلى الإغراق السلعي تجد نفسها في وضع لا يحسد عليه لو أنها اصبحت امام جهات تمارس الإغراق وتمتلك قدرات لأن تتحمل خسائر جرّاء ممارساتها الإغراقية ولفترأت طويلة، خاصة في حال اذا ما حظيت هذه الجهات بارباح مضمونة تجنيها من أسواقها الوطنية(النجفي، 2000: 80).

إن المنشآت القائمة في البلدان المستوردة والمتأثرة بممارسات الإغراق السلعي يمكن لها أن تصاب بأذى شديد من حيث تحملها للخسائر الفادحة، والتي سوف تؤثر في تململ في مواقفها وتخبط في قراراتها، كما وأن حصصها السوقية تتلقى تصدعات في الأسواق جميعها حتى التي تعتبرها مضمونة لها، وهكذا فأن كثيراً من هذه المنشات سوف تصاب بالنخور في قواها الإنتاجية وتجابه بالخمول في قدراتها الاستثمارية، حيث وامام هذا التضعضع في القوى والقدرات وامام هذا التضاؤل في البنى والامكانات، فأن هذه المنشات تجد نفسها امام حالة في عدم إليقين بخصوص القرارات الاستثمارية (Nigel,2009:156).

ارتباطاً مع ما تم طرحه عن العلاقة ما بين الإغراق السلعي والقرارات الاستثمارية، فأن الإغراق السلعي يمارس ادواراً سلبية اضافية من حيث القضاء الكلي او شبه الكلي على الدقة في التخطيط الاستثماري، عليه فأن العمليات الاستثمارية تصاب باحباط شديد، من خلال ما قد يلحق بها من ضمور في الكفاءة وتدني في الفاعلية، وهكذا وامام هذا التداعي الشديد للقدرات والامكانات الإنتاجية، فأن الموارد الإقتصادية تنتهي إلى الضياع والتبديد(ترزيان، 1982: 140).

من خلال ما تم طرحه ورغم التركيز الكبير على النواحي السلبية التي قد يحدثها الإغراق السلعي على البلدان المستوردة، فأنه من غير الممكن التسليم بنتائج محددة ولالبس فيها تفرزها عمليات الإغراق السلعي، ولكن مع كل ذلك يمكن لنا أن ننتهي إلى نتيجة مفادها بأن الخسائر التي تتلقاها المنشات في البلدان المستوردة المتعرضة للإغراق السلعي هي اكبر من المنافع التي يستحوذ عليها المستهلكون.

رابعا: تأثيرات الإغراق السلعي على البلدان المصدرة

يثور اعتقاد أنه من المفترض أن يجني المصدرون الممارسون للإغراق السلعي منافع وراء ممارستهم هذه، حيث أنه وفي حالة الإغراق الجشع، فأن هذا النمط من الإغراق يحمل في طياته قدرا وافرا من المخاطرة إذ بقدر ما يطمح ممارسو الإغراق السلعي من امل تحطيم للقوى والقدرات الخاصة بالمنافسين اللذين يقفون في طريقهم، فأن هؤلاء يخاطرون بما سيجنونها من نتائج والتي قد تكون كارثية عليهم(شوسودوفسكي، 2001: 160-162).

في معظم الحالات لايمكن للمنشآت الممارسة للإغراق السلعي في الأسواق الخارجية، خارج السوق المحلية، أن تترجم سياساتها التسويقية ونواياها في ممارسة الإغراق السلعي، من دون أن تكون لها قدرات وامكانات مالية تتيحها للقيام بذلك، خاصة وأن الإغراق السلعي ممارسة يتعرض ممارسوها إلى تكبد خسائر مالية (Theodore,2006:328)، كونها تتم

في اطار طرح المنتجات بأسعار اقل من سعر التكلفة او الأسعار العادلة او الاعتيادية، وهكذا فأن التي ستنالها المنشآت الممارسة للإغراق في أسواقها المحلية عن الأسواق الخارجية تعد الحجر الاساس في تمكين هذه الجهات، لذا فأن هذه المنشآت تقوم في أن تقوم بفصل السوق المحلية عن السوق الخارجية التي تشتد فيها المنافسات، لذا فأن مسألة فصل الأسواق عن بعضها والتمييز السعري تعد الركن الاساسي لممارسة الإغراق السلعي خارج السوق الوطنية (عبدالمهدي، 2006: 227).

إن فصل الأسواق مابين السوق المحلية التي يتم فيها البيع بأسعار اعلى، والأسواق الخارجية التي يتم فيها البيع بأسعار أدنى ستراتيجية لها ما يبررها، اذ أن القائمين بهذه الممارسة لايخشون التعرض إلى منافسات جدية فى السوق الداخلية، لذا فأن الكميات المباعة لن تقل، وهكذا فأنه وفي اطار البيع بأسعار اعلى وبكميات اعلى أو بكميات محددة، فأن الارباح الاجمالية للبيع في السوق المحلية سوف تزداد، ولكن في المقابل فأن البيع في الأسواق الخارجية بأسعار أدنى يتم من اجل زيادة المبيعات وبالتالي زيادة تصريف المنتجات، وزيادة الإنتاج والتي تقود وبالطبع إلى الإنخفاض في متوسط التكاليف الكلية بتاثير زيادة الحجم ونيل الوفورات الداخلية، وهكذا فأن المبيعات في الداخل وممارسة الإغراق السلعي في الخارج تعودأن بالنفع على مثل هذه المنشآت، كونهما تعززان في المقدرة الإنتاجية لهذه المنشآت(Theodore,2006:220).

بما أن بعض التكاليف هي متغيرة وقد تنال تخفيضات ملحوظة في حال حصول زيادات في الكميات المنتجة، لذا فأن المنشآت القائمة على فصل الأسواق والممارسة للإغراق، تدرس بعناية حالة المبيعات في السوق الداخلية، وهل بالامكان تغطية التكاليف الثابتة في حال التعرض إلى الخسارة اثناء مبيعاتها في الخارج، لذا فأن هذه المنشآت الممارسة للإغراق السلعي والمعتمدة على الارباح المضمونة في السوق الداخلية، قد تستمر في ممارساتها الإغراقية في السوق الخارجية(كراجة، 2001 :45)، حتى وأن تعرضت إلى خسائر معينة في مبيعاتها في هذه السوق، في حال اذا ما تيقنت هذه المنشآت أنها ورغم تحملها للخسارة فأنها تغطي تكاليفها الثابتة لمبيعاتها في السوق الخارجية، اذ أنها ومع زيادة مبيعاتها في السوق الخارجية عن طريق الإغراق السلعي ونيلها للوفورات الداخلية بتاثير زيادة مبيعاتها الاجمالية تنال تخفيضات ملحوظة في تكاليفها، بالتالي فأنها ومن خلال استمرار العمل بالإغراق السلعي تقلل من متوسط تكاليفها الكلية، وهكذا فأن هذه العملية تؤدي إلى أن تنتفع المنشآت القائمة بالتصدير عن طريق الإغراق السلعي كونها تنال ارباحا معينة، وهكذا فأن الإغراق السلعي قد يعود بالنفع على البلدان المصدرة الممارسة للإغراق السلعي(Robert,1996:164).

إن المضي قدماً باتجاه تحقيق وفورات اقتصاديات الحجم يقدم خدمات جليلة لن يتم حصرها في اطار المنافع التي تستقيها الجهات التي تقدم على هذه الممارسة، بل أنها تعود بالنفع ايضا على الاقتصاد الوطني، وهكذا وبما أن الإغراق السلعي يمكن له أن يسير في هذا الاتجاه، ويمكن أن يقدم هذه الخدمة ايضا، لذا فأن الإغراق السلعي الهادف إلى تحقيق وفورات الحجم يساهم في زيادة الإنتاج، بل أنه يساعد في عدم السماح للإنتاج أن يتراجع بسرعة اثناء فترات الركود الإقتصادي، كما ويمكن له أن يساعد في أن لاتتوسع معدلات البطالة على نحو

خطير اثناء حلول فترات الكساد، وهكذا فأن ممارسات الإغراق قد تضع حداً في الهبوط الحاد نحو الهاوية السحيقة للركود قتصادي(الراوي، 1989: 75).

ليست بالضرورة أن يكون حال المستهلكين احسن في كل الاحوال، في حال إنتفاء حالة الإغراق السلعي حيث ومن اجل التعرف على حال هؤلاء، فأننا ناتي بحالة تنعدم فيها التجارة الخارجية، وبالتالي الإغراق السلعي كبديل للتجارة الخارجية ، هنا فأن المنافع والمضار التي يستقيها المستهلكون مرهونة بالحالة السائدة في المنشاة القائمة بالإنتاج (Paul,2003:128)، وبحالات التكاليف الحدية القائمة في المنشاة حسب اوضاع الإنتاج واوضاع العمل السائدة، عليه يمكن القول، أنه وفي حال اذا ما كانت التكاليف الحدية للمنشاة تاخذ مسارا تصاعديا فأن الأسعار التي يعرضها المنتجون وفي حال إنتفاء التجارة الخارجية والإغراق السلعي تكون اقل من التكاليف الحدية، الا أنه وفي حال اذا ما أخذت التكاليف الحدية مسارا تناقصيا فأن الأسعار التي يتم فرضها ستكون وبالطبع اعلى من التكاليف الحدية، غير أن هناك من يدّعي أنه وحتى في حال اتخاذ التكاليف الحدية المسار التصاعدي، فأن منافع الخدمات المقدمة إلى مجالات الإنتاج والتي لها تكاليف واجور مستحقة على المنشاة القائمة بالإنتاج سوف تتزايد، وهكذا فأن تكاليف الريوع (Rents) المتزايدة لمثل هذه الخدمات التي تحتاجها سوف تضيف إلى التكاليف (صادق، 1997، 156)، بالتالي فأن الأسعار المفروضة حتى وفي حال إرتفاع التكاليف الحدية يمكن لها أن تعلو على التكاليف الحدية وتزيد عنها، لذا فمن هذا المنطلق يمكن لنا القول بأن إنتفاء الإغراق السلعي في ظل إنعدام التجارة الخارجية ليست بالضرورة أن يعود بالنفع على المستهلكين، بل أنه يضر بهم ما دامت الأسعار تسجل إرتفاعات معينة في السوق المحلية(داود، تنمية الرافدين،2010 :عدد 100).

بغض النظر عن اي اثر جانبي يحدثه الإغراق السلعي، فأن الإغراق السلعي يمكن له أن يمارس دوراً ايجابيا على اقتصاديات اي بلد في حال الاقدام عليه اذا ما كانت هناك نشاطات تصدرية لذلك البلد(خلف، 2001: 105)، اذ أن المنافع المستخلصة من الإغراق السلعي تكمن في ما يساهم فيه الإغراق السلعي من تقوية الدعائم الإقتصادية للبلد من حيث قدراته التصديرية والتي تزيد على الطاقات الإنتاجية للبلد في حال أنحسار البلد في اطار السوق المحلية، وهكذا فأن ممارسة الإغراق السلعي تسمح للبلدان أن تنمي طاقاته الإنتاجية، فتزيد من مستوياتها الإنتاجية، وتضيف إلى دخولها، وترفع من استثماراتها الاضافية(فهمي، 1957: 234)، وهكذا وبالنتيجة فأن الإغراق السلعي يمكن له أن يزيد من النمو الإقتصادي في البلد، ومثل هذا الامر ليست بالضرورة أن يحدث في اوقات الرخاء الإقتصادي وحالات الإنتعاش التي تشهدها البلدان أو التي تتحقق على صعيد الاقتصاد العالمي فحسب، بل أنها مفيدة ايضا اثناء فترات الركود الإقتصادي التي تحل باقتصادات البلدان والاقتصاد العالمي(لال داس، 2009: 240).

في مقابل الفوائد الكبيرة التي يحققها الإغراق السلعي بالنسبة إلى البلدان المصدرة، فأن الإغراق السلعي يمكن له أن ينال من القدرات الإقتصادية للبلد ولكن في حال اذا ما كانت الممارسات الإغراقية للبلد المصدر تخص مواد اولية تدخل في إنتاج السلع النهائية(الدوري، 2007: 40)، اذ أنه وفي حال اذا ما تم تصدير هذه المواد الاولية وبأسعار زهيدة، دون تكاليف إنتاجها اي بصيغة الإغراق السلعي، فأن مثل هذا التصدير سوف يعود بالنفع على

البلدان المستوردة، ويعود بالضرر على البلدان المصدرة، اذ أن ممارسةً من هذا القبيل سوف تزيد من القدرات التنافسية للبلدان المستوردة وتضعف من القدرات التنافسية للبلدان المصدرة، والسبب يرجع إلى المزايا الكلفوية التي ينالها المستوردون لهذه المواد الاولية والتي يستخدمونها كسلع وسيطة رخيصة الثمن في إنتاج السلع النهائية، فيما أن المستخدمين لها في البلد المصدر لن ينالوا مثل هذه الميزة الكلفوية كون هؤلاء يستخدمون هذه المواد الاولية ويتحملون في سبيل تامينها لاغراضهم الإنتاجية أسعارا اعلى بالقياس إلى المستخدمين لها في البلدان المستوردة(كريانين، 2010: 94).

ان القوة التي تنالها الميزة المستحصلة تعتمد على اهمية العنصر الإغراقي او المكون الإغراقي في تكلفة المنتج النهائي، ومساحة المنافسة مابين المنتجين في كلا البلدن، فالاعتراض الاساس الصادر من وجهة نظر الدول المصدرة فيما يخص الإغراق في الأسواق الخارجية نابع من اعتقاد الجهات المعترضة، بأن هذا الإغراق الذي تمارسه المنشات الوطنية في الخارج سوف ينتهي إلى امتلاك قوى احتكارية، تنتهي إلى فرض أسعار احتكارية اعلى(دياب، 2012: 124)، كما وأن الاعتراضات الدائمية التي يطلقها المستهلكون المحليون على المنشآت الوطنية الممارسة للإغراق السلعي في الخارج، هي أن هذه المنشآت تمايز ضد مستهلكيها في الداخل وتفرض أسعاراً اعلى عليهم بالقياس إلى المستهلكين الموجودين خارج السوق المحلية(جوارتيني، 1999: 103)، وهكذا ومن اجل امتصاص نقمة المستهلكين على الممارسات الإغراقية التي تتصدربها المنشآت القائمة بالتصدير، فأن الحكومة الامريكية اقدمت وفي مستهل القرن العشرين على اعتماد سياسة تجارية من شأنها فرض الرسوم الكمركية على صادراتها إلى الخارج للسلع التي يتم تصدرها من قبل المنتجين الامريكيين وفق الأنماط الإغراقية(ابوشرار، 2007: 323).

خامسا: تأثيرات الإغراق السلعي على البلدان النامية الفقيرة

من ملاحظة سياسات الإغراق السلعي التي تعتمدها البلدان المختلفة، تظهر أن هذه السياسات لها تداعياتها على البلدان المصدرة الممارسة لسياسات الإغراق السلعي والبلدان المستوردة المتعرضة لهذه الممارسات، الاّ أن هذه البلدان المصدرة الممارسة للإغراق السلعي والمستوردة المتعرضة للإغراق السلعي يمكن لها أن تكون بلدانا غنية متقدمة او ناشئة وصاعدة حيث متوسطات دخولها الفردية لا باس بها وفي طريقها إلى مزيد من التحسن، غير أن هناك بلدانا فقيرة قد لاتقدر حتى على ممارسة سياسات الإغراق السلعي (عبدالمهدي، 2000: 125)، في حين أنها تتأثر كثيراً بما يمكن أن تتعرض لها من ممارسات إغراقية صادرة من غيرها من البلدان، وقد تكون التأثيرات تلك شديدة وقاسية، وفي حال اذا ما كانت قد صدرت من بلدان غنية متقدمة لها باع طويل في مسائل الإنتاج ولها امكانات قوية في تحمل البيع بتكاليف زهيدة، و حيث أنشطتها الإقتصادية فاعلة وكفوءة في إنجاح سياساتها حتى وأن كانت السياسات تلك تخص مسائل الإغراق في الأسواق الخارجية (حنوش،العلوم الإقتصادية، 2011: عدد28).

بوصفها دولة غنية ومتقدمة، فأن حكومة الولايات المتحدة الامريكية تمارس سياسات دعم واسعة لمنتجيها المصدرين إلى الخارج، ومثل هذه السياسات تنطوي وفي بعض حالاتها على ممارسات إغراقية، كونها تنتهي إلى بيع المنتجات في الأسواق الخارجية بأسعار اقل من التكلفة الحقيقية للإنتاج، ومثل هذا الامر واضح في مجال المنتجات الزراعية التي يتم بيعها إلى بلدان عديدة، بضمنها بلدان فقيرة تاثرت كثيراً بهذه السياسة الامريكية(ترزيان، 1982: 123).

في معظم السنين فأن الولايات المتحدة الامريكية تطرح منتجاتها من الحبوب في الأسواق الخارجية بممارسات إغراقية واضحة، فعلى سبيل المثال وفي عام 2003 فأن الولايات المتحدة الامريكية كانت تبيع منتجاتها في الخارج بأسعار كانت تقل عن تكاليف إنتاجها بمقدار28%، كما وأن الولايات المتحدة مارست في السنة نفسها إغراقا سلعيا في مجال تصديرها لفول الصويا والذرة، اذ أنها كانت تبيع هذين المحصولين بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها بمقدار 10%، كما وأنها كانت تبيع القطن باقل من 47% من تكلفة إنتاجها، في حين أنها كانت تبيع الرز بسعر اقل من 26% من تكلفة إنتاجها، عليه فأن هذه الممارسات الإغراقية الامريكية كانت لها تداعياتها الكبيرة على العديد من البلدان النامية الفقيرة(لطفي،158:2003).

إن السبب الرئيسي الذي ساعد الولايات المتحدة الامريكية في أن تمارس سياساتها الإغراقية وبنجاح في أسواق غيرها من البلدان، هو أن النشاطات الزراعية القائمة في الولايات المتحدة الامريكية، تتصف بأنها نشاطات زراعية قائمة على اساس نمط الإنتاج الواسع من خلال قيام مزارع كبيرة جدا تديرها أنشطة اعمال وشركات كبيرة جدا تستخدم شتى صنوف المخصبات والهندسة الجينية والبذور المحسنة، وايدي عاملة زراعية متخصصة ومتفوقة من حيث اداء العمل الزراعي تعمل تحت إمرة واشراف مهندسين زراعيين اكفاء، اضافة إلى استخدام الالات والادوات الزراعية، تجعل إنتاجية العمل والارض في هذه المزارع عالية، وتكاليفها منخفضة(عابد، 2008: 121).

إن وجود مشاريع الاعمال الزراعية الكبيرة في الولايات المتحدة الامريكية، ونيلها لقوى تساومية كبيرة وفرضها لأحترامها امام الدوائر الزراعية والتجارية والحكومية، ساعدتها في أن تقدم حكومة الولايات المتحدة الامريكية مساعدات سخية لهذه المشاريع في أن تقوم بتصدير منتجاتها إلى الخارج وأن تتلقى المساعدة في حال نيتها لممارسات إغراقية في الأسواق الخارجية ، وهي سياسة حكومية تتبناها الولايات المتحدة الامريكية في سبيل زيادة الصادرأت الامريكية، بأية وسيلة كانت حتى وأن كانت من خلال وسيلة الإغراق السلعي (غيفورد، 2009: 123).

منذ قيام منظمة التجارة العالمية، وبعد تهافت العديد من الدول النامية للدخول إلى هذه المنظمة وقبولها لقواعد المنظمة، فأن البلدان النامية وحتى الفقيرة منها اضطرت لأن تفتح أسواقها امام التجارة الخارجية، واضطرت أن تتخلى عن اساليبها السابقة في الحد من تدفق السلع الاجنبية إلى أسواقها منها ممارسة السياسات المقيدّة والمعرقلة للإستيراد من الخارج، مثل التعريفات الكمركية وأنظمة الحصص للإستيراد من الخارج (عطوي، 2004: 225).

إن الممارسات الإغراقية الصادرة من البلدان الغنية المتقدمة صوب البلدان النامية الفقيرة، اثمرت عن نتائج وخيمة تلقتها البلدان النامية الفقيرة، اذ أنها كانت صفعة قوية تلقتها هذه البلدان في مجال الاعتماد على الذات في تأمين المواد الغذائية لمواطنيها عن طريق الإنتاج (الفهداوي، 2000: 120)، كما أن دخول المواطنين المتأتية من العمل الزراعي والتي كانت مصادر رئيسية في تأمين الحياة إليومية لهؤلاء اصيبت بصدمة قوية، خاصة بعد أن أجبرت هذه البلدان للتقيد بالشروط التي كانت تفرضها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، فعلى سبيل المثال فأن دولتي (هايتي) و(هندوراس) وبعد تعرضهما إلى الإغراق السلعي عن طريق الرز المصدر إليهما قد فقدتا الكثير من دخولهما المتأتية من الإنتاج الزراعي لهذه المادة، خاصة بعد اجبارهما على فتح حدودهما امام تدفق الرز إلى أسواقهما من قبل المنظمات الإقتصادية العالمية، وحيث كانت الممارسات الإغراقية بحق هاتين الدولتين جلية، كما وأن النتائج السلبية على اقتصادهما كانت واضحة خصوصا بعد أن تمت ملاحظة تدهور دخول المزارعين اللذين كانوا يزاولون النشاط الإنتاجي لمحصول الرز(ياسين، 2010: 78).

تتميز المناطق الحارة والدافئة في العالم بخصائص فريدة لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية التي تتناسب مع هذه الاجواء، فعلى سبيل المثال فأن (جامايكا)الدولة الصغيرة والجزيرة الواقعة في بحر الكاريبي تمتلك مثل هذه الخصائص، كما وأن دولاً افريقية كثيرة تقع جنوبي الصحراء الكبرى تمتلك هذه الخصائص ايضا، عليه فأن الميزة النسبية المستندة إلى المزايا الطبيعية التي تمتلكها هذه البلدان جعلتها تتخصص بإنتاج القطن الذي تتلائم زراعته مع المناطق الحارة والدافئة، غير أن هذه الدول وبعد دخولها إلى منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي أجبرت على التقيد بقواعد منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي لذا فأنها أجبرت على فتح حدودها امام الإستيراد من الخارج وبضمنها إستيراد القطن ايضاً(عبدالمهدي، 2000: 220)، كما وأن هذه البلدان اضطرت ايضاً لتقليل التعريفات التجارية عن إستيرادها لمحصول القطن ولم تكن بامكانها فرض قيود تجارية أخرى مثل فرض الحصص التجارية، عليه وبعد أن تدفقت كميات كبيرة من القطن المستورد من الولايات المتحدة الامريكية والتي كان يتم إنتاجه من قبل شركات كبيرة تخص إنتاج القطن وأنها كانت تتلقى الدعم الحكومي، وكانت تمارس و بوضوح الإغراق السلعي، لذا فأن إستيراد القطن الامريكي وبهذه الصيغة اي بأسعار اقل من تكاليف إنتاجها، قد ألحق الأذى بالنشاطات الإنتاجية ل(جاميكا وللدول الافريقية الأخرى) المتخصصة بإنتاج القطن وجعلها تتداعي إلى الدرك الأسفل، ونالت هذه البلدان خسائر جمة جرآء هذه السياسة الامريكية .(James ,1999:216)

لم تكن الممارسات الإغراقية بحق البلدان النامية الفقيرة تقتصر على الممارسات الامريكية، بل أن بلدانا فقيرة عديدة تعرضت إلى الممارسات الإغراقية التي تبنتها دول الاتحاد الاوروبي خاصة في مجالات التصنيع الزراعي، حيث أن دول الاتحاد الاوروبي والتي تتلقى الدعم في مجال إنتاج مساحيق الحليب المجفف، وتتلقى العون ايضاً لتصديرها إلى الخارج حتى إلى البلدان النامية الفقيرة، بشتى الممارسات التصديرية بضمنها ممارسة

الإغراق، لذا فأن بلدانا نامية فقيرة وبعد تعرضها إلى هذه السياسة الإغراقية من الاتحاد الاوروبي فأنها وجدت أنفسها في اوضاع اقتصادية لايحسد عليها(دياب، 2012: 141).

من الناحية الفنية، فأن منظمة التجارة العالمية تحظر الإغراق السلعي وتعطي الحق للبلدان في أن تفرض رسوم مكافحة الإغراق، في حال اذا استطاعت الدول المتعرضة للإغراق السلعي اثبات أنها الحقت بها الأذى المادي، الا أن مسالة اثبات تحقق الأذى المادي من وراء تعرض البلدان إلى ممارسات الإغراق السلعي هي عملية معقدة وصعبة ومكلفة لاسيما بالنسبة إلى البلدان النامية الفقيرة، والبلدان الاصغر حجماً، لذا فأن البلدان الغنية والمتقدمة اذا كانت لديها وسائلها الخاصة لحماية نفسها ووقاية اقتصادياتها من ممارسات الإغراق السلعي (عبدالحميد، 2007: 80)، بالاستناد إلى ما تمنحها منظمة التجارة العالمية من فرصة لفرض رسوم مكافحة الإغراق السلعي، فإذا كانت هذه الامكانيات متاحة لدى الدول المتقدمة الغنية، فأنها قاصرة او معدومة لدى الكثير من البلدان النامية الفقيرة، لذا فأن ممارسات الإغراق السلعي اكثر ايلاماً على البلدان النامية الفقيرة وهي التي تجني وعلى الاكثر النتائج السلبية لهذه الممارسة (عبد الرزاق، 2010: 160).

منذ فترة زمنية ليست بقصيرة ظهرت إلى الوجود العديد من الشركات العالمية العملاقة هائمة في مجال إنتاج محاصيل زراعية كثيرة، ومثل هذه الشركات باتت تسيطر وعلى نحو واضح على إنتاج محاصيل كثيرة في العالم مثل الحبوب، السكر، فول الصويا، القهوة، الذرة، وكذلك الحال العديد من المحاصيل التي تتخصص فيها المناطق الاستوائية الممطرة، فعلى سبيل المثال فأنه وفي عام 2002 فأن ستة شركات عالمية عملاقة كانت تسيطر على ثلاثة أرباع تجارة الحبوب في العالم، كما وأن شركةً عالمية كبيرة أخرى كانت تسيطر على تجارة البذور، المواد الغذائية والمواد الكيمياوية(كاظم،تنمية الرافدين،2011،عدد271)، عليه فأن هذه النتيجة تركت صغار المنتجين الزراعين في البلدان النامية الفقيرة وحتى البلدان المتقدمة تحت رحمة واهواء هذه الشركات الكبيرة، علماً أن ما خلقتها هذه الشركات من نتائج على التجارة العالمية، تمثلت في أن الوسطاء في تجارة مثل هذه السلع وجدوا أنفسهم بين قبضة الشركات العالمية الكبيرة التي كانت تفرض أسعاراً غير عادلة تارة باتجاه رفعها إلى اعلى المستويات وثارة بأتجاه خفضها دون سعر التكلفة، وهذه الاخيرة كانت بالغة التأثير على صغار المنتجين خاصة في البلدان النامية الفقيرة، وعموماً فأن هذه البلدان وجدت نفسها أنها بين فكي كماشة الإغراق السلعي من قبل البلدان الرأسمالية الغنية والشركات العالمية العملاقة (عبدالحميد، 2007: 50).

الفصل الثالث
ممارسات الإغراق السلعي
في إطار تطور التبادل التجاري العالمي

الفصل الثالث
ممارسات الإغراق السلعي في إطار تطور التبادل التجاري العالمي

لاجدال في أن التبادل التجاري العالمي قد تنامى بفعل عوامل كثيرة، حيث وبالنظر إلى التوسع الكبير الذي شهدته المبادلات التجارية العالمية فأن ممارسات الإغراق السلعي كانت تشهد أيضاً انعطافات تاريخية حادة وحاسمة، عليه وبغرض إعطاء صورة أوضح لمثل هذه الممارسات فإن هذا الفصل سوف يتناول وفي إطار مباحثة الثلاثة المواضيع الاتية:

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في تطور التبادل التجاري العالمي.
المبحث الثاني: موقع الإغراق السلعي في التبادل التجاري العالمي.
المبحث الثالث: المسيرة التأريخية لممارسات الإغراق السلعي في التجارة الدولية.

المبحث الأول
العوامل المؤثرة في تطور التبادل التجاري العالمي

من ملاحظة التبادل التجاري العالمي الذي شهد تنامياً كبيرا وواسعا، يجدر القول بأن العوامل الكامنة وراء هذا التنامى كثيرة ومتشعبة، بل متداخلة أيضاً، ومثل هذه العوامل يمكن إجمالها بتوليفة العوامل الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، الإجرائية والقانونية، حيث ورغم صعوبة فرز هذه العوامل، الاّ انه بالامكان الوقوف عند بعض العوامل الاكثر تأثيرا على تنامى التبادل التجاري العالمي كما يأتي:-
أولا: عمليات التصنيع
ثانيا:تطور عمليات النقل
ثالثا:العولمة الإقتصادية
رابعا:الشركات متعددة الجنسية
خامسا:المنظمات الإقتصادية العالمية
سادسا:التكتلات الإقتصادية الاقليمية

أولاً:عمليات التصنيع

وهي فترة تحول إقتصادية وإجتماعية تشهدها المجتمعات، حيث ومن خلالها تحصل تحولات جذرية في أساليب الإنتاج وفي المساهمات النسبية التي تساهم فيها القطاعات والانشطة الإقتصادية وفي استخدام القطاعات الإقتصادية للعناصر الإنتاجية ومن بينها القوى العاملة، ومدى مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي لصالح القطاع الصناعي(لطفى، 2003: 121).

من خلال تتبع بدايات الثورة الصناعية التي انطلقت من انكلترا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ومن ثم إنتقالها إلى العديد من الدول في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، وفيما بعد إلى بلدان أخرى بدرجات اقل في الأونة الأخيرة ، أن الأنماط الإنتاجية السائدة قبل عملية التصنيع كانت زراعية، والمجتمعات يمكن وصفها بأنها كانت مجتمعات زراعية، وهي مجتمعات كانت تعتمد بالاساس على الزراعة في الإنتاج، وعلى العمل الزراعي من حيث وظائف العمل، حيث وبعد التحول المنوه عنه، فأن الإنتاج الصناعي أصبح يسود تكوين الناتج المحلي الاجمالى لأي بلد يشهد التحول، كما ويحصل تحول كبير من العمل الزراعي إلى الاعمال الصناعية(فهمي، 1957: 189)، كما وتحصل اعادة توزيع جديدة للأهمية النسبية التي تستحوذها القطاعات الإقتصادية في تكوينها للناتج المحلي الاجمالى ، حيث وفي الوقت الذي يشهد القطاع الزراعي تراجعاً من حيث الأهمية النسبية لتكوينه للناتج المحلي الاجمالى، وفي استحواذه على القوى العاملة، فأن القطاعين الصناعي والخدمي يشهدان نموا واسعا من حيث تكوينهما للناتج المحلي الاجمإلى، ومن حيث استحواذهما على القوى العاملة بالنظر للوظائف الجديدة التي سوف تستجد في هذين القطاعين(جراح، 2009: 239).

منذ أن شهدت المجتمعات البشرية تحولات جذرية صوب التصنيع، وبعد ان سادت أنشطة الإنتاج الصناعي، فأن هذا التحول حمل معه تنامياً واسعاً في التجارة العالمية، لأسباب منها أن أنشطة الإنتاج الصناعي بحاجة إلى مواد أولية ومستلزمات إنتاج عديدة من غير الممكن تأمين جميعها في اطار المصادر الموجودة محلياً، لذا فان الحاجة تدعو إلى تأمينها وإستيرادها من الخارج، كما وان الفائض المتحقق في الإنتاج الصناعي الذي يفيض عن حاجة الطلب المحلي لابد له أن يجد مخرجاً كي يتم تصريفه(جواد، 2011: 225)، لذا فان المنشآت الصناعية تحاول إيجاد منافذ لتصديرمنتجاتها إلى الخارج، وهكذا ونتيجة لهذه الحاجة الملحة التي املتها عملية التصنيع، فقد حصلت ضغوطات شديدة من قبل اصحاب العمل والرأسماليين الصناعيين على الساسة والحكومات للبدء في ايجاد مخرج لهذا المأزق والذي استقر في نهاية المطاف عن قيام البلدان الرأسمالية الصناعية بإمتلاك مستعمرات من أجل تامين المواد الاولية اللازمة وايجاد أسواق مضمونة لتصريف المنتجات الصناعية، وهكذا وبعد قيام الثورة الصناعية وما أعقبتها من العمليات الإستعمارية بدءً بعصر الاستعمار القديم المتمثل بالإحتلال العسكري وفيما بعد جعل إقتصادات البلدان النامية توابع إقتصادية للبلدان الصناعية المتقدمة، فقد حصل تنامى واسع للتبادل التجاري العالمي (حاتم، 1991: 141).

منذ قيام الثورة الصناعية ولحين انتهاء الحرب العالمية الثانية فان الثورة الصناعية التي شهدتها البلدان الرأسمالية الصناعية (باستثناء الاتحاد السوفيتي) السابق خلقت حالة مؤداها انقسام العالم بين بلدان صناعية متقدمة وبلدان نامية تعتمد في تكوين ناتجها المحلي الاجمالى بالأساس على الإنتاج الزراعي وإستخراج المعادن والمواد الاولية، الا انه ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فان عملية التصنيع انتقلت أيضاً إلى بلدان أخرى(سعيد،152:2011)، علما ان هذه الوثبة التي شهدتها البعض من البلدان النامية صوب عملية التصنيع تعود إلى جملة عوامل منها زيادة الوعي باهمية عملية التصنيع وإعتماد ستراتيجيات تصنيع مختلفة من قبل البلدان النامية، كما وان مصالح بعض الشركات وحتى بعض الدول أملت مساعدة

البلدان النامية في تحقيق انماط معينة من التطور الصناعي، هذا فضلا عن منافع انتقال بعض الانماط الصناعية ذات الكثافة العمالية إلى البلدان النامية المكتظة بالسكان، ومحاولة ابعاد بعض البلدان الصناعية لأنماط صناعية ملوثة للبيئة(احمد،191:2001)، علماً ان دخول الشركات متعددة الجنسية إلى مجالات التصنيع رأت ان من مصلحتها أن يتم توطين بعض الصناعات في البلدان النامية هديا بمصالحها التجارية، كونها شركات تجد نفسها مجردة من أية عواطف قومية، اذ انها شركات عالمية ولاتعرف أية حدود أمامها بين البلدان، سواء اكانت حدوداً تابعة إلى البلدان النامية أم إنها تابعة إلى البلدان الصناعية المتقدمة.

مما ورد أعلاه فأن عمليات التصنيع التي وجدت أن من الضرورة بمكان الركون إلى تجارة عالمية أوسع، فإن هذه العملية باتت عالمية ومنتشرة بين بلدان العالم جميعها، بالنظر إلى الحاجة إلى المواد الأولية والاسواق وبالنظر إلى الحاجة إلى إستثمارات محلية وأجنبية واسعة لإقامة المنشات الصناعية الجديدة والتي تزداد يوميا، والتي تحتاج جميعها إلى المتاجرة بالمواد الأولية والطاقة والتي تتطلب وعلى الدوم التوسيع في المبادلات التجارية العالمية، كما وان ما تحقق من نمو في الدخل على الصعيد العالمي وما رافقه من نمو في الطلب على السلع والخدمات أضاف حقناً جديداً من أجل توسيع الطلب على السلع اياً كانت مصادر انتاجها سواء اكانت هذه المصادر محلية ام خارجية، لذا فان النمو المتحقق في الدخل بتأثير عمليات التصنيع ساعد أيضاً على تطور التبادل التجاري على الصعيد العالمي(الفهداوي، 2000: 127).

يوضح الجدول رقم (1) مستويات القيمة المضافة الصناعية ونموها خلال الفترة (2000-2011)

جدول (1)

مستويات القيمة المضافة الصناعية بالمليار دولار خلال المدة (2000-2011)

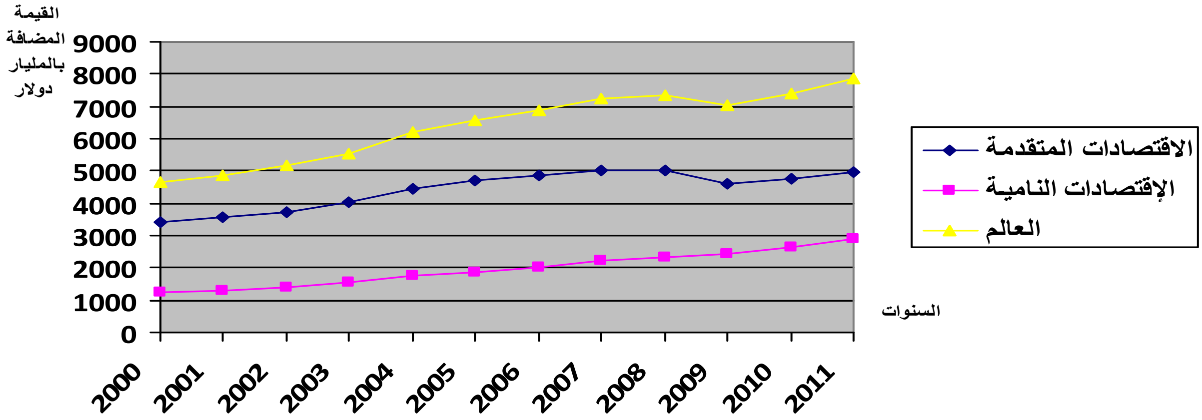
	القيمة المضافة الصناعية المتحققة									
السنوات	الاقتصادات المتقدمة	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للإقتصادات المتقدمة	نسبة التغير السنوي%	الإقتصادات النامية	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للإقتصادات النامية %	نسبة التغير السنوي%	العالم	نسبة التغير السنوي%
2000	3420	---	73.3	---	1240	---	26.7	---	4660	---
2001	3570	4.2	73.1	-0.2	1310	5.3	26.9	0.7	4880	4.5
2002	3740	4.5	72.4	-0.9	1420	8.3	27.6	2.5	5160	5.4
2003	4010	6.7	72.4	-0.2	1540	7.7	27.8	0.7	5550	7
2004	4460	8.9	71.9	-0.4	1740	11.4	28.1	1	6200	10.4
2005	4710	5.3	71.5	-0.5	1870	6.9	28.5	1.4	6580	5.7
2006	4880	3.4	70.7	-1.1	2020	7.4	29.3	2.7	6900	4.6
2007	5040	3.1	69.4	-1.8	2220	9	30.6	4.2	7260	4.9
2008	5010	-0.5	68.1	-1.9	2340	5	31.9	4	7350	1.2
2009	4600	-8.1	65.5	-3.9	2410	2	34.5	7.5	7020	-4.4
2010	4760	3.4	64.4	-1.7	2630	9	35.6	3	7390	-5.1
2011	4950	3.8	63.1	-2	2890	8.9	36.9	3.5	7840	5.7
معدل النمو السنوي %	3.1		-1.3		7.3		2.8		4.5	

الجدول من عمل الباحثة بالإعتماد على:

1- تقرير منظمة (UNIDO)، التنمية الصناعية لعام 2011، العدد 442، الجدول رقم(3)، ص 17.

بغرض توضيح البيانات الواردة في الجدول (1) يستحسن عرض الشكل البياني (1) والذي يوضح الصورة اكثر إلى ذهن القاريء.

الشكل (1) مستويات القيمة المضافة الصناعية بالمليار دولار للإقتصادات المتقدمةوالنامية والعالم للمدة (2000-2011)



من خلال إمعان النظر في الجدول (1) والشكل (1) تتوضح بأنه ورغم المساهمات الكبيرة التى تطلقها البلدان المتقدمة فى تحقيق القيمة المضافة الصناعية وتشكيلها لأهميات نسبية كبيرة لهذه القيم خلال السنوات الواردة فى الجدول وإحتلالها لمواقع متميزة بهذا الخصوص، الاّ أن الملاحظ أن البلدان النامية تشهد قفزات أقوى بإتجاه تحقيق مراتب قوية فى النشاط الصناعي، وهذا ما يظهر من خلال معدلات النمو السنوية القوية للقيم المضافة بالقياس إلى البلدان المتقدمة، والسبب يرجع وبالإرتباط مع موقع الإغراق فى التجارة العالمية إلى وصول النشاطات الصناعية في البلدان الصناعية المتقدمة إلى مرحلة التشبع والتي يصعب عندها المضى قدماً بقفزات قوية، كما وأن ظهور قوى إقتصادية كبيرة في العالم على سبيل المثال الصين والهند والبرازيل والتي تمارس شتى صنوف الإغراق السلعي والبيئي والإجتماعي والتكنولوجي كان سبباً آخراً لحصول هذه النتيجة، في مقابل المحاولات التي تبديها معظم البلدان المتقدمة في ابعاد الصناعات الملوثة للبيئة في بلدانها، فضلاًعن سبب رئيسي آخر قد ألم كثيراً بالبلدان الصناعية المتقدمة والذي تمثل بحصول الركود الإقتصادي والذي سجل نتائج سلبية على مجمل النشاطات الإقتصادية في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، بالأخص في مجال النشاط الصناعي خلال السنوات المبحوثة.

بغرض التعرف على الأهمية النسبية التي تحتلها التجارة العالمية بالسلع المصنعة قياساً إلى إجمالى التجارة العالمية نعرض الجدول (2).

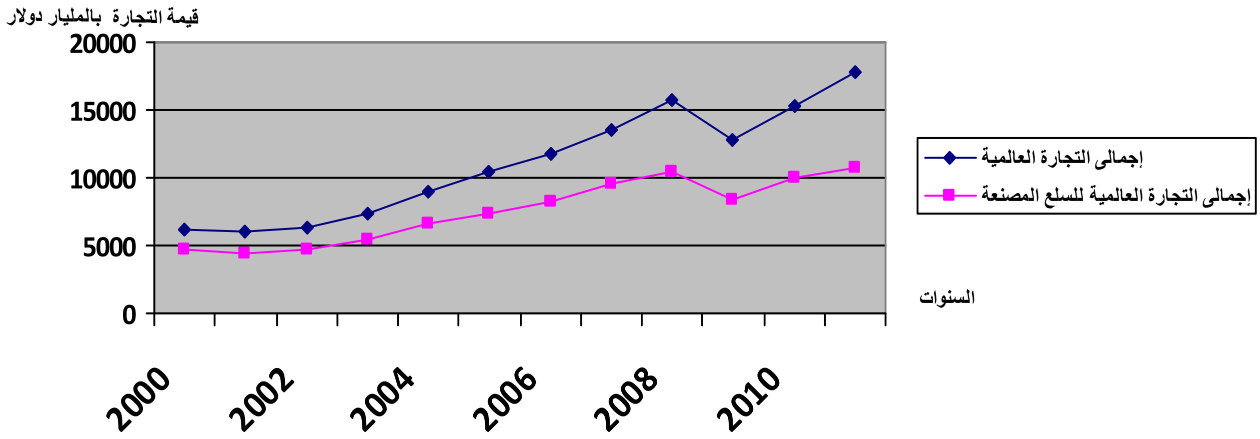
جدول (2)
إجمالي التجارة العالمية للسلع والتجارة للسلع المصنعة وأهميتها النسبية بالمليار دولار
خلال المدة (2000-2011)

السنوات	إجمالى التجارة العالمية	نسبة التغير السنوي %	إجمالى التجارة العالمية بالسلع المصنعة	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة العالمية بالسلع المصنعة %	نسبة التغير السنوي %
2000	6186	---	4702	---	76	---
2001	5984	-3.2	4477	-4.7	74	-2.6
2002	6272	4.8	4708	5.1	75	1.3
2003	7369	17.4	5437	15.4	73	-2.6
2004	8907	20.8	6570	20.8	73	0
2005	10431	17.1	7312	11.2	70	-4.1
2006	11762	12.7	8257	12.9	70	0
2007	13570	15.3	9500	16.9	70	0
2008	15775	16.2	10468	10.8	66	-5.7
2009	12859	-18.4	8354	-20.9	64	-3.0
2010	15238	18.5	9962	19.2	65	1.5
2011	17779	16.6	10728	7.6	60	-7.6
معدل النمو السنوي %	23.56		8.57		-2.07	

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على :
1-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)،2001،ص22
2-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)،2002،ص25
3-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، 2003،ص21
4-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)،2004،ص19
5-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، 2005،ص21
6-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5) 2006،ص22
7-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.6)، 2007،ص10
8-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، 2008،ص22
9-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، 2009،ص20
10-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، 2010،ص23
11-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)،2011،ص24

من أجل إعطاء صورة أوضح للجدول (2)، تعرض الشكل (2).

الشكل (2) إجمالي التجارة العالمية والتجارة العالمية
للسلع المصنعة للمدة (2000-2011)



من خلال الجدول (2) والشكل (2) يتوضح بأن التجارة العالمية بالسلع المصنعة تمثل موقعاً متميزاً في إطار إجمالي التجارة العالميةوأن هناك إتجاهاً نحو نموها علماً أن هذه التجارة قد أصابها ضمور واضح على وجه التحديد في عام 2009، وهي نتيجة طبيعية ناجمة عن إفرازات الركود الإقتصادي الذي حل بالعالم منذ نهاية عام 2008، عليه وإنطلاقاً من هذه الحقيقة وإنطلاقاً من البيانات الواردة في الجدول (2)، فأن التجارة العالمية بالسلع المصنعة ورغم نموها الواضح الاّ أنها لم تكن تقاس بالنمو الكبيرلإجمالي التجارة العالمية وهكذا فأن الأهمية النسبية للتجارة العالمية بالسلع المصنعة قد شهدت تراجعاً في إطار إجمالي التجارة العالمية بدليل ما تم تسجيله من معدل نموسنوي سالب لهذه الأهمية خلال سنوات المدروسة، ومثل هذه النتيجة تبين بأن التجارة العالمية بالسلع المصنعة ورغم ما كانت تمارسها من دور في تنامي التجارة العالمية، الاّ أنها تخلفت أمام عناصر ومكونات التجارة العالمية الأخرى والتي زادت تأثيراتها و أدوارها في الآونة الأخيرة خاصة بعد أن أقتطف العالم ثمار ثورة الإتصالات والثورة الألكترونية والثورة الرقمية، هذه الثورات التي أدخلت وبعمق أنماطاً جديدة وبمقادير هائلة من التجارة الألكترونية وسلع جديدة أخرى تتم المتاجرة بها بسرعة وبإنسيابية كبيرة وبكميات لا حصر لها، من قبيل سلعة المعلوماتية والخدمات المالية والمصرفية وغيرها من المكونات والعناصر الداخلة في التجارة العالمية والتي أفرزتها ظاهرة العولمة الإقتصادية وهكذا فأن عمليات التصنيع، إن كانت قد لعبت أدواراًجادة في تنامي التبادل التجاري في السابق فإنها ما لبثت أن تداعت أدوارها في الآونة الأخيرة.

ثانيا: تطور عمليات النقل

إن عملية النقل من وجهة النظر الإقتصادية هي عملية تحريك ونقل الاشخاص، السلع، المواد الاولية، التجهيزات من مكان إلى اخر من خلال انماط النقل المختلفة والمتمثلة بالنقل البري بالسيارات، النقل بالسكك الحديد، النقل البحري، والنقل الجوي والنقل بالانابيب، عن طريق استخدام وسائط النقل المختلفة والممثلة بالركبات، القطارات، البواخر، الطائرات وانابيب نقل السوائل والغاز(سعيد، مجلة اكادمية كردستان، 2005: العدد 1).

بغرض تامين عمليات النقل ومتطلباته فان الحاجة تدعو إلى اقامة هياكل تحتية ومنشآت تخص عملية النقل وهي الطرق، الجسور، السكك الحديد، المطارات، الموانيء وغيرها من المنشات التكميلية والداعمة، أضافة إلى هذه المنشات والتي تخلق تكاليف ثابتة لعمليات النقل و التي تزداد في انماط نقل معينة مثل النقل الجوي، والنقل المائي والنقل بالسكك الحديد، فان هناك تكاليف تشغيلية تتحملها عمليات النقل والتي تخص تشغيل المركبات، القطارات، الطائرات والسفن(عبادى، 1980: 79).

حيث من خلال مقارنة أنماط النقل المختلفة يجد المتتبع بان التكاليف الثابتة هي كبيرة في انماط النقل التي تحتاج بناء هياكل ارتكازية ومنشات عديدة مثل النقل بالسكك الحديد والنقل الجوي، والنقل المائي، اذ ان هذه الانماط بحاجة إلى بناء سكك الحديد ومحطاتها والمطارات ومدارجها والموانيء و مراسيها والتي تكلف مبالغ كبيرة ، لذا فان التكاليف الثابتة في هذه الانماط كبيرة، في حين فان النقل البري بالمركبات ورغم حاجة هذا النمط من النقل إلى الطرق والجسور وبعض المرافق الأخرى، الآن اصحاب المركبات اللذين يستخدمون هذه الطرقات لا يتحملون تكاليف بناء تلك الإنشاءات، بل إن هؤلاء يتحملون التكاليف التشغيلية الخاصة بتحريك مركباتهم من مكان إلى اخر ليس إلا(سعيد، مجلة العلوم الإنسانية،2005: عدد 24).

يتصف كل نمط من انماط النقل ببعض الخصائص تميزها عن باقي انواع نقل الأخرى، كما وان أى نمط من بين انماط النقل لها ميزاتها الخاصة من حيث العلاقة بالمسافات التي تقطعها والأضافات المتتالية التي تتم أضافتها إلى التكاليف الإجمالية للنقل، وحيث ان نمط النقل البري بالمركبات الذي له ميزة النقل من الباب إلى الباب والمرونة الكبيرة التي تتصف بها المركبات للنفاذ إلى اي مكان، فأن هذا النمط من النقل يمتلك خاصية تخص النقل للمسافات القصيرة كونه لايتحمل التكاليف الثابتة، غير انه وبسبب القدرات القليلة التي تمتلكها واسطة النقل البري، والحاجة إلى وسائط نقل أضافية عديدة لنقل كميات أكبر والإضافات الكبيرة التي يتحملها هذا النمط من النقل في استخدام السواق باعداد أكبر وتكاليف الوقود الكبيرة بالنظر لاستخدام كمية أكبر من الوقود وتكاليف صيانة أكبر، كل ذلك يجعل من هذا النمط من النقل لا يتلاءم مع النقل لمسافات كبيرة وحتى لمسافات متوسطة، بل يتلائم فقط للنقل في المسافات القصيرة(سعيد، مجلة العلوم الإنسانية، 2004:عدد 24).

رغم تحمل انماط النقل الأخرى والمتمثلة بالنقل بالسكك الحديد والنقل المائي لتكاليف ثابتة كبيرة، إلآ أن هذين النمطين من النقل بامكانهما ان يقوما بنقل اعداد كبيرة من المسافرين

ونقل كميات كبيرة من السلع والمواد، وهكذا وبالنظر للتكاليف التشغيلية القليلة التي يتحملها هذين النمطين من النقل، فانه وفي حال نقل اعداد اكبر من المسافرين ونقل كميات اكبر من السلع والمواد فان متوسط التكاليف الثابتة سوف يشهد تناقصاً مستمرا، إذ ومن ملاحظة النقل بالسكك الحديد فان هذا النمط من النقل يفيد المسافات التوسطة علما ان النقل بالسكك الحديد باستطاعته ان يقوم بنقل سلع ومواد كبيرة الحجم وثقيلة الوزن وقليلة القيمة، وهكذا فان قطارات الشحن لها ميزة كبيرة في نقل مثل هذه السلع والمواد، كما وان قطارات المسافرين وبالنظر لامكانية تزويد القطارات بخدمات تكميلية عديدة من حيث عربات النوم والمطاعم والمقاهي، أضافة إلى تزويدها بانظمة التكييف، فان النقل بالسكك الحديد ملائم لنقل المسافرين لمسافات متوسطة، علما انه لايحمل المسافرين اجور نقل كبيرة لمثل هذه المسافات مقارنة مع النقل بالسيارات، هذا أضافة إلى ما تحققها القطارات من راحة وأمان(Nigel,2009:129).

أما بخصوص النقل المائي، المتضمن النقل النهري، والنقل البحري، فأن هذا النمط من النقل يستلزم موانيء نهرية وموانيء بحرية، ومثل هذه الموانيء وبغرض إنشائها لا بد من انفاق مبالغ طائلة، كما وانها تستلزم إنشاءات تخص الأرصفة والمراسي، كما وانها بحاجة إلى معدات واجهزة وتجهيزات عديدة مكملة لارساء السفن ولغرض استقبال السفن ومغادرة السفن، فضلا عن الرافعات وورش التصليح والتخلص من الفضلات، ومثل هذه التكاليف ضرورية للنقل المائي، الا ان النقل المائي وخاصة البحري منه يتميز بميزة امكانية نقل الاشخاص والمعدات والمواد والسلع والتجهيزات والمكائن وحتى الثقيلة منها، كما وان ناقلات النفط الجبارة والعملاقة اسهمت كثيرا في نقل النفط الخام وبكميات كبيرة من مناطق انتاج وتصدير النفط عبر موانيء خاصة صممت خصيصا لتحميل النفط الخام وتصديره إلى مناطق استهلاكية خاصة في البلدان الصناعية المتقدمة المستهلكة لكميات كبيرة من النفط والذي يعد ولحد الان نمط الوقود الافضل الذي لاينازعه اي نمط اخر في استهلاكه كوقود في النشاطات كافة، وهكذا فان النقل البحري قد اسهم مساهمة كبيرة في المبادلات التجارية العالمية وبين المسافات البعيدة جدا، وعلى وجه الخصوص لنقل معدات كبيرة الحجم والسلع وبكميات كبيرة فضلا عن نقل النفط الخام(سعيد، مجلة الأكادمية كردستان،2001:عدد 21).

رغم حداثة عهد النقل الجوي، فان الطائرات وفي إنتقالها التي لا تكثرت بالعوارض الطبيعية والتي بأستطاعتها أن تشق مسافات طويلة وبسرعة فائقة قد استطاعت أن تصبح وسيلة النقل الفاعلة والمهمة التي لا تنازعها أية وسيلة نقل أخرى لنقل بعض الأنواع من السلع والمواد التي تتصف بقيمتها العالية مثل الذهب والمعادن النفيسة والادوية والسلع التي تصاب بالتلف، كما وان النقل الجوي يعد نمط النقل الاهم في نقل المسافرين بين الأصقاع المتباعدة، الا ان هذا النمط من النقل ورغم اتصافها بمزايا عديدة فان تكاليفها الثابتة ذات العلاقة بتكاليف بناء المطارات وتكاليفها التتشغيلية ذات الصلة بتشغيل الطائرات لازالت كبيرة، غير أن هذا النمط من النقل ضروري أيضاً لنقل بعض الانواع من السلع والمواد (الطائي،مجلة تنمية الرافدين،2001:عدد 65).

فضلا عن الأهمية الكبيرة للنقل بالانابيب فان هذا النمط من النقل ضروري لنقل السوائل منها على وجه الخصوص نقل النفط الخام من مصادر انتاجه إلى مصافي التكرير، وكذلك

الحال نقل النفط من حقول النفط إلى موانيء تصديره، كما وان الانابيب تعد الوسيلة المثلي لنقل الغاز الطبيعي من مصادر إستخراجه إلى مناطق استهلاكه وحيث تمتد هذه الانابيب واثناء نقل السوائل و الغاز عبر بلدان عديدة، وعليه فأن الانابيب ضرورية لنقل السوائل والغاز كونها تساعد على ديمومة واستمرارية نقل هذه المواد، حيث ورغم حاجة النقل بالانابيب إلى معدات وانشاءات ومحطات ضح عديدة في مناطق مختلفة تمر عبرها هذه الانابيب إلآ أن تكاليف النقل فيه أقل بكثير من اي نمط اخر من انماط النقل لذا فانها الوسيلة الاكثر اهمية لنقل هذه المواد(سعيد،مجلة العلوم الإنسانية،2006:عدد 27).

بغرض الوقوف عند اهمية و دور النقل في تنامى التبادل التجاري العالمي، ينبغي الاعتراف بتلك الحقيقة بانه ومنذ ان تم الاعتماد على النقل بالسكك الحديد في نقل الفحم الحجري من مناطق استخراجه إلى المصانع، ومنذ ان تمت الاستفادة من هذا النمط من النقل والذي يتلائم مع مواد وسلع كبيرة الحجم وثقيلة الوزن فان التجارة الخارجية شهدت بفضله تصاعداً كبيراً، كما وان النقل المائي والنقل الجوي أسهما أيضاً في هذا التنامى، ومن ناحية أخرى فأن النقل بالانابيب كان دوره مشهوداً في نقل السوائل والغاز .

بغرض الكشف عن الادوار التي تمارسها انماط النقل (الجوي و البحري) فأنه بالإمكان عرض الجدول (3)

جدول (3)

البضائع المنقولة بواسطة أنماط النقل(الجوي والبحري) للمدة (2000-2011) بآلاف الأطنان

السنوات	ناقلات النفط	نسبة التغير السنوي %	شركات الطيران	نسبة التغير السنوي %	حاويات السفن	نسبة التغير السنوي %
2000	283066	---	274445	---	63580	---
2001	284864	0.63	280323	2.0	69124	8.0
2002	286001	0.39	294780	4.9	77329	10.6
2003	308683	7.3	296140	0.45	83281	7.1
2004	320658	3.7	308935	4.1	91621	9.1
2005	340748	5.8	325666	5.1	100226	8.5
2006	356109	4.3	349721	6.8	112702	11.0
2007	382975	7.0	367542	4.8	128321	12.1
2008	407881	6.1	391127	6.0	144655	11.2
2009	418266	2.4	418356	6.5	161919	10.6
2010	450053	7.0	456623	8.3	169158	4.2
2011	474846	5.2	532039	14.1	183859	7.9
معدل النمو السنوي %	4.5		5.7		9.1	

المصدر:احصائيات UNCTADstat منشورة فى www.unctad.org

يمكن تلخيص تاثيرات النقل على عمليات التبادل التجاري العالمي في النقاط الاتية:

1- ان التبادل التجاري لن يتم أصلاً الآ من خلال الإسهامات التي تبديها عمليات النقل والتي تنتهي وبطبيعة الحال إلى نقل السلع والمواد من مناطق إنتاجها إلى مراكز استهلاكها(سعيد، مجلة زانكو، 2006: عدد 27).

2- تساعد عمليات النقل في تعميق حالات التخصص في الإنتاج، عليه وفي حال تحقق التخصص في الإنتاج، فأن هذا التخصص في الإنتاج يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج التي تم التخصص في انتاجها، وحيث ان الزيادة في الإنتاج تنتهي في نهاية المطاف إلى حصول فائض في الإنتاج يفيض عن الحاجة إلى الاستهلاك في البلدان المتخصصة بتلك المنتجات (UNCTAD,2005: 142)، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الدخول، علماً ان هذه النتيجة تتحقق في جميع البلدان المتخصصة بالإنتاج، اذ ان الدخول الأضافية المتحققة تتيح للطلب على المنتجات التي تخصصت فيها البلدان الأخرى، كما وانه ومن أجل الابقاء على الدخل الكبير المتحقق بفعل التخصص فأن البلدان المتخصصة بمنتجاتها الخاصة بها تجعلها تتلهف في تصدير منتجاتها الفائضة إلى العالم الخارجي، لذا فأن عمليات النقل التي ساعدت على تحقق التخصص سوف تنتهي إلى زيادة التبادل التجاري على الصعيد العالمي عن طريق زيادة الصادرات والاستيرادات ما بين البلدان المتخصصة ببعض المنتجات الفائضة عن حاجاتها الداخلية، والمتلهفة إلى الحصول على منتجات غيرها من البلدان المتخصصة هي الأخرى بمنتجاتها الفائضة والتي تحتاجها غيرها من البلدان لسد النقص الحاصل في الاستهلاك كون دخولها المتحققة الكبيرة تسمح بمزيد من الاستيراد(سعيد، مجلة الإقتصاد السياسي،2006: عدد13).

3- إن تطور عمليات النقل وتنوع انماطها يساعدان في خفض تكاليف النقل مابين البلدان الداخلة في العمليات التجارية، وهكذا فأن انخفاض تكاليف النقل يساعد في تقليل الفروقات السعرية مابين البلدان، ومثل هذه النتيجة تؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات غيرها من البلدان، بالتالي فأن النتيجة التي سوف تتحقق تتلخص في مزيد من التبادل التجاري على الصعيد العالمي(داود، مجلة تنمية الرافدين، 2010:عدد 28).

ثالثا:العولمة الإقتصادية

إن ظاهرة العولمة الإقتصادية هي حصيلة المسيرة الإقتصادية العالمية المستمرة والمتواصلة نحو مزيد من التكامل الإقتصادي العالمي ونحو مزيد من الترابط العضوي والاعتمادية المتبادلة القوية ما بين البلدان جميعها(الكفري، 2008: 153).

رغم ان هذه الظاهرة حديثة العهد من حيث تداولها في الادبيات الإقتصادية الا ان جذورها قديمة، وحيث ان ثورة النقل والاتصالات والتي كانت لها جذور قديمة اسهمت في وضع العالم على طريق العبور نحو هذه الظاهرة، الاّ ان التطور الهائل الذي شهدته الاتصالات الحديثة عبر خطوط الانترنيت والثورة المعلوماتية والرقمية والتلفاز الفضائي اعطت زخماً قويا بأتجاه السرعة في الاتصالات ، لذا فان القوة الهائلة والتأثير الفاعل الذي مارسته الاتصالات الجديدة جعلت من الحدود ما بين البلدان اسهل من ان يتم عبورها وتخطيها، هكذا ونتيجة لقوة الاتصالات هذه فأن الاجراءات الحكومية بوجه الاتصالات العالمية اصبحت

ضعيفة ولم تكن تقاوم باي حال التيار الجارف الذي حملته هذه الاتصالات، لذا فأن الترابط العضوي مابين العالم اصبح قويا وسريعا وقليل التكلفة، لذا فانه ومنذ ان تأصلت هذه الظاهرة وتجذرت عروقها فان التبادل التجاري العالمي اصبح سهلا ويسيراً(سعيد،مجلة الإدارة والإقتصاد ، 2003:عدد47).

أنتجت ظاهرة العولمة الإقتصادية سلعة جديدة تسمى بسلعة المعلوماتية والتي هي نتاج ثورة الاتصالات الجديدة والثورة الرقمية والتي هي سلعة رخيصة ومتاحة للجميع بغض النظر عن القومية والجنس والانحدار الطبقي، عليه فأن هذه السلعة هي ديمقراطية اكثر وشائعة لذا فأن التداول بهذه السلعة وعلى الصعيد العالمي اصبح كبيرا جدا، وهكذا فأن سلعة المعلوماتية والتي هي وليدة ظاهرة العولمة الإقتصادية ساهمت كثيرا في تنامى التبادل التجاري العالمي(كنعان، مجلة تنمية الرافدين،2003: عدد71).

إن ظاهرة العولمة الإقتصادية وما أتاحتها من امكانيات واسعة للوصول إلى اي مكان، بالنسبة إلى أية جهة منتجة او مستثمرة، وبالنظر إلى زوال الكثير من العوائق والقيود والتي كانت موجودة في السابق، تلك العوائق التي تحطمت على صخرة العولمة الإقتصادية، لذا فان التاثيرات الكبيرة والجدية التي مارستها هذه الظاهرة، وضرورة التفاعل الجدي مع هذه الظاهرة وإقتناع القادة والساسة ومتخذي القرار في العديد من البلدان بان ظاهرة العولمة هي ظاهرة لامفر منها ولايمكن التصدي لها وايقافها، فضلا عن انها مفيدة في حال التفاعل معها والركوب على تيارها، لذا وبعد اقتناع الغالبية العظمى من البلدان بأنه من غير الممكن الوقوف ضد هذا التيار الجارف، لذا فأن بلدانا كثيرة رحبت وترحب بهذه الظاهرة، ومثل هذا الترحيب ظاهر للعيان من خلال القوانين الخاصة للبلدان من حيث تبني التسهيلات التجارية امام التبادل التجاري العالمي وإزالة العديد من القيود التجارية، وهكذا ونتيجة للتاثيرات الكبيرة لهذة الظاهرة أيضاً، فان بالامكان ملاحظة الترحيب بالاستثمار الاجنبي، عن طريق سن قوانين خاصة بالاستثمار والتي تجعل من عمليات الاستثمار الاجنبي حاله مرحب بها، وهكذا ونتيجة لما آلت إليها ظاهرة العولمة الإقتصادية فأن التدفقات التجارية الكبيرة للسلع والخدمات وانتقال رؤس الاموال أصبحت كبيرة من حيث كمياتها وقيمها(كنعان، مجلة تنمية الرافدين،2005: عدد80) .

رغم حداثة العهد تداول مصطلح العولمة الإقتصادية، الا إن العولمة الإقتصادية كظاهرة عالمية لها أبعادها التأريخية وحقبها الزمنية، وهكذا وانطلاقا من الحقب الزمنية التي مرت بها ظاهرة العولمة الإقتصادية على وجه التحديد من حيث ارتباطها بالتجارة العالمية، يمكن لنا تحديد مرحلتين تأريخيتين تأثرت التجارة العالمية بمسيرة العولمة الإقتصادية، فالمرحلة الاولي يمكن حصرها ما بين المدة الممتدة منذ اواسط القرن التاسع عشر ولحين انتهاء الحرب العالمية الاولي، اما الحقبة الثانية من مسيرة العولمة الإقتصادية فأنها تبدأ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ولحد الآن اما الفاصلة الموجودة ما بين الحربين العالميتين الاولي والثانية وهي تلك الفترة التي انحسرت فيها العلاقات الإقتصادية والعلاقات التجارية العالمية، وهي الفترة التي شهد فيها العالم اعظم كساد إقتصادي عالمي، وكذلك الحال شهدت السياسات التجارية التي اعتمدتها بلدان كثيرة تحولاً واضحاً نحو اعتماد أنماط واسعة من الحمائية التجارية وفرض قيود كثيرة على الاستيراد من البلدان الأخرى تبعتها ردود افعال

أخرى صادرة من البلدان التي وضعت قيوداً تجارية امام صادراتها، وهكذا فان هذه الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين يتم فصلها من مسيرة التعولم الإقتصادي العالمي (سعيد، 2011: 110).

خلال المرحلتين التأريخيتين المنوه عنهما فقد حصلت زيادة واسعة في التكامل التجاري العالمي وفي التدفقات الرأسمالية، وفي حركة العمالة ما بين البلدان والجدول (4) يوضح حالة العالم بالارتباط مع متغيرات سكانية وإقتصادية بضمنها التجارة العالمية، ومن حيث معدلات نمو الناتج العالمي وحصة الفرد من الناتج العالمي،خلال المدة (2000-2011)

الجدول (4)

مستويات الناتج العالمي وحصة الفرد منها والتجارة العالمية للسلع وعدد السكان خلال المدة(2000-2011)

السنوات	الناتج العالمي (بالترليون دولار)	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة العالمية للسلع (بالمليار دولار)	نسبة التغير السنوي %	سكان العالم (بالمليون نسمة)	نسبة التغير السنوي %	حصة الفرد من الناتج العالمي (بالدولار)	نسبة التغير السنوي %	حصة الفرد من التجارة العالمية (بالدولار)	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة العالمية بالقياس الى الناتج العالمي %	نسبة التغير السنوي %
2000	52.2	---	6186	---	6,115	---	8529	---	1011	---	11.8	---
2001	53.4	2.2	5984	-3.2	6,207	1.5	8616	1.0	964	-4.8	11.2	-5.3
2002	54.9	2.8	6272	4.8	6,311	1.6	8754	1.6	993	2.9	11.6	3.4
2003	56.9	3.6	7369	17.4	6,401	1.4	8962	2.3	1151	13.7	13.1	11.4
2004	59.7	4.9	8907	20.8	6,479	1.2	9287	3.6	1374	16.2	15.0	12.6
2005	62.4	4.5	10431	17.1	6,512	0.5	9597	3.3	1601	14.1	16.8	10.7
2006	65.7	5.2	11762	12.7	6,607	1.4	9984	4.0	1780	10.0	18.9	11.1
2007	69.3	5.4	13570	15.3	6,690	1.2	10404	4.2	2028	12.2	19.6	3.5
2008	71.2	2.7	15775	16.2	6,769	1.1	10570	1.5	2330	12.9	22.1	11.3
2009	70.8	-0.5	12859	-18.4	6,848	1.1	10380	-1.7	1877	-24.1	18.3	-20.7
2010	74.4	5.1	15238	18.5	6,909	0.8	10787	3.9	2205	14.8	20.5	10.7
2011	77.2	3.7	17779	16.6	7,044	1.9	11071	2.6	2523	12.6	23.0	10.8
معدل النمو السنوي %	3.6		23.56		1.5		2.15		7.3		5.4	

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على:

1- (IMF), STATISTICAL APPENDIX, Table A,p 179

2- شعبة السكان بالأمم المتحدة (UNPop)، التوقعات السكانية العالمية، جدول رقم (1) ، 2007،ص9

رغم أن إفرازات العولمة الإقتصادية في تنامي التبادل التجاري العالمي كثيرة، ورغم أن سلعاً وخدمات كثيرة جديدة دخلت في مجال التبادل التجاري العالمي بعد حصول ظاهرة العولمة الإقتصادية وتجذرها، إلآ أننا سوف نعرض الجدول رقم (5) والذي يكشف عن قيمة سلع المعلوماتية المتاجر بها عالمياً وأهميتها النسبية بالقياس إلى أقيام التجارة العالمية خلال الفترة (2000-2011).

الجدول (5)

تجارة سلع المعلوماتية وأهميتها النسبية في التجارة العالمية خلال الفترة (2000-2011)

السنوات	إجمالى التجارة العالمية للسلع بالمليار دولار	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة العالمية لسلع المعلوماتية بالمليون دولار	نسبة التغير السنوي %	أهمية النسبية للتجارة العالمية لسلع المعلوماتية %	نسبة التغير السنوي %
2000	6186	---	997929	---	16.1	---
2001	5984	-3.2	873076	-14.3	14.5	-11.0
2002	6272	4.8	896458	2.6	14.2	-2.1
2003	7369	17.4	1013705	11.5	13.7	-3.6
2004	8907	20.8	1229799	17.5	13.8	0.72
2005	10431	17.1	1378380	10.7	13.2	-4.5
2006	11762	12.7	1579958	12.7	13.4	1.4
2007	13570	15.3	1585202	0.3	11.6	-15.5
2008	15775	16.2	1637816	3.2	10.7	-12.6
2009	12859	-18.4	1409523	-16.1	10.9	5.8
2010	15238	18.5	1721606	18.1	11.2	-8.9
2011	17779	16.6	1959870	12.1	11.0	-1.8
معدل النمو السنوى %	**23.56**		**5.3**		**-4.7**	

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على :

1- احصائيات UNCTADstat ، International trade منشورة في www.unctad.org

رابعا:الشركات متعددة الجنسية

وهي شركات تدير الإنتاج وتؤمن الخدمات في اكثر من بلد، وهذه الشركات يطلق عليها احيانا بالشركات العالمية، وهي شركات اسهمت كثيرا في تبلور ظاهرة العولمة الإقتصادية، ولها باع طويل في تنامى التجارة العالمية(الشيخاني، مجلة الإقتصاد السياسي،2004: عدد 5-6).

تنبع مساهمات الشركات متعددة الجنسية في تنامى التجارة العالمية من خلال طبيعة اعمال هذه الشركات والادوار العالمية التي تمارسها هذه الشركات، فعلى سبيل المثال فأن من

المهام الاعتيادية التي تمارسها هذه الشركات انها تقوم باطلاق استثمارات واسعة في بلدان عديدة ومثل هذا الاطلاق للاستثمارات الاجنبية، يساهم في انتقال رؤس الاموال ما بين البلدان، وبالنظر إلى ان حركة رؤس الاموال عالميا والتي تعد نمطا معينا من بين انماط التجارة العالمية قد توسعت كثيرا على ايدي الشركات، لذا يمكن ان يقال ان دور الشركات في هذه العملية مشهود ومن غير الممكن تجاهله هذه(لطفى، 2003: 128).

بما أن الشركات متعددة الجنسية متجردة من أية عواطف قومية ولا تجد نفسها من الناحية العملية انها تنتمي إلى اي بلد معين رغم الحصص الكبيرة التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية في راسمال هذه الشركات لذا فان هذه الشركات تقوم بجمع رؤس الاموال من كافة البلدان، خاصة في البلدان الثرية، كما وانها لن تتردد في اقامة منشآتها الصناعية في اي بلد بحسب طبيعة عمل تلك المنشآت، وبحسب أساليب الإنتاج المناسبة لها، فعلى سبيل المثال فأن هذه الشركات تحبذ بل وتعمل على نقل منشآتها الصناعية المكثفة للأيدي العاملة إلى البلدان ذات الكثافات السكانية الكبيرة مثل الهند، الصين، اندنوسيا وغيرها، كما وانها تعمل على الإبقاء على المنشآت الصناعية ذات الكثافات الرأسمالية الكبيرة في البلدان المتقدمة، في حين ان الشركات متعددة الجنسية العاملة في المجال الزراعي تلجأ إلى اقامة مزارع كبيرة وبمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في البلدان التي تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لزراعة المنتجات التي تتناسب مع طبيعة العمل في الإنتاج الزراعي الواسع مثل الحبوب كما وانها تقيم مراعي واسعة لتربية المواشي في بلدان مثل أستراليا وكندا والبرازيل(الجميلي، مجلة تنمية الرافدين،2002: العدد74).

أضافة إلى مجالات سعها السابق، فأن الشركات متعددة الجنسية تقيم مراكزها البحثية والعلمية في البلدان المتسمة بامكانات علمية وبحثية واسعة مثل دول امريكا الشمالية والدول الاوروبية المتقدمة.

بما ان هدف الشركات متعددة الجنسية يتلخص بالاساس في الحصول على مزيد من الأرباح فأن هذه الشركات تعمل على تقليل تكاليف انتاجها وتسويقها، لذا فأنها ورغم إقدامها على توطين منشآتها بحسب تقليل تكاليف انتاجها، فأنها تقوم أيضاً بفتح فروع او خطوط إنتاجية لمعظم الانماط الصناعية وفي معظم البلدان سواء أكانت هذه البلدان بلداناً صناعية متقدمة أو بلداناً نامية، وذلك من أجل تقليل تكاليف إنتاجها، كما وانها تعمل على تقليل تكاليف نقلها من خلال تقريب منشآتها الصناعية إلى أسواق الاستهلاك خاصة في البلدان التي لا تتحمل دفع اسعار عالية، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وزيادة المبيعات، وبالتالى زيادة الأرباح(معروف،2006: 158-162).

إن انشطة الإنتاج والتوزيع والمبيعات التي تمارسها الشركات متعددة الجنسية عل الصعيد العالمي تساعد كثيرا في زيادة إنتقال العناصر الإنتاجية وبضمنها رؤس الاموال، كما وانها تساعد أيضاً في زيادة إنتاج السلع والخدمات ما بين البلدان، وهكذا فأن الشركات متعددة الجنسية ومنذ حضورها الفاعل على الساحة العالمية، فأنها اسهمت كثيرا في النمو الحاصل في التجارة العالمية(النجفي، 120:2000).

بغرض الوقوف على طبيعة توزيع الشركات متعددة الجنسية في العالم مابين الدول المتقدمة والدول النامية ودول أوروبا الشرقية وجنوبها فأننا نعرض الجدول (6) الذي يوضح توزيع انشطة الشركات متعددة الجنسية العشر الكبرى في العالم.

الجدول (6)

توزيع الشركات متعددة الجنسية العشر الكبرى في العالم حسب المناطق عام 2010

البلدان/الإقتصادات	العدد	النصيب %
البلدان المتقدمة	285	43.6
البلدان النامية	345	52.8
شرقي اوروبا ورابطة الدول المستقلة	23	3.5
العالم	653	100

المصدر : UNCTAD ، World Investment Report ،p13 ،2011

تحاول الشركات متعددة الجنسية نشر نشاطاتها الإستثمارية والإنتاجية والتسويقية ونشاطاتها بخصوص إستخداماتها للأيدي العاملة ونشاطاتها البحثية والاعلامية وغيرها من النشاطات في أكبر مساحة في العالم وما بين أكبر عدد من البلدان في العالم، عليه فإن الجدول (7) يوضح تواجد أكبر عشر شركات متعددة الجنسية في البلدان بأسرها وفي الإقتصادات النامية.

الجدول (7)

عدد البلدان والإقتصادات المضيفة لاكبر عشر شركات متعددة الجنسية

الشركات المتواجدة فى البلدان بأسرها		الشركات المتواجدة في الإقتصادات النامية	
اسم الشركة	عدد البلدان المضيفة	اسم الشركة	عدد البلدان المضيفة
Deutsche post AG	103	Samsung Electronics co.Ltd	29
Nestle SA	96	Flextronics International Ltd	27
Royal Dutch/Shell Group	92	Singtel Ltd	21
BASF AG	79	Capital Land	21
Bayer AG	70	LG EL	20
Siemens AG	69	Acer Inc	19
Procter & Gamble	68	Hutchison Whampoa Limited	19
Astrazinika	67	Neptune Orient Lines Ltd	15
Total	65	Datatec Limited	14
IBM	64	Hon Hai Precision Industries	12

المصدر: UNCTAD,Investment Brief ,No.5,2006

من أجل الوقوف على مساهمة الشركات متعددة الجنسية في التجارة العالمية خلال الفترة (2000-2011) نعرض الجدول (8).

الجدول (8)
قيمة الصفقات التجارية لأكبر عشر شركات متعددة الجنسية في العالم بالمليار دولار
خلال المدة (2000-2011)

السنوات	إجمالي التجارة العالمية	نسبة التغير السنوي %	قيمة الصفقات التجارية لأكبر عشر شركات متعددة الجنسية	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية لأكبر عشر شركات متعددة الجنسية في التجارة العالمية %	نسبة التغير السنوي %
2000	6186	---	45	----	0.72	---
2001	5984	-3.2	42	-7.1	0.70	-2.8
2002	6272	4.8	28	-50	0.44	-59
2003	7369	17.4	53	47.1	0.71	38
2004	8907	20.8	76	30.2	0.85	16
2005	10431	17.1	121	37.1	1.16	26
2006	11762	12.7	128	5.4	1.08	-7.4
2007	13570	15.3	288	55.5	2.1	48
2008	15775	16.2	204	-41.1	1.2	-75
2009	12859	-18.4	58	-251.7	0.45	-166
2010	15238	18.5	65	10.7	0.42	-7.1
2011	17779	16.6	77	15.5	0.43	2.3
معدل النمو السنوي المركب %	10.05		5		-0.04	

المصدر: UNCTAD ،World Investment Report ,table 1.4, p12,2012

خامسا:المنظمات الإقتصادية العالمية

قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية تم عقد مؤتمر (بريتن ودز) من قبل الدول الحلفاء التي شكلت تحالفاً ضد دول المحور باستثناء دولة الاتحاد السوفيتي والتي تم استبعادها بالاصل بغرض العمل سوية من أجل التصدي للاثار الإقتصادية التي افرزتها تلك الحرب، بل والعمل من أجل طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة بخصوص العلاقات الإقتصادية من أجل تمكينها وتوثيقها (جوارتيني، 1999: 245).

كانت في نية المؤتمر المشار إليه ان يتم انشاء ثلاثة منظمات إقتصادية عالمية وهي منظمة التجارة الدولية ITO ومنظمة صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للأعمار(IB)، حيث وبخصوص المنظمتين الأخيرتين فقد حصل اتفاق ما بين المؤتمرين لانشائهما، اذ كان الهدف من انشاء صندوق النقد الدولي خلق نمطاً من الإستقرار في النظام النقدي الدولي على نحو عام من خلال التركيز على نمط من الإستقرار في اسعار الصرف للعملات، اما بخصوص البنك الدولي فقد كان الهدف من إنشائه العمل من أجل مساعدة الدول المتضررة في الحرب العالمية الثانية من أجل تهيئتها إقتصاديا، وقد ترافقت أنشطة هذا البنك مع مشروعي(مارشال) في اوروبا و(دوج)في اليابان، واللذان تم اطلاقهما من قبل الولايات المتحدة الامريكية بغرض منح هاتين المنطقتين في العالم مساعدات مالية وفنية كانت مفيدة إلى حد كبير لجعل كل من المانيا واليابان قوتين إقتصاديتين كبيرتين في العالم(سعيد، 2011: 140).

رغم ان انشاء منظمة التجارة الدولية كان مطروحا امام المؤتمر الاّ ان اعتراض الولايات المتحدة الامريكية على انشاء هذه المنظمة عرقل انشائها، ولكن رغم ذلك وخارج اطار عملية انشاء منظمة التجارة الدولية ITO فقد حصل اتفاق ما بين مجموعة من البلدان للعمل من أجل وضع بعض الضوابط العالمية في مجال التجارة والعمل من أجل تقليل العوائق التجارية وقد اطلق على ذلك الاتفاق بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT (لال داس ، 145، 2006).

بعد تشكل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، فقد دخلت دول الاتفاقية في جولات مفاوضات عديدة استمرت كل جولة عددا من السنين، اذ ان المفاوضات التي كانت تشهدها هذه الاتفاقية كانت تهدف إلى تحقيق المزيد من الانسيابية للعمليات التجارية ما بين بلدان الاتفاقية، من خلال انفتاح الدول المنضوية تحت لواء الاتفاقية كل على حدة امام الدول الأخرى جميعها ومنحها صفة الدولة الاكثر رعاية، حيث ومن خلال منح هذه الصفة لهذه الدول، التزمت بلدان الاتفاقية بتوحيد التعريفات مع بعضها ومن ثم تقليلها او الغائها لبعض الانواع من السلع وبعدها اصبحت سلع كثيرة أخرى يشملها هذا التقليل او الالغاء كما وتم شمول بعض الخدمات به(ابو شرار،2007: 468).

منذ تشكل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة تعني بالقضايا التجارية، خاصة بعد أن اقيم لها مركز في (جنيف) وتشكلت لها امانة عامة دائمية، فأن جولات المفاوضات إستمرت في هذه الاتفاقية، وكانت جولة (اوروغواي) للمفاوضات والتي انتهت في عام 1993 حاسمة، اذ ومع اختتام هذه الجولة، فقد توصلت الاتفاقية ومن خلال ممثليها من دول الاتفاقية على ان تتحول الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة إلى منظمة التجارة العالمية، اذ وبعد التوقيع على انشاء هذه المنظمة في عام 1994، فان اعمال منظمة التجارة الخارجية WTO دخلت إلى حيز التنفيذ بصورة رسمية، حيث ومنذ ذلك الوقت شهد العالم وجود ثلاثة منظمات إقتصادية عالمية رئيسية وهي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية(سعيد، 2011: 211).

كان الهدف من انشاء هذه المنظمات الثلاث هو العمل من أجل الاستخدام الامثل للموارد الإقتصادية العالمية بغرض تحقيق تنمية إقتصادية عالمية وتحقيق انماط مناسبة من

الاستقرار الإقتصادي العالمي وتمتين العلاقات الإقتصادية العالمية بضمنها العلاقات الإقتصادية التجارية(سعيد، 2011: 128).

ان المنظمات الإقتصادية العالمية الثلاث وبعد قيامها، ساعدت جميعها كل على حدة في تطوير وتنامى التبادل التجاري العالمي حيث ان الاستقرار النقدي العالمي والاستقرار في اسعار الصرف لعملات البلدان امام غيرها يساعد من دون اي شك في تطوير المبادلات التجارية من خلال تقليل حالات عدم إليقين بين الاطراف المتاجرة، ومن خلال تشجيع تحركات رؤس الاموال والعمل على زيادتها، علما ان القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي وإضافة إلى كونها جزء من عمليات انتقال رؤوس الاموال فانها تؤمن ارصدة نقدية ضرورية للتغلب على عجوزات الموازنة العامة والميزان التجاري في البلدان التي تلجأ إلى هذه المنظمة كملاذ اخير بعد ان تجف المصادر الخارجية الأخرى امام البلدان التي تنقصها رؤس الاموال الكافية للتغلب على مشكلاتها الإقتصادية، حينما تنأى الجهات الخارجية الحكومية وغير الحكومية في تقديم يد العون إلى تلك البلدان(الكفري، 2008: 121).

قام البنك الدولي ومنذ انشائه بتقديم قروض عديدة إلى بلدان كثيرة في سبيل التخلص من اثار الحرب العالمية الثانية، كما وان هذا البنك يقدم قروضاً استثمارية إلى البلدان التي ينقصها المال الكافي لتنفيذ مشاريعها التنموية، وهكذا فأن اطلاق هذه القروض ورغم كونها تحركات رأسمالية ما بين العالم، فأنها أمّنت المال المطلوب لتنفيذ المشاريع التنموية والتي تنتهي إلى مزيد من الاستيراد للسلع والمواد والتجهيزات وحتى الخدمات الادارية والفنية في سبيل تنفيذ المشروع الاستثماري (سعيد، 2011: 159).

اذا كانت المنظمتين الإقتصاديتين العالميتين (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)قد اسهمتا اسهامات جادة وجدية في سبيل تطور التبادل التجاري العالمي، الاّ ان المنظمتين وبحكم كونهما منظمتين كانتا تخصان قضايا إقتصادية عالمية غير تجارية فلم يكن يتوقع منهما حتى الإسهامات تلك، الا ان الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارةGATT وبعدها منظمة التجارة العالمية التي تشكلت على اعتاب الاولى، فأنها وبالنظر إلى طبيعة تخصصها للعمل في مجال تنمية التبادل التجاري العالمي والعمل من أجل تسهيل المبادلات التجارية العالمية، فأن الصيغتين الاولي والثانية لعبتا ادوارا جادة في سبيل دفع الحكومات في بلدان الاعضاء في الاتفاقية ومن ثم في المنظمة إلى التقيّد بالالتزامات التي تم فرضها في مجال تقليل التعريفات التجارية وتشجيع المبادلات التجارية(شوسودوفسكي، 2001: 246).

من غير الممكن وصف منظمة التجارة العالمية فحسب انها مؤسسة إقتصادية عالمية تعني بشؤون وقضايا التجارة العالمية، بل انها تجسد أيضاً مجموعة من القواعد المنظمة للتجارة العالمية، كما وانها بمثابة منتدي إقتصادي تجري من خلالها نقاشات جادة ومستفيضة بخصوص العلاقات التجارية ما بين بلدان العالم بغرض الاتفاق على صيغ ملائمة يتفق عليها الجميع ويتقيد بها الجميع (سعيد، 2011: 125).

منذ تشكل منظمة التجارة العالمية والتي اعقبت فترة انهيار المعسكر الاشتراكي، فقد ساعد نشوء منظمة التجارة العالمية وانهيار المعسكر الاشتراكي على القبول بالافكار التي تدعو إلى مزيد من الحريات الإقتصادية والحريات في مجال التبادل التجاري، كما وان قواعد ولوائح المنظمة والتي تؤكد على اطلاق التسهيلات التجارية في مجال التبادل التجاري تلزم

بلدان الاعضاء على التقيد بهذه القواعد واللوائح والاتفاقات، وهكذا فأن هبوب رياح الحريات التجارية من حيث الجانب الفكري والتقيد بقواعد الحرية التجارية من حيث الجانب العملي والاجرائي من قبل بلدان عديدة عضوة في المنظمة خاصة بعد توسعها وتلهف العديد من البلدان النامية والبلدان المنسلخة للدخول إليها، ودخول هيئات المنظمة مع هذه البلدان في مفاوضات جادة و الزامها بشروط المنظمة ومراقبة سلوكها بأتجاه التقيد بالحريات التجارية في مجال التبادل التجاري العالمي، كل ذلك أسهم في تحقيق نمو واسع للتبادل التجاري العالمي(معروف، 2006: 245).

من خلال تتبع انشطة واعمال منظمة التجارة العالمية، يمكن القول وبسهولة بان منظمة التجارة العالمية مثلت اكبر منظمة عالمية اسهمت كثيرا في جرّ العديد من البلدان المتقوقعة على نفسها خاصة بعد انضمامها إلى هذه المنظمة إلى ميدان التجارة العالمية وبقوة وجعلتها تنخرط وبعمق في مسيرة التكامل الإقتصادي العالمي وجعلتها تتفاعل وبكل جوارحها في محفل التجارة العالمية، والامثلة كثيرة نأتي بمثل دولة الفيتنام المتقوقعة على نفسها سابقاً والتي تحررت الآن من قيود الماضي وهي الآن منحرطة في مسيرة التكامل الإقتصادي العالمي، وهكذا فأن هذه البلدان ورغم مساهماتها في رفد التجارة العالمية الانها نالت أيضاً قسطاً وافراً من التنمية في إقتصادياتها.

سادسا:التكتلات الإقتصادية الإقليمية

يمكن وصف التكتل الإقتصادي على انه حالة مؤداها ان مجموعة من البلدان تدخل في إطار اتفاق يتم بموجبه تعزيز التعاون من خلال مجموعة من المؤسسات تمثل ذلك التكتل الإقتصادي المتكون من تلك المجموعة من الدول في أطار المنطقة الجغرافية التي تشغلها تلك الدول، كما وان دول التكتل الإقتصادي تجد نفسها أنها مقيدة بالشروط المتفق عليها(خلف، 2001: 126).

يقوم التكتل الإقتصادي الاقليمي على اساس التقيد بنظام إقتصادي ما فوق الوطني لبعض او لكثير من الاحكام الإقتصادية السائدة، كما وأن القرارات الإقتصادية يتم اتخذها على تلك المساحات التي يشغلها النظام التكتلي في إطار المؤسسات التابعة للتكتل والتي تمثل المجموعة الإقتصادية بأجمعها لجميع الدول، وهكذا فأن الدخول في اي تكتل إقتصادي يستوجب التنازل عن بعض الاحكام السيادية التي تمتلكها البلدان المستقلة لصالح الكيان التكتلي، كما وان مساحة التنازل او درجة التنازل تزداد مع توسع مستويات التكامل الإقتصادي بدء بمنطقة التجارة الحرة ومرورا بالاتحاد الكمركي والسوق المشتركة وإنتهاء بالوحدة الإقتصادية التي تمثل اعلى درجات التكامل الإقتصادي، حيث تتنازل الدولة المنضوية تحت اطار التكتل الإقتصادي عن الكثير من الحقوق السيادية التي تمتلكها الدولة المستقلة، فعلى سبيل المثال فأن الاتحاد الاوروبي وعلى وجه الخصوص منطقة إليورو التي تمثل درجة عالية من التكامل الإقتصادي، فأن بلدان منطقة إليورو تنازلت عن سلطاتها النقدية الخاصة ببلدانها ومنحتها إلى السلطة النقدية لمنطقة إليورو المتمثلة بالبنك المركزي

الاوروبي، حيث ان دول منطقة اليورو تعتمد عملة موحدة ممثلة باليورو(الكواز، مجلة تنمية الرافدين، 2007:عدد87).
ان ما بلغته دول الاتحاد الاوروبي وعلى وجه التحديد دول منطقة اليورو البالغة الى منزلة عالية من حيث مستوى التكامل الإقتصادي لم تبلغها دفعة واحدة، بل ان هذه الدول وبغرض وصولها إلى هذا المستوى العالى من التكامل الإقتصادي بذلت جهودا مغنية وحثيثة وعملاً جباراً واجتماعات واتفاقات عديدة دامت مدة طويلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى وجه التحديد بعد التوقيع على اتفاقية (روما) والتي تم التوقيع عليها من قبل مجموعة صغيرة من الدول الاوروبية في عام 1957 وهي اتفاقية سميت بمعاهدة الحديد والفحم كونها إستهدفت إلى تنسيق السياسات لتلك المجموعة من الدول في مجال صناعة الحديد والصلب وصناعة الطاقة والتي كانت لها تأثيرات قوية على إقتصاديات تلك المجموعة(لال داس، 2005: 189).
إن التكتلات الإقتصادية ومنذ ظهورها الأولى تقيّد بلدان التكتل بانشاء منطقة تجارة حرة يتم من خلالها توحيد التعريفات التجارية للسلع المتاجر بها، الاّ انه ومن أجل تقوية اواصر التعاون الإقتصادي ومن أجل ان تمثل دول التكتل قوة إقتصادية متعاونة ومتسقة فأنها وفي حال دخولها في اطار الاتحاد الكمركي فأنها توحد أيضاً التعريفات الكمركية امام البلدان الأخرى خارج التكتل، غير انه وفي حال التحول إلى السوق المشتركة فأنه يتم ازالة جميع العوائق التجارية بوجه حركة العناصر الإنتاجية، وبوجه حركة وتدفقات السلع والخدمات ما بين دول السوق، حيث يتم الغاء التعريفات الكمركية، بالتالى وحال دخول هذه الدول في اطار السوق المشتركة فأن السلع والخدمات والعناصر الإنتاجية التي يمكن تحريكها من مكان إلى اخر والمتمثلة بالعمل وراس المال تمنح لهما حرية كاملة في التنقل ما بين دول التكتل من دون وجود أية عوائق قانونية من حيث فرض تراخيص السفر او المطالبة بعقود العمل، كما وان عنصر راس المال ينتقل ما بين دول السوق من دون فرض أية قيود او رقابة، كما وان الحدود تصبح مفتوحة امام تدفقات السلع والخدمات ما بين دول السوق(عبدالرزاق عمر، 2010: 148).
رغم دخول العديد من البلدان في اطار تكتلات إقتصادية عديدة متوزعة في جميع انحاء العالم، حيث ورغم الكثرة العددية لهذه التكتلات الإقتصادية الاقليمية الموقع عليها، فأن العديد منها وبعد التوقيع عليها جوبهت بعثرات كبيرة ولم تحقق اهدافها، بالتالى فأن العديد منها اثبتت فشلاً ذريعاً على ارض الواقع، الاّ ان تكتلات إقتصادية معينة مثل تكتل دول امريكا الوسطى وتكتل (الاسيان) واتفاقية التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية NAFTA، فأن هذه التكتلات الإقتصادية خطت خطوات جدية في مسيرة تكاملاتها الإقتصادية الاقليمية، فعلى سبيل المثال فان دول ال(نافتا)والتي تجمع بلدان امريكا الشمالية (كندا، الولايات المتحدة الامريكية، المكسيك)فأن هذه البلدان استطاعت وفي سعيها التكاملي الاقليمي ان تبلغ مستوى السوق المشتركة إلى حد بعيد بأستثناء الحرية التامة لحركة عنصر العمل من المكسيك إلى الولايات المتحدة الامريكية، اذ ان البلدان الثلاث تمنح الحرية الكاملة لتدفقات السلع والخدمات وانتقال رؤس الاموال، بأستثناء حظر جزئي على حركة العمالة(ابو شرار،189:2007)، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية وكندا اللتان تمنحان حرية اكبر

لاستقبال الايدي العاملة المكسيكية الماهرة إليهما، فأنهما لا تسمحان باستقبال الايدي العاملة المكسيكية غير الماهرة، خوفاً من الهجوم الكاسح لتدفق اعداد غفيرة من الايدي العاملة المكسيكية وعن طريقها الايدي العاملة المتدفقة من دول امريكا اللاتينية الأخرى عبر المكسيك إلى الولايات المتحدة الامريكية وكندا، اذ ان مخاوفهما لها ما تبررها، اذ ان الاعداد الغفيرة من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من المكسيك والمتواجدين في الولايات المتحدة الامريكية تثير مخاوف كبيرة لدى السلطات الامريكية لذا فإنها لاتخطو خطوات أضافية أخرى بأتجاه فتح الحدود كاملة أمام قدوم القوى العاملة المكسيكية بشتى اصنافها، علما ان الولايات المتحدة الامريكية تمنح حرية اكبر للقوى العاملة المكسيكية المتخصصة وذات الكفاءات العالية للانتقال إلى الولايات المتحدة الامريكية، في حين انها تضع قيوداً كثيرة امام قدوم القوى العاملة غير الماهرة وغير المتدربة للدخول إلى الولايات المتحدة الامريكية(احمد،158:2000).

بما ان التكتلات الإقتصادية الاقليمية القائمة حالياً والتي اثبتت نجاحات ملحوظة في أمريكا الشمالية وأوروبا وجنوب شرق اسيا تضم قوى إقتصادية جبارة، وبما ان الدول المنضوية تحت لواء هذه التكتلات الإقتصادية دول قوية جداً من الناحية الإقتصادية المحركة للانتاج العالمي، لذا فأن انفتاح هذه القوى الإقتصادية داخل تكتلاتها الاقليمية الخاصة منحتها فرص اكبر لتحقيق وفورات الحجم الكبير كي تحظى بامكانات اوسع لزيادة الإنتاج، كما وان انفتاح اسواق الدول امام غيرها داخل الحدود الجغرافية للتكتلات الإقتصادية الاقليمية ساعد على سهولة تحرك العناصر الإنتاجية وزيادة تدفق السلع والخدمات ما بين بلدان التكتلات الإقتصادية الاقليمية، وهكذا وبما ان حركة السلع والخدمات ورؤس الاموال بين الدول جميعها حتى وان كانت دولا داخل التكتلات الإقتصادية الاقليمية يتم احتسابها ضمن التجارة العالمية والتي شهدت توسعاً كبيراً بفعل تعمق حالات التكامل، أسهمت كثيرا في زيادة التبادل التجاري العالمي وتناميها(جراح، 2009: 123).

بغرض الوقوف على الاهمية النسبية لمساهمات التكتلات الإقتصادية الاقليمية الرئيسية من حيث قيمة التجارة البينية وبيان أهميتها النسبية إلى التجارة الخارجية لهذه التكتلات نعرض الجدول رقم(9).

من ملاحظة الجدول (9) يتبين بأنه ومع حالات تعمق التكامل الإقتصادي الإقليمي فإن التجارة البينية بين دول التكتل الإقتصادي تزداد نسبتها، عليه وبما أن دول الإتحاد الأوروبي قد دخلت في أعلى درجات التكامل الإقتصادي الإقليمي بالقياس الى جميع التكاملات الإقتصادية الإقليمية الموجودة على الصعيد العالمي فإنها حققت أعلى نسبة مئوية من التجارة البينية، في حين إن دول (نافتا) والتى تأتى بعد دول الإتحاد الأوروبى فأنها حققت المرتبة الثانية من حيث نسبة التجارة البينية، حيث أن هذه المرتبة تعكس وبالفعل حالة المرتبة التى حققتها من التكامل الإقتصادي الإقليمي، أما دول (الآسيان) فإنها حققت المرتبة الثالثة من التجارة البينية والتى تعكس أيضاً حالة التكامل الإقتصادي الإقليمي فيها. علماً أنه ومع زيادة درجات التكامل الإقتصادي الإقليمى فأن التجارة البينية سوف تزداد ولكن وبما أن هذه التجارة البينية والتى تتوسع مع تعمق حالات التكامل الإقتصادي الإقليمي، فأنها يتم إدخالها أيضاً فى إطار التبادل التجاري العالمي.

الجدول (9)

تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقتصادية الاقليمية خلال المدة (2000-2011) بالمليون دولار

السنوات	قيمة التجارة البينية للتكتلات الإقليمية						نسبة التجارة البينية للتكتلات الإقليمية إلى التجارة الخارجية %					
	الآسيان	نسبة التغير السنوي %	الإتحاد الأوروبي	نسبة التغير السنوي %	النافتا	نسبة التغير السنوي %	الآسيان	نسبة التغير السنوي %	الإتحاد الأوروبي	نسبة التغير السنوي %	النافتا	نسبة التغير السنوي %
2000	98189	---	1607617	---	681263	---	23.01	---	65.53	---	55.67	---
2001	86301	-13.7	1620278	0.78	633881	-7.4	22.37	-2.8	67.08	2.3	55.10	-1.0
2002	91937	-6.1	1730584	6.3	620913	-2.0	22.69	1.4	67.13	0.07	56.11	1.8
2003	116583	21.1	2095421	17.4	649583	4.4	24.73	8.2	68.16	1.5	55.96	-0.2
2004	141763	17.7	2501125	16.2	739376	12.1	24.47	-1.0	68.11	-0.07	55.88	-0.1
2005	165401	14.2	2725265	8.2	824515	10.3	25.27	3.1	67.62	-0.7	55.74	-0.2
2006	191027	13.4	3105360	12.2	902094	8.5	24.88	-1.5	67.82	0.2	53.85	-3.5
2007	217268	12.0	3610344	13.9	951022	5.1	25.23	1.3	67.82	0	51.29	-4.9
2008	250707	13.3	3960405	8.8	1012592	6.0	25.46	0.9	67.02	-1.1	49.47	-3.6
2009	198923	-26.0	3026693	-30.8	768105	-31.8	24.54	-3.7	66.29	-1.1	47.96	-3.1
2010	263024	24.3	3329971	9.1	955315	19.5	24.99	1.8	64.79	-2.3	48.69	1.4
2011	311033	15.4	3869925	13.9	1101189	13.2	24.97	-0.08	64.79	0	48.30	-0.8
معدل النمو السنوي %	7.7		6.9		3.4		0.4		-1.2		-1.3	

المصدر: تم اعداد الجدول بالإعتماد على :

1- إحصائيات (UNCTAD)/Iinternational Trade منشورة في (www.unctad.org)

2- WTO، تقرير السنوي عن التجارة والتنمية، ص139، 2008.

المبحث الثاني
دور الإغراق السلعي في التبادل التجاري العالمي
مع التركيز على (الولايات المتحدة الأمريكية،الصين ،الهند)

رغم ما يمثله التبادل التجاري العالمي من أهمية، الا أن هذا التبادل التجاري تجابه بممارسات الإغراق السلعي غير العادلة والتي تتحقق وفق شروطها ولأسبابها الخاصة، حيث و رغم الشروط الايجابية التي وفرها النظام الاقتصادي العالمي السائد بعد الحرب العالمية الثانية والهادفة إلى مزيد من الحريات التجارية واستبعاد الحمائية في التجارة الدولية، الاّ أن ممارسات الإغراق السلعي بدأت تدق من جديد طبول الحمائية، وهكذا وانطلاقاً من هذه الحقائق الواردة أعلاه، فأن هذا المبحث قد توزع على النحو الذي يخدم هذه المفاهيم وفق ما يأتي:

أولاً: ضرورات التبادل التجاري الدولي.
ثانياً: التجارة الدولية وخيارات العدالة (مفاهيم متصلة بممارسات الإغراق السلعي).
ثالثاً: شروط و دواعي تحقق الإغراق السلعي.
رابعاً: الإغراق السلعي بعد إقامة النظام الاقتصادي العالمي السائد حالياً.
خامساً: مخاطر الحمائية في مكافحة الإغراق السلعي.
سادساً: الممارسات الحالية للإغراق السلعي في التبادل التجاري العالمي.

اولاً: ضرورات التبادل التجاري العالمي

يمثل التبادل التجاري العالمي ذلك النمط من التبادل الذي يجري بين البلدان في مجالات تبادل السلع، الخدمات، ورأس المال، ورغم أن التجارة الخارجية أصبحت جزءاً حيوياً من الحياة الأقتصادية للبلدان جميعها، ورغم أن البلدان جميعها ليس بمقدورها أن تنأى بنفسها عن التجارة الخارجية والتي فرضت نفسها، حيث ورغم الفوائد الناجمة عن التجارة الخارجية والتي اكدتها نظريات التجارة الخارجية منذ عهد "آدم سمث" وإلى وقتنا الحاضر(Nigel,2000:278)، الاّ أن أهمية التجارة الخارجية مختلفة ما بين بلدان العالم، ويأتي هذا الاختلاف في درجات الأهمية للتجارة الخارجية بسبب اختلافات حجوم الاقتصاد ودرجة الإنفتاح الإقتصادي أمام العالم الخارجي(فهمي، 1957: 220).

بغرض التأكد من درجة الإنفتاح الإقتصادي لأي بلد فأنه بالإمكان الركون إلى المعادلة الآتية:

درجة الإنفتاح الإقتصادي = حجم الصادرات + حجم الاستيرادات/الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

وهكذا فأنه كلما كان حجم التجارة الخارجية المتمثل بحاصل جمع قيمة الصادرات والاستيرادات قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيراً فمعنى ذلك أن ذلك البلد يتسم بدرجة إنفتاح كبيرة وأن اقتصاده يعتمد كثيراً على التجارة الخارجية.

من حيث المبادئ السائدة فأنه لاتوجد اختلافات كبيرة مابين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، الا أن الاختلاف الكبير يعود إلى الاختلاف في التكاليف وفي سهولة المبادلات التجارية(Paul,2003:120)، إذ أن التجارة الخارجية وبما أنها تجرى داخل الحدود الجغرافية لأي بلد معني، فأنه لاتوجد عوائق كثيرة على المبادلات التجارية الداخلية، كما وأن المبادلات التجارية الداخلية داخل الدولة الواحدة تجري من خلال إعتماد العملة الوطنية(Dominick,2001:116)، أما في المبادلات التجارية الخارجية ورغم تباعد المسافات في بعض الاحيان، في حال إذا ما تمت المبادلة التجارية بين بلدين تفصل بينهما مسافات جغرافية شاسعة، والتي تؤثر وبالطبع على تكاليف تلك المبادلات وكميات المبادلات التجارية، إذ إنه ورغم عوائق المسافة والتي تم حل الكثير من جوانبها نتيجة التسهيلات التي قدمتها ثورة النقل وتطور وسائل النقل وتعدد انماطه، حيث أنه ورغم عائق تباعد المسافة، فأن هناك عوائق تجارية عديدة تحول دون انسيابية كاملة لتدفق المبادلات التجارية والتي تفرضها البلدان بغرض الحد من تدفق السلع والخدمات الاجنبية إلى الداخل وكذلك الحال من أجل وضع حد لحركة الرساميل الاجنبية والعمل إلى الداخل، كل ذلك من أجل حماية المنتجات الوطنية، ومن أجل حماية الرأسمال الوطني من منافسة الرساميل الاجنبية(الكفري، 2008: 120).

إن القيود التجارية التي يتم فرضها أمام التجارة الخارجية هي كثيرة منها الضرائب الكمركية وفرض الحصص التجارية، كما وأن هناك عوائق كثيرة تضاف إلى تكاليف المبادلات التجارية منها الاختلاف في العملات النقدية المعتمدة، والاختلافات الثقافية واختلافات اللغة الدارجة، والاختلاف في القوانين ذات الصلة بالمبادلات التجارية(فهمى، 1957: 239-240).

تختلف البلدان من حيث وفرة أو ندرة العناصر الإنتاجية، فبعض البلدان تحظى بوفرة رأس المال وغيرها بوفرة الاراضي، وبلدان أخرى تتسم بوفرة الايدي العاملة، وهكذا مقابل وجود وفرة كافية لبعض العناصر الإنتاجية، فأن بلداناً قد تتصف بندرة بعض العناصر الإنتاجية (حاجي، تنمية الرافدين، 2008: عدد27)، وهكذا فأن التخصصات الإنتاجية تجرى على أساس حاجة إنتاج هذه السلعة أو تلك إلى وفرة العناصر الإنتاجية وندرتها، ورغم إمكانية اللجوء إلى الأساليب الإنتاجية المستخدمة للكثافة العمالية، أو الكثافة الرأسمالية وغيرها من العناصر الإنتاجية لإنتاج سلع معينة، إستناداً إلى الوفرة أو الندرة لهذا العنصر الإنتاجي أو ذاك، الاّ أن هناك صناعات معينة أو أنشطة إنتاج معينة تلائمها أساليب إنتاج معينة دون غيرها، فعلى سبيل المثال أن زراعة الرز وصناعة النسيج بحاجة إلى الأساليب الإنتاجية المكثفة للعمل، في حين أن زراعة الحبوب تلائمها الأساليب الإنتاجية المكثفة لإستخدامات الأراضي الزراعية (الزراعة الواسعة)، كما وأن صناعة السيارات بحاجة إلى الأساليب الإنتاجية المكثفة لرأس المال(ناصر،مجلة التقني،2008: عدد 6).

إستناداً إلى الإختلافات المار ذكرها أعلاه فالأجدر بالبلدان المختلفة كل على حدة أن تتخصص في أنتاج أنواع مختلفة من الإنتاج إستناداً إلى الإمكانات الإنتاجية المتوفرة التي تتمتع بها، غير أن الطريق لن ينتهى إلى التخصص الإنتاجي فحسب، بل أن هذا التخصص الإنتاجي لن يعنى شيئاً على الاطلاق، الاّ في حال إذا ما تم ايجاد أسواق خارجية لتفعيل ذلك التخصص ولإيجاد أيادي طالبة خارجية لتصريف الفائض المتحقق على الحاجة المحلية(تنمية الرافدين، 2001:عدد65)، وهكذا فأنه وفي حال إيجاد صيغة ملائمة فأن البلدان المتخصصة بانتاج نوع معين من الإنتاج بامكانها أن تزيد من إنتاجها وتزيد من دخلها، كما وأن البلدان التي تعوزها عناصر إنتاجية معينة أو تنقصها تلك العناصر، بإمكانها أن تقضي على ذلك العوز أو النقص في إنتاج سلعة معينة عن طريق الإستيراد من الخارج، وهكذا فأن التجارة الخارجية تستطيع أن تحل مشكلة الفيض الإنتاجي لبعض الانواع من السلع في بلدان معينة، كـمـا وأنها تـحل أيضــاً معضلة الإمكانات المتدنية لإنتاج أنواع معينة من السلع والخدمات(موردخاي، 2010: 153).

وهكذا فأن التجارة الخارجية للسلع والخدمات يمكن لها أن تحل جانباً من معضلة التوزيع المتباين للعناصر الإنتاجية، إذ أن حركة السلع والخدمات عن طريق التجارة الخارجية عملية سهلة التحقق في حال إنتفاء أو الحد من العوائق التجارية، ومثل هذه العملية تحمل في ثناياها حركة العناصر الإنتاجية المتجسدة في السلع والخدمات المتاجر بها، فعلى سبيل المثال فأنه وفي حال قيام التجارة الخارجية بين بلدين، مابين بلد يقوم بتصدير سلعة تحتوي على كثافة عمالية كبيرة إلى بلد آخر يفتقر إلى وجود عنصر العمل، فأن هذه العملية أشبه بتصدير عنصر العمل من البلد المصدر إلى البلد المستورد، غير أن هذا الانتقال لن يتحقق في اطار حركة عنصر العمل لذاته، وانما يتحقق من خلال السلعة المنتجة التي تجسدت فيها كثافة عمالية اكبر(عباوى، 1980: 132).

إن تنامي التجارة العالمية لا يساهم في تحقيق الكفاءة وزيادتها، بل أن هذا التنامي يسمح للبلدان في أن تدخل وبقوة في محفل التجارة العالمية، ومثل هذا الامر يساهم في زيادة تحقق الاستثمار الأجنبي المباشر وهكذا وبعد أن يتحقق المزيد من الاستثمار الاجنبي، فأن هذا النمط من الاستثمار يعد في حد ذاته تنامياً إضافياً للتجارة الخارجية كون التدفقات الاستثمارية تدخل هي أيضاً ضمن عمليات التبادل التجاري، إذ أن الاستثمار الاجنبي يجسد في حد ذاته إنتقالاً لعنصر رأس المال من بلد إلى آخر(Rudiger,1985:203).

ثانياً: التجارة الدولية وخيارات العدالة (مفاهيم متصلة بممارسات الإغراق السلعي)

ثبت للجميع أن الأنشطة الاقتصادية تعكس وفي جوانبها المختلفة سلوكيات الفرد المنتج والمستهلك، ففي الوقت الذي يهدف الجميع إلى تعظيم المنافع وتدنية التكاليف، الا أن هذه الاهداف وفي خضم التفاعلات الجارية في الانشطة الاقتصادية قد تتضارب مابين سعي البعض إلى تعظيم الارباح والايرادات ونوايا الآخرين في تقليل التكاليف (الدورى، 2007: 154)، وإذا كانت آليات السوق التنافسية كفيلة بتحقيق الموائمة مابين هذه الاهداف جميعها

والتي تنتهي وبطبيعة الحال إلى تحقيق الكفاءة الأقتصادية، الا أن واقع الحال يؤكد بأن قوى السوق ليست بالضرورة أن تتأطر في أطر المنافسة الكاملة والتي تحقق أنماطاً من العدالة النسبية مادامت أنها تحقق الامثلية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، بل أن قوى السوق الواقعية تسودها حالات من المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة، لذا فأن سوق المنافسة التامة هي أقرب إلى المثاليات وسوق افتراضية من حيث الجانب النظري، قلما تتحقق الاّ في حالات نادرة جداً، ولفترات زمنية في غاية المحدودية(القريشى، 2007: 115).

في خضم القوى الإحتكارية السائدة في الانشطة الاقتصادية، والتي تتحكم فيها شركات عملاقة لها امتداداتها بين أصقاع العالم، على وجه الخصوص بعد الانفتاح العالمي وبعد نشوء الشركات متعددة الجنسية، وهذا فضلاً عن حصول تواطؤات واضحة مابين الحكومات والشركات الوطنية العاملة والتي تؤمن قوى احتكارية لبعض الشركات في بعض البلدان مما تجعلها تمارس أنماطاً من الإجحاف بحق غيرها من الشركات في السوق العالمية بوسائلها الإغراقية(جواد، 2011: 280).

فأن حصول هذه النتائج والرغبة الجامحة في التصدي لها، أثارت من جديد النقاش المحتدم مابين الاقتصاديين بخصوص طبيعة علم الاقتصاد الذي يؤطره البعض في اطار الموضوعية الواجب ترك المتغيرات الاقتصادية وجعلها مجردة عن أية عواطف إنسانية، وآخرين اللذين يضعون علم الاقتصاد في مصاف العلوم الاخلاقية التي تروم الخير الاكبر للعدد الاكبر(السيد علي، 1984: 130).

بخصوص ممارسات الإغراق السلعي واجراءات التصدي لها فأن هذا الشد والجذب يقع أيضاً في إطار هذا النقاش الدائر مابين ترك العلاقات التجارية الدولية دون أي تقييد أو أي لجم لهذه العلاقات، ومابين الاطراف المنادية بأحقاق الحق والتصدي لأي إجراء غير عادل يمارسه البعض في التجارة الدولية(لال داس، 2005: 98-99).

قبل الخوض في تفاصيل التجارة العادلة وغير العادلة يجدر بنا التعرج على بعض المفاهيم ذات العلاقة منها القيمة الاعتيادية والقيمة العادلة.

أ- القيمة الاعتيادية: وهي في العادة أسعار المنتجات قيد البحث والتي تدخل في إطار المبادلات التجارية الاعتيادية، حينما يتم توجيهها صوب سوق الدولة المصدرة للمنتج قيد البحث، وهكذا وعلى هذا الاساس فأنه وفي حال إذا لم تكن هناك مبيعات للسلعة المنتجة في السوق الداخلية للدولة المصدرة، عندها لن يكون بالامكان تحديد القيمة الاعتيادية لذلك المنتج(دياب،141:2012).

في الحالات الاعتيادية فأن الوحدة الواحدة للسلعة المنتجة في البلد المصدر التي يتم طرحها في السوق الداخلية ينبغي بيعها بسعر يفوق متوسط التكلفة الكلية والمكونة وبطبيعة الحال من متوسط التكلفة الثابتة ومتوسط التكلفة المتغيرة مضافاً اليها وبطبيعة الحال التكاليف الادارية المتعلقة بالبيع.

لتحديد القيمة الاعتيادية فأن البعض قد لايحشر نفسه في إطار التكاليف، بل يذهب أبعد من التكاليف ويضيف أيضاً، ومن أجل تحديد القيمة الاعتيادية وجود هامش ربحي معقول، عندها فأن هذه القيمة الاعتيادية يطلق عليها بالقيمة الاعتيادية المبنية (Constructive)،

كما وأن آخرون ومن أجل التحديد الدقيق للقيمة الإعتيادية يضيفون أيضاً السعر المطروح في بلد ثالث لمنتج متشابه(John,2002:100).

ب- القيمة العادلة: في الأدبيات الأقتصادية والمحاسبية حصل نوع من الخلط في التداول مابين القيمة العادلة والسعر العادل، ورغم ذلك فأن القيمة العادلة تشير إلى ذلك المفهوم الذي يستخدم في مجال المحاسبة والأقتصاد، ويمكن تعريف القيمة العادلة على أنها تمثل القيمة الواقعية وغير المتحيزة لسعر السوق المتاح لسلعة معينة أو خدمة معينة، أو أي موجود، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية المحددة لذلك السعر(Robert,1996:221).

يمكن تلخيص العوامل الموضوعية المحددة للقيمة العادلة بتكاليف الإنتاج والتوزيع وتكاليف أخرى تقوم بأحتسابها الشركات العملاقة الداخلة في المبادلات التجارية منها تكاليف الأستحواذ والأستبدال والتكاليف المتعلقة بأستخدامات البدائل القريبة، كما وأن هناك تكاليف إجتماعية أخرى لها تأثيراتها أيضاً في تحديد القيمة العادلة منها تكاليف المنافع الاجتماعية، مثل تكاليف الضمان الاجتماعي، الضمان الصحي وغيرها من التكاليف الأجتماعية(سلمان، 2000: 124).

تتلخص العوامل الذاتية والتي لها مساهماتها في تحديد القيمة العادلة من خلال التكاليف التي تحدثها هذه العوامل، من بينها المخاطر الناجمة عن نوع العمل ومواقعه، والتي لها خصائصها المختلفة بحسب نوع العمل والنشاط الأقتصادي، لذا فأن هذه المخاطر تضيف تكاليف مختلفة بحسب اختلافات أنماط المخاطر التي تواجهها أنشطة الأقتصاد المختلفة، إضافة إلى ذلك فأنه ومن أجل تحديد القيمة العادلة لأي منتج لابد من أخذ تكاليف رأس المال وعوائده في الاعتبار، والتي لها تأثيراتها وبطبيعة الحال في تحديد القيمة العادلة والتي تختلف أيضاً بحسب اختلاف طبيعة النشاط الأقتصادي (معروف، 2006: 117).

ج- التجارة العادلة: وهي ستراتيجية يقصد من ورائها التخفيف من حدة الفقر والتشبث بتحقيق أنماط مناسبة من التنمية المستدامة، ويقصد من ورائها أيضاً خلق الفرص أمام المنتجين والعاملين اللذين وجدوا أنفسهم تحت سياط المحرومية المسلط عليهم وأمام مرارة التهميش التي ذاقوا ذرعها بفعل النظام التجاري التقليدي المجحف بحق هؤلاء(دياب، 2012: 191).

هناك أوساط كثيرة تعتقد بأن القيد أمام تحقيق تنمية مستدامة يتلخص في الشروط المجحفة التي فرضتها عملية تقسيم العمل الدولي، وهكذا ومن أجل نيل مبتغى البلدان النامية الساعية إلى جني الثمار اليانعة لتنمية حقيقية بمعانيها الصحيحة يتلخص في تأمين أنماط مناسبة من التجارة الدولية العادلة(عجمية، 2007: 110).

من خلال ماتم طرحه سابقاً بخصوص المفاهيم (القيمة الاعتيادية، القيمة العادلة، التجارة العادلة)، فأن الإغراق السلعي قيد البحث يعد ممارسة منافية لهذه المبادئ الميتافيزيقية المحققة للعدالة على صعيد التبادل التجاري العالمي. عليه فأن إستقطاع الحقوق الخاصة لفرض إجراءات مكافحة الإغراق من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT وفيما بعد من

منظمة التجارة العالمية WTO نابعة من أحقية العدالة على الأجحاف(لال داس، 2006: 245)

ثالثاً: شروط و دواعي تحقق الإغراق السلعي

في حال التمعن في ظاهرة الإغراق السلعي من وجهة النظر الأقتصادية، نستنتج بأن هذه الممارسة هي ممارسة تحصل في مجال التبادل التجاري الدولي، وهي ممارسة تعتمد في تواجدها توافر شروطها الضرورية والكافية، وهكذا ومن أجل الاحاطة الكاملة بهذه الظاهرة فأننا نشير إلى الشروط الواجب توافرها والتي تتلخص في:

أ- بغرض تحقق الإغراق السلعي لابد من تواجد سوقين منفصلتين، وهي السوق الداخلية أو السوق الوطنية للبلد المصدر الذي تحصل فيه ممارسة الإغراق السلعي، وسوق البلد المستورد الذي يتعرض إلى ممارسة الإغراق السلعي، وهكذا فأن توافر هاتين السوقين يعد شرطاً ضرورياً، من أجل تصور حالة عدم التدفق الحرّ وغير المقيد مابين السوقين المنفصلتين(شوسودوفسكي، 2001: 124).

ب- يمتلك المصدرون في سوقهم الداخلية القدرة السوقية الكافية في التأثير على أسعار السلعة المعينة في سوقهم الداخلية(حاتم،1991 :184).

ج- إن المصدرين لابد لهم أن يواجهوا منحنى طلب متسم بمرونة نسبية اكبر لبضاعتهم المعروضة في السوق الخارجية المنوي إغراقها، عليه فأن الإغراق السلعي الذي يمارسونه، والسعر الأقل الذي يعرضونه في تلك السوق إنما يعكس حالة السوق تلك التي يشتد فيها الصراع التنافسي لجذب أكبر عدد من المستهلكين لشراء بضاعتهم(Todaro,2009:220).

من خلال ما ورد في النقاط الثلاث أعلاه والتي تعكس الشروط الضرورية والكافية لتحقق الإغراق السلعي في التجارة الدولية، فأننا نستخلص، أن هناك منافع يستحوذ عليها المستهلكون في البلد المستورد، وهذه المنافع حتى لو قبلناها وقتية كونها مستخلصة من تكاليف وتضحيات يتحملها المنتجون والمصدرون في البلد المصدر، بالنظر للأسعار القليلة التي يفرضونها في سوق البلد المستورد والتي تقع وبطبيعة الحال دون أسعار التكلفة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن المستهلكين في البلد المصدر يتعرضون إلى تحمل تكاليف، من خلال ما يقتنونها من بضائع بأسعار أعلى، والسبب يرجع إلى أن منحنى الطلب في سوقهم المنفصلة يتسم بمرونة أقل، إذ أن المنتجين المحليين اللذين يمارسون الإغراق السلعي في الخارج ويساومون بعرض سلعهم بأسعار أقل، فأن هؤلاء يعرضون بضائعهم بأسعار أعلى في السوق الداخلية، ولن يجد المستهلك المحلي أي خيار سوى القبول بهذه الاسعار العالية، والسبب يرجع إلى أن سوقهم المنفصلة مغلقة أمام دخول المنافسين الآخرين، بالتالي فأن المستهلك لن يجد بدائل أخرى ليتحول في طلبه إلى تلك البدائل، وهكذا فأنه يقبل وعلى مضض بالاسعار العالية، بالتالي فأنه يتحمل تكاليف اضافية مقارنة بالمستهلك الموجود في البلد المستورد.

هناك بعضاً من الاسباب تقف وراء الممارسات الإغراقية التي يقوم بها المصدرون، فقد يكون جشع المصدرين واحداً من بين الاسباب التي تدفع بالمصدرين لأن يسلكوا هذا الطريق(حنوش، العلوم الإقتصادية،2011: العدد28).

في الكثير من الاحيان لايمكن الجزم بأن المصدرين جميعهم والذين يمارسون الإغراق السلعي يهدفون إلى تثبيت مواقع احتكارية في أسواق الدول الأخرى المستوردة لسلعهم، عليه فأن المصدر الذي ينوي إمتلاك قوى إحتكارية في أية سوق خارجية فأن عليه أن لايقضي فقط على المنافسين المحليين في بلده، بل عليه أيضاً الايقاع بجميع المنافسين الآخرين حتى الاجانب منهم في تلك السوق واخراجهم منها(علي، 2007: 40).

في سوق مغلقة فأن منشأة ما بمقدورها تجفيف المصادر المالية لمنافساتها من خلال سباق محموم تؤديه في خفض الأسعار، الاّ أنه وفي الأسواق غير المغلقة فأن المصدِّر الجشع سوف يجابه بموجة جديدة من المنافسين الأجانب اللذين سوف يأتون لملء ذلك الفراغ الذي احدثه المنافسون المحليون الذين تم اخراجهم من السوق، عليه فأذا كانت المنافسة السعرية المحمومة في تخفيض الاسعار ممكنة في السوق المحلية بالنسبة إلى المصدِّر الجشع، الاّ أن هذا الامر بعيد الاحتمال في الاسواق الخارجية وعلى الصعيد الدولي(سعيد، 2011: 58).

إن القوانين التجارية غير المتوقعة والانخفاض في الطلب بالامكان أن يدفع بالمنتجين إلى أن يبيعوا منتجاتهم بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج في حال إذا ما استطاع هؤلاء ومن خلال مبيعاتهم لانتاجهم أن يغطوا جميع تكاليفهم المتغيرة وجزءً من تكاليفهم الثابتة، لذا فأن المنتجين يفضلون الاستمرار في الإنتاج والبيع بأسعار دون متوسط التكاليف الكلية على أن يتوقفوا عن الإنتاج، عليه فمن عادة المنتجين أن يسلكوا سلوكاً مفاده انه وفي حال عدم الامكانية لتجنب خسارة محققة فأن هؤلاء يحاولون أن يجعلوا من الخسارة اقل مايمكن، لذا فأنهم يكونون مستعدين لتحمل جزء من الخسارة، ويفضلونها على خسارة اكبر، وهكذا وفي هذه الحالة فأن هؤلاء قد يستمرون في انتاجهم دون متوسط التكاليف الكلية حتى في حال إذا ما توسعت الفجوة بين متوسط الايراد أو السعر المنخفض دون متوسط التكاليف الكلية، في حال إذا وصل الفرق مابين متوسط التكلفة الكلية الاعلى والسعر إلى حجم متوسط التكلفة الثابتة بمعنى أنه مستعد أن يبيع بسعر لايغطى سوى متوسط التكاليف المتغيرة(السيد علي، 184:1984).

وحيث بالامكان توضيح الصورة اكثر من خلال ايراد المعادلات ادناه:

متوسط التكاليف الكلية = متوسط التكاليف المتغيرة + متوسط التكاليف الثابتة

السعر > متوسط التكاليف الكلية

السعر = متوسط التكاليف المتغيرة

متوسط الخسارة من بيع وحدة واحدة من المنتج في السوق الخارجية وفي حال إعتماد ممارسة الإغراق السلعي يكون كالآتي:

متوسط الخسارة = متوسط التكاليف الكلية – متوسط التكاليف المتغيرة (السعر)

متوسط الخسارة = متوسط التكاليف الثابتة

وهكذا ومن خلال ما ورد اعلاه فأن ممارسة الإغراق السلعي في الاسواق الخارجية وفي التبادل التجاري العالمي يمكن أن يفرض واقع الحال المفروض على المنشآت لأسباب تعود إلى أوضاع السوق الداخلية أو الخارجية أو السوقين معاً، أو حتى لأسباب تعود إلى الأوضاع الداخلية للمنشأة(عبدالرزاق، 2010: 278).

فضلاً عن ماتم ذكره سابقاً، فأنه بالامكان توسيع نطاق الحالة التي يتم فيها تحقق الإغراق السلعي في مجال التبادل التجاري العالمي، ليتعدى أيضاً البيع بسعر أقل من التكلفة أو القيمة العادلة، إذ أن هذه الممارسة قد تتحقق أيضاً في حال القيام بالبيع بكميات كبيرة دون التكلفة وفي لحظة زمنية معينة دون التكلفة، حتى وإن كانت الأسعار السائدة في الداخل هي نفسها التي يتم طرحها في الخارج، عليه فهناك من يقول بأنه في حال طرح كميات قليلة من السلع بأسعار أقل من سعر التكلفة وفي لحظة زمنية معينة يمكن استبعادها ضمن مجال ممارسات الإغراق السلعي والحجة في ذلك أن هذه الممارسة وبتلك الكميات القليلة سوف لن تسبب تحقق ضرر مادي بالدولة المستوردة، ولا داعي وحسب التوصيات التي اطلقتها منظمة التجارة العالمية لأتخاذ اجراءات رادعة من قبيل إجراءات مكافحة الإغراق السلعي(شمت، 2010: 120).

رابعاً: الإغراق السلعي بعد إقامة النظام الاقتصادي العالمي السائد حالياً

في الفترة ماقبل الحرب العالمية الثانية، كان العالم يعوزه نظام اقتصادي عالمي تسود فيه منظمات اقتصادية عالمية، توكل اليها تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وتتبنى بلدان العالم شروطها وتلتزم بمبادئها، وهكذا فأن فقدان هذا النظام حرم العالم من أن يتمتع بالسلع الاقتصادية العالمية العامة. وهكذا فأنه وفي ظل الشروط الاقتصادية العالمية السائدة آنذاك، فأنه لم تكن هناك قواعد عالمية عامة ترعاها جهات عالمية للتصدى لأيه ممارسة مجحفة في مجال التبادل التجاري العالمي بضمنها الإغراق السلعي في التجارة العالمية(موردخاي، 2010: 151).

بعد إنعقاد مؤتمر (بريتن ودز) و إثر تشكل المنظمات الإقتصادية العالمية ساد نظام اقتصادي عالمي يؤمن السلع الاقتصادية العالمية العامة والتي تؤمن النظام العام في العلاقات الاقتصادية الدولية وتقلل من حالات عدم اليقين، حيث ورغم قليل من التعثر فقد تشكلت الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وبعدها منظمة التجارة العالمية ألتي كانت تستهدف إقامة نظام تجاري عالمي عام أساسه الحريات التجارية على الصعيد العالمي، كما وأن الاحكام الواردة في هذه المنظمة وضرورة تقيد البلدان الاعضاء بها منحت الامكانية قي تقليل حالات الركوب المجاني، غير أنه ورغم إتفاق الجميع على البنود الواردة في هذه المنظمة ورغم العواقب الناجمة عن الاخفاق في الالتزام بالشروط الواجب اعتمادها، فرغم كل ذلك فقد تبين بأن هناك بعضاً من الإنحرافات وحالات من عدم التقيد بشروطها، كما وكانت هناك حالات من الالتفاف على بنود هذه المنظمة وسوء للاستفادة من أحكامها، من بينها سوء الاستفادة من

التسهيلات التجارية التي اطلقتها هذه المنظمة، من بينها ممارسات الإغراق السلعي(سعيد، 2011: 74).

حيث ورغم الاجراءات الاحترازية بشأن مكافحة الإغراق، فقد ثبت للجميع بأن هذه الممارسات قد تبقى، ومن غير الممكن قطع دابرها بأي حال، لذا فأن ما أفرزها النظام التجاري العالمي العام من نتائج سلبية عدت تكلفة استوجب تحملها، علماً أن البلدان الاكثر تعرضاً للإغراق والملتزمة بشروط الحريات التجارية كانت متعرضة اكثر إلى هذه الممارسات، بالتالي فأنها تحملت الكثير من التكاليف في سبيل إدامة النظام التجاري العالمي العام، على وجه الخصوص بعد اطلاق مبادئ (بريتن ودز) وبعد نشوء الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (سعيد، 2011: 158).

منذ تشكل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، فأن هذه الاتفاقية كانت تروم و على الدوم أن تجرى موائمة مابين دعواتها إلى تحرير التجارة وتقليل التعريفات التجارية وغيرها من القيود الكمية على التجارة، وبين العمل من أجل لجم النتائج غير المرجوة الناجمة عن إطلاق تلك الحريات من بينها ممارسات الإغراق السلعي، لذا فأن هذه المسألة أصبحت مطروحة في الاتفاقية العامة التعريفة والتجارة ودخلت ضمن النقاشات التي كانت تجريها GATT في جولة (كنيدي) للمفاوضات والتي جرت في ستينات القرن الماضي، وهكذا وإثر النقاشات الدائرة في تلك الجولة جرى الاتفاق أن يكون بامكان الدول الاعضاء في الاتفاقية في سن قوانين خاصة بها لمكافحة الإغراق، وهكذا فأنه ومنذ ذلك الوقت فأن بلداناً عديدة وبضمنها الولايات المتحدة قامت بسن تشريعاتها الخاصة بالتجارة العادلة والتي إنطوت في طياتها قانونها الخاص بمكافحة الإغراق(Robert,1996:150).

انطلاقاً مما سبق ذكره أعلاه. فأن الاحكام الخاصة بمنظمة التجارة العالمية تسمح للحكومات في أن تقف بوجه ممارسات الإغراق السلعي في حال إذا وجدت الحكومات إن هذه الممارسات تلحق الأذى المادي بالقدرة التنافسية للانشطة الإنتاجية المحلية، الا أنه يشترط على الحكومات وقبل قيامها بأتخاذ أية اجراءات لمكافحة الإغراق، عليها أثبات تحقق الإغراق السلعي، بمعنى أن الحكومات لن يتعين عليها أي إجراء الآ في حال إثباتها بأن الإغراق السلعي قد تحقق في بلادها، كما ويتعين عليها ايضاح مديات الإغراق من حيث الاسعار الأدنى المطروحة في بلادها بالقياس إلى البلد الأصلي الممارس لعملية الإغراق، كما ويتعين عليها إثبات بأن ما حصل من إغراق سلعي قد سبب في الحاق ضرر مادي بمعنى أن عليها أن تقوّم الحسابات الخاصة بالخسائر المادية التي الحقت ببلادها جراء تلك الممارسة(Paul,2003:200).

من أجل الكشف عن مسيرة نمو التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي، ومدى مساهمة هذه الممارسة في تحقيق المبادلات التجارية العالمية نعرض الجدول (10).

من خلال الإطلاع على الجدول (10)، يتبين أن ممارسات الإغراق السلعي في التجارة العالمية كبيرة وتقدر بحوالي ثلث التجارة العالمية، كما أن هذه الممارسة وفي إطار التجارة العالمية في تصاعد، رغم أن المسار التصاعدي لهذه الممارسة يجري بمعدل نمو سنوى قدره (8%) خلال فترة البحث الممتدة ما بين (2000-2011)وهو معدل كبير نوعاًما، الآ أن

ما تمت ملاحظته من خلال بيانات الجدول، هو أن النمو الحاصل في الأهمية النسبية للتجارة عن طريق الإغراق السلعي في إطار إجمالي التجارة العالمية في تنامي بشكل طفيف، وهذا ما يؤكد أنه ورغم إجراءات مكافحة الإغراق من قبل البلدان المختلفة ورغم سماح منظمة التجارة العالمية للبلدان الاعضاء للتصدي إلى هذه الممارسة بإتخاذ إجراءات رادعة، الآ أن الإنفتاح العالمي بتاثير إفرازات العولمة الإقتصادية شرع الأبواب أكثر بوجه هذه الممارسة وجعل من ممارسات مكافحة الإغراق أقل تأثيراً وحدة بوجه الإغراق السلعي، مما أدى إلى لجوء بلدان عديدة إلى تقديم شكاويها بهذا الخصوص كما يظهر في الجدول (11)

الجدول (10)

التجارة العالمية المتحققة عن طريق الإغراق السلعي وأهميتها النسبية في التجارة العالمية بالمليار دولار خلال المدة (2000-2011).

السنوات	اجمالي التجارة العالمية	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة عن طريق الإغراق %	نسبة التغير السنوي %
2000	6186	---	2000	---	32	---
2001	5984	-3.2	1864	-7.2	31	-3.2
2002	6272	4.8	1938	3.8	30	-3.3
2003	7369	17.4	2200	11.9	29	-3.4
2004	8907	20.8	2697	18.4	30	3.3
2005	10431	17.1	3099	12.9	29	-3.4
2006	11762	12.7	3645	14.9	30	3.3
2007	13570	15.3	4120	11.5	30	0
2008	15775	16.2	4829	14.6	30	0
2009	12859	-18.4	3851	-25.3	29	-3.4
2010	15238	18.5	5008	23.1	32	9.3
2011	17779	16.6	5929	15.5	33	3
معدل النمو السنوي %	23.5		8.5		0.2	

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على:

1-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، ص22، 2001.

2-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، ص 25، 2002.

3-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، ص21، 2003.

4-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، ص 19، 2004.

5-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، ص21، 2005.

6-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، ص22، 2006.

7-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.6)، ص10، 2007.

8-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، ص22، 2008.

9-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، ص20 2009.

10-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، ص23، 2010.

11-إحصائيات WTO، الجدول رقم(1.5)، ص24، 2011

الجدول (11)
الشكاوى المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية عن ممارسات الإغراق السلعي
خلال المدة (2000-2011)

الدولة المقدمة للشكوى	عدد الشكوى
أرجنتين	10
أستراليا	4
برازيل	3
كندا	5
صين	1
الدول الأوروبية	14
الهند	12
اليابان	1
الأردن	1
نيوزلاند	3
باكستان	1
جنوب افريقا	7
تايلاند	2
الولايات المتحدة	17
مصر	4
المجموع الكلي	**86**

المصدر :تم إعداد الجدول بالإعتماد على:
-UNCTAD,Anti_Dumping and Countervailing Procedures_use or abuse,Implication for developing Countries,p 4-6,Jeneva,2011

من أجل التصدي لممارسات الإغراق السلعي، ومن أجل ابعاد شرور هذه الممارسة فإن بلداناً كثيرة إتخذت إجراءات رادعة بوجه ممارسات الإغراق السلعي كما تظهرفي الجدول (12)

الجدول (12)
عدد الإجراءات المعتمدة لمكافحة الإغراق خلال المدة
(2011 – 2000)

الدولة	السنوات/2000-2011
أرجنتين	3
أستراليا	14
برازيل	7
كندا	1
صين	2
الدول الأوروبية	5
الهند	8
اندنوسيا	6
اليابان	0
مكسيكو	3
روسيا	0
جنوب أفريقا	3
تركيا	0
الولايات المتحدة	2
المجموع الكلي	**54**

المصدر:
-UNCTAD,Ati_Dumping and Countervailing Procedures_use or abuse,Implication for developing Countries,p 30,Jeneva,2011

خامساً: مبررات الحمائية في مكافحة الإغراق السلعي

في الماضي وقبل قيام النظام الاقتصادي العالمي السائد، وقبل نشوء المنظمات الاقتصادية العالمية الحالية، منها على وجه الخصوص منظمة التجارة العالمية WTO التي تأسست على أعتاب الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، في ذلك الوقت لم تكن هناك إتفاقات دولية بشأن تقليل التعريفات التجارية مابين الدول، ولم تكن هناك قواعد عامة تنظم العلاقات التجارية مابين دول العالم بأتجاه تحقيق إنسيابية اكثر للتجارة العالمية، والحد من العوائق التجارية، لذا فأن الوضع العالمي السائد في مجال التبادل التجاري العالمي كان تسوده قيود صارمة على المبادلات التجارية كانت تفرضها البلدان من بينها التعريفات التجارية والقيود اللاتعريفية الاخرى التي كان يتم فرضها في المبادلات التجارية، مثل أنظمة الحصص في الاستيراد.

بعد تشكيل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وبعدها منظمة التجارة العالمية، فأن العالم تحول كثيراً صوب المزيد من تحرير التجارة أساسها تقليل القيود التعريفية وغير التعريفية، الا أنه ومن أجل حل مشكلات التجارة غير العادلة في إطار الحرية التجارية في التبادل التجاري العالمي، فقد أقرت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، إمكانية أن تقوم البلدان المتعرضة للإغراق السلعي في ممارسة اجراءات تخص مكافحة الإغراق في حال تعرضها للأذى المادي، غير أن هذه الإجراء الاخير، ورغم أنها تصب في إطار إحقاق الحق، الا أنها قد تنتهي إلى العودة من جديد إلى فرض قيود جديدة على الاستيراد من الخارج بحجة حماية الانشطة الإنتاجية المحلية من ممارسات ظالمة تقدم عليها البلدان المصدرة من خلال الإغراق السلعي(لال داس، 2005 :140).

تهدف اجراءات مكافحة الإغراق إلى حماية المنتجين المحليين من الممارسات التسعيرية غير العادلة، منها وعلى سبيل المثال تحديد سعرين مختلفين أحدهما في السوق المحلية والآخر في السوق الخارجية، أي بمعنى الاحتكام إلى التمييز السعري، والذي يعد في واقع الأمر نمطاً من أنماط الإغراق، أو تحديد أسعار واطئة دون سعر التكلفة في الاسواق الخارجية والذي يعد أيضاً ممارسة غير عادلة في نظر المدافعين عن الاجراءات الخاصة بمكافحة الإغراق(جوارتينى، 1999: 72).

ينطلق الدفاع عن فكرة مكافحة الإغراق السلعي على أساس حجتين يستند عليهما المتشبثون بفكرة مكافحة الإغراق وهما:

أ- أن ممارسات الإغراق التي تقدم عليها جهات خارجية، انما مدعومة بسوق وطنية محمية، أو أن هذه الممارسات يتم إطلاقها من خلال معونات مالية حكومية، أو دعم حكومي مباشر أو غير مباشر، وهكذا فأن أصناف الدعم هذه تمنح للجهات الممارسة للإغراق السلعي أنماطاً من المزايا غير العادلة بحق الاطراف العالمية الاخرى المنافسة، وهكذا فأنه لولا أصناف الدعم هذه، فأن الجهات الممارسة للإغراق السلعي والتي تطرح ومن خلالها أسعاراً تنافسية في غاية الرخص، فأنها تصبح غير قادرة في أن تمارس مثل هذه الممارسات(كراجة، 42، 2001)، وبالتالي فأنها لولا ممارساتها تلك فأنها تجد نفسها خارج إطار التنافسية على صعيد التبادل التجاري العالمي، لذا فأن الممارسات الإغراقية تنال في الواقع من آليات السوق الحقيقية غير المستندة إلى الاليات التعويضية المغذية لممارسات الإغراق السلعي والتي تتيحها وسائل الدعم في إمكانية طرح أسعار أقل(موردخاي، 2010: 84).

ب- يعتقد المدافعون عن آليات مكافحة الإغراق، بأنه وفي حال عدم تبني اجراءات مكافحة الإغراق السلعي، فأن الجهات الممارسة للإغراق السلعي في التبادل التجاري الخارجي، وفي حال تمكنها من إبعاد المنافسين الآخرين، فأن الخطوة التالية التي سوف تقدم عليها الشركات الممارسة للإغراق السلعي تتمثل في العمل على الاستخدام غير السليم لقواها السوقية الاحتكارية والمتحكمة والتي سوف تنتهي إلى الاضرار بالمستويات المعاشية للبلدان المستوردة وللعالم بأسره، بل وأن إمتلاك مثل هذه القوى الاحتكارية قد يضر أيضاً بالتبادل التجاري العالمي، إذ أن فرض الاسعار الاحتكارية العالية ينتهي إلى تراجع المبادلات التجارية على الصعيد العالمي(فهمى، 1957: 239).

سادساً: دول تمارس حالياً الإغراق السلعي في التبادل التجاري العالمي

رغم إنتشار ممارسات الإغراق السلعي حسب أبعادها الزمانية والمكانية، وعدم الامكانية في حصر هذه الممارسات في إطار فترة زمنية معينة وفي نطاق جغرافي معين، الاّ أنه بالامكان الاشارة إلى ممارسات إغراقية صادرة من دول معينة وفي أنشطة اقتصادية معينة بالذات، حيث وفي الوقت الحاضر فأن هناك عناوين شاخصة يمكن ابرازها في مجال الإغراق السلعي بخصوص دول معينة، عليه وتأسيساً على هذه الفرضيات والوقائع الحالية تتم الاشارة إلى بلدان تمارس الإغراق السلعي، وذلك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

أ- الإغراق السلعي في الولايات المتحدة الامريكية :

في الوقت الذي تتعرض الولايات المتحدة الامريكية إلى ممارسات إغراقية عديدة صادرة من غيرها من الجهات بسبب السوق الواسعة للولايات المتحدة الامريكية وبحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد فيها الذي يدعم أركان الحريات الاقتصادية والتجارية (Todaro,2009:204)، رغم وجود قوانين واجراءات منظمة لضبط الإغراق السلعي ولجمها في إطار قوانينها الخاصة بمكافحة الإغراق، الاّ أن الولايات المتحدة الامريكية معروفة بأنها تمارس هي أيضاً ممارسات الإغراق السلعي، على وجه الخصوص في القطاع الزراعي بغرض ديمومة النشاط الزراعي في الولايات المتحدة الامريكية الذي يحتل مكانة بارزة في الاقتصاد الامريكي رغم كونها أعظم ماكنة صناعية في العالم بأسره قاطبة (Blanchard,2006:226).

من خلال ملاحظة الممارسات الإغراقية التي تقدم عليها الولايات المتحدة، ظهر أن الولايات المتحدة الامريكية تركز في سياساتها الإغراقية في مجال القطاع الزراعي، كما وأن هذه السياسات والممارسات الامريكية أصبحت مثار إنتقاد جهات خارجية ومن بينها المنظمات غير الحكومية، بأن ما تقدم عليها الولايات المتحدة من ممارسات إغراقية خارج أسواقها تضر كثيراً بصغار المزارعين في البلدان الأخرى بضمنها البلدان الزراعية الفقيرة (Robert,1996:166).

تشير التقارير الصادرة عن منظمة التجارة العالمية وغيرها من الجهات بأن ممارسات الإغراق السلعي الزراعية للولايات المتحدة الامريكية في السوق العالمية تتركز في مجالات إنتاج الذرة، فول الصويا، القمح، القطن والرز.

من خلال ملاحظة البيانات الخاصة بممارسات الإغراق السلعي الزراعي الامريكية، ظهر أن المنتجين الزراعيين الامريكيين قد يبيعون منتجاتهم الزراعية بأسعار أقل بنسبة 40% من تكلفة انتاجهم، وحيث تهدف الولايات المتحدة الامريكية وإضافة إلى تحقيق أهدافها الخاصة بالإغراق السلعي في السوق الدولية، فأنها تهدف أيضاً إلى ابعاد المنافسين الأجانب عن السوق المحلية الأمريكية.

من أجل توضيح الصورة عن ممارسات الإغراق في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال محاصيل (القمح، الرز، القطن)، نعرض الجدول (13)

الجدول (13)

متوسط تكلفة الإنتاج وسعر التصدير ونسبة الإغراق من الصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية لمحاصيل (القمح، الرز، القطن) خلال المدة (2000-2011)

السنوات	القمح			الرز			القطن		
السنوات	متوسط التكلفة (بوشل /دولار)*	سعر التصدير (بوشل/دولار)	نسبة الإغراق من الصادرات %	متوسط التكلفة (بوشل /دولار)	سعر التصدير (بوشل /دولار)	نسبة الإغراق من الصادرات %	متوسط التكلفة (بوشل /دولار)	سعر التصدير (بوشل /دولار)	نسبة الإغراق من الصادرات %
2000	5.45	3.17	43	18.21	14.83	19	1.147	0.574	50
2001	6.23	3.5	44	18.25	14.55	20	1.066	0.396	50
2002	7.24	4.09	43	17.92	11.08	34	1.068	0.370	65
2003	5.63	4.04	28	18.43	13.68	26	1.054	0.562	47
2004	5.66	3.36	41	14.05	12.2	19	1.053	0.712	32
2005	5.39	3.09	42	9.47	8.3	18	0.908	0.696	23
2006	5.54	3.24	40	12.10	10.2	21	0.931	0.539	42
2007	5.55	3.25	40	14.60	11.3	24	1.085	0.553	49
2008	6.28	3.58	44	24.18	19.15	35	0.971	0.732	25
2009	5.96	3.66	42	18.40	14.63	20	1.160	0.934	19
2010	6.51	4.21	41	17.15	12.08	32	0.927	0.779	16
2011	7.21	4.91	42	16.0	14.03	21	1.038	0.23	50

*بوشل:هو أداة قياس بريطانية وأمريكية للأحجام الجافة وتساوى (8 غالون)، وتستعمل لقياس المنتوجات الزراعية الجافة وليس السائلة.

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على:

1-USDA,National Agricaltural Statistics Service,Agricultural Prices,Table 5,p20,2011

2-USDA,National Agricaltural Statistics Service,Agricultural Prices,Table 2,p23,2011.

3-USDA,National Agricaltural Statistics Service,Agricultural Prices,Table 4.1,p22,2011.

4-WTO,Agreement on Agriculture:A Decade of dumping,Table 2 Annex1:ix,2005

5-WTO,Agreement on Agriculture:A Decade of dumping,Table 5 Annex1:ix,2005

6-WTO,Agreement on Agriculture:A Decade of dumping,Table 4 Annex1: x,2005

ب- ممارسات الصين الشعبية للإغراق السلعي:

رغم إمكانات الصين العظيمة المنهلة بالأساس من الحجم الكبير للقوى العاملة الصينية التي تزود شتى حقول الإنتاج بقوى عاملة منخفضة التكلفة، ورغم الموارد الطبيعية الغزيرة في دولة الصين الكبيرة، الاّ أن الصين ورغم كل هذه الامكانيات الكبيرة فأنها ومنذ تراجعها على الساحة العالمية ومنذ زمن بعيد بعد تشييدها لحضارة قديمة عريقة، فأنها مالت إلى النخور والضمور لحين ما أقدمت عليها من إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية جذرية بدأتها الصين إثر وفاة زعيمها الراحل (ماوتسى تونغ) أواخر السبعينات من القرن الماضي(لطفي،2003،163).

بعد اجرائها لأصلاحات جذرية وشاملة، فأن المارد الصيني وبقواها الجبارة طفى إلى سطح المنافسة العالمية مستفيدة من المزايا التنافسية الكبيرة التي تمتلكها الصين من تكاليف عمل منخفضة، كما وأن الصين إستفادت كثيراً من الانفتاح الكبير أمام الاستثمارات الاجنبية، حيث وبعد ذلك الانفتاح فأن شركاتاً أجنبية كثيرة تدفقت إلى الصين من أجل جني أرباح طائلة في أرض الصين البكر التي غذت تلك الشركات بأرباح كبيرة، وهكذا فأن تفاعل وتناغم قوى الصين الداخلية مع القدرات الكبيرة التي قدمتها الأستثمارات الاجنبية إلى النشاط الإنتاجي الصيني، جعل من الصين دولة تنال إبتداءً من العقدين الأخيرين من القرن الماضي ومروراً بالعقد الأول من القرن الحالي وحتى وقتنا الحاضر أكبر معدل للنمو السنوي في اقتصادها والذي كان يصل، بل ويتعدى أحياناً 10%، خلال كل هذه الفترة، لذا فأن الصين وهدياً بهذا النمو السريع جداً واعتماداً عليه أصبحت ثاني أكبر قوة إقتصادية في العالم في وقتنا الحاضر بعد الولايات المتحدة الامريكية(برج، 2005: 48).

إن الصين التي تأخرت كثيراً على غيرها من البلدان رغم قواها الكامنة العظيمة، فأنها أرادت بعد وثبتها القوية وتعويضاً لما فقدتها من أزمان التداعي، أرادت وبعد تعافيها أن تجرب حظها على الساحة العالمية مستفيدة من قواها الذاتية المتدفقة من إمكاناتها المتاحة وإتكالاً على سياساتها الانفتاحية التي تغذي أيضاً مناهل طاقاتها وتحفزها، ومن سياساتها الخاصة التي تضيف إلى قواها تلك والتي أصبحت وفي أحيان كثيرة مثار إمقاض وإنتقاد كثير في المحافل الدولية، منها الابقاء على (اليوان) الصيني منخفضة القيمة من خلال عدم السماح لها أن ترتفع أسعار صرفها أمام العملات الأخرى والتي تجعل من تكاليف إنتاجها مقارنة بالدول الأخرى وبالحسابات العالمية منخفضة التكلفة، هذه الحالة التي تتيح للصين في أن تعرض منتجاتها في الاسواق الخارجية بأثمان أقل(الكواز،مجلة تنمية الرافدين ،2007: عدد87).

اضافة إلى ما سبق ذكرها من سياسات صينية والتي تدخل في إطار السياسات الإغراقية للصين، فأن الصين تمارس أيضاً ممارساتاً إغراقية إجتماعية، إذ أن معايير العمل في الصين غير لائقة، حيث يتم إستخدام العمال الصينين ولساعات طويلة وفي ظروف عمل رديئة بأجور أقل من دون أن تكون هناك نقابات عمال حرّة تدافع عن حقوقهم، كما وأن الصين تلام أيضاً أنها وفي نشاطاتها الإنتاجية منها وعلى وجه الخصوص نشاطاتها

الصناعية تستخدم الفحم الحجري على نحو كبير، بدلاً من النفط، إذ أن الصين غنية بانتاج الفحم في الداخل، حيث أنها وفي مجال انتاج الفحم واستخدامه كطاقة تلحق الأذى بالبيئة، لذا فأن الصين تلجأ إلى اعتماد ممارسة الإغراق البيئي(راتب، 2007: 128).

إضافة إلى ممارساتها الإغراقية في مجال الإغراق الاجتماعي المستند إلى الاحتياطي الكبير للقوى العاملة الصينية ومعايير العمل الضعيفة، والإغراق البيئي نتيجة التعرض للبيئة، فأن الصين تلام كثيراً في أنها تعتمد شتى صنوف الغش التجاري من تقليد الماركات التجارية والتعرض لحقوق الملكية الفكرية وغيرها من التجاوزات، لذا فأن الصين وبعد كل ما نالتها من قوى متعاظمة وبعد ابتكارها لوسائل تحايل عديدة فأنها باتت تدنو إلى تبوء المركز القيادي في ممارسة شتى صنوف الإغراق في السوق العالمية، ولمنتجات عديدة منها وعلى وجه الخصوص لعب الاطفال والالكترونيات وحتى المركبات بأصنافها المختلفة في الآونة الأخيرة(اليحياوي،128:2008).

تنبئنا التقارير الصادرة من المفوضية الأوروبية بأن الصين تمارس الإغراق السلعي لأدوات المائدة وأدوات المطبخ في سوق الاتحاد الأوروبي الكبيرة من أجل نيل الحصة السوقية، إذ تشكو المفوضية الأوروبية بأن هذه الممارسات الإغراقية الصينية أثرت كثيراً في النيل من المصنوعات الأوروبية المماثلة للمنتجات الصينية، علماً أن المفوضية الأوروبية تحققت من المسألة ووجدت أن أدوات الموائد والمطابخ الصينية تباع في السوق الأوروبية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الصين، وهكذا ونتيجة لما حصل من إغراق سلعي صيني فأن المفوضية الأوروبية أوصت بضرورة فرض تعريفات كمركية على السلع الصينية من هذا القبيل والتي تدخل السوق الأوروبية بقصد الإغراق السلعي، علماً أن رسوم مكافحة الإغراق التي تم فرضها من قبل الاتحاد الأوروبي على السلع الصينية مختلفة بحسب طبيعة الجهات المجهزة للسلع الصينية، حيث وفي حال إذا ما ثبت بأن المجهز يتعاون مع سلطات المفوضية الأوروبية، فأن الضرائب والرسوم التي يتم فرضها على منتجاته تكون اقل بالقياس إلى الرسوم التي يتم فرضها على الجهات غير المتعاونة، وهذا أمر طبيعي، إذ أن المفوضية الأوروبية تروم ومن خلال ممارساتها هذه إبعاد شبح الإغراق السلعي من الصين الذي يلحق الأذى المادي بالمنتجات الأوروبية المصنعة (WTO Report, 2011:21).

من أجل الكشف عن ممارسات الصين الشعبية الإغراقية نعرض الجدول (14).

الجدول (14)

التجارة الصينية المتحققة عن طريق الإغراق السلعي واهميتها النسبية في التجارة العالمية بالمليار دولار خلال المدة (2000-2011)

السنوات	اجمالي التجارة العالمية	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة عن طريق الإغراق %	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة الصينية	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة الصينية بالقياس إلى التجارة العالمية %	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة الصينية عن طريق الإغراق السلعي *	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة الصينية عن طريق الإغراق بالنسبة الى التجارة العالمية %	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية لتجارة الصينية عن طريق الإغراق إلى التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي %	نسبة التغير السنوي %
2000	6186	---	2000	---	32	---	249.3	---	4.0	---	49.8	---	0.80	---	2.4	---
2001	5984	-3.2	1864	-7.2	31	-3.2	266.2	6.3	4.4	9.0	53.2	6.3	0.88	9.0	2.8	14.2
2002	6272	4.8	1938	3.8	30	-3.3	325.6	18.2	5.1	13.7	67.1	20.7	1.03	14.5	3.3	15.1
2003	7369	17.4	2200	11.9	29	-3.4	437.9	25.6	5.9	13.5	87.5	25.6	1.18	12.7	3.9	15.3
2004	8907	20.8	2697	18.4	30	3.3	593.3	26.1	6.6	10.6	118.6	26.2	1.33	11.2	4.3	9.3
2005	10431	17.1	3099	12.9	29	-3.4	762	22.1	7.3	9.5	152.4	22.1	1.46	8.9	4.9	12.2
2006	11762	12.7	3645	14.9	30	3.3	968	21.2	8.2	10.9	197.2	22.7	1.67	12.5	5.4	9.2
2007	13570	15.3	4120	11.5	30	0	1217	20.4	8.9	7.8	243.4	18.9	1.79	6.7	5.9	8.4
2008	15775	16.2	4829	14.6	30	0	1428	14.7	9.0	1.1	285.6	14.7	1.81	1.1	5.9	0
2009	12859	-18.4	3851	-25.3	29	-3.4	1202	-18.8	9.3	3.2	250.4	-14.0	1.94	6.7	6.5	9.2
2010	15238	18.5	5008	23.1	32	9.3	1578	23.8	10.3	9.7	315.6	23.8	2.07	10.1	6.3	1.5
2011	17779	16.6	5929	15.5	33	3	1898	16.8	10.6	2.8	379.6	16.8	2.13	2.8	7.2	12.5
معدل النمو السنوي %	23.5		8.5		0.2		16.0		9.1		16.7		8.7		9.7	

المصدر:تم إعداد الجدول بالإعتماد على :

1-WTO,Report of International Trade,table.1.,2011,p24

2-CRS,Congressional Research Service,table 4 ,2012,p18

ج- دولة الهند والإغراق السلعي:

تعد دولة الهند النموذج الساطع الآخر من الدول الصاعدة التي أثبتت حضورها الفاعل من حيث معدلات نموها السريعة، حيث أن معدل النمو الأقتصادي السنوي في دولة الهند وعلى مرّ العقود القليلة الماضية سجل معدلاً يأتي في المرتبة الثانية بعد دولة الصين الشعبية، وهكذا فأن دولة الهند احتلت مكانتها الطبيعية في العالم من حيث حضورها الأقتصادي، رغم ما تلاقيها الهند من عثرات ناتجة عن القيود الأجتماعية القاسية التي لايستطيع المجتمع الهندي تجاوزها بسبب الانقسامات الحادة في الطبقات الأجتماعية، وعدم الامكانية في الانتقال الطبقي من الطبقات الأجتماعية المنبوذة إلى الطبقات الأجتماعية المرموقة في المجتمع الهندي، إذ أن الانتقال الطبقي المتحجر وغير الممكن ينهل بالأساس من عقائد دينية مترسخة في عقول ونفوس الهنود التي لايمكن تجاوزها بأي حال(Sanjaya,1997:259).

إذا كانت الحالة الأجتماعية السائدة في الهند قد خلقت عثرات حادة في طريق التنمية الأقتصادية والأجتماعية، الا أن انقسام المجتمع الهندي إلى طبقات اجتماعية مختلفة ووجود طبقات منبوذة في المجتمع تصل نسبتها إلى حوالي ثلث المجتمع الهندي، فأن وجود أناس كثيرين منبوذين في المجتمع وموجودون في الدرك الاسفل من المجتمع الهندي، أعطى إمكانية أن يتم إستخدام هؤلاء في مجالات عمل معينة، و في بيئات عمل منافية بكل معانيها الحقيقية إلى المعايير الانسانية التي تستوجب الحفاظ على كرامة الانسان، ناهيك عن شروط العمل الواجب اعتمادها بالصيغ الموجودة في البلدان المتقدمة التي تحترم حقوق العاملين، وهكذا فأن هذه الوضعية السائدة في الهند منحت الفرصة لجهات كثيرة وأصحاب عمل كثيرين في أن يمارسوا الإغراق الاجتماعي(الورد، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية،2000:عدد 3).

اضافة إلى الإغراق الاجتماعي الذي تتم ممارسته في الهند، فأن الهند تمارس أيضاً الإغراق التكنولوجي، عليه ونتيجة لممارسات الهند الواضحة في مجال الإغراق الاجتماعي والإغراق التكنولوجي، وبالنظر إلى الاعداد الغفيرة جداً من القوى العاملة الهندية والانخفاض الحاد لأجور العاملين بسبب إرتفاع نسبة القوى العاملة الهندية في المجتمع الهندي، نتيجة لارتفاع معدلات النمو السنوية للسكان، لذا فأن إمكانات الإنتاج وبتكاليف متدنية متاحة في دولة الهند، كما وأن للهند ميزة أخرى وهي وجود كوادر علمية وفنية متدربة وكفوءة وبدرجات عالية من التأهيل والكفاءة متاحة للاستخدام في مجالات العمل والإنتاج وبأجور غير مرتفعة، وهكذا وبالنظر لهذه المزايا الكثيرة الموجودة في دولة الهند، فقد إستطاعت الهند أن تتمتع بمزايا تنافسية كبيرة أهلتها أن تمارس وبفعالية كبيرة لعبة الإغراق السلعي في الاسواق الخارجية وأن تنجح فيها(ابوشرار، 2007: 30).

إن المتابعين لشؤون وممارسات الإغراق السلعي والمدققين لحسابات التكلفة وجدوا بأن المنتجين المصدرين الهنود يبيعون منتجاتهم في سوق الولايات المتحدة الامريكية بأسعار زهيدة جداً، بحيث تصل الاسعار المطروحة للبيع لتلك المنتجات إلى أقل من 10% من الاسعار الاعتيادية، وهكذا فأن السلع الهندية المطروحة للبيع في السوق الأمريكية ورغم

تعرضها إلى تعريفات استيراد وتعريفات لمنع الإغراق السلعي، الا أنها وبالنظر إلى الاسعار الزهيدة جداً وانخفاضها الحاد جداً عن الاسعار الاعتيادية، استطاعت النفاذ إلى السوق الامريكية، واستطاعت أن تتلقى طلبات عديدة للشراء، لذا فأن ممارسات الهند الإغراقية حققت نجاحات ملحوظة في العديد من الاسواق الخارجية بضمنها السوق الامريكية(Andrew,2008:278,).

يوضح الجدول (15) ممارسات دولة الهند الإغراقية، إذ يتبين أن تجارة الهند الإغراقية في تصاعد كبير كما وأن أهميتها النسبية إلى إجمالي تجارة الهند الخارجية في تنامي ملحوظ.

الجدول (15)
التجارة الهندية المتحققة عن طريق الإغراق السلعي وأهميتها النسبية من التجارة العالمية بالمليار دولار
خلال المدة (2000-2011)

السنوات	اجمالي التجارة العالمية	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة العالمية عن طريق الإغراق %	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة الهندية	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية لتجارة الهند بالقياس إلى التجارة العالمية %	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة الهندية عن طريق الإغراق السلعي	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة عن طريق الإغراق إلى التجارة العالمية %	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية لتجارة الهند عن طريق الإغراق إلى التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي %	نسبة التغير السنوي %
2000	6186	---	2000	---	32	---	42.3	---	0.69	---	18.4	---	0.29	---	0.92	---
2001	5984	-3.2	1864	-7.2	31	-3.2	43.6	2.9	0.72	4.16	21.5	14.4	0.35	17.1	1.15	20
2002	6272	4.8	1938	3.8	30	-3.3	49.3	11.5	0.79	8.86	23.6	8.8	0.37	5.4	1.21	4.95
2003	7369	17.4	2200	11.9	29	-3.4	56	11.9	0.75	-5.3	32.3	26.9	0.43	13.9	1.46	17.1
2004	8907	20.8	2697	18.4	30	3.3	75	25.3	0.84	10.7	43.2	25.2	0.48	10.4	1.60	8.75
2005	10431	17.1	3099	12.9	29	-3.4	95	21.0	0.91	7.69	44.3	2.4	0.42	14.2-	1.42	-12.6
2006	11762	12.7	3645	14.9	30	3.3	120	20.8	1.02	18.72	55.2	19.7	0.46	8.6	1.51	5.96
2007	13570	15.3	4120	11.5	30	0	145	17.2	1.06	3.71	38.8	42.2-	0.28	64.2-	0.94	-60.63
2008	15775	16.2	4829	14.6	30	0	177	18.0	1.12	5.35	45.2	14.1	0.28	0	0.93	-1.07
2009	12859	-18.4	3851	-25.3	29	-3.4	163	8.5-	1.26	11.11	41.3	9.4-	0.32	12.5	1.07	13.08
2010	15238	18.5	5008	23.1	32	9.3	220	25.9	1.44	12.5	55.6	25.7	0.36	11.1	1.11	3.60
2011	17779	16.6	5929	15.5	33	3	305	27.8	1.71	15.7	95.6	41.8	0.53	32.0	1.61	31.05
معدل النمو السنوي %	23.5		8.5		0.2		15.8		2.9		11.5		2.9		2.7	

المصدر:تم إعداد الجدول بالإعتماد على:

1- WTO,Report of International Trade,table 1.5,2011,p24.
2 -IBRC ,Indiana Business Research Center,Indianas Exports and Forign Direct Investment,2001,p11 .
3- ICRIER,Indian Council for Research on International Economic Relation,Anti Dumping Low and practice:an Indian perspective,2002,p33.

المبحث الثالث
المسيرة التأريخية لممارسات الإغراق السلعي في التجارة الدولية

منذ أن نشأت ممارسة الإغراق السلعي، فإن هذه الممارسة بدت عليها تقلبات عديدة من حيث طبيعة سير العملية، ومن حيث حجومها في التجارة الدولية ومن حيث سياسات التحوط تجاهها، إلا أنها ورغم ما حصل عليها من تغيير وتبدل فإن هذه الممارسة بقيت مستمرة ولم تتم معالجتها، والسبب راجع إلى التوسع الكبير للمبادلات التجارية، وقوة تأثير المتغيرات العالمية التي أدت إلى حصول المزيد من الإنفتاح التجاري، وهكذا فأن تبنى قوانين مكافحة الإغراق وبمباركة الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ومنظمة التجارة العالمية لم يتمكن من قطع دابر الإغراق السلعي، بل أن هذه الممارسة بقيت مستمرة ولم تتقطع عبر المراحل التأريخية التي مرّت بها التجارة الدولية، وهكذا ومن أجل تسليط الضوء على ممارسات الإغراق السلعي عبر مراحلها التأريخية، يجدر توزيع هذا المبحث على النقاط الآتية:-

أولاً:الإغراق السلعي في التجارة الدولية ماقبل الحرب العالمية الأولى

ثانياً:الإغراق السلعي في التجارة العالمية مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ثالثاً:الإغراق السلعي بعد الحرب العالمية الثانية في فترة الحرب الباردة.

رابعاً:الإغراق السلعي في زمن العولمة الإقتصادية.

أولاً :الإغراق السلعي في التجارة الدولية ما قبل الحرب العالمية الأولى

تم تداول فكرة الإغراق السلعي منذ ان تم إطلاقها من قبل الكاتب الإقتصادي (فاينر) ، إذ تحدث هذا المفكر وفي كتاباته كيف أن صناعة الورق الإنكليزية قد تعرضت إلى هجمات الإغراق السلعي من قبل المانيا خلال القرن السادس عشر، كما وأن ألمانيا قد تعرضت إلى إنتقادات لاذعة في القرن السابع عشر كونها تبيع منتجاتها بأقل من تكاليف إنتاجها في مناطق البلطيق بغرض إخراج التجار الفرنسين في اسواق تلك المناطق(Nigel,2009:221).

قبل الحرب العالمية الأولى فأن ألمانيا كانت تأتي في المقام الأول من حيث قيامها بممارسات الإغراق السلعي، إذ إن السياسات الإغراقية الألمانية تم دعمها وتشجيعها من قبل الحكومة الألمانية حينما كانت تفرض تعريفات كمركية عالية على الإستيرادات من الخارج، كما وإن ألمانيا استفادت كثيراً من القدرات الإنتاجية الكبيرة والمتعاظمة للصناعة الألمانية والتي أتاحتها تسهيلات ووفورات الحجم الكبير للصناعة الألمانية عن طريق تآلف وتآزر جهود الشركات الصناعية الألمانية، حينما أقدمت هذه الشركات على إقامة كارتلات صناعية في معظم الفروع الصناعية تشتري مواد ومستلزمات على نحو متآزر وتبيع منتجاتها في الخارج على نحو متآلف(عباوي، 1980، 120).

أتاحت السياسات التعريفية التي إعتمدتها الحكومة الألمانية، حينما كانت تفرض تعريفات عالية على الإستيرادات من الخارج أتاحت الفرصة للشركات الألمانية في أن تبيع في السوق الألمانية بأسعار عالية، وهكذا وبما أن الكارتلات الألمانية والتي كانت تعمل كجمعيات

تعاونية للمنشآت الصناعية، وتعمل من أجل مصلحة هذه المنشآت، فأنها كانت تستخدم قوتها التساومية والتي كانت حصيلة المساومة الجماعية للحصول على مواد ومستلزمات وطاقة و وقود وغيرها من المستلزمات الإنتاجية من خدمات النقل والتحميل والتفريغ والخزن وغيرها من الخدمات بأسعار أقل أو أجور أقل، وهكذا فأن هذه الكارتلات الصناعية أمنت تكاليف إنتاجية أقل في حين أنها أمنت أيضاً وفورات الحجم للمنشآت الصناعية الألمانية(سليمان، 2000، 83).

رغم أن الصناعات الألمانية وبحكم إنتماء منشآتها الصناعية إلى الكارتلات الصناعية كانت مستحوذة على مزايا خفض تكاليفها الإنتاجية لأسباب تعود إلى إمتلاك المساومة الجماعية والإنتفاع من مزايا الحجم الكبير، فإن هذه الصناعات كانت تتمتع أيضاً بقدرات إحتكارية أيضاً للبيع بأسعار أعلى في السوق الألمانية المتاحة لها، بعد أن أزيحت منافسة الشركات الأجنبية عن طريق فرض تعريفات عالية جداً على المستوردات الأجنبية، وهكذا فأن قدرة المنشآت الصناعية الألمانية لأن تنتج بتكاليف أقل وتبيع بأسعار أعلى أتاحت لها الحصول على إيرادات عالية من مبيعاتها في السوق الألمانية، لذا فإن هذه القدرات والإمكانات المالية ألتي إستأثرت بها الصناعة الألمانية أتاحت لها إمكانية أكبر في أن تتساوم بصورة أكبر في السوق الخارجية عن طريق المساومة والمنافسة في فرض أسعار أقل، حتى وإن كانت تلك الأسعار أقل من تكاليف الإنتاج، إذ إنها كانت تمتلك قوى جبارة نابعة من مناهل أخرى حسبما تم ذكرها للتو(الحسناوي، 1990، 101).

بفعل الإمكانات الواسعة ألتي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الدولة أيضاً مثلها مثل المانيا، إن كانت قد تخلفت قليلاً عن ركب المسيرة الصناعية فإنها أدركت أنها لن تنال مكانتها الصناعية ألتى تأملها وتستحقها ما لم توحد وتنظم قوى الصناعة الأمريكية في إتحادات إحتكارية(Trusts) لتنظيم الإنتاج ولتحديد الأسعار والتي كانت أشبه بالكارتلات الألمانية، كما وإن الولايات المتحدة الأمريكية شأنها شأن المانيا وضعت تعريفات عالية على إستيراداتها من الخارج، وهكذا فأن الإجراءات التنظيمية الأمريكية وألتي منحت قوى إحتكارية للصناعة الأمريكية، وبالتواصل مع الإجراءات الكمركية ألتي إعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية منحتها أيضاً إمكانية أكبر في أن تمارس الإغراق السلعي في التجارة الدولية، وبالفعل فأن الولايات المتحدة قد مارست الإغراق السلعي في التجارة العالمية(الطائي، 1999، 68).

رغم إتخاذها لجملة من الإجراءات الإحترازية لإمتصاص زخم الإغراق السلعي، من حيث إنشائها لمناطق التجارة الحرة في سوقها الوطنية وأسواق مستعمراتها، فإن بريطانيا وجدت أنه ومن خلال الممارسات الإغراقية الصادرة من كل من المانيا والولايات المتحدة الأمريكية فإن موقعها المتميز في التجارة الدولية في مهب الريح، إذ وجدت بريطانيا أن زخم الإغراق السلعي الصادر من هذين البلدين، على وجه الخصوص في نهايات القرن التاسع عشر نابع من تزويد الصناعة الأمريكية و الألمانية بأنماط عالية من التكنولوجيا (جرار، 1992، 120)، كما وجدت بريطانيا وغيرها من المتابعين لقضايا التجارة العالمية ولممارسات الإغراق السلعي، بأن ماكان يدعم ممارسات الإغراق السلعي في التجارة العالمية آنذاك

يتلخص في الإنتاجية العالية التي إمتلكتها الصناعة الأمريكية والصناعة الألمانية، فضلاً عن الوفورات الإقتصادية المستخلصة من إقتصاديات الحجم الكبير(سليمان، 2000، 89).

حينما رأت بريطانيا أن موقعها المتميز في التجارة العالمية في محل خطر فأنها مارست سياسات تجارية تقييدية لمنع تدفق السلع الألمانية والأمريكية إلى أسواقها(عبد الفضيل، 1982، 132)، إلآ أن دولتي المانيا والولايات المتحدة الأمريكية ردتا بقوة على السياسات التجارية البريطانية التقييدية من حيث فرض حظر على الإستيراد من بريطانيا، وهكذا فإن بريطانيا نالت مزيداً من التباطوء في عملياتها الإنتاجية و حرمت نفسها أيضاً من التكنولوجيا الألمانية والأمريكية المتقدمة (الهيتي، 2000، 136)، لذا فقد تدهورت الإنتاجية في بريطانيا، عليه ونتيجة لما آلت إليها سوء العلاقة ما بين بريطانيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من الجهة الثانية فقد تعالت دعوات دعاة حرية التجارة أمام متخذى القرار في بريطانيا بأن الحرية التجارية وبضمنها قبول الإستيراد من الخارج، حتى وإن كانت من خلال ممارسات إغراقية، ليست بالضرورة أن تصب في ضد مصلحة الصناعة البريطانية، إذ إن ممارسات الإغراق السلعي قد تتيح الحصول على مواد ومستلزمات رخيصة الثمن والتي يمكن إستخدامها كمدخلات (in-put) للعمليات الإنتاجية، بالتالي فإنها تفيد في خفض التكاليف الإنتاجية(الحسناوي، 1990، 135).

ثانياً:الإغراق السلعي في التجارة العالمية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية

شهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تراجعاً كبيراً للتجارة الدولية، إذ أن التبادل التجارى الدولي ما بين بلدان العالم وبدلاً من أن ينمو و يتوسع فإنه شهد تباطوءً وإنحساراً ملحوظاً، والأسباب في ذلك كثيرة، منها تداعيات الحرب العالمية الأولى من حيث الصدمات الكبيرة التي لحقت بالأجهزة الإنتاجية المدنية في معظم بلدان العالم خاصة تلك البلدان التي إشتركت في تلك الحرب بصورة مباشرة وتعرضت إلى خسائر مادية وبشرية ومالية كبيرة والتي أضعفت من طاقاتها الإنتاجية(الطائي، 1999، 125).

أثر إنتهاء الحرب العالمية الأولى، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، فإن الإقتصاد العالمي لم يخطو خطوات جدية نحو التعافي، إذ ورغم التوقيع على معاهدة إنتهاء تلك الحرب، ورغم تخلي البلدان المتحاربة عن العنف والإحتراب العسكري والإقتتال الدموي، إلآ أن النوايا الظامرة تجاه الغير بقيت غير ودية، بل أن الطريقة التي أنهيت بها الحرب لم تكن تفوح منها رائحة السلم الحقيقي والوئام المفعم بالمحبة والتعايش، إذ شعر الألمان بإهانة كبيرة من حيث إلزامها بدفع تعويضات كبيرة للحلفاء ومنها منعها القيام ببناء انواع معينة من الأسلحة بضمنها بناء السفن العملاقة(النجار، 1977، 140).

إن البطالة الواسعة المتفشية في المانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وسعى الحكومة الألمانية إلى معالجتها بإنفاق حكومي متزايد، والإلتزامات المالية الكبيرة التي كانت تتحملها الحكومة الألمانية لدفع تعويضات الحرب والنقص الكبير في الموارد المالية المتاحة في الخزينة الألمانية، أجبرتها على اللجوء إلى طبع أوراق نقدية جديدة وبكميات طائلة جداً، وهكذا فإن لجوء المانيا إلى هذا الخيار والتمادي فيه أسهم في تضخم جامح شهده الإقتصاد الألماني

وأدى في نهاية المطاف إلى إنهيار النظام النقدي الألماني، وفقدان المارك الألماني لقيمته بالكامل(برنيه واسيمون، 1989:153).

إن الأزمة المالية والإقتصادية الكبيرة التي كانت تتحملها المانيا، والإنهيار الحاصل في النظام النقدي الألماني والبطالة الواسعة في المانيا وتدهور مستوى الإنتاج فيها أدى إلى تداعي كبير للقدرات الإنتاجية لألمانيا وبالتالي قدراتها المالية وقدراتها في الإستيراد من الخارج، وهكذا فإن النقص الكبير في الطلب على الإستيراد الألماني من الخارج أسهم في نقل جزء من الأزمة الإقتصادية إلى البلدان الأخرى، وبالتالي فإن هذا الأمر إنعكس على القدرات الإنتاجية لتلك البلدان، وتفاقم معدلات البطالة والتي زادت من النقص في الطلب على الإستيراد من الخارج، وهكذا فإن تراجع الإنتاج وضعف الطاقات الإستيرادية من الخارج أصبح سمة واضحة للإقتصاد(جرار، 1992، 113).

من بين السمات الأخرى التي إتصفت بها العلاقات الإقتصادية وبضمنها علاقات التبادل التجاري، هي أن هذه العلاقات المتأزمة لم تجد مرجعاً عالمياً أو مراجع عالمية بصيغة المؤسسات الإقتصادية العالمية، يتم طرحها هناك كي يتم تداولها وحلها من خلال قواعدها الحاكمة والملزمة، عليه فإن غياب هذه المؤسسات الإقتصادية أملى غياباً واضحاً للنظام الإقتصادي العالمي الذي يفرض النظام العام ويقلل من حالات عدم اليقين (سعيد،2011: 80-83)، عليه فإن الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية أفرزت إجراءات فرادية إحترازية من قبل البلدان لمعالجة أزمتها الإقتصادية من خلال وصفات حلول داخلية وتبني سياسات إقتصادية وطنية وإتخاذ إجراءات إقتصادية لمعالجة أوضاعها الإقتصادية بغض النظر عن تأثيراتها السلبية المنعكسة على البلدان الأخرى وبغض النظر عن ردود الأفعال الصادرة من قبل البلدان الأخرى، وبغض النظر عن تأثيراتها السلبية على ضمور العلاقات الإقتصادية والتبادل التجاري الدولي(صادق، 2001، 141).

من الإجراءات التي إعتمدتها بلدان عديدة متعرضة إلى أزمات إقتصادية حادة أو حتى خفيفة، هي أن هذه البلدان وفي ظل غياب المؤسسات الإقتصادية العالمية كانت تمارس ممارساتاً تدخل في صلب ما تتم تسميته بالركوب المجاني، ، إلآ أنها حاولت أيضاً تصدير منتجاتها إلى الخارج بأية صيغة، كانت حتى وإن كانت عن طريق الإغراق السلعي، وذلك من أجل العمل على إحتكار السوق الداخلية لمنتجاتها الوطنية وإبعاد منافسة المنتجات الأجنبية بغرض إدامة العمليات الإنتاجية والإبقاء على الوظائف في الداخل أوالعمل من أجل عدم إنحسار الوظائف في الداخل، وحدوث معدلات مرتفعة من البطالة، وإن تجري المحاولة من أجل الإبقاء على الأسواق الخارجية مفتوحة بغرض تقوية عناصر الطلب الكلي على المنتجات الوطنية بأن تتم تغذيتها عن طريق الطلب المحلي والطلب الخارجي(كراجة، 2001، 142).

بما أن الإجراءات المعتمدة كانت فرادية من قبل البلدان ولم تكن تحتسب إلى تأثيراتها الضارة على غيرها من البلدان، ولم تكن تنحسب أيضاً إلى ردود الأفعال الصادرة من قبل غيرها من البلدان، وبما أن المؤسسات الإقتصادية العالمية المنظمة للعلاقات الإقتصادية الدولية كانت غائبة عن الوجود، لذا فإن الأفعال الصادرة من قبل العديد من البلدان من أجل حماية المنتجات الوطنية بوجه المنتجات المتدفقة إلى السوق الوطنية بأية صيغة كانت من

بينها صيغة الإغراق السلعي، نتجت عنها ردود أفعال صادرة من قبل غيرها من البلدان لمنع تدفق السلع الأجنبية إليها هي أيضاً سواءً أكانت إستيرادات تأتي بطرقها الإعتيادية أو إستيرادات متأتية عن طريق ممارسات الإغراق السلعي، وذلك عن طريق فرض تعريفات كمركية عالية أو إعتماد الحصص الإنتاجية لتحديد الكميات المستوردة من الخارج(سجوتر، 2009: 141).

في معظم البلدان وبضمنها الولايات المتحدة الأمريكية أعتمدت إجراءات رادعة كثيرة لمواجهة الإغراق السلعي، حيث ومن ضمن الإجراءات المعتمدة، فإن البلدان لجأت إلى تخفيض قيمة عملائها، كي يعمل هذا التخفيض لقيمة العملة الوطنية على رفع أسعار السلع المستوردة المتدفقة إلى الأسواق الوطنية، من خلال ممارسات إغراقية أقدمت عليها غيرها من البلدان، ورغم ماصدر عن هذا التخفيض من تأثير مكافحة الإغراق السلعي، الآ أن الجهات المسؤلة والمراقبة لحالات التدفق السلعي، وجدت أن هذه الإجراءات المعتمدة والتي أصبحت شائعة خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وجدوا بأنها إجراءات قاصرة ولم تقطع دابر الإغراق السلعي، لذا فإن هذه البلدان وإلى جانب لجوئها إلى ممارسات تخفيض قيمة العملة الوطنية، فإنها باشرت أيضاً في فرض رسوم معينة لمكافحة الإغراق السلعي(صادق، 2001: 123).

يمكن القول إن إجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية وألتي تم إعتمادها من قبل بعض البلدان كصيغة من صيغ تعرض البلدان إلى ممارسات الإغراق السلعي الصادرة من غيرها من البلدان المصدرة لجعل أسعار السلع الأجنبية المستوردة عن طريق ممارسات الإغراق السلعي مرتفعة الأثمان في السوق الوطنية، فإن هذه الإجراءات يمكن وصفها بأنها كانت ممارساتاً لتعديل الأوضاع لصالح البلدان المصدرة لتقوية أدوارها في ممارساتها الإغراقية، وذلك لجعل صادراتها في الدول الأخرى منخفضة الأثمان في حال إذا ما كانت سلعها المصدرة تتعرض إلى فرض تعريفات عالية أو أن البلدان الأخرى قامت بتخقيض قيمة عملاتها الوطنية، وهكذا فأن ممارسات الإغراق وإجراءات مكافحة الإغراق نتجت عنها فرض تعريفات عالية على الإستيراد، ومثل هذا الإجراء إنتقل إلى البلدان الأخرى لأن تفرض هى ضرائب إستيراد عالية.

فضلاً عن فرض التعريفات العالية على الإستيرادات ومن ثم إنتشار هذه السياسات والإجراءات بين معظم بلدان العالم خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين والتي نتجت عن الأفعال وردود الأفعال الصادرة، فإن معظم بلدان العالم دخلت في حرب تخفيضات لقيمة عملاتها الوطنية كممارسات تدعم الإغراق في الخارج وتمنع الإغراق في الداخل (علي، 1978: 118)، وهكذا فإن حرب فرض تعريفات أعلى كانت نتيجتها ضمور العلاقات التجارية ما بين البلدان، أما حرب تخفيض قيمة عملات البلدان والتي كانت تهدف إلى تحقيق النتائج نفسها فإنها أسهمت في حصول موجات تضخم عارمة عانى منها الإقتصاد العالمي كثيراً(حاتم، 1995: 153)، وهكذا فإن ممارسات الركوب المجاني وممارسات الإغراق السلعي وإجراءات مكافحة الإغراق السلعي، والتخفيضات الواسعة لقيمة عملات بلدان عديدة نتجت عنها حرب إقتصادية طاحنة بين بلدان عديدة وألتي كانت نتيجتها أن دفع العالم ثمنها كبيراً، والتي تمثلت بتعرض العالم إلى أكبر كساد عصف بالإقتصاد العالمي خلال فترة

الثلاثينات من القرن الماضي، كما وأن تداعياتها أصبحت قوية ما أثرت في نشوب حرب عالمية أخرى وهي الحرب العالمية الثانية والتي إندلعت بفعل العلاقات الإقتصادية والسياسية غير الودية بين البلدان القوية في العالم ونتيجة إنعدام النظام العالمي العام ومؤسسات إقتصادية عالمية تؤمن ذلك النظام(سعيد، 2011: 78).

ثالثاً: الإغراق السلعي بعد الحرب العالمية الثانية في فترة الحرب الباردة

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية أرادت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الغربية الأخرى الإتعاظ من التجارب المريرة التي مرّت بها بلدان العالم وتداعياتها الخطيرة على العلاقات الإقتصادية الدولية منذ إنتهاء الحرب العالمية الأولى، والتي كانت نتيجتها أن ذاق الإقتصاد العالمي مرارات الكساد الأعظم الذي عمق المشكلات الإقتصادية من حيث تباطوءات الإنتاج وإرتفاع معدلات البطالة في معظم البلدان في العالم بأسره، كما وأن سوء العلاقات الإقتصادية والسياسية بين بلدان العالم والحروب التجارية والإقتصادية التي فاقت التصورات جميعها من أفعال وردود و أفعال عدت سبباً قوياً في إندلاع الحرب العالمية الثانية(عباوي، 1980، 123).

من أجل العمل على عدم تكرار التجارب المأساوية التي مرّ بها العالم خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا كانتا تخططان وأثناء الحرب العالمية الثانية للفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بغرض أبعاد العالم عن شبح اى حرب عالمية أخرى(سعيد، 2011، 129).

قبيل إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد أن لاحت في الأفق بوادر إنتصار الحلفاء في تلك الحرب، فإن دول الحلفاء وبالطبع الطرف الغربي منها والتي كانت تنتظر الحرب الباردة مع دولة الإتحاد السوفيتي والمعسكرالإشتراكي، أرادت التخطيط للفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحيث يعم الوئام والتعاون ما بين الدول السائرة في الطريق الرأسمالي، على أن تكون العلاقات الإقتصادية والتجارية ما بين أطرافها على أحسن ما يكون، وهكذا ومن أجل ترجمة هذه الأفكار إلى الواقع العملي فقد إنعقد مؤتمر (بريتين ودز) بغرض أن تكون قراراته وأحكامه أساساً لإقامة نظام إقتصادي عالمي(James,1999,234).

إنتهى مؤتمر (بريتين ودز) إلى إتخاذ قرارات مهمة ومصيرية إذ تم الإقرار على إنشاء منظمات إقتصادية عالمية تعنى بشؤون النظام النقدي العالمي والنظام التجارى العالمي، وكذلك الحال إتخذ قرار بشأن تأسيس بنك عالمي لمساعدة الدول المتضررة في الحرب، على أن يستمر البنك في عمله من أجل مساعدة البلدان في مجالات الإنشاء والتنمية(يحيى، 2001، 89).

بغرض تمتين العلاقات الإقتصادية الدولية ومن اجل إستفادة الجميع من منافع تطوير العلاقات التجارية العالمية، فقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها المنظمات الإقتصادية العالمية وعلى رأسها الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة على تقليل التعريفات التجارية وغيرها من العوائق على التجارة العالمية(لال داس، 2006، 196).

يمكن إرجاع أسباب تحول بلدان العالم الرأسمالي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعتماد سياسات تحرير تجارية اكبر إلى جملة أسباب منها:

ا- إن الولايات المتحدة الأمريكية ورغم أنها كانت تدرك بأنها لاتزال تمثل أعظم قوة إقتصادية في العالم بعد تلك الحرب، الا أنها كانت تدرك أيضاً أن قواها الإقتصادية العظمى ما تلبث أن تميل إلى الهبوط في حال إعتمادها على سوقها الوطنية الكبيرة فحسب، حتى وإن كانت تلك السوق أكبر سوق في العالم، لذا فأنها ومن أجل الإبقاء على قواها الإقتصادية العظمى، ومن أجل ديمومة نموها الإقتصادي، وبغرض عدم حدوث عثرات كبيرة أمام ذلك النمو فإنها عليها أن تضمن السوق العالمية الواسعة في تصريف منتجاتها، وفي إيجاد أسواق مضمونة في إستثماراتها في الخارج، لذا فلا مناص أمامها سوى قيادة العالم صوب عالم تعم فيه حريات تجارية أوسع أساسها تقليل التعريفات التجارية وتقليل الحصص التجارية (ابو شرار، 2007، 128)، وهكذا فإن السياسات الجديدة التي إعتمدتها البلدان المختلفة والإلتزامات الناشئة التي فرضتها المنظمات الإقتصادية العالمية بخصوص الإلتزام بالحريات التجارية وتقليل التعريفات التجارية أوجدت منافذ جديدة لجهات كثيرة من أجل القيام بممارسات الإغراق السلعي(شمت، 2010: 124).

ب- بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية حصلت أنماط من التغيير في التركيبة الصناعية الأمريكية، لذا فإن هذا التغير الحاصل قد أثر كثيراً في قلب المعادلة بخصوص ما تمت ممارستها من ضغوطات سياسية على متخذي القرار بشأن السياسات التجارية المعتمدة، حيث أن الصناعات الأمريكية وبسبب تركيبتها المتغيرة الجديدة، فإنها كانت تمارس الضغط من أجل حماية الصناعات الأمريكية من المنافسة الخارجية في السوق الخارجية، وفرض تعريفات إستيراد عالية، إلا أنه وبسبب التغير الحاصل في التركيبة الصناعية الأمريكية، فإن الصناعات الأمريكية لم تعد تمارس ضغوطات من قبيل فرض تعريفات كبيرة على الإستيراد، بل إنها باتت تحبذ تقليل التعريفات التجارية، لذا فإن هذا التحول الحاصل في مطالبات الصناعة الأمريكية أمنت أجواء ملائمة لتبنى الممارسات الإغراقية من قبل المنشآت الأجنبية من أجل الوصول إلى السوق الأمريكية الواسعة(علي، 1978: 119).

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وبعد إدراك الكونغريس الأمريكى إنه قد حان الأوان للحد من الصلاحيات الواسعة التي إمتلكها الرئيس الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية، وكذلك الحال فإن الكونغريس الأمريكي وجد أنه من الضرورة بمكان الحد من الصلاحيات الواسعة التي كانت تتمتع بها الإدارة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، وهكذا فإن الحد من صلاحيات الرئيس ومن صلاحيات الإدارة العسكرية كان توجها نحو مزيد من الإنفتاح أمام العالم الخارجي ومزيد من الإنفتاح أمام التجارة الخارجية(علي، 1978، 117).

لقد أراد الكونغريس الأمريكي في أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية الدور القيادي في قيادة العالم صوب الإنفتاح التجاري ما بين بلدان العالم وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبفعل قواها الإقتصادية الجبارة وبالنظر لما تمتعت بها من قوة عسكرية فائقة، وما لعبتها القوات الأمريكية من أدوار بارزة في جبهات القتال أثناء الحرب العالمية الثانية بل وتبوئها للدورالقيادي في العمليات العسكرية، فإن هذه العوامل جميعها منحت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية أن تتبوء مكانة الصداره في قيادة العالم الحر، علماً أن بريطانيا العظمى

التي كانت تمثل هذا الدور القيادي إقتنعت بأنها لاتستطيع أن تمارس ذلك الدور القيادي الذي كانت تمارسه منذ قيام الثورة الصناعية، بل إن وريثتها الولايات المتحدة الأمريكية هي المؤهلة في أن تشغل ذلك الفراغ الناجم عن الإنسحاب البريطاني لقيادة العالم الرأسمالي(الطائي، 1999: 113).

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية أفاقت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها العالم الرأسمالي في أتون حرب باردة مع المعسكر الإشتراكي الذي تعاظمت قواه العسكرية والإقتصادية والسياسية، وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل تهيئة حلفائها، فإنها إقتنعت بأنه لامفر سوى تقديم شتى أنواع الدعم العسكري والسياسي والإقتصادي إلى حلفائها بغرض تقوية إمكاناتها بوجه المعسكر الإشتراكي، لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت أنه لا مناص سوى تقديم العون والمساعدات المباشرة إلى هذه البلدان، هذا فضلاً عن ضرورة تقديم الدعم والعون غير المباشر إلى تلك البلدان من خلال تقليل تعريفات الإستيراد منها (علي، 1978: 117)، وكذلك الحال منح تسهيلات تجارية أكثر من أجل أن تستطيع الدول الحليفة لأمريكا في أن تصل إلى السوق الأمريكية الواسعة لتصريف منتجاتها في تلك السوق، لذا فإن إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لهذه السياسة الجديدة جعلتها تغض الطرف عن أية ممارسة تقوم بها تلك البلدان للوصول إلى السوق الأمريكية من ضمنها ممارسات الإغراق السلعي التي مارستها الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية(سجوتر، 2009، 136).

رغم تقديمها لتسهيلات تجارية كبيرة، ورغم غضها الطرف لممارسات إغراقية معينة صادرة من حلفائها، من أجل المحافظة على التوازنات القائمة أمام المعسكر الإشتراكي، ومن أجل إمتصاص التهديدات الصادرة من الدول الإشتراكية في زمن الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل الإبقاء على التوازنات الداخلية، ومن أجل حماية مصالحها الوطنية على الأقل من الناحية القانونية، فإنها منحت الإمكانية في دعم الصناعات الأمريكية وحمايتها من أى تهديد أو ضرر يلحق بها عن طريق الإستيراد من الخارج والذي كان يقصد به في الغالب ما يمكن ان تلعبه الممارسات الإغراقية بحق الصناعات الأمريكية (سعيد، 2011: 158).

من خلال ملاحظة الأحكام الواردة في مواثيق منظمة التجارة الدولية (ITO) التي تم التخطيط لإنشائها إثر مؤتمر (بريتين ودز)، والأحكام الواردة في مواثيق الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، فإن هذه الأحكام ذات العلاقة بممارسات تجارية ضارة من قبيل الممارسات الإغراقية ودعم الصادرات، فإن هذه الاحكام تمنح الإمكانية في أن تقوم البلدان المنضوية تحت لواء هذه المنظمات في إتخاذ ما يلزم بشأن حماية صناعاتها وأنشتطها الإقتصادية من هذه الممارسات التجارية غير العادلة(لال داس،2005:170).

بغرض الوقوف عند ظاهرة الإغراق السلعي في التجارة العالمية في فترة الحرب الباردة فإننا نعرض الجدول (16)

جدول (16)
التجارة العالمية المتحققة عن طريق الإغراق السلعي وأهميتها النسبية من التجارة العالمية خلال المدة(1950- 1959)

السنوات	الناتج العالمي (بالترليون) دولار	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة العالمية للسلع (بالمليون) دولار	نسبة التغير السنوي %	سكان العالم (بالمليون) نسمة	نسبة التغير السنوي %	حصة الفرد من الناتج العالمي (بالدولار)	نسبة التغير السنوي %	حصة الفرد من التجارة العالمية (بالدولار)	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة العالمية بالقياس إلى الناتج العالمي %	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي (بالمليون) دولار	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة عن طريق الإغراق بالقياس إلى التجارة العالمية %	نسبة التغير السنوي %
1950	7.0	---	61835	---	2532	---	2756	---	24.4	---	0.8	---	24775	---	40	---
1951	7.4	5.4	82841	25.3	2580	1.8	2883	4.4	32.1	23.9	1.18	25.4	32491	23.7	39	-2.0
1952	7.8	5.1	80108	-3.4	2628	1.8	2956	2.4	30.4	-5.5	1.14	-3.5	36271	10.4	45	13.2
1953	8.2	4.8	81052	1.1	2675	1.7	3054	3.2	30.2	-0.6	1.01	-12.8	37751	3.9	46	2.7
1954	8.4	2.3	85409	5.1	2723	1.7	3100	1.4	31.3	3.5	1.06	4.7	38220	1.2	43	-6.8
1955	9.0	6.6	93898	9.0	2772	1.7	3238	4.2	33.8	7.3	1.04	-1.9	38920	1.7	40	-7.9
1956	9.4	4.2	104542	10.1	2823	1.8	3312	2.2	37.0	8.6	1.16	10.3	40220	3.2	38	-4.9
1957	9.7	3.0	112954	7.4	2875	1.8	3379	1.9	39.2	5.6	1.25	7.2	42250	4.8	37	5.0
1958	10.0	3.0	108942	-3.6	2929	1.8	3400	0.6	37.1	-5.6	1.08	-15.7	42857	1.4	39	4.8
1959	10.5	4.7	117501	7.2	2983	1.1	3521	3.4	39.3	5.5	1.17	7.6	41215	-3.9	35	-12.2
معدل النمو السنوي %	4.3		6.4		1.8		2.6		4.7		2.3		5.1		-0.9	

المصدر:تم إعداد الجدول بالإعتماد على:

1. شعبة السكان بالأمم المتحدة (UNPop)، التوقعات السكانية العالمية، جدول رقم (1) ص 9، 2007.
2. إحصائيات (UNCTAD)/Iinternational Trade منشورة في (www.unctad.org)
3. إحصائيات (UNCTAD)/Population منشورة في (www.unctad.org)
4. MIF,Statical Appendix,table a,p 179.

رابعاً: الإغراق السلعي في زمن العولمة الإقتصادية

بعد سقوط جدار برلين في عام 1989، وإثر إنهيار دولة الإتحاد السوفيتي، فإن بلدان أوروبا الشرقية تخلت عن مناهجها السابقة في إدارة إقتصادياتها على النمط الإشتراكي، بالتالي فإن هذه البلدان شهدت فترة تحول نحو إقامة أنظمة إقتصادية قائمة على آليات إقتصاد السوق، عليه فإن هذه البلدان وفي سبيل تحولها طلبت مساعدات فنية وإدارية ومالية كثيرة من البلدان الرأسمالية الغربية ومن المنظمات الإقتصادية العالمية، وقد قدمت هذه البلدان المنسلخة من أنظمتها الإشتراكية طلبات للإنضمام إلى المنظمات الإقتصادية العالمية، وبالفعل فإن هذه المنظمات الإقتصادية العالمية وبعد دخولها معها في مفاوضات جدية وفرضها شروط عليها فإنها قبلت إنضمام عدد أكبر من هذه البلدان، اما البلدان الأخرى فإنها في طريقها للإنضمام إلى المنظمات الإقتصادية العالمية الرئيسة(حاتم، 1995، 153).

من الطبيعي أن ندرك بأن تخلي البلدان الإشتراكية السابقة عن نهجها السابق، وسيطرة الأفكار الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى مزيد من الحريات، وما تركتها إفرازات الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الإتصالات والمعلوماتية والثورة الرقمية، شكلت عوامل أسهمت في تبلور ظاهرة العولمة الإقتصادية وترسخها (النجار، 1991، 147)، وهكذا وبعد ترسخ هذه الظاهرة، فإن العالم أصبح قرية كونية لاتحدها حدود ولاتقف أمام حركة العناصر الإنتاجية وتدفقات السلع والخدمات عوائق تذكر، لذا فإن أبواباً كثيرة قد إنفتحت أمام الجهات الممارسة للإغراق للإستفادة من هذه الظاهرة الحالية(علي، 1978، 142).

رغم إنفتاح العالم أمام البلدان جميعها ورغم أن البلدان الإشتراكية السابقة قد إختارت في معظمها الطريق الرأسمالي، ورغم أن الصين الشعبية الإشتراكية لازالت تقيم نظامها الإشتراكي، الا أنها إنخرطت ومنذ إصلاحاتها الإقتصادية التي أجرتها منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي في سوق الرأسمالية العالمية إعتقاداً منها أنها فترة إنتقال ضرورية لتقوية الدعائم الإقتصادية التي تؤهلها لتراكم ثرواتها من أجل إقامة ذلك النظام الذي يحقق الرفاهية، حيث وبالرغم من كل هذه التحولات الجارية ورغم إنخراط غيرها من البلدان النامية في المسيرة الجديدة التي فرضتها ظاهرة العولمة الإقتصادية، الا أن التوجهات الحالية وما أفرزتها هذه الظاهرة هيأت الطريق أمام سيطرة الشركات الكبيرة القائمة في بلدان قوية ومتقدمة إقتصادياً منها وعلى وجه الخصوص دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدير إقتصادها عدد من الشركات العملاقة جداً في معظم الأنشطة الإقتصادية وقطاعاتها(اليحياوي،، 2008، 155).

بالنظر إلى هيمنة شركات عملاقة في بلدان قوية من الناحية الإقتصادية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، المانيا، اليابان فضلاً عن بلدان صاعدة مثل الهند، البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية، أندنوسيا، وغيرها من البلدان، فإن هذه الشركات العملاقة تمتلك طاقات إنتاجية واسعة، ومثل هذه الطاقات الإنتاجية الواسعة تمنحها الإستفادة من وفورات الحجم الكبير، هذه الوفورات التي تمنحها قدرات إضافية في أن تخطط لأية ممارسة مستقبلية بضمنها ممارسات الإغراق السلعي(معروف، 220، 2006).

إقترن تشكل منظمة التجارة العالمية مع ترسخ ظاهرة العولمة الإقتصادية، وسيادة الأفكار المنادية بمزيد من الحريات على صعيد التجارة الخارجية، وهكذا فإن المبادىء التي تأسست عليها منظمة التجارة العالمية، تؤكد على ضرورة الإنفتاح أمام التجارة الخارجية، بل إن هذه المنظمة ألزمت بلدانها الأعضاء فيها بضرورة إزالة أية قيود على إستيراداتها من الخارج، بإستثناء تلك القيود التي منحتها المنظمة للبلدان الإعضاء والتي هي قليلة ووقتية، وهكذا فإن هذا الوضع الجديد الذي خلفته هذه المنظمة أضافت قوى جديدة كثيرة والتي تحطمت على صرحها الكثير من القوانين والإجراءات المقيدة للتجارة الخارجية، فضلاً عن تغلغل الأفكار المنادية بالحريات التجارية في نفوس وعقلية قطعات واسعة من الجماهير في البلدان جميعها والتي لاقت صدى قوية بل وإستحساناً كبيراً لدى الحكومات ومتخذي القرار في بلدان عديدة، لذا فإن هذا الواقع أملى إمكانية النفاذ عبر القنوات المفتوحة لإطلاق الصادرات إلى أى بلد، وهكذا فإن الممارسات الإغراقية جربت حظها وبنجاح في تحقيق مآربها في ظل الواقع الجديد الذي فرضته العولمة الإقتصادية(فهمي، 1957، 225).

بغرض الوقوف عند ظاهرة الإغراق السلعي في التجارة العالمية في الفترة ما بعد تبلور ظاهرة العولمة الإقتصادية فإننا نعرض الجدول (19).

من خلال إمعان النظر في الجدول (19)، يمكن لنا القول أنه وبخلاف فترة الحرب الباردة التي نمت فيها التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي بخطوات متثاقلة، فأن العهد الجديد مابعد تلك الفترة، والذي تبلورت ومن خلاله ظاهرة العولمة الإقتصادية، قد ساعد على فتح أبواب كثيرة جديدة أمكن النفاذ ومن خلالها للإقدام على الممارسات المغذية للإغراق السلعي، والدليل على ذلك ما تحقق من نمو كبيرفي التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي خلال الفترة الممتدة، بين (1990-1999)، بل إن الذي يعزز قولنا أن الجدول نفسه يوضح بأن الأهمية النسبية للتجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي وخلال الفترة نفسها كانت في تنامي مستمر، بمعنى أن التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي كانت تنمو بوتيرة أسرع بالقياس إلى نمو إجمالي التجارة العالمية خلال الفترة نفسها.

الجدول (17)

التجارة العالمية المتحققة عن طريق الإغراق السلعي وأهميتها النسبية من التجارة العالمية خلال المدة(1990- 1999)

السنوات	الناتج العالمي (بالترليون) دولار	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة العالمية للسلع (بالمليار) دولار	نسبة التغير السنوي %	سكان العالم (بالمليون) نسمة	نسبة التغير السنوي %	حصة الفرد من الناتج العالمي (بالدولار)	نسبة التغير السنوي %	حصة الفرد من التجارة العالمية (بالدولار)	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة العالمية بالقياس إلى الناتج العالمي %	نسبة التغير السنوي %	إجمالي التجارة العالمية عن طريق الإغراق السلعي	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للتجارة عن طريق الإغراق بالقياس إلى التجارة العالمية %	نسبة التغير السنوي %
1990	38.1	---	3478	---	5306	---	7161	---	655	---	9.1	---	1000	---	28	---
1991	39.0	2.3	3508	0.8	5392	1.5	7232	0.9	650	-0.7	8.9	-2.2	1115	10.3	31	9.4
1992	39.8	2.0	3769	6.9	5478	1.5	7119	-1.5	688	5.5	9.6	7.2	1170	4.7	31	-2.2
1993	40.7	2.2	3779	0.2	5561	1.4	7192	1.0	679	-1.3	9.4	-2.1	1210	3.3	32	3.1
1994	42.0	3.0	4317	12.4	5644	1.4	7441	3.3	764	11.1	10.2	7.8	1750	30.0	40	20.9
1995	43.4	3.2	5177	16.6	5726	1.4	7509	0.9	904	15.4	12.0	15	1820	3.8	35	-15.3
1996	45.1	3.7	5408	4.2	5807	1.3	7749	3.0	931	2.9	12.0	0	1950	6.6	36	2.5
1997	46.9	3.8	5587	3.2	5877	1.1	7827	0.9	950	2.0	12.1	0.8	1990	2.0	35	-1.1
1996	48.1	2.4	5504	-1.5	5966	1.4	8045	2.7	922	-3.0	11.4	-6.1	2105	5.4	38	6.8
1999	49.8	3.4	5719	3.7	6044	1.2	8107	0.7	964	4.3	11.6	1.7	2180	3.4	38	-0.2
معدل النمو السنوي %	2.8		5.1		1.4		1.3		4.0		2.3		7.6		3.4	

المصدر:تم إعداد الجدول بالإعتماد على:

1- شعبة السكان بالأمم المتحدة (UNPop)، التوقعات السكانية العالمية، جدول رقم (1) ص 9، 2007.

2- إحصائيات (UNCTAD)/Iinternational Trade منشورة في (www.unctad.org)

3- إحصائيات (UNCTAD)/Population منشورة في (www.unctad.org)

4- IMF,Statical Appendix,table a,p 179.

الفصل الرابع
الإغراق السلعي في العراق في ضوء تداعيات تعثر الإقتصاد العراقي وأحكام التقيّد بالتجارة الخارجية

الفصل الرابع
الإغراق السلعي في العراق في ضوء تداعيات تعثر الإقتصاد العراقي وأحكام التقيّد بالتجارة الخارجية

بوصفه دولة نفطية مصدرة للنفط الخام، وبسبب سوء إدارة الموارد الإقتصادية، بضمنها على وجه الخصوص الموارد النفطية، فأن العراق وبعد حين وجد نفسه مكبلاً بشرور إختلالات هيكلية عميقة في إقتصاده ما جعله يعتاش على الإيرادات النفطية في تأمين قاعدة العرض للسلع والخدمات في مقابل الطلبات المتزايدة على السلع والخدمات التي كانت ولا تزال تنمو وبإستمرار، وهكذا فإن العراق وبدلاً من أن يخطو خطوات ضرورية بإتجاه معالجة معضلاته الإقتصادية، فإنه وبدلاً من ذلك توجه صوب إنفاق هائل على إستيراد سلع وخدمات جاهزة من العالم الخارجي والتي عدت في حقيقتها وصفات تهدئة لما كان يعانيه الإقتصاد العراقي، عليه فأن ما تتعرض لها السوق العراقية من ممارسات إغراقية هي نتيجة طبيعية لسلوكيات خارجية متوقعة إلاّ أن اللوم يقع بالأساس على الجهات العراقية المحلية على وجه الخصوص الجهات الحكومية التي تغذي ومن خلال سياساتها الخاطئة هذه الممارسة الظالمة التي شجبتها المنظمات الإقتصادية العالمية، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية.

إنطلاقاً مما ورد أعلاه فأن هذا الفصل يتوزع على المباحث الآتية:-

المبحث الأول:طبيعة الإقتصاد العراقي

المبث الثاني :معضلة التجارة الخارجية للعراق

المبحث الثالث:الإغراق السلعي في العراق

المبحث الأول
طبيعة الإقتصاد العراقي

لاجدال في أن الإقتصاد العراقي هو إقتصاد فريد من نوعه، ولكن من وجهته السلبية، حيث أن هذا الإقتصاد قد إبتلي بخليط من العناصر السلبية التي هشمت في الصميم جميع أركانه الداعمة، حيث أن العراق وفضلاً عن النتائج السلبية للسياسات الإقتصادية المعتمدة، فإنه قد تعرض الى حروب داخلية وخارجية مدمرة، لذا فإن النتيجة التي آل إليها الإقتصاد العراقي قد تمثلت بجملة من الإختلالات الهيكلية العميقة التي يأن تحت وطأتها الإقتصاد العراقي والتي سنحت الفرصة في أن تصبح السوق العراقية سوقاً متعرضة إلى الإغراق السلعي من قبل جهات أجنبية متعددة، عليه فإن هذا المبحث يتوزع على النقاط الآتية:

أولاً:الحظ العاثر للإقتصاد العراقي

ثانياً:آفة النفط في العراق

ثالثاً:الإختلالات الهيكلية للإقتصاد العراقي
ا- الإختلالات السكانية
ب- الإختلالات القطاعية
ج- الإختلالات التشغيلية
د- الإختلال مابين مكونات الناتج المحلي الإجمالي

أولاً:الحظ العاثر للإقتصاد العراقي

يرى الجميع أن العراق يزخر بموارد إقتصادية كثيرة من موارد طبيعية وبشرية ومالية، فأرض السواد كانت مثار إعجاب الكثيرين حينما كانوا يجدونها تسرّ الناظرين بأخضرارها بنباتات وأشجار ومزارع تمتد طول النظر، إذ أن الأراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية الوفيرة أمنّت إمكانات واسعة لشتى الانواع من المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، وهكذا فأن العراق ولحين الخمسينات من القرن الماضي كان يسد حاجته في مجال الزراعة بل أنه كان يصدّر إلى الخارج سنوياً كميات لا بأس بها من بعض المحاصيل الزراعية على سبيل المثال الحبوب والتمور، كما أن القطاع الزراعي كان يؤمنّ فرص عمل كثيرة للأيدي العاملة العراقية (مصطفى، 2008: 31).
بعد إكتشاف النفط في العراق ورغم ما كان يلحق به من إجحاف من قبل الشركات النفطية العالمية، إلآ أن الإيرادات النفطية للعراق أمنتّ مصدراً آخراً من مصادر التمويل للموازنة العراقية، حيث ورغم ضآلة هذه الإيرادات في الماضي في زمن الحكم الملكي بالقياسات الحالية، إلآ أن سياسة الحكومة الملكية آنذاك أرادت في أن تستفيد إستفادة جدية وإيجابية من هذه الإيرادات إذ أنها وفي البداية فأن هذه الإيرادات قد تم رصدها في ميزانية خاصة تحت إمرة مجلس الأعمار من أجل الإستفادة منها في مجالات الإستثمار في البني التحتية وقضايا الأعمار وتحديث الهياكل الإقتصادية للبلد، ولم تكن ترصد هذه الإمكانات المالية في رفد النفقات التشغيلية لموازنة الدولة العراقية(السعدي، 2009: 278-279).
رغم البدايات الجيدة التي إبتدأ بها العراق في مجال الإستفادة من الموارد النفطية العراقية، الآ أن إستخدامات الموارد المالية العراقية المتأتية من الصادرات النفطية العراقية بدأت تأخذ منحى آخر وخطير خاصة بعد قيام الجمهورية في العراق منذ عام 1958، إذ أن الجهاز الإداري الحكومي بدأ يتوسع كثيراً، كما وأن الحكومة أخذت تتدخل وبقوة في جميع مفاصل الحياة الإقتصادية للبلد(عبد الفضيل، 1982: 102).
لم تكن الممارسات القوية التي كانت تقدم عليها الحكومات العراقية المتعاقبة في الشؤون الإقتصادية عقب ذلك التحول تجري وفق خطط مدروسة ومتقنة، بل أن السياسات الإقتصادية في جلّها والتي كانت تقدم عليها الحكومات العراقية في إطار السياسات المالية والتجارية المعتمدة والسياسات التي كان يقدم عليها البنك المركزي العراقي في إطارسياساته النقدية، لم تكن تخدم بالأساس الإقتصاد العراقي، بل أن جزءً من هذه السياسات كانت غير مبالية وغير هادفة، بل أنها كانت تقع ضمن إنفاق موارد مالية كبيرة أغدقت على العراق من خلال صادراته النفطية، وبأية صورة كانت والتي كانت تعكس أهواء ومزاجات الجهات التي

أوكلت إليها قضايا صرف المال العام، أما الجزء الآخر من منافذ الصرف فأنها كانت تنبع من تطلعات السلطات الحاكمة في سبيل التشبث بالحكم، هكذا ونتيجة لذلك فأن السلطات الحاكمة في العراق لم تكن تأبه بالمصالح الإقتصادية للعراق، بقدر ما كانت تهتم بإدامه حكمها على العراق بأي ثمن(السعدي، 2009: 322).

بغرض إدامة حكمها فإن السلطات الحاكمة في العراق ومنذ قيام الجمهورية كانت ترصد مبالغ طائلة في سبيل توسيع أجهزة الدوائر الحكومية وتضخيم القوات المسلحة والأجهزة الامنية والمخابراتية والتي كانت تتطلب سحب قوى عاملة عراقية كثيرة من الأنشطة الأقتصادية والقطاعات الإقتصادية خاصة السلعية منها، وعلى وجه الخصوص القوى العاملة الزراعية، هذا فضلاً عن حاجة هذه الأجهزة إلى تجهيزها بالمعدات والأسلحة والتي كانت تتطلب رصد مبالغ طائلة من الموازنة العامة العراقية على مدى عقود طويلة(مصطفى، 2008: 353).

رغم السياسات الإقتصادية الخاطئة والتي أقدمت عليها هذه السلطات فأن هذه السلطات أقدمت أيضاً على تهجير أعداد كبيرة من الفلاحين من المناطق الحدودية خاصة المناطق الحدودية في كوردستان العراق ونقلهم إلى مناطق داخلية بحجة حماية الأمن القومي في العراق، عليه فإن هذه الإجراءات التعسفية والتي أقدمت عليها هذه السلطات أسفرت عن إنتزاع هؤلاء من مزارعهم وحقولهم الزراعية وتم إستيطانهم في مجمعات سكنية، بالتالي فإن تلك العملية قد أسهمت في ترك العمل الزراعي والتحول إلى أنماط عمل أخرى كانت أغلبها حكومية في مجال الخدمات العامة والأجهزة الأمنية والعسكرية، وهكذا ونتيجة لهذه الممارسة الخاطئة وغيرها من الممارسات الخاطئة التي تم الإقدام عليها في كافة المناطق العراقية، فقد حصل تحول خطير في العراق مؤداه تحول الإقتصاد العراقي من إقتصاد متعافى ومتعدد الجوانب من حيث مصادر الإنتاج وإكتساب الدخل، إلى إقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام (International Migration Law,2004:23).

بعد ضمور الإنتاج المحلي وتراجع دوره في رفد السوق العراقية بالنواتج المحلية بضمنها المنتجات الزراعية، فإن الإيرادات النفطية العراقية التي شهدت زيادات كبيرة تم رصدها من أجل إستيراد كميات كبيرة من السلع والمنتجات من الخارج، إذ تم طرحها في السوق العراقية، وكان طرح البعض من تلك السلع والمنتجات الزراعية يجري بصيغة دعم أسعارها في السوق المحلية وبكميات كبيرة كانت تغذي جميع الطلبات الداخلية في العراق، وهكذا فإن الإقتصاد العراقي بدأ ينكشف أكثر فأكثر على العالم الخارجي، ولكن ليس وفق الشروط التي كان يفترض بها خدمة الإقتصاد العراقي بل بالصيغة التي كانت تعمل على خنق القدرات الإنتاجية المحلية في الداخل(الهيتي، 2000: 145).

ثانياً:آفة النفط في العراق

منذ أواخر القرن التاسع عشر حصل إعتقاد راسخ بأن أراضي الولايات العثمانية الثلاث (الموصل، بغداد، البصرة) تستحوذ على مادة النفط، وهكذا فأن هذه الولايات الثلاث

أصبحت محط أنظارالدول العظمى في تلك الأثناء منها وعلى وجه الخصوص بريطانيا العظمى وفرنسا وكذلك الحال دولة المانيا الدولة الصاعدة الفتية آنذاك والتي حاولت أن تقترب من الباب العالي(عبدالمهدي، 2000: 156).

شعر سلطان عبد الحميد الثاني بنوايا وأطماع الدول الأستعمارية في هذه الولايات الثلاث لذا فقد أصدر أمراً من الباب العالي ينص على تحويل جزء من أراضي ولاية الموصل بضمنها مناطق عين زاله والقيّارة إلى أملاكه الخاصة، بالتالي فأن هذا الفرمان منع على إدارة ولاية الموصل حق التصرف بتلك الأراضي، عليه فإن السلطان العثماني كان ينوي العودة إليه في أية صفقة تجري مع أية شركة نفطية للبحث عن النفط في تلك المناطق (مصطفى، 2008: 31).

يمكن وصف عام 1912 على أنه يمثل بداية التأريخ النفطي في العراق حينما تم حفر أول بئر نفطي في منطقة (جيا سورخ) القريبة من الحدود الإيرانية عن طريق الإستفادة من المهارات والخبرات الإنكليزية في حفر ذلك البئر، كما وقد تمت الإستفادة من شركات فرنسية وإنكليزية، إذ قامت هذه الشركات بحفر بئر نفطي في منطقة القيّارة في ولاية الموصل(السعدي، 2009: 58).

أبرمت السلطات الألمانية وفي مستهل القرن العشرين إتفاقاً مع السلطات العثمانية على مد خط للسكك الحديد ما بين برلين وبغداد، على أن يمتد ذلك الخط فيما بعد إلى البصرة، وقد تضمن عقد الإتفاق على أن يحق للشركة القائمة بمد ذلك الخط القيام بعمليات البحث والتنقيب عن النفط بجوار الخط الحديدي الذي سيقام(علي، 1978: 136).

بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى فإن أعمال بناء ذلك الخط الحديدي قد توقفت، حيث ومنذ نشوب الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد إنتهاء تلك الحرب فإن الملف النفطي في العراق قد إستلمته السلطات البريطانية، بل أن عملية تشكيل الدولة العراقية بعد عملية لصق الولايات العثمانية الثلاث (بغداد، البصرة، الموصل)تم وصفها على أنها لم تكن تخرج عن نطاق الإطماع البريطانية للإستفادة القصوى من الثروات النفطية المغمورة في باطن أراضي هذه المناطق(حاتم، 1995: 152).

رغم إكتشاف النفط في العراق ورغم وفرة الإنتاج النفطي في العراق، الآ أن العراق لم يستطع أن يستفيد إستفادة كبيرة من نفطه المصدر، وذلك بسبب صيغ الاجحاف التي مورست بحقه من قبل الشركات النفطية الاجنبية والتي كانت تستحوذ على جلّ الأرباح، عليه فأن المتبقى للعراق من العوائد النفطية كان قليلاً بالقياس إلى العوائد و الأرباح الطائلة التي كانت تستحوذ عليها الشركات النفطية الأجنبية(إسماعيل، 1981: 101).

بعد تأميم أعمال شركة النفط العراقية في عام 1972 وأثر سلسلة التأميمات التي أعقبت ذلك التأريخ فأن هذه التأميمات وإرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومقابل إرتفاع الصادرات النفطية العراقية، فأن أموالاً كثيرة أغدقت على العراق، وهكذا وفي ظل السياسات الإقتصادية الخاطئة المنوه عنها والتي أقدمت عليها السلطات الحاكمة في العراق، وما رافقتها من إستثمارات ضخمة في مجال البنى التحتية والإنفاقات التشغيلية الكبيرة التي أقدمت عليها السلطات العراقية في أجهزة الدولة، والحاجة الكبيرة إلى إستيراد مستلزمات ومعدات وأجهزة ومواد وسلع وسيطة ونهائية وحتى الزراعية منها، وأمام صادرات نفطية

كبيرة فأن العملية دفعت بالعراق إلى أن تقع في شباك التجارة الخارجية وترتبط معها في كل الأصعدة(الهيتي، 2000: 124).
إن دخول العراق في حروب داخلية وخارجية كثيرة، وما آلت إليها هذه الحروب من نفقات عسكرية باهظة ومن ثم نفقات باهظة في مجالات إعادة البناء المتكررة وتواصل حالات التدمير المتلاحقة والتي كانت تستنزف معظم الإمكانات المالية، وأمام التداعي المتواصل للإمكانات الإنتاجية المحلية ومن ثم بقاء الشريان النفطي العراقي المتدفق على حاله تقريباً رغم كل هذه الويلات والمآسي جعل من العراق يعتاش على النفط، بمعنى أن الإقتصاد العراقي أصبح ذلك الإقتصاد الذي يسهل وصفه تماماً بأنه الإقتصاد الريعي ذو الرقم الأول وبإمتياز بين جميع الإقتصاديات في العالم(محمد، 2011: 201).
بما أن العراق يعد أكبر إقتصاد ريعي في العالم، فأن هذا الإقتصاد يعتمد وبدرجة كبيرة على التجارة الخارجية، من خلال تصدير كميات كبيرة من نفطه إلى الخارج، ومن ثم الإستفادة من الإيرادات النفطية الكبيرة في إستيراد مقادير هائلة من السلع والخدمات من الخارج (الطائي، 1999: 158)، وهكذا ونتيجة لما آل إليها الإقتصاد العراقي من نتائج في إستيراد كميات كبيرة جداً من السلع والخدمات من الخارج وأمام غياب قانون لمنع الإغراق السلعي، ونتيجة للسياسات الإقتصادية الخاطئة التي جعلت من الحدود العراقية مفتوحة أمام تدفق السلع الاجنبية من كل حدب وصوب وعدم الإعتماد على ضرائب كمركية أو حصص للإستيراد، بل الأقدام على إتفاقات للحرية التجارية مع دول كثيرة أقدمت عليها السلطة العراقية السابقة في عهد النظام السابق من خلال فتح ابواب ونوافذ للنفاذ على العالم الخارجي لأسباب سياسية، فأن السلطات العراقية لم تأبه بالتضحية بالقدرات والإمكانات العراقية والتي كانت تنتهي إلى إستيراد منتجات كثيرة من دول الجوار وغيرها من الدول (السعدي، 2009: 544)، علماً أن تلك الإتفاقات كانت تنتهي إلى تشجيع الإستيرادات من الخارج وإلى تسرب أموال عراقية كثيرة إلى الخارج وفتكاً كبيراً بالقدرات الإنتاجية المحلية الداخلية، عليه فأن هذه النتائج الوخيمة وتلك الممارسات الطائشة التي أقدمت عليها السلطات العراقية الباحثة عن مصالحها الذاتية وغير الآبهة بالمصالح الإقتصادية الإستراتيجية كانت نتيجة طبيعية للأستخدام غير السليم للإمكانات المالية العراقية المتدفقة عن طريق الصادرات النفطية العراقية(عبد الفضيل، 1982: 136).
يوضح الجدول (18) أنه ورغم التداعيات الخطيرة التي ألمّ بها الإقتصاد العراقي من حيث القدرات الإنتاجية المتداعية في غيرها من القطاعات الإقتصادية السلعية، وتأثيرات حالات الحصار الإقتصادي والحروب، بل وحتى تعرض منشآت عديدة إلى إعتداءات إرهابية بضمنها المنشآت النفطية، فإن العراق ورغم ذلك إستطاع أن يبقى إلى حدٍ ما على قدراته الإنتاجية في مجال إنتاج النفط الخام رغم حصول بعض الضمور في ذلك الإنتاج والذي يسجل حاله سلبية كانت ناجمة عن آثار الحصار والحرب وعمليات التخريب مثلما يتوضح في الجدول (18).

الجدول (18)
أنتاج النفط الخام في العراق خلال المدة (2000-2011)

السنوات	إجمالي الإنتاج اليومي (مليون برميل/يوم)	نسبة التغير السنوي %	المعدل اليومي للتصدير (مليون برميل /يوم)	نسبة التغير السنوي %
2000	2.601	----	2.057	----
2001	2.586	0.5-	2.016	2.0-
2002	2.227	16.1-	1.621	24.3-
2003	1.500	48.4-	1.000	62.1-
2004	2.000	25.0	1.500	33.3
2005	1.900	5.2-	1.400	7.1-
2006	2.000	5.0	1.500	6.6
2007	1.600	25.0-	1.646	8.8
2008	2.287	30.0	1.855	10.7
2009	2.336	2.0	1.906	2.6
2010	2.358	0.9	1.890	0.8-
2011	2.471	4.5	1.980	4.5
معدل النمو السنوي %	-2.5		-2.7	

المصدر : تم إعداد الجدول بالإعتماد على :
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، الإحصاءات النفطية، الجدول (1/18)

ثالثاً:الإختلالات الهيكلية للإقتصاد العراقي

منذ تحقق الفورة النفطية في العراق وإثر إنكشاف الإقتصاد العراقي على العالم الخارجي، وبعد حصول السيل العارم للإيرادات النفطية في العراق فأن تحولات كثيرة بل إختلالات عميقة حصلت على الإقتصاد العراقي، حيث بالإمكان الإشارة إلى البعض منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر

ا- الإختلالات السكانية :

تعد الإختلالات السكانية إحدى المظاهر الواضحة التي يعانيها العراق، وحيث بالإمكان الإشارة إلى هذه الإختلالات من خلال التركز السكاني الكبير في مناطق محدودة في العراق والشحة السكانية الكبيرة في مناطق كثيرة منه (عطوي، ، 2004: 167).
حصل وبفعل السياسات الإقتصادية الخاطئة في العراق، وعلى رأسها سياسة التشغيل الخاطئة التي مارستها السلطات الحاكمة في العراق بإتجاه تضخيم الأجهزة الحكومية، حصل حراك سكاني كبير من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، غير أن الأمر لم يقف عند حدود السياسات الإقتصادية الخاطئة التي دفعت بأهالي الريف للإنتقال إلى المدن،

والممارسات الحكومية الطائشة في تهجير السكان من مناطق ريفية عديدة، بل أن الأمر تعدى إلى سياسات وممارسات مغذية أخرى كانت تغذي ذلك الحراك، وقد تمثلت تلك السياسات بسياسات إستيراد السلع والمواد الغذائية من خارج العراق، حيث تم إطلاق الإستيرادات من دون أي وازع ومن دون فرض ضرائب كمركية وتعريفات تساهم في حماية الإنتاج الزراعي (سعيد،مجلة التقني، 1994:عدد21)، علماً أن هذه السياسات كانت مترافقة مع سياسات دعم واسعة للسلع والمواد الغذائية المستوردة، عليه فأن هذه السياسات والممارسات أسهمت في جعل العمل الزراعي والنشاط الزراعي عملاً ونشاطاً غير مجدي بالمرّة لذا فأن الهجرة من الريف إلى الحضر تعمقت كثيراً بفعل هذه السياسات المهلكة للإنتاج الزراعي في العراق(سعيد، مجلة الإقتصاد السياسي، 2007:عدد 27).

من خلال تفحص مسيرة الإختلالات السكانية، خاصة البيئية منها نجد أن الإختلالات البيئية للسكان كانت عميقة وهي تزداد عمقاً ومع مرور الزمن، إذ إنه ومن خلال مقارنة التوزيع السكاني ما بين الريف والحضر ما بين عامي (2000 و2011) نجد بأن الكفة قد مالت أكثر إلى جانب إستحواذ المناطق الحضرية في العراق إلى نسبة سكانية أكبر، ومثل هذا الأمر يتوضح من خلال إمعان النظر في الجدول رقم (19)

الجدول (19)

توزيع السكان حسب البيئة في العراق بين عامي (2000 و2011)

السنوات	العدد الإجمالي للسكان (مليون نسمة)	نسبة السكان من الحضر %	نسبة السكان من الريف %
2000	24,086	67.8	32.2
2011	33,330	71.0	29.0
الفرق ما بين سنتي (2000، 2011)		3.2	-3.2

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على :

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء العراق، المجموعة الإحصائية السنوية، الإحصاءات السكانية، الجدول (1/2)

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء العراق، المجموعة الإحصائية السنوية، الإحصاءات السكانية، الجدول (8/12)

3- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي السنوي، الجدول (9/2)، ص 329.

ب- الإختلالات القطاعية

بفعل هيمنة القطاع النفطي، فقد حصلت في العراق إختلالات قطاعية عميقة يمكن تلخيصها في الإختلال ما بين مساهمة القطاع النفطي والقطاع غير النفطي للناتج المحلي الإجمالي وما سحبه هذا الإختلال من إختلالات قطاعية أخرى منها الإختلال ما بين مساهمات القطاعات السلعية والقطاعات غير السلعية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق، وكذلك الحال الإختلال ما بين القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي (الخاص) وما بين القطاع الخدمي والقطاعات غير الخدمية(مورس،2007: 159).

من أجل الوقوف على طبيعة الإختلالات القطاعية في العراق نعرض الجدول (20) الذي يوضح أنه وخلال السنوات الواردة في الجدول فأن قطاع النفط الخام يمثل القطاع الأهم الذي يعول عليه العراق في تحقيق الناتج المحلي، كما ويظهر أنه ورغم أهمية القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية في أي بلد من بلدان العالم لما لهما من دور كبير في تأمين السلع الزراعية والسلع المصنعة التي يزداد الطلب عليها، ويشكل الطلب عليها بنسبة عظمى من إجمالي الطلب الكلي، كما وأن الجدول يظهر أيضاً أن القطاع الخدمي قطاع متوسع في العراق، علماً أن توسع هذا القطاع وتضخمه لايعكس تطوراً طبيعياً ومتوازناً ما بين القطاعات جميعها بضمنها القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية، بل أن ذلك التوسع والتضخم لايعكس سوى الإمكانات المالية الكبيرة التي إستأثربها العراق، هذا فضلاً عن الإختلالات السكانية خاصة البيئية منها و التي تزيد أيضاً من الطلب على الخدمات.

ج- الإختلالات التشغيلية

من خلال تلاقي الإختلالات السكانية والإختلالات القطاعية، حصل في العراق نمط آخر من الإختلال وهو الإختلال في توزيع القوى العاملة ما بين القطاعات الإقتصادية، حيث ظهر أن معظم القوى العاملة العراقية متركزة في القطاعات الحكومية الخدمية والقطاعات العسكرية الأمنية، بالتالي فأن نسبة قليلة من القوى العاملة العراقية منشغلة بالعمل الزراعي والعمل في الأنشطة الصناعية(العنبكي، 2008: 39-40).

يمكن إدراج تأثير السياسات الإستيرادية التي إعتمدتها الحكومات العراقية ضمن العوامل المؤثرة في تحقيق الإختلالات التشغيلية في العراق، إذ أن قيام الحكومات العراقية بإستيراد كميات لا حصر لها من السلع والمواد الغذائية وطرحها في السوق العراقية وبأسعار مدعومة ثبطت عزيمة القوى العاملة الزراعية في الإقدام على أنشطة زراعية كثيرة ، إذ أن هؤلاء وجدوا بأن التكاليف الإنتاجية التي يتحملونها ستكون أكبر بكثير من الإيرادات التي سيجنونها، وهكذا وفي ظل إمكانية إستيعاب هؤلاء من قبل الدوائر الحكومية فأن النتيجة التي أحدثتها تلك السياسات قد تمثلت في هجرة أعداد غفيرة من القوى العاملة الزراعية إلى المناطق الحضرية، هؤلاء اللذين إستقروا في إطار الأعمال الخدمية أو الأنشطة التوزيعية، بالتالي فقد حصل إختلال واضح في طبيعة توزيع القوى العاملة العراقية ما بين القطاعات الإقتصادية (سعيد، مجلة التقني، 1994:عدد21).

لم تستطع الجهات التخطيطية في العراق في تحقيق أنماط مناسبة من الموائمة ما بين النظام التعليمي وحاجات السوق في العراق حيث ورغم المعاناة الشديدة التي يعانيها الجهاز التعليمي في العراق من حيث الأعمدة الأساسية الداعمة للنظام التعليمي من أبنية وتجهيزات ومستلزمات ضرورية و كوادر تعليمية متفوقة والبرامج التعليمية الحديثة والمفيدة، فإنه ورغم كل هذه المشكلات ورغم الكثرة العددية لمخرجات العملية التعليمية، فأن هذه المخرجات تعاني من ضعف شديد من حيث القدرات العلمية المكتسبة، ناهيك عن إكتسابها لأية خبرة في مجال التدريب على العمل ، بالتالي فأن هذه الجهات التخطيطية ورغم كل ذلك لم تتحسب أبداً إلى تحقيق الموائمة بين مخرجات العملية التعليمية وحاجات السوق (عبد

جاسم ، مجلة المنصورة،2008: عدد 11)، عليه فأن التخمة الواضحة لبعض مخرجات العملية التعليمية مقابل شحة واضحة في فرص العمل المتحققة سنوياً لمثل تلك التخصصات من مخرجات العملية التعليمية، ووجود فرص عمل مواتية لبعض التخصصات وتخلف النظام التعليمي في رفد تلك الفرص بالمخرجات الضرورية، عليه فأن وقوع مخرجات العملية التعليمية في واد وبقاء حاجات السوق في واد آخر أسهم في تفاقم البطالة ما بين المتعلمين رغم حاجة السوق إلى بعض التخصصات و تخلف النظام التعليمي عن رفدها وهكذا فأن النظام التعليمي المتخلف في العراق عد سبباً اخراً في تعميق الإختلالات التشغيلية (ناصر،مجلة التقني ،2008:عدد6).

بهدف الوقوف على طبيعة الإختلالات التشغيلية في العراق نعرض الجدول (21)، إذ يوضح الجدول أن القطاعات الخدمية تستحوذ على الغالبية العظمى من القوى العاملة العراقية، علماً أن معظم هؤلاء يعملون في القطاعات الخدمية الحكومية، كما ويظهر في الجدول أن القطاعات التوزيعية تستأثر أيضاً بأعداد كبيرة من القوى العاملة العراقية، علماً أن إستحواذ هذا القطاع لذلك العدد الكبير يعكس الإختلالات القطاعية من ناحية ويعكس أيضاً النهم الإستهلاكي في العراق الذي يقع بالأساس على الطلب على السلع الإستهلاكية المستوردة، علماً أن هذه النتيجة تعكس من ناحيتهاهي أيضاً تأريخاً طويلاً للإستخدام الرديء للموارد المالية العراقية وللسياسات المالية المعتمدة في العراق والتي تتأصل سنوياً في إعداد موازنات عراقية عامة تعاني هي أيضاً من إختلال واضح وكبير بفعل التضخم الكبير للموازنات التشغيلية التي ترصد مبالغ طائلة من الموازنة العامة لدفع الرواتب والإجور، هذا فضلاً عن المصاريف التي تؤديها الدوائر الحكومية الخدمية وغير الخدمية بضمنها المصاريف التي تؤديها الأجهزة الأمنية والمخابراتية والعسكرية والتي تلتهم سنوياً مبالغ طائلة جداً، علماً أن هذه المصاريف وفي جلّها الأعظم تنتهي إلى الإنفاق على السلع الاجنبية المستوردة التي تسرب سنوياً النسبة العظمى من الأموال العراقية التي تؤمنها الصادرات النفطية، كما وأن التوسع في الجانب الآخر من القطاعات التوزيعية والمتمثلة بقطاع النقل والإتصالات والقطاع التجاري يعكس من ناحية القدرات المالية العراقية المتوسعة من خلال مصادرها المعروفة وتعكس أيضاً عطش العراقيين للإندماج مع العالم المعاصر في ظل الواقع الذي فرضته العولمة والثورة المعلوماتية والثورة الرقمية، والإنفتاح الكبير الذي شهده العراق بوجه العالم الخارجي، على وجه الخصوص بعد سقوط النظام العراقي السابق.

الجدول (20)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الثابتة لسنة 1988

خلال المدة (2000-2011) بالمليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير السنوي %	الزراعة	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للقطاع الزراعي بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التغير السنوي %	النفط الخام	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية لقطاع النفط الخام بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التغير السنوي %	الصناعات التحويلية	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التغير السنوي %	القطاعات الخدمية والتوزيعية والأنشطة المتبقية	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية لقطاعات الخدمية والتوزيعية بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التغير السنوي %
2000	23328	---	1166	----	4.8	---	12120	---	51.9	---	1210	----	5.4	---	8832	---	37.9	---
2001	25689	9.1	1798	35.1	6.9	30.4	12170	0.4	47.6	-9.0	1020	-18.6	3.9	-38.4	10701	17.4	41.6	8.8
2002	25870	0.6	2095	14.1	8.0	13.7	12480	2.4	48.4	1.6	1120	8.9	4.3	9.3	10175	-5.1	39.3	-5.8
2003	26990.4	4.1	3850.3	45.5	14.8	45.9	13917	10.3	51.5	6.4	1243	9.8	4.6	6.5	7980.1	-27.5	29.5	-33.2
2004	41607.8	35.1	4521.8	14.8	10.8	-31.4	19789	29.6	47.6	-8.1	966.6	-28.5	2.3	-100	16350.4	51.1	39.2	24.7
2005	43438.8	4.2	5939.6	23.8	13.6	20.5	18319	-8.0	42.5	-11.2	956	-1.1	2.2	-4.5	18224.2	10.2	41.9	6.4
2006	47851.4	9.2	6195.9	4.1	12.9	-5.4	19327	5.2	40.8	-4.1	1056	9.4	2.2	0	21275.5	14.3	44.6	6.0
2007	48510.6	1.3	4479.7	-38.3	9.5	-35.7	20778	6.9	42.6	4.2	1122	5.8	2.3	4.3	22130.9	3.8	45.6	2.1
2008	51716.6	6.1	3889.0	-15.1	7.5	-22.6	23371	11.0	45.3	5.9	1167	3.8	2.2	-4.5	23289.6	4.9	45.0	-1.3
2009	56527	8.5	4488.2	13.3	7.9	5.0	23860	2.0	42.3	-6.6	1316	11.3	2.3	4.3	26862.8	13.3	47.5	5.2
2010	62309	9.2	4712.8	4.7	7.5	-5.3	24099	0.9	38.8	-9.0	1406	6.4	2.2	-4.5	32091.2	16.2	51.5	7.7
2011	62896.9	0.9	4816.5	2.1	7.6	1.3	27160	11.2	43.6	11.9	1727	18.5	2.7	18.5	29193.4	-9.9	46.4	10.9
معدل النمو السنوي %	8.2		9.4		1.4		6.5		-1.6		2.3		-9.9		8.1		3.3	

المصدر : تم إعداد الجدول بالإعتماد على :

1 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء العراق، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسبات القومية، الجدول (14/6)

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء العراق، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، الجدول (5/14)

الجدول (21)

توزيع المشتغلين في العراق بحسب القطاعات الإقتصادية خلال المدة (2000-2011)

السنوات	سكان العراق (بالمليون النسمة)	نسبة التغير السنوي %	إجمالي المشتغلين بالمليون	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للمشتغلين بالقياس إلى إجمالي السكان %	نسبة التغير السنوي %	المشتغلين في القطاعات السلعية	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للمشتغلين في القطاعات السلعية بالقياس إلى إجمالي المشتغلين %	نسبة التغير السنوي %	المشتغلين في القطاعات التوزيعية	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للمشتغلين في القطاعات التوزيعية بالقياس إلى إجمالي المشتغلين %	نسبة التغير السنوي %	المشتغلين في القطاعات الخدمية	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للمشتغلين في القطاعات الخدمية بالقياس إلى إجمالي المشتغلين %	نسبة التغير السنوي %
2000	24086	---	6406876	---	26.6	---	659908	---	10.3	---	1345443	---	21.0	---	4401523	---	68.7	---
2001	24813	2.9	6649884	3.6	26.8	0.7	625089	-0.7	9.4	-9.5	1423075	5.4	21.4	1.8	4601719	4.3	69.2	0.7
2002	25565	2.9	6979245	4.7	27.3	1.8	642090	2.6	9.2	-2.1	1472620	3.3	21.1	-1.4	4864533	5.4	69.7	0.7
2003	26340	2.9	7059120	1.1	26.8	-1.8	614143	-4.5	8.7	-5.4	1482415	0.6	21.0	-0.4	4962561	1.9	70.3	0.8
2004	27139	2.9	7327530	3.6	27.0	0.7	600857	-2.2	8.2	-6.0	1502143	1.3	20.5	-2.4	5224528	5.0	71.3	1.4
2005	27963	2.9	7577973	3.3	27.1	0.3	598659	-0.3	7.9	-3.7	1508016	0.3	19.9	-3.0	5471296	4.5	72.2	1.2
2006	28810	2.9	7721080	1.8	26.8	-1.1	648570	7.6	8.4	5.9	1528773	1.3	19.8	-0.5	5543735	1.3	71.8	-0.5
2007	29682	2.9	9913788	22.1	33.4	19.7	1348275	51.8	13.6	38.2	1546550	1.1	15.6	-26.9	7018961	21.0	70.8	-1.4
2008	31895	6.9	11195145	11.4	35.1	4.8	1522539	11.4	13.6	0	1656881	6.6	14.8	-5.4	8026918	12.5	71.7	1.2
2009	31964	0.2	12402032	9.7	38.8	9.5	1736284	12.3	14.0	2.8	1847902	10.3	14.9	0.6	8817844	8.9	71.1	-0.8
2010	32481	1.5	8120250	-52.7	25.0	-55.2	446613	-288	5.5	154-	1226157	-50.7	15.1	1.3	6447478	-36.7	79.4	10.4
2011	33330	2.5	9332400	12.9	28.0	0.2	494617	9.7	5.3	-3.7	1381195	11.2	14.8	-2.0	7456587	13.5	79.9	0.6
معدل النمو السنوي %	2.8		1.9		-1.8		18.2		-12.5		-0.8		3.4		3.7		1.4	

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على:
1- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2003، ملحق الجدول (16/2).
2- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2005، ملحق الجدول (15/2).
3 - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2006، ملحق الجدول (17/2).
4- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2007، ملحق الجدول (15/2)
5- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2008، ملحق الجدول (15/2)
6- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2009، ملحق الجدول (17/2)
7- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2010، ملحق الجدول (10/2)
8- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2011، ملحق الجدول (17/2)
9-صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2012، ملحق الجدول (17/2)

د- الإختلال ما بين مكونات الناتج المحلي الإجمالي

يمتلك العراق إحتياطاً كبيراً من النفط الخام حيث يقدرالإحتياطي المؤكد منه بحوالي (143.1) مليار برميل، عليه فإن إستحواذ باطن الأرض العراقية على هذا القدر الكبير من الإحتياطي من النفط الخام منحه فرصة سانحة لأن يقوم العراق بإستخراج كميات كبيرة من هذه السلعة الثمينة (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2012: 361)، ،كما وقد تم وصف تكاليف إستخراج النفط في الآبار العراقية على أنها من بين التكاليف القليلة بالقياسات العالمية، عليه فأن هذه الإمكانات الكبيرة لأستخراج النفط وبهذه التكاليف القليلة وإمكانية بيع النفط العراقي في الأسواق العالمية بأسعار كبيرة (البنك المركزي العراقي،التقرير الإقتصادي السنوي للعراق، 2011: 16) ، نظراً لأرتفاع الطلب العالمي على هذه السلعة، مكنت العراق في أن يحقق نواتج محلية سنوية كبيرة ومتزايدة على مّر العقود الماضية بإستثناء فترات تراجع شهدها الإنتاج النفطي العراقي أثناء نشوب الحرب العراقية الإيرانية إثر غلق منافذ التصدير عبر الخليج العربي وتعرض المنشآت النفطية العراقية إلى قصف الطائرات الإيرانية، ونتيجة غلق أنابيب النفط العراقية السورية ، وكذلك الحال فرض الحصار الإقتصادي على العراق إثر إحتلال العراق لدولة الكويت بقرار من مجلس الأمن والذي منع على العراق تصدير نفطه إلى الخارج لحين البدء بتطبيق قرار النفط مقابل الغذاء، وفيما بعد منذ أن تم رفع الحصار الإقتصادي على العراق إثر سقوط النظام البائد(السعدي، 2009: 57).

بعد أن تمت إعادة تشكيل الدولة العراقية الحديثة بعد سقوط النظام العراقي السابق، ورغم الإندثارات الكبيرة التي أصابتها المنشآت النفطية العراقية وحاجة تلك المنشآت إلى إستثمارات كبيرة لتحديثها وتمكينها من جديد لإنتاج كميات أكبر من النفط وتصدير كميات اكبر من النفط العراقي، حيث ورغم كل هذه الحقائق فإن العراق أستطاع أن يزيد من إنتاجه النفطي وتصديره للنفط إلى الخارج بكميات تصل عام 2013 إلى حوالي 2.7 مليون برميل يومياً، عليه فإن تصدير هذه الكميات الكبيرة نسبياً وإرتفاع أسعار النفط في الأسواق النفطية في الخارج، وفر للعراق أمكانية في أن يزيد من إنتاجه النفطي وبالتالي ناتجه المحلي(العنبكي، 2008: 41)

رغم زيادة الناتج المحلي في العراق فأن المتتبع يجد وبسهولة بأن هذا الناتج المتحقق المتزايد يحمل في طيّاته إختلالاً كبيراً كون الناتج النفطي من النفط الخام المستخرج يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق (السعدي، 2009: 57)، كما وأن الدور السلبي للناتج النفطي العراقي في تحقيق الإختلالات ما بين مكونات الناتج المحلي وإسهامات القطاعات الإقتصادية، لم تقف عند حدود المساهمة النسبية الكبيرة لقطاع النفط والتعدين، امام القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بل أن هذا الإختلال وما حملته الأهمية النسبية الكبيرة لقطاع النفط في تحقيق الدخل القومي وما رافقه في تدفق كبير للموارد المالية المتاحة للخزانة العامة وإسهاماته المتزايدة في تحقيق إنفاق حكومي كبير في مجال النفقات التشغيلية من حيث دفع الرواتب للموظفين الحكوميين وفئات القوات المسلحة بضمنها

النفقات على الجيش والشرطة والأمن الداخلي و اجهزة الإستخبارات وغيرها من المصروفات الحكومية الكبيرة على ألأجهزة المختلفة(مصطفى، مجلة التنمية الرافدين،2000: عدد 59)، فأنها كانت نتائج أسهمت في تحقيق أنماط عديدة من الإختلالات الهيكلية، من حيث إختلال ما بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي بإتجاه تضخم الأجهزة الحكومية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، و كذلك الحال توسع القطاع الخدمي وبالتالي قطاع التجارة الخارجية وقطاع التجارة بالفرق أمام إنحسار دور القطاعات السلعية، علماً أن سياسات الإستيراد المعتمدة من قبل الحكومات العراقية أسهمت هي أيضاً في بروز هذه الحالة وتفاقمها أيضاً، وهكذا فأن تصدّر قطاع النفط والتعدين في تكوين الناتج المحلي كان سبباً رئيسياً ومباشراً في تحقيق أنماط مختلفة من الإختلالات بين مكونات الناتج المحلي الإجمالي(السعدي، 2009: 161).

منذ ان تداعت الإمكانات الإنتاجية للقطاعات السلعية في العراق، فأن مساهمات هذه القطاعات السلعية في رفد العرض السلعي أصابها ضمور واضح، غير أن الإمكانات المالية الواسعة التي إستأثر بها العراق إثر الإيرادات النفطية العراقية المتزايدة، وبعد أن تم ضخ معظم هذه الإيرادات إلى السوق العراقية بصيغة النفقات العامة والتي شكلت النفقات التشغيلية جلّها وهذه الأخيرة التي تمثلت الكثير منها بصيغة دفع الرواتب والأجور إلى موظفي الدولة والعاملين في القطاع العام، وبعد أن ساهمت هذه الأموال المتدفقة بين أيدي الناس في زيادة الطلب على السلع والخدمات (العنبكي، 2008: 41)، وبعد أن عجز الناتج المحلي المتدفق من الجهاز الإنتاجي المحلي في تلبية الطلبات المتزايدة على السلع والخدمات، وإثر إقدام السلطات العراقية على إستيرادات ضخمة من السلع والمنتجات من الخارج من أجل تأمين قاعدة عرض للسلع والخدمات لتلبية ذلك الطلب الكبير، فقد حصل نمط آخر من الإختلال، وهو الإختلال ما بين الناتج المحلي للقطاعات السلعية العراقية من بينها حتى السلع والمواد الغذائية والطلب الإستهلاكي الواسع، وهكذا ونتيجة لمثل هذا الإختلال فأن الطلبات المتزايدة على السلع والخدمات لم تكن تحفز الناتج المحلي، بل إنها وفي معظمها تتسرب إلى خارج العراق وتضيف إلى الطلب الكلي على السلع والخدمات الأجنبية للبلدان الأخرى(زيني،2009: 145).

يمكن القول بأن هذا النمط من الإختلال والذي تغذيه السياسات التجارية المعتمدة والمتمثلة بأنتفاء الضرائب على الإستيراد أو إنخفاضها، يمكن لها أن تساهم في إنجاح السياسات الإغراقية التى تعتمدها جهات أجنبية، مادامت الأبواب متسرعة أمام تدفق السلع الأجنبية، وهكذا وفي حال عدم وجود الضرائب على الإستيراد او إنخفاضها فأن الجهات الأجنبية التي تطمح في إغراق الأسواق العراقية لا تجد عثرات كبيرة في سبيل إمرار سياساتها الإغراقية إذ أنها تستطيع أن تبيع بأقل من أسعار التكلفة أو الأسعار العادلة، او الأسعار الإعتيادية، كما وأن السلع المطروحة من قبل تلك الجهات بالصيغ الإغراقية، يمكن لها أن تصل إلى أيدي المستهلكين العراقيين وبالأسعار الإغراقية.

يبين الجدول(22) أن هناك إختلالات واضحة ما بين القطاعات الإقتصادية من حيث المساهمات النسبية لهذه القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للعراق، إذ يتوضح ومن خلال الجدول أن قطاع النفط والتعدين يحتل الأهمية النسبية العظمى في تكوينه

للناتج المحلي في العراق، إذ تقترب تلك الأهمية النسبية إلى حوالي نصف الناتج الإجمالي المتحقق، ومثل هذا الأمر يكشف عن إختلال كبير لمكونات الناتج المحلي بحسب القطاعات الإقتصادية المساهمة في تكوينها للناتج المحلي الإجمالي، كما وأن الجدول يكشف أيضاً أن مساهمة القطاعات الإقتصادية السلعية الأخرى مثل القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية هي متدنية، في حين فأن المساهمات النسبية للقطاعات الخدمية والتوزيعية كبيرة، وهي قطاعات تتغذى بالأساس على الإيرادات النفطية والتي يتم الإنفاق عليها، من خلال النفقات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة العراقية بصورة مباشرة عن طريق إنفاقها، وكذلك الحال من خلال النفقات التي تجريها الجهات غير الحكومية، والتي يقوم بها المواطنون العراقيون اللذين تصلهم دخول نقدية مجزية من خلال الرواتب والإجور الممنوحة للعاملين في القطاعات الحكومية، وكذلك الحال الجهات الأخرى التي تصلها أيضاً الأموال المنهلة بالأساس من الأيرادات المتأتية من تصدير النفط العراقي.

الجدول (22)
قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العراق متوزعة ما بين القطاعات الإقتصادية بالأسعار الثابتة لسنة 1988
خلال المدة (2000-2011) بالمليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير السنوي %	القطاعات السلعية (باستثناء قطاع النفط والتعدين)	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للقطاعات السلعية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التغير السنوي %	قطاع النفط والتعدين	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للقطاع النفط والتعدين بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التغير السنوي %	القطاعات التوزيعية	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للقطاعات التوزيعية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التغير السنوي %	القطاعات الخدمية	نسبة التغير السنوي %	الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التغير السنوي %
2000	23328	---	3480.9	---	14.9	---	12120.1	---	51.9	---	3883.6	---	16.6	---	3850	----	16.5	---
2001	25689	9.1	4400.6	20.9	17.1	12.8	12170	0.4	47.3	-9.7	3425.9	13.3-	13.3	24.8-	4894	21.3	19.0	13.1
2002	25870	0.6	5053.2	12.9	19.5	12.3	12480	2.4	48.2	1.8	3210.6	6.6-	12.4	7.2-	5127	4.5	19.8	4.0
2003	26990.4	4.1	5565.5	9.2	20.6	5.3	13917	10.3	51.5	6.4	3613.6	11.1	13.3	6.7	5275	2.8	19.5	-1.5
2004	41607.8	35.1	6680.4	16.6	16.0	28.7-	19789	29.6	47.3	-8.6	10339.1	65.0	24.8	46.3	10878	51.5	26.1	25.2
2005	43438.8	4.2	8958.1	25.4	20.6	22.3	18319	-8.0	42.5	-11.2	10790.4	4.1	24.8	0	11663	6.7	26.8	2.6
2006	47851.4	9.2	9450.1	5.2	19.7	4.5-	19327	5.2	40.8	-4.1	11069.1	2.5	23.1	7.3-	14836	21.3	31.0	13.5
2007	48510.6	1.3	7892.8	19.7	16.2	21.6-	20778	6.9	42.6	4.2	12496.6	11.4	25.7	10.1	15589	4.8	32.1	3.4
2008	51716.6	6.1	7560.3	4.3	14.6	10.9-	23371	11.0	45.1	5.5	12832.9	2.6	24.8	3.6-	16174	3.6	31.2	-2.8
2009	56527	8.5	9192.4	17.7	16.2	9.8	23860	2.0	42.3	-6.6	6734.9	90.5-	11.9	108.4-	17065	5.2	30.1	-3.6
2010	62309	9.2	12278.5	25.1	19.7	17.7	24099	0.9	38.4	-10.1	8568.9	21.4	13.7	13.1	17767	3.9	28.5	-5.6
2011	62896.9	0.9	9322.5	31.7-	14.8	33.1-	27160	11.2	43.6	11.9	6739.6	27.1-	10.7	28.0-	18853	5.7	29.9	4.6
معدل النمو السنوي %	8.2		11.3		1.6-		6.5		1.8-		1.7-		9.3-		11.9		4.8	

المصدر: : تم إعداد الجدول بالإعتماد على :
1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء العراق، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسبات القومية،(2003-2005) ،الجدول (6/14)
2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء العراق، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، (2006-2009)الجدول (5/14)
3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء العراق، المجموعة الإحصائية السنوية، التعداد العام للسكان،(2003-2010)، الجدول (1/2)
4- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2011، ملحق الجدول (2)

المبحث الثاني
معضلة التجارة الخارجية للعراق

بوصفه دولة معتمدة على تصدير النفط وبالنظر لتداعيات الإختلالات الهيكلية العميقة للإقتصاد العراقي، والتي أثرت كثيراً في ضمور القطاعات السلعية في العراق من حيث تراجع النواتج فيها وإعتماد السوق العراقية على السلع المستوردة من الخارج لتلبية الطلب المحلي على معظم السلع التي يتم التداول فيها في هذه السوق، عليه فأن مسألة التجارة الخارجية أصبحت ملحة بالنسبة إلى الإقتصاد العراقي، ومن غير الممكن تجاهل دورها وتأثيراتها، بل وتداعياتها أيضاً في شتى المجالات، عليه ومن أجل تناول هذا الجانب فأنه من الضروري تسليط الضوء على النقاط الآتية:-

أولاً: معضلة التبادل التجاري الخارجي للعراق بتأثير سوء الإدارة وظروف الحرب.
ثانياً: تأثيرات الحصار الإقتصادي على العراق.
ثالثاً: أثر تخفيف الحصار الإقتصادي على المبادلات التجارية للعراق.
رابعا :التجارة الخارجية للعراق قبيل وبعد سقوط النظام العراقي السابق.

أولاً: معضلة التبادل التجاري الخارجي للعراق بتأثير سوء الإدارة وظروف الحرب

يمكن القول أن مسائل التجارة الخارجية والمصالح التجارية للقوى العظمى كانت لها تأثيراتها حتى في نشوء الدولة العراقية الحديثة إذ أن بريطانيا العظمى الدولة الأقوى والمنتصرة في الحرب العالمية الاولى كانت لها أطماع واضحة في النفط المتواجد في باطن أراضي الولايات العثمانية الثلاث (موصل، البصرة، بغداد) والتي تم سلخها من سلطة الدولة العثمانية، وأدمجت معاً في إطار دولة صنيعة لخدمة الأطماع الإقتصادية والتجارية لبريطانيا من أجل تأمين الطاقة الضرورية والرخيصة لديمومة قواها الإقتصادية، خاصة الصناعية منها.

بالنظر للإمكانات الزراعية الكبيرة التي إستأثر بيها العراق، فأن العراق كان مكتفياً ذاتياً من حيث قدراته الزراعية في تأمين الغذاء للسكان وفي تأمين المواد الأولية الزراعية للصناعات الزراعية البدائية، كما وان العراق إستطاع وبفعل هذه الإمكانيات في أن يصدرّ الفائض من الإنتاج الزراعي لبعض المنتجات الزراعية، منها وعلى سبيل المثال التمور، الحبوب، وغيرها (سعيد، مجلة الإقتصاد السياسي،2010:عدد28).

إضافة إلى قدرات العراق الزراعية، فقد تميزّ العراق ما بين الدول المجاورة بقدراته الخاصة في بعض المجالات الصناعية، بالتالي فأن الصناعة العراقية، إستطاعت تأمين العديد من المنتجات الصناعية للسوق العراقية، خاصة في مجال الصناعات الخفيفة (حاجي، مجلة تنمية الرافدين، 2005:عدد 79).

رغم دخول العراق إلى محفل التجارة الخارجية، إلا أن هذا الدخول كان طبيعياً ولم يكن مثيراً للأنتباه الكبير، بالنظر للصادرات العراقية القليلة وبالنظر لإستيراداته القليلة أيضاً

بسبب قدرة الجهاز الإنتاجي العراقي في المجالات الزراعية والصناعية وغيرها في تلبية معظم الطلبات العراقية آنذاك والتي كانت قليلة أيضاً بالقياسات الحالية(احمد، مجلة جامعة السليمانية، 2003:عدد 1).

بعد دخول العراق إلى عهد النفط وبعد زيادة إستخراج النفط في العراق، وبالنظر لعدم قدرة العراق في الإستفادة من النفط الخام كمادة أولية في مجالات الصناعات البيتروكيمياوية وغيرها من المجالات، فقد لجأ العراق إلى تصدير نفطه إلى الخارج بصورته الخام، حيث ومع مرور الزمن فأن صادراته النفطية بدأت تزداد وبشكل ملفت للنظر خلال السبعينات من القرن الماضي(زيني، 2009: 156).

بعد حصول زيادات ملحوظة على الإنتاج النفطي العراقي، وبما أن العراق كان يصدّر جلّ النفط المستخرج، بأستثناء نسبة قليلة منه للأستخدامات المحلية، وبالنظر لأرتفاع الطلب العالمي على النفط المستخرج من البلدان المصدرة للنفط نتيجة النمو المستمر للإنتاج العالمي والحاجة المتزايدة للماكنة الصناعية العالمية إلى النفط الذي يعد ولحد الآن أفضل نمط من الوقود الذي لا تنازعه الانماط الأخرى البديلة، هذا فضلاً عن تصميم معظم الصناعات العالمية ومركبات النقل ووسائطه لان تعمل على أساس إستخدام مشتقات النفط العديدة، لذا فان مصممي الصناعة العالمية يجدون في التحول من إستخدامات النفط إلى غيرها من البدائل اكثر تكلفة، بالتالي فان مسألة التحول إلى البدائل الاخرى للنفط مسألة سابق لأوانها، وهكذا فان الطلب العالمي على النفط يستمر بل ويتصاعد خلال المستقبل المنظور(محمد، مجلة الإقتصاد السياسي،2010: عدد 28).

فضلاً عن الحاجة الملحة للنفط على الصعيد العالمي، والزيادات المستمرة لمبيعات النفط في العالم والتي أسهمت الدول النفطية وبضمنها العراق في تغذيتها، وبالتالي زيادة صادراتها، فان موجات التضخم العارمة التي شهدتها معظم البلدان وبضمنها الولايات المتحدة الامريكية، وما لحقتها من تداعيات في الهبوط المستمر للقوة الشرائية لعملة الدولار الامريكي الذي يحتسب به البرميل الواحد للنفط المباع في أسواق النفط العالمية، قد إنعكست على الإرتفاع المستمرلأسعار النفط (محمد، 2009: 45).

لابد لنا من القول إن الزيادات المستمرة للإنتاج النفطي العراقي كانت تسير بالإتجاه نفسه الذي كانت تسير به الصادرات العراقية، بل انه يمكن أن يقال أن الكميات المستخرجة من النفط ومقاديرها كانت تلحق الطلبات الخارجية عليها، عليه ومع الزيادات المستمرة في إنتاج النفط في العراق، فأن مكونات الناتج المحلي كانت تميل دوماً إلى زيادة كفة إنتاج النفط الخام، عليه وبما أن النفط المستخرج في جلّه كان يذهب إلى التصدير، لذا فأن نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت تزداد بأستمرار لحين نشوب الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980، التي عطلت جزئياً الطاقات التصديرية للعراق إثر غلق الموانيء البحرية المطلة على الخليج العربي بفعل العمليات العسكرية التي كانت تجري هناك ما بين القوات العراقية والإيرانية المتحاربة، وكذلك الحال نتيجة تعرض المنشآت النفطية إلى عمليات قصف مستمرة من قبل الطائرات الإيرانية في محافظة البصرة وغيرها من المناطق العراقية.

رغم نشوب الحرب العراقية الإيرانية فأن النفط العراقي وبفعل الخط الإستراتيجي لأنابيب النفط الذي تمت إقامته قبل الحرب كان يتدفق عبر موانىء(طرابلس) اللبنانية و(بانياس) السورية من خلال الخط المار عبر الأراضي السورية، وكذلك الحال من خلال الخط المار عبر الأراضي التركية إلى ميناء (جيهان) التركي، غير انه وبعد القرار السوري بغلق حدودها مع العراق كونها كانت تدعم إيران أثناء الحرب العراقية-الإيرانية فقد حصل نقص ملحوظ في الصادرات النفطية العراقية، الاّ أن العراق وبغرض سد النقص في الصادرات النفطية فأنه أقدم على تصدير نفطه عن طريق السيارات الحوضية وأقدم أيضاً على بناء خط آخر لإيصال النفط العراقي إلى ميناء العقبة في الأردن حيث ورغم ما حلّ بالصادرات النفطية العراقية، الا أن نسبة الصادرات النفطية العراقية إلى إجمالي الصادرات العراقية لم تشهد إنخفاضاً حاداً بسبب إنخفاض صادراته الأخرى غير النفطية أيضاً خلال تلك الفترة (السعدي، 2009: 69).

إضافة إلى زيادة الصادرات النفطية العراقية، فقد أقدم العراق على تصدير بعض المعادن الأخرى مثل الفوسفات والكبريت، الا أن هذه المواد تندرج أيضاً ضمن الصادرات الأولية والتي تعكس حالة التخلف للإقتصاد العراقي رغم دورها الكبيرفي الكشف عن حالة الإنفتاح الإقتصادي بوجه العالم الخارجي (سعيد،مجلة أكادمية ،1994: العدد1).

في الوقت الذي كان يشهد العراق تحولاً ملحوظاً نحو الإعتماد شبه الكلي على إستخراج النفط الخام وتصديره إلى الخارج، فأن هذا الإعتماد الكبير قد أفرز نتائج ملحوظة وتداعيات جلية في إتجاهين وهما أن زيادة الصادرات النفطية قد أسهمت في زيادة الإيرادات العامة للدولة والتي كانت متأتية بالطبع من زيادة الإيرادات من الصادرات النفطية العراقية، كما وأن هذه الزيادة المفرطة في الإيرادات النفطية قد أسهمت أيضاً في تمادي الحكومة العراقية في إعتماد سياسات إقتصادية خاطئة بضمنها السياسات التشغيلية الخاطئة والتي دفعت إلى ترك العاملين العمل في القطاعات السلعية والعمل في القطاعات الحكومية، خاصة في المجالات العسكرية والأمنية والخدمات الحكومية المدنية، كما وأن هذه النتيجة دفعت إلى توسع القطاعات الخدمية والتوزيعية غير الحكومية أيضاً، وهكذا فان ماحصلت من نتائج قد تمثلت في ضمور الناتج المحلي غير النفطي خاصة في القطاعات السلعية، مقابل دخول متزايدة متدفقة بين أيدي المواطنين العراقيين، (ناصر، مجلة التقني:2008 :عدد 6)لذا فأن الزيادة الكبيرة جداً في الطلب على السلع والخدمات وقصور الناتج المحلي غير النفطي لتلبية هذه الطلبات المتزايدة، على السلع والخدمات أمام تداعيات هبوط الناتج المحلي غير النفطي في العراق و أمام إشتداد الطلب المحلي المحفوف بقوة شرائية لا بأس بها، فأن الحكومات العراقية ومنذ دخول العراق إلى عهد النفط وبدلاً من أن تقدم على حل هذه المعضلة من خلال تنمية القدرات الإنتاجية المحلية بالطرق الواجب إعتمادها، فأنها أقدمت على حلول سريعة ولكن مهلكة بحق الجهاز الإنتاجي المحلي العراقي وهي إقدامها على إستيرادات كبيرة من الخارج لشتى أنواع السلع حتى الغذائية منها أيضاً، لذا فأن سياسات التشغيل الخاطئة وسياسات الإنتاج الخاطئة في القطاعات السلعية، سحبت معها سياسات تجارية خاطئة، عليه فأن نتائج هذه السياسات، وإضافة إلى أنها كانت لها تداعيات سلبية على الناتج المحلي السلعي، فأن تداعياتها الأخرى قد تمثلت بزيادة الإعتماد على الخارج لإستيراد السلع

بشتى أنواعها، والتي أسهمت في زيادة إنكشاف الإقتصاد العراقي وإنفتاحه على العالم الخارجي (العنبكي، 2008: 49).

بعد أن نشبت الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980، فأن هذه الحرب سحبت معها نتائج سلبية كثيرة على جميع الأصعدة الإقتصادية في العراق من ضمنها تحمل العراق لنفقات باهظة جداً أملتها ظروف الحرب، حيث وبما أن متطلبات المجهود الحربي من تأمين الأسلحة والذخائر والعتاد والمؤن العسكرية كانت كثيرة، وبما أن قدرة الجهاز الإنتاجي الداخلي كانت قاصرة في تأمين هذه المتطلبات، لذا فأن العراق لم يكن أمامه سبيل سوى اللجوء إلى العالم الخارجي لتأمين تلك المتطلبات عن طريق الإقدام على برامج إستيراد واسعة من العالم الخارجي(السعدي، 2009: 353).

رغم إحتياجات العراق الكثيرة للإستيراد من الخارج، فقد حصلت تطورات في القطاع النفطي في غير صالح العراق، إثر حملات القصف العديدة التي تعرضت لها المنشآت النفطية العراقية من حقول النفط ومستودعات النفط وأنابيب نقل النفط وموانيء تصدير النفط، هذا ناهيك عن إنغلاق منافذ التصديرالعراقية عبر الخليج العربي، عليه وأمام نفقات الحرب الباهظة وإنخفاض الصادرات النفطية العراقية والتي كانت تموّل الإستيرادات من الخارج لإدامة العمليات الحربية، حصل عجز تجاري واسع مع العالم الخارجي، حيث بلغ ذلك العجز في عام 1981، حوالي 10 مليار دولار أمريكي (سعيد، مجلة اكادمية،2001: عدد21).

عليه وأمام إنخفاض الصادرات النفطية فأنه ورغم تبني العراق لسياسة تقشف معتمدة بخصوص إستيراد السلع المدنية، فأن إستيرادات العراق الكبيرة للذخائر الحربية والمواد الغذائية والمستلزمات أبقت على عجوزات الميزان التجاري بل جعلتها تتفاقم أكثر، ومن سوء حظ العراق، فأن تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ أواسط ثمانينات القرن الماضي والتي بلغت رقماً قياسياً متدنياً في عام 1987 حينما وصل سعر البرميل الواحد للنفط الخام إلى حوالي 7.5 دولار للبرميل الواحد، لذا فأن الميزان التجاري العراقي كان يسجل وعلى الدوم وخلال سنوات الحرب عجوزات مستمرة تمت تغطيتها عن طريق السحب من الإحتياطي السابق الذي كان قد أدخره العراق والذي كان يبلغ 35 مليار دولار، بعدها و بعد أن جف هذا الإحتياطي نتيجة السحب المتواصل فقد لجأ العراق إلى الإقتراض من الخارج لتغطية تلك العجوزات (السعدي، 2009:147).

بعد تواصل العمليات الحربية نتيجة إستمرار الحرب العراقية-الإيرانية و إثر تفاقم مشكلات العراق الإقتصادية نتيجة العجز المستمر في الميزان التجاري العراقي الذي صاحب معه تراكم القروض الخارجية في مقابل إنخفاض أسعار النفط، فقد حاول العراق مجابهة هذه المشكلة المستعصية من خلال زيادة كمية الصادرات من النفط العراقي الخام، ولكن ولسوء حظ العراق فأن الإقتصاد العالمي كان يمرآنذاك بحالة ركود إقتصادي لذا فأن الطلب العالمي على النفط العراقي بقي منخفضاً ولم يشهد أى تصاعد خلال تلك الفترة، لذا فأن تهافت العراق على زيادة صادراته النفطية، وبمعية غيرها من الجهات المصدرة للنفط قد شكل حالة منافسة حامية بين الاطراف جميعها لعرض المزيد من النفط الخام إلى الأسواق العالمية، عليه فأن هذه الممارسة أسفرت عن تخمة كبيرة في عرض النفط في الأسواق العالمية،

بالتالي فأن ضغوطات العرض أسهمت في حصول مزيد من الإنخفاض في أسعار النفط لذا فأن العراق لم يستفد في نيل إيرادات متزايدة من صادراته النفطية رغم أقدامه على الزيادات الكمية في هذه الصادرات(الهيتي، 2000: 168).

في الوقت الذي كان يعاني العراق من هبوط حاد في حصيلة صادراته النفطية ومن حصيلة صادراته الأخرى للمعادن التي كان يصدّرها مثل الكبريت والفوسفات نتيجة إنخفاض أسعار المواد الأولية آنذاك، فأن العراق ذاق الأمرّين نتيجة زيادة أعبائه الإستيرادية، إذ ومقابل إنخفاض الأسعار للمواد الأولية فأن غيرها من الأسعار التي كان يحتاجها العراق للإستيراد من السلع المصنعة والمواد الغذائية كانت تشهد إرتفاعات ملحوظة، وهكذا ومقابل هذه الحالة التي أحاطت بالعراق، فأن العراق اصبح أسيراً للمعضلة (dilemma) الكلاسكية التي يطلق عليها بتدهر شروط التبادل التجاري، لذا بات العراق مضطراً لأن يقلل من أستيراداته للسلع المدنية وللقطاعات المدنية حصراً (السعدي، 2009 :105).

ثانياً: تأثيرات الحصار الإقتصادي على العراق

رغم تطاول الحرب العراقية-الإيرانية وإدامتها لمدة ثمان سنوات إبتداءً من عام 1980 ولغاية عام 1988، الآ أن هذه الحرب ورغم تأثيراتها المعينة في تراجع الصادرات العراقية والتي صاحبت هبوطاً حاداً في أسعار النفط وبالتالي إنخفاضاً للإيرادات العراقية المتأتية من صادراته النفطية بتأثير إنخفاض الإنتاج والصادرات وإنخفاض أسعار النفط، الآ أن هذه النتيجة وإن كانت تأثيراتها حادة، فأن العراق إستطاع التعويض عن ذلك الفقد من خلال السحب من ذلك الإحتياطي الكبير من النقد الأجنبي الذي إحتفظ به العراق من خلال فوائضه المالية من مبيعات العراق من النفط الخام خلال فترة السبعينات والذي قدر بحوالي 35 مليار دولار، وفيما بعد وبعد نفاذ ذلك الإحتياطي فقد قام العراق بالإقتراض من العالم الخارجي والذي قدر بحوالي 150 مليار دولارخلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية(السعدي،2009: 354-353).

بعد إنتهاء الحرب العراقية- الإيرانية فقد بقيت الأوضاع التجارية للعراق مع العالم الخارجي على النمط نفسه في فترة الحرب، الآ أن إقدام العراق على إحتلال الكويت ثم ضمه إلى العراق كان نقطة تحول كبيرة بالنسبة إلى العراق، إذ أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أصدر قراره ذي الرقم 661 الخاص بفرض الحصار الإقتصادي على العراق، عليه وبعد فرض الحصار الإقتصادي على العراق فقد حرم على العراق أن يقوم بتصديرنفطه إلى الخارج، وحرم عليه إستيراد جميع المواد والمستلزمات من الخارج سوى المواد الغذائية والمستلزمات الطبية وذلك بعد قرار مجلس الأمن (986) عام 1997، وهكذا فأن أوضاع التجارة الخارجية للعراق قد إنقلبت رأساً على عقب بين ليلة وضحاها(الراوي، 2011: 204).

بعد مرور فترة زمنية معينة فأن آثار الحصار الإقتصادي ظهرت أيضاً على الأردن التي إنتعش إقتصادها أثناء فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية ، إذ كان العراق يستخدم ميناء العقبة

الأردني في إستيراداته الكبيرة، والتي دامت أيضاً بعد إنتهاء تلك الحرب أيضاً، عليه وبعد أن ذاقت الأردن أيضاً من مرارات فرض الحصار الإقتصادي على العراق من حيث الإنخفاض الحاد لإيراداته التي كانت تحصل عليها نتيجة رسوم كانت تفرضها على الإستيرادات العراقية، وقدظهرت الحالة وعلى وجه الخصوص بعد أن حرم الحصار الإقتصادي الأردن من أن ينال حصته من الصادرات العراقية النفطية التي كانت تصلها بأسعار تفضيلية، لذا فأن الأمم المتحدة وبغرض تخفيف آثار الحصار الإقتصادي على الأردن فقد وافقت على إمكانية أن يقوم العراق بتصدير النفط العراقي إلى الأردن بنصف الأسعار العالمية للنفط(السعدي،168:2009).

رغم أن العراق إستطاع أن يجد منفذاً صغيراً لصادراته، ورغم إقدامه على بيع نفطه عن طريق الجنائب عبر شط العرب والخليج العربي إلى التجار و بأسعار متدنية، وكذلك إرسال كميات من نفطه عن طريق معبر زاخو الحدودى إلى تركيا، إلآ أن هذه المنافذ والتي كانت غير رسمية ومن دون موافقة الأمم المتحدة فأنها لم تكن تلبي إحتياجات العراقية التي كانت مثقلة باعباء نفقات أعمار ما دمرته حرب تحرير الكويت التي طالت الأخضر واليابس، إضافة إلى النفقات التشغيلية الباهظة التي كانت تتحملها الحكومة العراقية في إدارة الدولة العراقية(زيني،128:2009).

كانت بدايات فرض الحصار الإقتصادي مؤلماً على العراق، بل موجعاً على إقتصاده إذ أن العراق وبسبب عدم قدرته على تصدير نفطه إلى الخارج وعدم قدرته على الإستيراد من الخارج والذي إعتاد عليه، بل كان ملحا ًبالنسبة اليه بسبب إنكشافه على العالم الخارجي، عليه فأن فرض الحصار الإقتصادي على العراق أثرّ كثيراً على شحة المعروض السلعي مقابل إنفاق حكومي كبير عن طريق التمويل بالعجز، لذا فأن النتيجة التي إستخلصها العراق خلال تلك الحقبة قد تمثلت بحدوث موجة تضخم عارمة، وقد كانت نتيجة طبيعية لسياسة التمويل التضخمي التي إعتمدتها االحكومة العراقية من أجل جني إيرادات معينة عن طريق طبع أوراق نقدية كثيرة وضخها إلى السوق العراقية، من دون أن يكون هناك غطاء سلعي، بالتالي فان تلك السياسة كادت أن تؤدي إلى إنهيار النظام النقدي في العراق(السامرائي، مجلة العراقية ،2009:عدد7).

بعد مرور فترة زمنية طويلة على الحصار الإقتصادي المفروض على العراق والأبقاء عليه بحجة أن العراق لا يلتزم بالعقوبات المفروضة عليه، وإنه يخفي أسلحة محظورة، فأن الآثار المؤلمة لهذا الحصار على الإقتصاد العراقي بات واضحاً، بعد أن لم يستطع العراق وفي بعض المرافق الحيوية للإقتصاد العراقي بضمنها القطاع النفطي التعويض عن الإندثارات التي كانت تتعرض لها تلك المرافق ناهيك عن القيام بأستثمارات إضافية فيها، لذا فأنه وأثناء تلك الفترة فأن صافي الإستثمار في العراق أصبح سالباً، وهكذا ونتيجة لذلك فان الطاقات الإنتاجية للإنتاج المحلي العراقي بضمنها الطاقات الإنتاجية في مجال إستخراج النفط قد أصابها ضمور واضح، حيث ونتيجة لذلك فأن الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة قد شهد تناقصاً حاداً، بالتالي فأن المعروض من السلع والخدمات أصابه نقص شديد بفعل إنخفاض الإستيرادات من الخارج وبفعل تناقص تدفق السلع والخدمات من خلال الجهاز الإنتاجي المحلي(السعدي، 2009: 195).

خرج العراق بعد حرب تحرير الكويت مهزوماً مندحراً خائراً ومدمر القوى والقدرات، إذ أن حملات التدمير طالت جميع المرافق في العراق، غير أن العراق وأمام هذه الحالة المأساوية وجد نفسه أمام خزينة خاوية وخالية بفعل تأكل القدرات المالية والنقص الشديد في حصيلة النقد الأجنبي، عليه ومن أجل عمل شيء لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فأن العراق لم يكن له حول سوى الإقدام على ممارسة خطيرة باتت بحكم الفرض وهي الإقدام على التمويل بالتضخم من أجل الحصول على إيرادات عامة ضرورية لتمويل نفقات الاعمار والتمويل للنفقات التشغيلية للدولة العراقية، وغيرها من النفقات الضرورية منها وعلى سبيل المثال تأمين مفردات البطاقة التموينية التي تكفلت الحكومة العراقية بتأمينها منذ فرض الحصار الإقتصادي على العراق للسكان عدا المحافظات إقليم كوردستان(سعيد، مجلةالإقتصاد السياسي، 2010:عدد 28).

رغم حصول العراق على إيرادات مالية متأتية من ممارسات التمويل بالتضخم والتي تعد في حقيقة الامر نمطاً آخراً من الضريبة على حاملي الأوراق النقدية، من خلال سحب جزء من القدرات الشرائية الكامنة في الوحدات النقدية التي كانت تستولى عليها الحكومة نتيجة تنقيد العجز وتابعية السياسة النقدية التوسعية لتمويل الإنفاق الحكومي، عليه ورغم البدايات المؤلمة لهذه السياسة ونتائجها الوخيمة على حصول تضخم جامح في السوق العراقية، إلاّ أن هذه السياسة ورغم تداعياتها البالغة الخطورة فانها حفزت قليلاً الأنشطة الإقتصادية المحلية العراقية وخاصة أنشطة الإنتاج في القطاعات السلعية بضمنها القطاع الزراعي وقطاع الورش الصناعية التي كان بالأمكان تأمين موادها ومستلزماتها من السوق المحلية، في حين إن الصناعات الثقيلة القائمة في العراق أصابها هلاك كبير نتيجة تآكل قدراتها الإنتاجية بفعل الإندثارات التي كانت تصيب المعدات والإنشاءات بالنظر لعدم رصد المبالغ الكافية للتعويض عن النقص الحاصل في الطاقات الإنتاجية التي كانت تتطلب أموالاً كافية متأصلة في وجود النقد الأجنبي والذي كان شحيحاً للغاية، هذا فضلاً عن قيود الحصار الإقتصادي التي كانت تمنع إستيراد المعدات والمستلزمات من الخارج(العنبكي،2008: 20-21).

إذا كان إعتماد سياسة التمويل بالتضخم الخيار الأوحد أمام الحكومة العراقية لتمويل إنفاقها، فأن هذه السياسة ورغم تمويلها للإنفاق، إلا أن تداعياتها في إحداث موجة التضخم العارمة أصبحت في أشدها بعد مرور بضع سنوات على إستمرار الحصار والعمل بهذه السياسة، لذا فقد لاحظ الجميع كيف أن العملة العراقية كانت تفقد بأستمرار قواها الشرائية، وكيف كاد بالنظام النقدي في العراق أن ينهار تحت وطأة ضغوطات الحصار الإقتصادي وبفعل التمادي في طبع أوراق نقدية غير مدعومة بغطاء سلعي معروض في السوق العراقية، لذا فان السلطات العراقية وبعد دخولها في مفاوضات طويلة وصعبة مع الأمم المتحدة قبلت وعلى مضض بقرار مجلس الأمن ذي الرقم 986 والذي سمي في حينه بقرار (النفط مقابل الغذاء)(السعدي، 2009: 125).

ثالثاً:اثر تخفيف الحصار الإقتصادي على المبادلات التجارية للعراق

رغم إخراج العراق من دولة الكويت ورغم إلزام العراق بقرارات عديدة صادرة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بتجريده من الأسلحة المحظورة ومنعه من إمتلاك أسلحة الدمار الشامل من الأسلحة الكيمياوية والجرثومية والصواريخ التي تزيد مداها عن 150 كم، ورغم موافقة العراق على كل هذه القرارات التي تقيده كثيراً، أملاً منه في نيل رفع الحصار الإقتصادي على العراق، إلآ أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يصدر قراراً برفع الحصار الإقتصادي على العراق أو تخفيفه بحجة أن النظام العراقي الحاكم لايلتزم بالقرارات الصادرة بحق العراق، وأن الحكومة العراقية لاتتعاون مع مفتشي الأسلحة المحظورة، مازالت الحكومة العراقية تشكل خطراً على أمن جيرانه(السعدي، 2009: 124).

بعد إستمرار حالة الحصار الإقتصادي على العراق، وبعد إنعكاس آثاره على الحالة المعاشية والحالة الصحية للمواطنين، وبعد حصول مآسي إنسانية عديدة من سوء التغذية والأمراض العديدة التي كانت تفتك بالمواطنين فأن الحكومة العراقية حاولت إستغلال هذه الحالة المأساوية للشعب العراقي في كسب ود المجتمع الدولي للضغط على الدول الإعضاء في مجلس الأمن خاصة الدول التي تتمتع بحق النقض (الفيتو)، عليه فقد تعالت دعوات عديدة بضرورة تخفيف الحصار الإقتصادي على العراق من أجل رفع المعاناة على الشعب العراقي، إذ ان أطرافاً عديدة كانت تدّعي بأن الحصار الإقتصادي يؤذي الشعب العراقي أكثر من أن يؤذي النظام الحاكم في العراق(السعدي، 2009: 133).

بغرض إيجاد صيغة من أجل تخفيف الحصار على الشعب العراقي من خلال آلية تبعد السلطة الحاكمة من الإستفادة من ذلك التخفيف، قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأصدار قراره ذي الرقم 986 والقاضي بتمكين العراق من تصدير كميات معينة من نفطه تحت إشراف الأمم المتحدة وإيداع المبالغ المستحقة للعراق في صندوق تابع للأمم المتحدة في (باريس) تستخدم في شراء المواد الغذائية والمستلزمات الإنسانية يتم توزيعها وفق نظام البطاقة التموينية المعتمد في العراق، من خلال عقود شراء يجريها العراق تحت إشراف وموافقة لجان مختصة تابعة للأمم المتحدة(سعيد، مجلة الإقتصاد السياسي، 2010:عدد 28).

رغم إعتراض الحكومة العراقية الشديد وعدم موافقته على ذلك القرار بحجة أن القرار يعد مساً صريحاً وواضحاً بالسيادة الوطنية للعراق وتدخلاً فاضحاً في شؤنه الداخلية، فأن الحكومة العراقية إضطرت في نهاية المطاف على الموافقة على القرار، بالتالي وبعد موافقة الحكومة العراقية على القرار وبعد إجراء الإستعدادات الضرورية للتنفيذ ووضع الآليات الضرورية الواجب إعتمادها من خلال التعاون مابين الأمم المتحدة والحكومة العراقية فقد دخل القرار إلى حيز التنفيذ في عام 1997(السعدي، 2009: 63).

بعد دخول قرار (النفط مقابل الغذاء) إلى حيز التنفيذ باشر العراق بتصدير الكميات الموافق عليها، بالتالي فقد زادت من جديد الصادرات النفطية العراقية ولكن بقيت الكميات

المصدرة محدودة وقليلة بالقياس إلى الفترة ما قبل فرض الحصار الإقتصادي على العراق، كما وأن الإستيرادات العراقية بدأت تنتعش من جديد، إلآ أن الجولات الأولى من تنفيذ القرار قد إقتصرت على إستيراد المواد الغذائية والمستلزمات الطبية وغيرها من المستلزمات التي تمس النواحي الصحية على سبيل المثال إستيراد المواد المستخدمة في تنقية المياه المسالة للإستخدامات المنزلية ولأغراض الشرب، عليه فأن المستوردات كانت تقتصر على مواد ومستلزمات معينة كون الأمم المتحدة لم توافق على إطلاق أيدي الحكومة العراقية لإستيراد جميع أنواع السلع والمنتجات(الراوي،2011 :136).

مع مرور الزمن فأن لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة كانت تمنح تسهيلات أكبر فأكبر، بالتالي فأن الأمم المتحدة كانت توافق على إجراء بعض المشاريع في العراق من أجل المساعدة في إعادة الترميم للمنشآت القائمة ومن ثم في إعادة الأعمار وحتى إقامة الإنشاءات الجديدة لذا فأن برامج الإستيراد التي كانت تشرف عليها الأمم المتحدة قد توسعت لتطال المواد والمستلزمات التي تساعد في إقامة المشاريع الإستثمارية، لذا فقد زادت مكونات الإستيرادات العراقية بالتالي فأنها شملت مواد كثيرة، رغم بقاء الحظر على مواد ومنتجات عديدة بغرض عدم تمكين السلطة الحاكمة في العراق للإستفادة منها في برامج التسلح الخاصة بالأسلحة المحظورة.(السعدي،2009: 158)

رابعاً: التجارة الخارجية للعراق قبيل وبعد سقوط النظام العراقي السابق

بعد فترة ليست بقليلة من حصار إقتصادي محكم على العراق، فقد أسهم تطبيق قرار مجلس الأمن ذي الرقم 986 في إعادة العراق إلى محفل التجارة العالمية وفق عادته القديمة المتمثلة بالإعتماد الكبير على الصادرات النفطية رغم حصول نمط من التغيير في آليات عقد الصفقات التجارية والتي كانت للجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة دور في تدقيق العقود التي كانت تقدم عليها الحكومة العراقية(السامرائي، مجلة العراقية،2009:عدد 7).

بعد أن وجدت الحكومة العراقية هذا المنفذ الجديد فأنها ومن أجل جرّ بلدان المنطقة إلى جانبها إستناداً إلى مصالحها من خلال الإستفادة من السوق العراقية الواعدة الظامئة إلى مزيد من السلع والخدمات، فقد قامت الحكومة العراقية بعقد إتفاقات لتشكيل المناطق التجارية الحرّة مابين العراق والبلدان المجاورة والقريبة خاصة البلدان العربية، إذ كانت الاطراف الاخرى تواقة ومتلهفة إلى عقد هذه الإتفاقيات والتي كانت تفتح السوق العراقية والتي تجعل تدفق السلع والخدمات إليها متحرّرة من القيود التجارية المتمثلة بفرض الضرائب الكمركية وانظمة الحصص، كما وان الحكومة العراقية السابقة كانت تأمل من وراء هذه الإتفاقات لتصبح عاملاً مساعداً آخراً في تقوية المطالبات بوجه منظمة الأمم المتحدة لرفع الحصار الإقتصادي على العراق على النحو الكامل(حنوش، مجلة العلوم الإقتصادية، 2011:عدد28).

رغم حصول نمط من الإنفراج الإقتصادي أمام العراق، منذ أن تم تطبيق قرار الأمم المتحدة ذي الرقم 986، ورغم حدوث إنتعاش تجاري، إلآ أن العراق وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وقع من جديد تحت ضغط سياسي بل وتهديد بإستخدام القوة ضده

من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتحالفة معها بحجة إن العراق لم يلتزم بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالأسلحة المحظورة(محمد،2009: 143).

تحت ذريعة إمتلاك العراق للأسلحة المحظورة وفي ضوء القرارات الصادرة بحقه سابقاً من قبل الأمم المتحدة، فقد وجدت الولايات المتحدة الامريكية ومعها بريطانيا وعدد آخر من البلدان ذريعة للتدخل العسكري في العراق، حيث وبالفعل فقد هاجمت دول التحالف على العراق وتم إحتلاله عسكرياً خلال مدة قصيرة، حيث وبعد إحتلال العراق تم وضع البلد تحت إدارة عسكرية لدول التحالف ومن ثم تحت إدارة مدنية لدول التحالف، حيث ومنذ ذلك الوقت، وبعد أن حصل هذا التقلب السياسي على العراق فقد حصل تقلب إقتصادي وتجاري عميق على العراق، إذ إنفتح العراق كلياً أمام التجارة الخارجية، بل أن قرارات جديدة قد صدرت من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيث تم رفع الحظر التجاري على العراق وألغيت لجان التفتيش والمراقبة ولجنة العقوبات التي كانت تقيّد كثيراً تجارة العراق الخارجية، كما وأنهى العمل بقرار الأمم المتحدة ذي الرقم 986، وتم تسليم المتبقى من أموال النفط مقابل الغذاء إلى الحكومة العراقية ووزارة التجارة لإجراء المبادلات التجارية مع العراق، كما قد تم تقليل النسبة التي كانت تستقطع من الإيرادات النفطية المخصصة للتعويض عن الأضرار التي سببها العراق أثناء إحتلاله للكويت للمتضررين جرّاء ذلك الإحتلال من 30% إلى 5%، وهكذا فانه ورغم الإنفتاح القانوني للتعاملات التجارية، فان أموالاً كثيرة كانت تتدفق على الخزينة العامة للعراق لإستخدامها لاغراض التعاملات التجارية(السعدي، ، 2009: 169).

إضافة إلى الإجراءات السابقة فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها أطرافاً خارجية أخرى أمر مساعدة العراق في قضايا الأعمار، حيث وبالفعل فقد تم رصد مبالغ جيدة من قبل الدول المانحة كمساعدات، وأن أطرافاً عديدة في العالم أرسلت فرقاً خاصة بها كانت تقدم مساعدات فنية وإدارية عديدة بغرض إقامة مشاريع تنموية عديدة، وكانت تصطحب معها أجهزة ومعدات و مواد ومستلزمات، كما وأن المنظمات الإقتصادية العالمية وبضمنها صندوق النقد الدولي قدمت قروضها للعراق وبمشروطياتها المعهودة من حيث إجراء الإصلاحات الإقتصادية في الهياكل الإقتصادية للعراق وتبني سياسات إقتصادية بضمنها الإنفتاح التجاري أمام العالم الخارجي ومن بينها أيضاً رفع الدعم الحكومي على أسعار المشتقات النفطية التي يتم عرضها للبيع في السوق المحلية، وهكذا فأن العهد الجديد ما بعد سقوط النظام العراقي بدءً بفترة الإحتلال ومروراً بفترة مجلس الحكم ومن ثم فترة الحكومة الإنتقالية ولحين وقتنا الحاضر، فأن تطورات كثيرة بل عميقة حدثت في العراق، بل وأن هذه التطورات كان يمكن لها أن تسجل نتائج عظيمة لولا الإنفلات الأمني والإحتراب الطائفي الذي لم يسمح في بلوغ العراق إلى أهدافه في تحقيق الأعمار الذي ينشده الجميع(محمد،2009: 120 -123).

بهدف الوقوف على حالة التجارة الخارجية للعراق في الفترة الحالية نعرض الجدول (23)

الجدول (23)

أقيام التجارة الخارجية للعراق للمدة(2000-2011) بالمليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة التغير السنوي %	الصادرات	نسبة التغير السنوي %	نسبة الصادرات إلى %GDP	نسبة التغير السنوي %	الإستيرادات	نسبة التغير السنوي %	نسبة الإستيرادات إلى %GDP	نسبة التغير السنوي %	العجز أو الفائض	نسبة العجز أو الفائض إلى %GDP
2000	28271	---	18742.6	---	66.3	---	11008.6	---	38.9	---	7734	27.4
2001	26231	7.8-	17872.1	-4.9	68.1	2.6	11152.0	1.3	42.5	9.5	16720	63.7
2002	26972	2.7	12218.8	-46.3	45.3	50.3-	7742.4	-44.0	28.7	-75.0	4476.4	16.6
2003	27281	1.1	9711.1	-25.8	35.6	28.6-	10063.1	23.1	36.9	22.2	-352.1	-1.3
2004	24384	11.9-	17810	45.5	73.0	2.8	21302.3	52.8	87.4	58.6	-3492	-14.3
2005	41115.7	40.7	23697.4	24.8	57.6	28.1-	20002.2	-6.5	48.6	-79.8	3695	9.0
2006	77082.6	46.7	30529.4	22.3	39.6	46.2-	18707.5	-9.2	24.3	-100	11885	15.4
2007	88037.8	12.4	39590	22.7	45.0	13.3	18288.7	-2.3	20.8	-20.0	21302	24.2
2008	130204.0	32.4	63726.1	37.9	48.9	8.1	30171.2	39.4	23.2	37.5	33555	25.8
2009	111300.4	17.0-	39782.9	-60.2	35.7	37.1-	32673.3	7.7	29.4	-6.9	7109	6.4
2010	134800	17.4	51736.6	23.1	38.4	7.9	37328.0	12.5	27.7	-29.5	14408	10.7
2011	180606.8	25.4	79680.5	35.1	44.1	13.6	40632.5	8.1	22.5	-22.7	39057	21.6
معدل النمو السنوي %	12.9		3.3		-12.5		8.4		-18.7			

المصدر :تم إعداد الجدول بالإعتماد على

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2011، ملحق الجدول (47)، ص95.
2- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2005، ملحق الجدول (26)، ص 52.
3- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2003، ملحق الجدول (13)، ص58.

من خلال إمعان النظر في الجدول (23)، يتضح لنا مدى هشاشة الإقتصاد العراقي نتيجة إعتماده الكبير على إستخراج النفط الخام وتصديره للنفط الخام، عليه فأن هذا الإعتماد الكبير يجعله وعلى الدوم عرضة للتقلبات السياسية والإقتصادية الداخلية والخارجية أيضاً، حيث وبعد أن أستقر الناتج المحلي الإجمالي في العراق على مستوى معين فأن أحداث عام 2003 وإحتلال العراق من قبل دول التحالف وإنقطاع الصادرات النفطية لفترة معينة من الزمن كان له تأثيراته على الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن إنفتاح الإقتصاد العراقي ورفع الحصار الإقتصادي على العراق كان له بالغ التأثير على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق وهكذا فأن إرتفاع الإنتاج النفطي في العراق وإرتفاع أسعار النفط قد ساهم في رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، عليه فأنه يمكن وبسهولة إرجاع النمو السنوي الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال الفترة (2000-2011) والبالغ (12.9) إلى الطبيعة الريعية للإقتصاد العراقي المتأثرة أيضاً بتقلبات الطلب العالمي على النفط وبأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ أن الأزمة الإقتصادية العالمية التي حلت بالإقتصادات المتقدمة أثرت في إنخفاض الطلب العالمي على النفط ومن ثم إنخفاض أسعار النفط، عليه فأن الأزمة العالمية في عام 2008 إنتقلت أيضاً إلى العراق عن طريق أسعار النفط، حيث أن إنخفاض الناتج المحلي للعراق بعد حصول تلك الأزمة كان نتيجة طبيعية للإنخفاض الحاد في أسعار النفط خلال تلك الفترة.

يتوضح أيضاً ومن خلال الجدول أن نسبة الصادرات والإستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت كبيرة للغاية، وهذا ما يظهر أن الإقتصاد العراقي كان ولايزال منفتحاً أمام العالم الخارجي عن طريق التجارة الخارجية، عليه فأن الإقتصاد العراقي يكون منكشفاً أمام التقلبات الحاصلة في التجارة العالمية، إذ أن العراق ويقدر ماهو منفتح أمام العالم الخارجي عن طريق صادراته النفطية فهو منفتح أيضاً ومن خلال إستيراداته الكبيرة أيضاً نتيجة التداعيات الكبيرة لغيرها من القطاعات الإقتصادية وإعتماده الكبير على الإستيرادات من الخارج.

سجل الميزان التجاري للعراق وخلال معظم السنوات الواردة في الجدول فوائض تجارية، الا أن هذه الفوائض لم تكن تعكس قوة الإقتصاد العراقي، بقدر ما كان يعكس إعتماد العراق على صادراته النفطية، علية فأن تلك الفوائض كانت فوائض ريعية بدليل إنقلاب تلك الفوائض التجارية إلى عجوزات تجارية في عام 2003 بتأثير إنخفاض الناتج النفطي والإنخفاض في الصادرات النفطية، كذلك الحال إنخفاض أسعار النفط العالمية في الأعوام التي تلت عام 2008.

من بين أنماط الخلل التي تعاني منها الصادرات العراقية، هي أن معظم هذه الصادرات تتركز في الصادرات النفطية وبالتالي فأن الإيرادات النفطية تمثل جلّ الإيرادات التي يحصل عليها العراق من إجمالي الصادرات، عليه فأن الجدول (24) يوضح هذه الحقيقة التي تكشف عن ريعية الإقتصاد العراقي كون الإيرادات هذه تنبع من هبة الطبيعة التي مكنت العراق في أن تحتوي أراضيه على ثروة نفطية هائلة يمكن إستخراجها بسهولة وبيسر، كما وأن الطلب العالمي الكبير على النفط جعل أسعاره عالية، وهكذا فأن الجدول (24) يبين بأن الإيرادات وإن كانت كبيرة من حيث أقيامها إلآ أنها لا تسعد الناظرين لها، خاصة وإن هذه الإيرادات

ترصد وفي معظمها في إعداد موازنة عامة وتنفيذها تؤصل الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد العراقي، كون الموازنة العامة الفيدرالية وموازنة إقليم كوردستان أيضاً في ذاتها تعاني من خلل بنيوي متمثل في رصد معظمها ضمن الموازنات التشغيلية والتي تضعف إمكانية رصد مبالغ كبيرة في الموازنات الإستثمارية والتي من خلالها يمكن رفد الطاقات الإنتاجية التي تساعد في زيادة التدفقات السلعية والخدمية المنتجة من الجهاز الإنتاجي المحلي.

الجدول (24)
نسبة أقيام الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات العراقية
للمدة(2000-2011) بالمليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	نسبة التغير السنوي %	الصادرات النفطية	نسبة التغير السنوي %	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات %	نسبة التغير السنوي %
2000	18742.6	---	17241.3	---	92.0	---
2001	17872.1	-4.9	16241.8	-6.2	90.9	-2.0
2002	12218.8	-46.3	11343.7	-43.2	92.8	2.0
2003	9711.1	-25.8	8348.8	-35.9	86.0	-7.9
2004	17810	45.5	17326	51.8	97.2	11.5
2005	23697.4	24.8	23199.4	25.3	97.9	0.7
2006	30529.4	22.3	29708.1	21.9	97.3	-0.6
2007	39590	22.7	37771.3	21.3	95.4	-2.0
2008	63726.1	37.9	61883.1	39.0	97.1	1.8
2009	39782.9	-60.2	38964.7	-58.8	97.9	0.8
2010	51736.6	23.1	51453.0	24.3	99.5	1.6
2011	79680.5	35.1	79407.5	35.2	99.7	0.2
معدل النمو السنوي %	3.3		6.8		0.6	

المصدر:تم إعداد الجدول بالإعتماد على:
1- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2011، ملحق الجدول (47)، ص95.
2- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2005، ملحق الجدول (26)، ص 52.
3- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2003، ملحق الجدول (13)، ص58.

بغرض الإحاطة على حقيقة الصادرات العراقية ومكونها الرئيسى، فأن الجدول (24) يصبح شاهداَ رئيسياً كيف ان جلّ الصادرات العراقية معتمدة على الصادرات النفطية، حيث وفي الوقت الذي سجلت الصادرات العراقية الإجمالية للفترة (2000-2011) نمواً سنوياً قدره (3.3%) فأن الصادرات النفطية كانت تنمو سنويا بمقدار (6.8 %)، كما وأن الجدول

يكشف أيضاً عن حقيقة خطيرة بكل معنى الخطورة، والتي مفادها بأن الصادرات النفطية العراقية والتي كانت تشكل حوالي (92%) من إجمالي الصادرات العراقية في عام 2000، فأنها أصبحت وفي عام 2011 تشكل حوالي (99.7%)عليه أن الوضع الإقتصادي للعراق ورغم تنامي نواتجه المحلية ودخوله القومية فأن هذا النمو لايعكس سوى عن وهم إقتصادي ناجم عن الإرتفاعات في أسعار النفط بالدرجة الأساس والنمو الطفيف في الإنتاج النفطي والصادرات النفطية العينية، ومهما يكن من أمر فأن النمو في الناتج العيني والصادرات العينية والتضخم الحاصل في القيمة النقدية للصادرات النفطية لايعكس حالة مبشرة، بل أن الحالة تعكس عن واقع مرير لايراه سوى اللذين يتعرفون على حقائق الأوضاع الإقتصادية، عليه فلا حرج إذا ما قلنا إن البقاء وعلى هذا الأساس لا يمثل سوى التشييد على قشرة رقيقة فوق حمم من البراكين المتأججة، فيا ترى متى يصحو من بيده مفاتيح الإقتصاد في العراق.

بهدف الكشف عن طبيعة التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية يمكن عرض الجدول (25)

جدول (25)

التوزيع الجغرافي لأقيام الصادرات العراقية للمدة (2000-2011) بالمليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	الإتحاد الأوروبي	الأهمية النسبية إلى إجمالي الصادرات %	أمريكا الشمالية	الأهمية النسبية إلى إجمالي الصادرات %	اليابان وآسيان	الأهمية النسبية إلى إجمالي الصادرات %	باقي العالم	الأهمية النسبية إلى إجمالي الصادرات %
2000	18742.6	-		-		4741.9		14000.7	
2001	17872.1	-		-		2627.2		15244.9	
2002	12218.8	-		3482.4		6557.0		1779.4	
2003	9711.1	1262.4	13.0	6914.3	71.2	291.3	3.5	1194.5	12.3
2004	17810	3127.4	17.5	10819.6	60.7	2155.0	12.1	1708.0	9.7
2005	23697.4	5308.2	22.4	12227.9	51.6	4455.1	18.8	1706.2	7.2
2006	30529.4	7406	24.3	16922	55.4	4870.0	16.0	1331.0	4.3
2007	39590	9422	23.8	21694	54.8	6532.0	16.5	1939.0	4.9
2008	63726.1	15167	23.8	34922	54.8	10515	16.5	3122.0	4.9
2009	39782.9	10310	27.3	19571	49.2	6171.0	15.5	3375.0	8.5
2010	51736.6	11155	21.6	15886	30.7	23242	44.9	1481.0	2.9
2011	79680.5	13801	17.3	24024	30.2	38589	48.4	3267.0	4.1

المصدر:تم إعداد الجدول بالإعتماد على :

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2009، ملحق الجدول (36)، ص 69.

2- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2003، ملحق الجدول (14)، ص 78.

3- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2011، ملحق الجدول (43)، ص 91.

(-) أرقام غير متوفرة

يتوضح ومن خلال الجدول (25)، إن الصادرات العراقية وبما أنها تشكل وفي غالبيتها العظمى الصادرات النفطية فأنها تتوزع بالأساس على البلدان الصناعية المتقدمة الظامئة صناعاتها إلى الوقود المصدر إليها من البلدان المصدرة للنفط الخام بضمنها دولة العراق، الدولة المعتمدة بالأساس على صادراتها النفطية، عليه فمن الطبيعي أن تتوزع الصادرات العراقية وبنسبها العظمى ما بين المناطق الثلاث في العالم أمريكا الشمالية، اليابان والآسيان، والإتحاد الأوروبي.

أما بخصوص التوزيع الجغرافي لأقيام الإستيرادات حسب البلدان والمناطق يمكن عرض الجدول (26).

الجدول (26)
التوزيع الجغرافي لأقيام الإستيرادات في العراق للمدة (2000-2011) بالمليار دولار

السنوات	إجمالي الإستيرادات	تركيا	النسبة إلى إجمالي الإستيرادات %	إيران	النسبة إلى إجمالي الإستيرادات %	البلدان العربية	النسبة إلى إجمالي الإستيرادات %	الإتحاد الأوروبي	النسبة إلى إجمالي الإستيرادات %	أمريكا الشمالية	النسبة إلى إجمالي الإستيرادات %	اليابان وآسيان	النسبة إلى إجمالي الإستيرادات %	باقي العالم	النسبة إلى إجمالي الإستيرادات %
2000	11008.6	352.3	3.2	45135.3	4.1	1177.9	10.7	1332	12.1	1188.9	10.8	3324.6	30.2	3181.5	28.9
2001	11152.0	323.4	2.9	401.5	3.6	1427.5	12.8	1182.1	10.6	1081.7	9.7	3858.6	34.6	2877.2	25.8
2002	7742.4	371.6	4.8	436.6	5.6	1285.2	16.6	255.5	3.3	1973.3	25.5	3104.7	40.1	394.9	4.1
2003	10063.1	523.3	5.2	513.2	5.1	1992.5	19.8	3652.9	36.3	211.3	2.1	2985.6	29.4	211.3	2.1
2004	21302.3	724.3	3.4	447.3	2.1	2364.6	11.1	9053.5	42.5	1853.3	8.7	5474.7	25.7	1384.6	6.5
2005	20002.2	480.6	2.4	541.6	2.7	2036.2	10.2	9241.2	46.2	1481.3	7.4	5803	29.0	420	2.1
2006	18707.5	821.1	4.4	465.4	6.2	6855	36.6	2946	15.7	1650	8.8	4881.2	26.1	411.8	2.2
2007	18288.7	928.6	5.1	654.6	3.6	7035	38.5	1271	6.9	2190	12.0	5033	27.5	1176.5	6.4
2008	30171.2	2090	6.9	1082	3.6	10339	34.3	2307	7.6	2976	9.9	9056	30.0	2321.2	7.7
2009	32673.3	4132	12.6	2036	6.2	13068	40.0	3348	10.2	4001	12.2	5104	15.6	984.3	3.2
2010	37328.0	4250	11.4	2432	6.5	10339	27.7	4885	13.1	4248	11.4	5270	14.1	5904	15.8
2011	40632.5	4566	11.2	2460	6.1	10903	26.8	3882	9.6	3101	7.6	8955	22.0	6737	16.7

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على

1- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2011، ملحق الجدول (44)، ص 92.
2 - البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2010، ملحق الجدول (41)، ص 89.
3- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2004، ملحق الجدول (27)، ص 48.
4- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2002، ملحق الجدول (7)، ص 18.

إذا كانت تركيبة الصادرات العراقية مؤلفة بالأساس من الصادرات النفطية المتوزعة جغرافياً ما بين البلدان الصناعية المتقدمة المحتاجة إلى النفط العراقي، فأن تركيبة الإستيرادات العراقية متنوعة جداً، لذا فأن مناشىء الإستيرادات العراقية تتوزع على مناطق جغرافية عديدة وبلدان كثيرة، حيث من الطبيعي أن تحتل البلدان المجاورة للعراق والبلدان القريبة له مكانه بارزة في الإستيرادات العراقية، عليه فأن الجدول (26) يوضح تنامي الإستيرادات العراقية من الدولتين الجارتين للعراق تركيا وإيران وكذلك الحال من البلدان العربية خاصة المجاورة إلى العراق كونها قريبة إلى العراق فضلاً عن الروابط العرقية والدينية والثقافية مع العراق، كما وأن الجدول يوضح أيضاً تنامي الإستيرادات من اليابان ودول الآسيان، وكذلك الحال إحتلال الإستيرادات العراقية من الإتحاد الأوروبي وامريكا الشمالية لمكانه بارزة رغم تباعد المسافة خاصة ما بين العراق وأمريكا الشمالية.

أما بهدف التعرف على أقيام الصادرات حسب القطاعات يتم عرض الجدول رقم (27)

الجدول (27)

أقيام الصادرات حسب القطاعات الإقتصادية بالمليار دولار للمدة (2000-2011)

السنوات	إجمالي الصادرات	القطاع حكومي	نسبة صادرات القطاع الحكومية إلى إجمالي الصادرات %	القطاع خاص	نسبة صادرات القطاع الخاص إلى إجمالي الصادرات %
2000	18742.6	16493.5	88	1874.3	10
2001	17872.1	16084.9	90	1787.2	10
2002	12218.8	11950.0	97.8	256.6	2.1
2003	9711.1	88857	91.5	825.4	8.5
2004	17810	17700	99.3	110	0.7
2005	23697.4	23602.6	99.6	94.8	0.4
2006	30529.4	30376.8	99.5	152.6	0.5
2007	39590	39233.7	99.1	356.3	0.9
2008	63726.1	62961.4	98.8	764.7	1.2
2009	39782.9	39186.2	98.5	596.7	1.5
2010	51736.6	51394.5	99.3	58.5	0.7
2011	79680.5	79385.7	99.3	21.8	0.7

المصدر:تم إعداد الجدول بالإعتماد على:

1- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2002، ملحق الجدول (8)، ص 42.
2- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2003، ملحق الجدول (13)، ص 92.
3- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2004، ملحق الجدول (28)، ص 22.
4- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2011، ملحق الجدول (47)، ص 95.

يوضح الجدول (27) أنه ورغم الإدعاءات التي يطلقها البعض من الساسة العراقيين بخصوص فسح المجال أمام القطاع الخاص لإدارة الشؤون الإقتصادية في هذا البلد، الا أن حقيقة الأمر هي أن هذه الدعوات لن تخرج عن نطاقه الإعلامي إلآ في حال إصلاح

الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد وحل معضلات التجارة الخارجية للعراق ومعضلة الصادرات العراقية المتمثلة بهيمنة الصادرات النفطية على مجمل الصادرات العراقية.
عند إمعان النظر في الجدول رقم (27) وبهدف المقارنة ما بين الأدوار التي مثلها كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي في تحقيق الصادرات العراقية، فأننا نرى إن مساهمة القطاع الخاص كانت كبيرة، إلى حد ما بالقياسات العراقية، إلآأنها ما لبثت أن شهدت إنعطافة خطيرة بإتجاه الضمور والاضمحلال، وهذا أمر طبيعي ناتج عن التزايد الكبير للصادرات النفطية العراقية التي تتكفل بها الحكومة العراقية.
أما بهدف التعرف على قيم الإستيرادات حسب القطاعات يتم عرض الجدول (28)

الجدول (28)
أقيام الإستيرادات حسب القطاعات الإقتصادية بالمليار دولار للمدة (2000-2011)

السنوات	إجمالي الإستيرادات	القطاع حكومي	نسبة إسترادات القطاع الحكومية إلى إجمالي الإستيرادات %	القطاع خاص	نسبة الإستيرادات القطاع الخاص إلى إجمالي الإستيرادات %
2000	11008.6	9466.9	86.0	1541.2	14.0
2001	11152.0	9925.3	89.0	1226.7	11.0
2002	7742.4	6813	88.0	851.6	11.0
2003	10063.1	7063	70.0	2999	30.0
2004	21302.3	15721.1	73.8	5581.2	26.2
2005	20002.2	13850	69.2	6151.3	30.8
2006	18707.5	11583.8	61.9	7123.7	38.1
2007	18288.7	8101.5	44.3	10187.2	55.7
2008	30171.2	13382.3	44.4	16788.3	55.6
2009	32673.3	12077.5	34.2	23207.3	65.8
2010	37328.0	9555.3	25.6	27772.7	74.4
2011	40632.5	10986.7	27.0	29645.8	73.0

المصدر:تم إعداد الجدول بالإعتماد على:
1-البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2002، ملحق الجدول (8)، ص 42.
2-البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2003، ملحق الجدول (13)، ص 92.
3-البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2004، ملحق الجدول (28)، ص 22.
4-البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2011، ملحق الجدول (47)، ص 95.

رغم بقاء الدور الحكومي الكبير في مجال الصادرات حتى بعد سقوط النظام العراقي السابق، بسبب هيمنة الحكومة على القطاع النفطي حتى بعد ذلك التحول، الآ أن الأمر مختلف بالنسبة إلى الإستيرادات العراقية، إذ يتوضح ومن خلال الجدول (28)، أن الدور الحكومي وقبل سقوط النظام العراقي السابق كان كبيراً، إذ أن الإستيرادات العراقية وفي جلّها كانت تتم من خلال الدور الحكومي المهيمن والذي كان يقترب إلى حوالي (90%) من إجمالي الإستيرادات العراقية، في حين أن دور القطاع الخاص في إجمالي الإستيرادات العراقية كان

ضعيفاً وكان يتراوح خلال السنوات ما قبل سقوط النظام السابق ما بين (14%) الذي تم تسجيله في عام 2000 و (11%) الذي تم تسجيله خلال السنتين 2001 و 2002.
يتبين ومن خلال الجدول (28) أنه وبعد حصول التحول السياسي الكبير على العراق بعد عام 2003 فأن الدور الحكومي في الإستيرادات قد إنحسر كبيراً بل وبشكل ملفت للنظر أمام تصاعد دور القطاع الخاص، مايعني حصول تحول كبير في السياسات التجارية للعراق، بإتجاه خصخصة العمليات الإستيرادية، غير أنه وبغض النظر عن جوانبها الإيجابية، فأن إطلاق العنان أمام القطاع الخاص وفي ظل عدم وجود قوانين محكمة تنظم عمليات الإستيراد بضمنها قوانين لمكافحة الإغراق، أن إنحسار الدور الحكومي في مجال الإستيراد، فأن ذلك يمكن له أن يفتح باباً واسعة امام تعرض السوق العراقية إلى ممارسات إغراقية أكثر تقدم عليها جهات خارجية كثيرة.

المبحث الثالث
الإغراق السلعي في العراق

بسبب الظروف الإستثنائية الكثيرة التي مرّ بها العراق، فأن هذه الظروف كانت لها إنعكاسات كثيرة على الأوضاع الإقتصادية وعلى مجمل السياسات الإقتصادية التي إعتمدتها الحكومات العراقية إذ وبسبب هذه الظروف الإستثنائية ومن خلال الطبيعة الريعية للإقتصاد العراقي، فأن السياسات التي اعتمدتها الحكومات العراقية بضمنها سياساتها الإغراقية كانت متأثرة كثيراً بهذه الظروف، كما وأن الآلية نفسها أتاحت كثيراً للجهات الأجنبية في أن تتعرض للسوق العراقية بممارساتها الإجحافية بضمنها ممارساتها الإغراقية، وهكذا وإنطلاقاً من هذه الحقائق، يجدر بنا الخوض في مجال الإغراق السلعي في العراق من خلال النقاط الآتية:

أولاً:ممارسات العراق الإغراقية
ثانياً:عوامل تعرض السوق العراقية إلى الإغراق السلعي
ثانياً :آثار الإغراق السلعي على الإقتصاد العراقي

أولاً:ممارسات العراق الإغراقية

بخصوص أي بلد وفي إطار دراسة ظاهرة الإغراق عن ذلك البلد، فأنه لابد من النظر إلى حالة البلد من حيث ممارسات الإغراق التي يقدم عليها ذلك البلد، ومايمكن أن تتعرض إليه البلد نفسه من ممارسات إغراقية صادرة من غيرها من البلدان.
فيما يتعلق بالعراق وفي إطار سياساته الإغراقية وممارساته الإغراقية، فأن العراق حاله حال البلدان جميعها، فأنه قد مارس في يوم من الأيام هذه السياسة كما وأنه قد قام بتفعيلها في نقاط زمنية معينة، حيث وفي حال إذا ما كانت ممارساته الإغراقية كثيرة ومتنوعة في

الأزمنة الماضية ومتعددة من حيث السلع المشمولة، فأن هذه الممارسة بدأت تنحسر كثيراً في الوقت الحاضر بسبب تداعيات النشاطات الإنتاجية في معظم القطاعات الإقتصادية غير النفطية وغيرالتعدينية (إسماعيل، 121، 1981) ، كما وإن هذه الممارسات وإن كانت مخطط لها في السابق من قبل جهات حكومية معينة لأهداف إقتصادية، فأنها حالياً تتم وفق آليات غير معلن عنها وتخرج في كثير من الأحيان من بين قبضة السلطات الحكومية، إذ انها تمارس في إطار النشاطات غير الرسمية التي توسعت مجالات العمل فيها بسبب الظروف الإستثنائية الكثيرة والتي زادت آمادها الزمنية من حروب وحصار إقتصادي، وبسبب تفشي حالات الفساد الكثيرة، كما وأن الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة والتحول من إقتصاد موجه إلى إقتصاد مفتوح قد ساعد أيضاً على تفشي هذه الحالات (السعدي، 2009: 129).

بسبب الإمكانات الطبيعية المتاحة في زراعة النخيل، فقد أصبح العراق ولفترات زمنية طويلة الدولة الأولى من حيث أعداد أشجار النخيل التي وصل العدد منها إلى حوالي 32 مليون شجرة نخيل لحين أواخر السبعينات من القرن الماضي، كما وأن كميات إنتاج التمور كانت كثيرة جداً، بالتالي فأن قدرات تصدير التمور في العراق كانت عظيمة، بل أن ممارسات الإغراق في العراق في الأسواق الخارجية في طرح كميات من إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها أو تقل عن الأسعار العادلة أو الأسعار الإعتيادية كانت متاحة أمام العراق، لذا فقد بادر العراق إلى إعتماد هذه الممارسة من أجل الإستحواذ على مساحات أوسع من السوق العالمية التي يتم فيها طرح التمور(زيني، 2009: 107).

إثر سلسلة من المعارك التي خاضها العرب ضد إسرائيل بعد نشوء هذه الدولة إبتداءً بحرب عام 1948 ومروراً بحربي عام 1956 وعام 1967 فقد إقتنع العرب بأن البلدان الغربية هي المساندة الأكبر لإسرائيل في حروبها، لذا فأن البلدان العربية المصدرة للنفط وبضمنها العراق والتي كانت تزود البلدان الرأسمالية الغربية بنسبة كبيرة من إحتياجاتها النفطية فأن هذه البلدان إستخدمت النفط كسلاح إقتصادي ضد تلك البلدان في حرب عام 1973 التي نشبت ما بين العرب وإسرائيل، عليه فأن إستخدام هذا السلاح الإقتصادي ضد البلدان الغربية وإن كانت مدة إستخدامها كانت قصيرة، إلا أن نتائجها كانت وخيمة على البلدان الغربية، وعلى الإقتصاد العالمي (الهيتي، 1985: 85).

بعد إستخدام النفط كسلاح ضد البلدان الغربية، وبعد توقف التدفق النفطي من البلدان العربية المصدرة للنفط إلى البلدان الغربية، فأن هذا التوقف لضخ النفط العربي إلى تلك المنطقة، كانت لها تداعيات كثيرة على الإقتصاد العالمي، يمكن ربطها بحالة الإقتصاد العراقي وبالممارسات الإغراقية التي أقدم عليها العراق في الفترات اللاحقة.

أسهم النقص في عرض النفط إلى الأسواق العالمية في زيادة أسعار النفط في تلك الأسواق على نحو كبيرجداً، عليه فأن زيادة أسعار النفط أسهمت كثيراً في زيادة التكاليف الإنتاجية في النشاطات الإنتاجية جميعها، بضمنها وعلى وجه الخصوص النشاطات الإنتاجية الصناعية، التي تلقت صدمة عرض كبيرة لمنتجاتها الصناعية في السوق العالمية، وهكذا

فأن صدمة العرض نتجت عنها إنخفاضاً كبيراً في الإنتاج والتي زادت كثيراً من المستويات العامة للأسعار على الصعيد العالمي(علي، 2002: 191).
رغم حصول ركود إقتصادي واضح في البلدان الرأسمالية الصناعية، إلآ أن التضخم العالمي المصاحب له كان له إنعكاسات وإرتدادات واضحة على إرتفاع المستويات العالمية لأسعار النفط منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي، حيث أن العراق الذي كان قد قام بتأميم مصالح الشركات النفطية العاملة في العراق، والذي أمّن له نسبة كبيرة من أرباح النفط العراقي المصدر إلى الخارج الذي زادت كمياته بشكل كبير والتي وصلت في تلك الاثناء إلى حوالي 3.5 مليون برميل يومياً، لذا فأن زيادة الكميات المصدرة وزيادة أسعار النفط وزيادة حصص الأرباح والعوائد النفطية الكبيرة شكلت جميعها عوامل لأن يستحوذ العراق على إيرادات نفطية كبيرة لم يسبق لها مثيل قبل ذلك التأريخ(السعدي، 2009: 118).
بعد حصول العراق على إيرادات نفطية كبيرة، وبعد زيادة الحصيلة المالية من تصدير النفط، فقد باشر العراق بالإقدام على برامج تنموية واسعة سميت في حينها ب (التنمية الإنفجارية)، والتي كانت تتطلب مواد إنشائية كثيرة، بضمنها وعلى وجه الخصوص مادة الأسمنت التي تستخدم كثيراً في المباني والإنشاءات والتي إعتاد عليها العراقيون لإستخدامها، وهكذا فان المشاريع الإستثمارية الكبيرة من طرق وجسور ومباني وإنشاءات وغيرها من المشاريع التي تطلبت كميات كبيرة من مادة الأسمنت تمت تغطيتها في البداية بإستيراد كميات من هذه المادة من الخارج، غير أن العراق وبغرض التعويض عن إستيراداته الكبيرة لمادة الأسمنت، أقدم على إنشاء معامل كبيرة للأسمنت في كافة المناطق العراقية من أجل تأمين هذه المادة محلياً للأغراض الإستثمارية(عبد المهدي، 2000: 135).
حال أن إنتهت معامل الأسمنت من الإنشاء وبعد أن وصلت هذه المعامل إلى مرحلة الإنتاج، فقد وجد العراق أن الأوضاع مختلفة عن السابق، إذ أن العمليات الإستثمارية ومشاريع البناء لم تعد كما كان الحال عليها سابقاً، إذ أن مشاريع كثيرة قد توقفت عن العمل ولم يتم الإقدام على مشاريع كان من المخطط الإقدام عليها وذلك بفعل دخول العراق في حرب طاحنة مع إيران وبفعل تناقص الإمكانات المالية المتاحة والتي تم رصد معظمها للمجهود الحربي، عليه فان العراق ومنذ بداية الثمانينات حاول إيجاد أسواق خارجية لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي من الأسمنت الذي فاض عن الطلب المحلي العراقي ولم يتردد العراق في الإقدام على ممارسات إغراقية لإغراق أسواق خارجية، بضمنها وعلى وجه الخصوص أسواق بلدان الخليج العربي (عبدالفضيل، 1985: 120).
إذا كانت سبعينات القرن الماضي مواسم عرس بالنسبة إلى الإقتصاد العراقي، خاصة النصف الثاني منها ، فان ثمانينات القرن الماضي مثلت مواسم الحزن والتداعي بالنسبة إلى الإقتصاد العراقي، ولكن ليست في أطرها الداخلية فحسب من حرب وإستنزاف للأموال والإمكانات، بل لأسباب خارجية أيضاً مؤداها أن النفط الذي كان يعوّل عليه العراق في تامين متطلباته المالية أصابه إهتزاز كبير من حيث تراجع أسعاره فضلاً عن تناقص الصادرات العراقية بسبب نشوب الحرب(السعدي، 2009: 180)، حيث وإضافة إلى تناقص الطلب على مادة النفط بفعل أزمة الركود الإقتصادي في ثمانينات القرن الماضي، فأن العالم الغربي وبعد إتعاظه من الفعلة التي أقدم عليها العرب لإستخدامه النفط كسلاح، فأنه أقدم

وبعد تلك الازمة على بناء إحتياطي كبير وخزين إستراتيجي وفير للنفط من أجل إستخدامه كإحتياطي للطوارىءولفترات الحرب التي تهدد تأمين الطاقة، لذا فان الدول الغربية إستطاعت أن تتحمل صدمة نقص العرض إثر نشوب الحرب العراقية – الإيرانية وذلك من خلال سحب الكميات التي تحتاجها السوق النفطية، بل والأكثر من ذلك فان الدول الغربية إستخدمت هذا الإحتياطي من أجل إستخدامه عند الضرورة في زيادة العرض وبالتالي التأثير في خفض أسعار النفط(عبدالفضيل، 1985: 88).

بعد النقص الحاصل في الإيرادات النفطية العراقية إثر إنخفاض أسعار النفط فقد حاول العراق التعويض عن هذا النقص في الإيرادات من خلال زيادة إنتاج النفط وزيادة تصديره للنفط بواسطة السيارات الحوضية التي تم إرسالها إلى البلدان المجاورة، على وجه الخصوص إلى دولة تركيا وذلك بأسعار كانت تقل في معظم الأحوال عن الأسعار الإعتيادية في السوق المحلية، وهكذا فان هذه الممارسة التي أقدم عليها العراق يمكن وصفها بأنها كانت ممارسة إغراقية جاهرة (زيني، 2009: 201).

بعد التقارب الاردني العراقي الكبير، نتيجة تأييد الأردن للعراق في حربه ضد إيران، وذلك خدمة لمصالحها الإقتصادية، بعد أن جعل العراق من ميناء العقبة الأردني وجهته الرئيسية في إستيراداته الكبيرة من الخارج، فأن العراق وإضافة إلى إستخدامه لذلك المنفذ البحري، قد أقدم أيضاً على تأمين حاجات الأردن النفطية بأسعار أقل من الاسعار الإعتيادية، وحيث أنه وحتى بعد فرض الحصار الإقتصادي، فقد لبّت الأمم المتحدة إلى مطلب الأردن التي تعرضت إلى خسائر كبيرة جرّاء النقص الكبير في إستخدام العراق لميناء العقبة بفعل فرض الحصار الإقتصادي وحرمانه من النفط العراقي الرخيص، إذ تمت الموافقة على أن يسمح للعراق لأن يبيع نفطه إلى الاردن بنصف القيمة المحددة عالمياً في الأسواق العالمية(الهيتي، 2000: 98).

من أجل إيجاد منافذ للتصدير لصادراته النفطية، حتى وإن كانت أسعار البيع أقل من السعر المعتاد، وان يكون التسليم إلى جهات غير رسمية متمثلة بالتجار والمهربين، فقد أقدم العراق على بيع نفطه عبر الأراضي التركية من خلال السيارات الحوضية، وعبر مياه شط العرب والخليج العربي من خلال الجنائب التي كانت تحمل كميات معينة من النفط العراقي (الراوي، 2011: 121).

لم يكتف العراق ببيع نفطه إلى المصادر الخارجية وفق الصيغ الإغراقية، بل أنه أقدم أيضاً على بيع الفوسفات العراقية وغيرها من المعادن إلى المصادر الخارجية وعبر دول الجوار من ضمنها دولة الإيران التي كانت تشتري هذه المواد بأسعار أقل من السعر المعتاد وكانت تبيعها هي بدورها بأسعار أعلى أو أنها كانت تسمح بتهريبها عبر الأراضي الإيرانية بالصيغ الإغراقية(محمد، 2009: 142).

بعد سقوط النظام العراقي السابق وبعد إقرار الدستور العراقي الدائم، حصلت قراءات متباينة للدستور العراقي بخصوص المادة 111 والمادة 112 من الدستور الدائم بخصوص أحقية المحافظات والأقاليم العراقية في التصرف بالمصادر الطبيعية المتواجدة في أراضيها، ففي الوقت الذي تؤكد سلطة الحكومة الفيدرالية بأن قضايا الإستثمار وإستقدام الشركات النفطية العالمية وإبرام العقود النفطية وإنتاج النفط قضايا تدخل في إطار الصلاحيات

الحصرية للحكومة الفيدرالية فأن حكومة إقليم كردستان لها قراءة أخرى لهاتين المادتين الدستوريتين، أما بخصوص تسويق النفط فأن التسويق وفي نظر الحكومة العراقية مسالة تنحصر ضمن صلاحيات شركة (سومو)العراقية لتسويق النفط (سعيد،مجلة الأكادمية، 2001:عدد1)، تستند الجهات القائمة على سلطة الحكومة الفيدرالية من النص الدستوري القاضي بأن النفط والغاز ملك لجميع الشعب العراقي وأن إيراداته لابد أن تعود إلى الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بالأقاليم على أساس النسب السكانية والمحرومية التي الحقت بها (الدستور العراقي، المادة 111)، غير ان القائمين على السلطة في إقليم كوردستان لهم قراءات مختلفة بخصوص الصلاحيات الممنوحة للأقاليم .

ثانياً:عوامل تعرض السوق العراقية إلى الإغراق السلعي

رغم الممارسات العراقية المنوه عنها عن حالات إقدام العراق على الإغراق السلعي في السوق الخارجية، فأن الملاحظ ان العراق وبأستثناء ممارساته السابقة في مجال طرح التمور والأسمنت العراقي ولفترات زمنية سابقة، ولآماد زمنية قصيرة، فان الممارسات الأخرى التي دامت لفترات زمنية أطول كانت تتم في إطار تصدير المعادن الطبيعية وبوجه خاص البترول الخام والمشتقات النفطية، غير أن السوق العراقية وفي مقابل ذلك تعرضت إلى هجمات إغراقية واسعة من قبل الاطراف الخارجية لأسباب عديدة يمكن إجمالها ضمن العوامل الآتية:

أ-الإختلالات الهيكلية للإقتصاد

منذ أن تجذرت الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي بكثير من العمق، فأن هذه الإختلالات أثرت وبالسلب على إحداث إختلال واضح مابين النمو في الطلب الكلي المحلي على السلع والخدمات، مقابل حصول نقص واسع في قاعدة العرض للسلع والخدمات المنتجة محلياً بل وطالت حتى المشتقات النفطية في بعض الأحيان(العنبكي، 2008: 41).

بخصوص الإختلالات السكانية والتي جعلت من التوزيع الجغرافي للسكان ما بين المناطق والتوزيع السكاني ما بين الريف والحضر مختلفاً، فأن هذه الإختلالات سحبت معها أنماطاً عديدة من الإختلالات الأخرى، بضمنها الإختلال ما بين التوزيع السكاني وتوزيع الموارد الطبيعية ما أثر في سوء إستخدام الموارد الطبيعية، بل وحتى في الموارد البشرية والمالية أيضاً، لذا فأن التوجيه غير الأمثل لهذه الموارد الإقتصادية أثر على إضعاف القدرات الإنتاجية المحلية، بالتالي فأن الجهاز الإنتاجي المحلي قد تخلف كثيراً في رفد السوق المحلية بمزيد من السلع والخدمات.

بعد تمركز معظم السكان في مناطق جغرافية محدودة، وتمركزه في المدن والمناطق الحضرية، فأن هذا التحول أثر في زيادة الطلب على السلع وعلى خدمات كثيرة أملتها الحياة الحضرية والإزدحام السكاني وتعقيدات الحياة الإقتصادية والإجتماعية(سعيد، مجلة الإقتصاد السياسي، 2006:عدد 27).

في مقابل طلب محلي كبير على السلع والخدمات لأسباب التمركز السكاني في بعض المناطق وفي مناطق حضرية كثيرة، كانت من بينها مدن كبيرة، وفي مقابل تزايد عدد السكان بسبب معدلات النمو السنوية العالية للسكان التي يشهدها العراق، والتي تغذي من ناحيتها أيضاً الطلب على السلع والخدمات، لذا فأن هذا الإختلال السكاني الذي يعانيه العراق أمّن مرتعاً خصباً لتدفق كميات كبيرة من السلع والخدمات الأجنبية إلى السوق المحلية في العراق، عليه ومتى ما زادت الكميات المستوردة من السلع والخدمات من الخارج، فأن إمكانات تعرض السوق العراقية إلى الإغراق السلعي تكون كبيرة، وهي حالة كانت ولا تزال قائمة في السوق المحلية للعراق(الفهداوي، 2000: 138).

منذ أن حصلت الإختلالات القطاعية في العراق، فأن هذه الإختلالات قد عبرت عن نفسها من خلال إختلال واضح مابين القطاعات السلعية غير النفطية التي أصابها ضمور واضح والقطاعات الخدمية والتوزيعية التي نالت توسعاً كبيراً، لذا فأن هذا النمط من الإختلال قد أثر كثيراً في تناقص الإنتاج المحلي للسلع في حين تضخم الإنتاج في مجال الخدمات سواء أكانت الخدمات تلك تؤمنها الأنشطة الحكومية، أو خدمات توفرها أنشطة القطاع الخاص، عليه فأنه ومن السهولة بمكان القول بأن الإختلالات القطاعية المعبر عنها بتراجع الإنتاج السلعي المحلي، كان سبباً وجيهاً لتدفق السلع الأجنبية إلى السوق العراقية(العنبكي، 2008: 38).

بعد تآلف وتناغم الإختلالات السكانية والإختلالات القطاعية، تولدّ إختلال آخر كان يغذي من ناحيته الإختلالات السكانية والإختلالات القطاعية، بل أنه كان يتغذي عليها أيضاً بأرتدادات عكسية، ومثل هذا الإختلال قد تمثل بإختلال التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي للقوى العاملة المشتغلة في المناطق الجغرافية والمتوزعة ما بين القطاعات الإقتصادية، عليه فأن تناقص القوى العاملة الزراعية المشتغلة بالعمل الزراعي والقوى العاملة الصناعية المشتغلة بأنشطة الصناعات التحويلية قد أثر كثيراً في هبوط الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي في مجال الصناعات التحويلية ، لذا فأن تدهور الجهد البشري في رفد الإنتاج السلعي كان سبباً أيضاً في إنحسار الإنتاج المحلي في رفد السوق المحلية بما تحتاجها من السلع الزراعية والصناعية، حيث وفي الوقت الذي عانى الجهاز الإنتاجي المحلي من تلبية الطلبات المحلية على مثل هذه السلع، فأن المنتجات الأجنبية كانت على أهبة الإستعداد لملء ذلك الفراغ عن طريق شتى الممارسات التي أقدمت عليها الجهات الأجنبية بضمنها ممارسات الإغراق السلعي(الراوي، 2011: 148).

ب-سياسات التشغيل

بعد تزايد الإمكانات المالية للعراق، فأن الحكومات العراقية وعلى وجه الخصوص بعد قيام الجمهورية إعتمدت سياسات خاصة بالتشغيل كانت تنتهي إلى سحب القوى العاملة في القطاعات السلعية خاصة الزراعية منها بإتجاه زجها وإستخدامها في القطاعات الحكومية، على وجه الخصوص إستخدامها في أجهزة القوات المسلحة وغيرها من الانشطة الحكومية خاصة الخدمية، منها وهكذا ونتيجة لذلك فقد حصل إختلال ما بين مكونات الناتج المحلي

السلعي والخدمي خاصة الحكومي منها، بإتجاه تناقص المساهمات التي كانت تبديها القوى العاملة العراقية في رفد الإنتاج السلعي(زيني،2009: 142).
بسبب تضخم القوى العاملة المشتغلة في القطاع الحكومي، وبالنظر إلى تزايد طلبات هؤلاء ومعهم أفراد عوائلهم اللذين كانوا يعيلونهم بالرواتب الممنوحة من قبل الحكومة، المنهلة بالأساس من الإيرادات النفطية التي كانت تتدفق على الخزينة العامة للدولة، حصلت زيادات حاصلة في طلب هؤلاء و اللذين شكلوا نسبة كبيرة من السكان في العراق على مزيد من الخدمات ومزيد من السلع التي كان يعرضها التجار، لذا فأنه وأمام هذا التحول الكبير في توزيع القوى العاملة والتوزيع السكاني، فقد توسعت الأنشطة الخدمية والتوزيعية وأنشطة النقل التي كان يديرها القطاع الخاص والتي عملت لتشغيل أعداد إضافية من القوى العاملة (ناصر،مجلة التقني،2008:عدد 6)، وهكذا ونتيجة لمثل هذه السياسة فان سياسة التشغيل الحكومية، وإطلاق العنان للإشتغال في القطاعات الخدمية والتوزيعية في القطاع الخاص، كانت سياسة تغذي في الصميم ضمور القطاع السلعي وأنشطة الإنتاج فيه، فيما أن السياسة نفسها كانت تغذي أيضاً توسيع الخدمات، وفي المقابل فانها كانت تغذي التجارة بشقيها التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، حيث وبما ان التجارة الخارجية وباستثناء الصادرات النفطية كانت تنتهي إلى مزيد من الإستيرادات من الخارج والتي كانت تقع بالأساس في مجال إستيراد السلع من الخارج، لذا فان هذه السياسة كانت تشجع الإستيراد من الخارج والذي كان يحمل معه ممارسات طائشة بحق العراق بضمنها ممارسات الإغراق السلعي.(ناصر، مجلة التقني،2008:عدد6).

ج-السياسات المالية المعتمدة

يمكن وصف السياسة المالية على أنها تمثل الوظائف الضرورية الواجب إعتمادها من قبل الحكومة في سبيل تحديد مصادر الدخل لها وجمعها وفق الوسائل التي يتيحها القانون لها، وتوجيهها بأوجه الصرف المختلفة من أجل تحقيق الأهداف التي تتوخاها الأنظمة الإقتصادية والمتمثلة وبطبيعة الحال بألأهداف الإقتصادية والإجتماعية (الشوابكة،145:2000)
تعد السياسة المالية، إحدى الوسائل التي يمكن إعتمادها في سبيل تحقيق الأهداف العليا التي تتوخاها الأنظمة الإقتصادية السليمة والصحيحة، منها تحقيق أنماط مناسبة من التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة والتي تتطلب زيادات مرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي ومستويات مناسبة في تشغيل الأيدي العاملة ومنع تحقق تقلبات حادة في المستويات العامة للأسعار (عبد، 1985: 141). .
تعاني معظم البلدان النامية التي لم تستطع أن تتسلق مراتب عالية من النمو الإقتصادي من شحة مصادر دخلها التي لم تؤمن سوى مستويات منخفضة من الدخل القومي وبالتالي مستويات منخفضة من الدخل الفردي، وهكذا ونتيجة لذلك وبسبب سوء الإدارة والفساد المتفشي في أجهزة الدولة وتخلف النظام الضريبي، فأن هذه البلدان تعاني كثيراً من شحة المال العام ما تجعلها تخفق في رصد أموال كافية لخزينة الدولة والتي تضع محددات كثيرة

بوجه الإنفاق العام وبالتالي فأنها تخفق في بلوغ الآمال المنشودة نحو تحقيق أهدافها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية(الشوابكة، 2000: 151).

رغم درج العراق ضمن قائمة البلدان النامية التي لم تخطو خطوات عملية نحو تحقيق أهدافها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الآ أن العراق مثله مثل معظم البلدان النفطية إستطاع أن ينال إمكانات مالية وفيرة نتيجة لقدراته الإنتاجية والتصديرية الكبيرة في مجال النفط، حيث أن الإيرادات النفطية التي زادت نسبتها ضمن مصادر الدخل وإرتفعت حصيلتها المطلقة قد ساهمت في التغلب على ذلك القيد الذي تعانية معظم البلدان النامية الفقيرة، غير أن المشكلة المتأصلة هنا في العراق، هي أن الحكومة العراقية ورغم نيلها لقدرات مالية كبيرة الآ أنها لم تستطع توجيه هذه الإمكانات المالية بحيث تخدم قضايا التنمية الإقتصادية، بالتالي فأنها أخفقت في الإستفراد بسياسات إنفاق تساعد الدولة العراقية بل أن هذه السياسات سنحت الفرصة امام تعرض العراق إلى تداعيات إقتصادية من ضمنها سهولة إختراق السوق العراقية والتي تجعلها عرضة إلى ممارسات طائشة من ضمنها ممارسات الإغراق السلعي(السعدي، 2009: 161).

بعد الزيادات الكبيرة التي نالتها الحكومة العراقية منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي للإستحواذ على مزيد من الإيرادات النفطية، فأن هذه الحكومة وبدلاً من أن تمارس دوراً رشيداً في كيفية توجيه هذه الإيرادات النفطية في مجالات الإستثمار التي تنمي القدرات الإنتاجية، على أنسب وجه فأنها وإن كانت قد مارست خطوات معينة في ذلك الإتجاه فانها أخفقت في رصد جميع الإمكانات المالية وتوجيهها بالوجهة تلك، بدليل ظهور فوائض مالية كبيرة كانت تتراكم لحين عام 1980(إسماعيل، 1981: 109).

أقدمت الحكومة وفي زمن الفوائض المالية على ممارسات خاطئة، حيث بالإمكان الإشارة إلى البعض منها على سبيل المثال وليس الحصر، تلك الممارسات والتي تجسدت بالكامل في سياساتها المالية والتي كانت تغذي ممارسات إغراقية صادرة من خارج العراق للتعرض إلى السوق العراقية بهدف إغراقها بالسلع الأجنبية(حنوش،مجلة علوم الإقتصادية،2011:عدد 28).

بعد الصفقة المشؤمة التي عقدتها السلطة الحاكمة في العراق مع النظام الشاهنشاهي في إيران والمتجسدة بتنازل العراق عن نصف شط العرب إلى إيران في 1975/3/6 أثناء مؤتمر القمة لدول الاوبيك المنعقد في الجزائر برعاية الرئيس الجزائري الأسبق (هواري بوميدين)، إذ وبعد ذلك الإتفاق الذي سبب في إنهيار الحركة الكردية المسلحة، فأن الحكومة العراقية التي قضت على تلك الحركة بوسيلة غير سليمة وغير ديمقراطية فأنها أرادت السيطرة على المناطق الكردستانية المتاخمة للحدود التركية وللحدود الإيرانية وذلك من خلال إخلاء تلك المناطق المواطنين الأكراد وجعلها مناطق محرمة للعيش فيها والإسكان فيها، وذلك بعمق (20) كيلومتراً على إمتداد المناطق الحدودية كافة التي كان يعيش الأكراد العراقيون(محمد، 2009: 175).

إن الممارسة السابقة وإن كانت ممارسة سياسية وأمنية بحجة حماية الأمن القومي العراقي، فأنها قد تمت ترجمتها إلى سياسات إنفاق أقدمت عليها الحكومة العراقية، إذ أقدمت الحكومة العراقية على إنفاق مبالغ طائلة من خلال تعويض الأهالي عن الممتلكات التي سيتركونها،

كما وأنها قامت ببناء مساكن لمئات الألوف من اللذين تم نقلهم وتهجيرهم إلى المناطق الداخلية في كوردستان العراق، كما وأنها إضطرت إلى زج العديد من هؤلاء في الدوائر الحكومية المدنية والعسكرية التي زادت من بنود الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ(سعيد، مجلة الإقتصاد السياسي،2010:عدد 28).

إن ما قامت بها الحكومة العراقية السابقة وفي أواخر السبعينات من القرن الماضي بحق المناطق الريفية الكوردستانية المتاخمة للحدود العراقية الإيرانية والحدود التركية أيضاً كانت بداية للممارسات الحكومية التي فتحت الطريق امام تعرض السوق العراقية وبشكل كبير إلى ممارسات إغراقية صادرة من الخارج ، إذ أن تلك الممارسة قد أسهمت إسهامات ضارة بإتجاه ترك الأراضي الزراعية، كما وأنها دفعت بالأهالي اللذين كانوا يزاولون أنشطة زراعية لترك أراضيهم الزراعية والإنخراط في سلك الخدمات الحكومية أو في المجالات الخدمية التي يديرها القطاع الخاص أو في الأنشطة التوزيعية، علماً أن بعضاً من هؤلاء تم زجهم في أماكن عمل لم يكونوا يضيفون شيئاً إلى الإنتاج أي بمعنى أن ممارسات هؤلاء قد تجسدت في صيغ البطالة المقنعة وهكذا فأن هؤلاء اللذين كانوا يضيفون إلى مجال الإنتاج السلعي الزراعي، فأنهم وبدلاً من ذلك وبدلاً من أن يساهموا في الإنتاج السلعي، فانهم أصبحوا يشكلون ضغطاً إضافياً على الطلب على السلع والخدمات، كما وأن الحكومة زادت من الطين بلّة حينما لم تكن تتردد في إستيراد سلع عديدة بضمنها السلع والمنتجات الزراعية والتي تم إطلاق العديد منها إلى السوق العراقية بصيغ دعم أسعارها(حنوش، مجلة علوم الإقتصادية،2011: عدد28).

إن صيغة دعم أسعار بعض الانواع من السلع خاصة السلع والمنتجات الغذائية والتي دخلت في إطار أنماط الإنفاق الحكومي لسلع ومنتجات كانت تستورد في أغلبها من بلدان أخرى كانت ممارسات غذتها سياسة الإنفاق العام وفي الجزء الخاص منه بدعم الأسعار لإتاحة الفرصة على نحو أكثر في أن يتم عرض سلع أجنبية بأسعار أقل من تكلفة الإستيراد والتي كانت تقل أيضاً وفي معظم الأحوال عن تكاليف إنتاجها في البلدان التي كانت تصدر منتجاتها إلى العراق، فهنا العجب في توجيه السياسات الإقتصادية المعتمدة في العراق، حيث ان هذه السياسة المتجسدة في سياسة الإنفاق الحكومي والتي مثلت جانباً رئيسياً من السياسة المالية المعتمدة في العراق، وبدلاً من أن تضع حداً لممارسات خارجية لأغراق السوق العراقية بالسلع الأجنبية فانها ساهمت في تعريض السوق العراقية إلى ممارسات إغراقية أجنبية جاهرة (زيني، 2009: 112).

بعد أن دخل العراق في حرب طاحنة مع جارته إيران منذ عام 1980 التي دامت ثمان سنوات، فقد إضطر العراق أن يمارس سلوكاً إقتصادياً متأطراً في إطار إقتصاديات الحرب، ولكن حال أن إنتهت الحرب وقبل أن ينفض العراق عن نفسه تلك الحرب فقد دخل العراق وفي عام 1990 في نفق إقتصادي مظلم الذي خيم عليه الفقر والفاقة وهو نفق الحصار الإقتصادي والذي تلاه أيضاً تعرض العراق إلى ضربة تدميرية شلت حركته خلال حرب تحرير الكويت والتي تم ومن خلالها إخراج الكويت من قبضة السلطة الحاكمة في العراق(السعدي، 2009: 118).

سببت حالات الحرب التي كانت تزيد إنفاقات حكومية في مجالات عسكرية غير منتجة، وحالات الحرب التى نخرت مصادر الدخل والإيرادات النفطية في حصول نمط تجاري إستهلاكي، عليه فان ذلك النمط الإستهلاكي وذلك العجز الإنتاجي المحلي الذي أملته ظروف الحرب قد أسال لعاب العديد من الوسطاء التجاريين في الدول المجاورة خاصة في الأردن وتركيا من أجل إمتصاص الفوائض المالية العراقية، لذا فأن القيادة العراقية التي كانت تحكم العراق أثناء فترات الحروب والحصار ومن أجل إشباع السوق المحلية العراقية بالسلع الضرورية، ومن أجل كسر قيود الحصار كانت مستعدة لأن تفتح أبواب السوق العراقية غير مبالية بالمرّة بالممارسات التي تقدم عليها الاطراف الخارجية ومن بينها الأطراف الإقليمية، حتى وإن كانت الممارسات تلك ممارساتاً إغراقية لإغراق السوق العراقية بالسلع والمنتجات الاجنبية (كاظم، مجلة العلوم الإقتصادية،2011:عدد 27).

بعد سقوط النظام العراقي السابق ولأسباب كثيرة منها تغليب المصالح السياسية على المصالح الإقتصادية الإستراتيجية، فأن السلطات الحاكمة في العراق الجديد لم تخطو خطوات جدية بإتجاه إيقاف النزيف الإقتصادي الذي لطالما إبتلى به الإقتصاد العراقي، و ذلك من خلال تقديم وصفات حلول حقيقية لعلاج المشكلات المستعصية التي كانت تهشم الإقتصاد العراقي في الصميم ومن بينها الإختلالات الهيكلية العميقة التي كان يعانيها الإقتصاد العراقي، عن طريق إعتماد سياسات إقتصادية صائبة ومن ضمنها سياسات إنفاق سليمة، بل ان الحكومة العراقية ما بعد سقوط النظام العراقي السابق عاد من جديد إلى العادات العراقية القديمة في مجال ممارسة السياسات التي كانت تمارسها الحكومات العراقية السابقة(مجلة العمران العربي،2003: عدد65).

كان النظام البائد يضع سياساته الإستيرادية حتى في مجال إستيراد السلع الأجنبية في خدمة تطلعاته ومن أجل تقوية دعائمه العسكرية ورفد متطلبات حالات الحرب والحصار، غير أن سقوط النظام العراقي السابق وتحرر المال العام نسبياً من قيود الإنفاق العسكري الهائل وتعويضات الحرب التي أجبر العراق من خلالها وبقرار من مجلس الامن على دفعها بصيغة أن يتم إستقطاع 30%من الإيرادات المتأتية من مبيعات العراق النفطية والتي تم تخفيضها إلى 5 % بعد سقوط ذلك النظام (العمران العربي، 2003: 65)، وكذلك الحال رفع الحصار الإقتصادي على العراق لم تدفع بالحكومات ما بعد سقوط ذلك النظام لأن تخطو خطوات بأتجاه إعادة توزيع القوى العاملة العراقية المشتغلة في أجهزة الدولة واضعة نصب أعينها قضايا رفع الإنتاجية، من خلال سحب قوى عاملة عراقية مشتغلة في القطاعات منخفضة الإنتاجية خاصة القطاعات الخدمية الحكومية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية(عبدالمهدي، 2000: 121)، وكذلك الحال العمل من أجل تشجيع القطاع الخاص من اجل أن يقوم ذلك القطاع بإستيعاب أعداد لابأس بها من القوى العاملة، عليه فان ما اقدمت عليها الحكومة العراقية الحالية قد تمثلت بمزيد من التضخيم للأجهزة الحكومية وزج المزيد من القوى العاملة العراقية في القطاعات الخدمية منخفضة الإنتاجية، هذه السياسة التي كانت تدعمها سياسة إنفاقات واسعة في مجال دفع الرواتب والاجور للعاملين في أجهزة الدولة تلك الأموال التي تم دعمها بقوة شرائية عالية عن طريق سعر صرف ثابت نسبياً للدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي (مصطفى ، مجلة التنمية الرافدين،2000:عدد 59).

ترافقت سياسة الإنفاق التي إعتمدتها الحكومة ما بعد سقوط النظام العراقي السابق مع إنفتاح العراق أمام العالم الخارجي على وجه الخصوص أمام السلع التي أفرزتها ظاهرة العولمة الإقتصادية من أجهزة سحب القنوات الفضائية (ستلايت)، الهاتف المحمول، وغيرها من الأجهزة والمعدات الخاصة بشبكات الإنترنيت والإتصالات، وهكذا فان وجود دخول متوزعة مدعومة بقوة شرائية عالية كانت تغذيها سياسات الإنفاق الحكومية والتي كانت المسؤلة عن زيادة الطلب الكلي بل و إشتدادها مما جعلت من المستويات العامة للأسعار عالية، ولكن في المقابل فأن أجهزة الإنتاج المحلية لتأمين تلك السلع قد تخلفت بالكامل لتلبية ذلك الطلب، في حين أن المنتجات الأجنبية كانت تتدفق وبسرعة لملء الفراغ من خلال الوسائل جميعها وعن طريق كافة الممارسات من ضمنها ممارسات الإغراق السلعي (السامرائي، مجلة العراقية،2009: عدد 7).

بعد فرض الحصار الإقتصادي على العراق فأن العراق لم يكن يستطيع إستيراد كميات كافية من السلع والمواد وطرحها بأسعار مدعومة في السوق العراقية بحيث يلبي الطلبات جميعها، إذ أن منعه من تصدير نفطه إلى الخارج قد تسبب في هبوط الإمكانات المالية لإستيراد تلك الكميات، لذا فأن العراق قد لجأ إلى إعتماد نظام البطاقة التموينية التي كانت تؤمن حوالي ثلث السعرات الحرارية الضرورية للفرد الواحد الذي كان يتم تموينه بالمواد المشمولة بذلك النظام،كما وأن هذا النظام بقى أيضاً أثناء فترة تطبيق قرار مجلس الأمن الذي سمي بقرار(النفط مقابل الغذاء)، كما وإستمر أيضاً بعد سقوط النظام العراقي السابق ولحد الآن، وحيث أن هذا النظام المعتمد وبإستثناء الفترة الممتدة ما بين عام 1990 ولغاية عام 1997 الذي سبق تطبيق ذلك القرار والذي كان يتم تمويل مواده المشمولة من خلال الإنتاج المحلي في معظمها قد حصل عليه تغير إثر دخول منظمة لأمم المتحدة في تأمين مواده المشمولة وذلك عن طريق الأموال العراقية المستحصلة من مبيعات النفط التي كانت تستخدم في الإستيراد من الخارج ، وفي الوقت الحاضر تتكفل وزارة التجارة بتأمين هذا النظام ومن خلال الدعم الذي تقدمه الحكومة العراقية من خلال الموازنة العراقية الفيدرالية، عليه فأن هذا النظام للبطاقة التموينية وطرح سلع بأثمان أقل من تكاليف إنتاجها يمكن وصفها بأنها نتيجة لسياسة إنفاق حكومية تتبناها هذه الحكومة لتشجيع الإغراق السلعي بمنتجات أجنبية في السوق العراقية(السعدي، 2006: 181).

د-العوامل النقدية المؤثرة في إحداث المد والجزر في حصول الإغراق السلعي

يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها تمثل مجموعة تدابير تتخذها السلطة النقدية في البلدان صاحبه السيادة للرقابة على النقد المحلي من حيث العرض النقدي وأسعار صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية من أجل تحقيق أهداف إقتصادية قومية أساسها تحقيق معدلات مناسبة من النمو الإقتصادي ومنع التقلبات الحادة في المستويات العامة للأسعار(يحيى، 2001: 49).

تمثلت السياسة النقدية المعتمدة في العراق في الفترات الإعتيادية ما قبل الحروب التي خاضها العراق والحصار الذي تم فرضه على العراق والتي سبقت ثمانينات القرن الماضي

بنمط من التحوط ونوع من التوازن بالنظر للقدرات المالية الكبيرة المنهلة من الإحتياطي الكبير للنقد الأجنبي، إلأ أن السياسة النقدية ومنذ أن خيمت ظروف الحرب والحصار كانت تعكس أهواء ورغبات السلطة السياسية ما تخص سياسة الإصدار النقدي، كون السياسة النقدية كانت تتبع السياسة المالية، خاصة في فترة الحصار الإقتصادى وبالتحديد بعد إخراج القوات العراقية من دولة الكويت(العنبكي، 2008: 32).

بغرض إعمار مالحقت بالبنى التحتية من تدمير واسع وبهدف إصلاح المعدات العسكرية، ومن أجل تغطية النفقات التشغيلية لأجهزة الدولة بكافة بنودها وأمام النقص الحاد في الإيرادات النفطية من النقد الأجنبي، ومن أجل إيجاد أي سبيل آخر لتعويض ذلك فقد لعب البنك المركزي في العراق دور الرافعة المالية عن طريق تمويل عجز موازنة الحكومة العراقية بإصدارات نقدية جديدة وبكميات هائلة جداً، وحيث أن ذلك التمويل وبتلك الطريقة قد سبب في حصول موجة تضخم عارمة كادت أن توقع تماماً بالعملة العراقية حيث شارف النظام النقدي العراقي على الإنهيار التام لولا قبول العراق بقرار مجلس الامن الذي صدر في حينه والذي أطلق عليه بقرار(النفط مقابل الغذاء)، حيث أن قبول العراق بذلك القرار أوقف ذلك التداعي وساعد في عدم تدحرج النظام النقدي نحو هاوية السقوط النهائي (سعيد، مجلة أكادمية،2001:عدد 1).

صحيح أن موجة التضخم الكبيرة التي أبتلى بها العراق قد تسببت في الإنخفاض الحاد في أسعار الصرف الحقيقية لعملة الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي وغيرها من العملات الأجنبية، الآ أنه ومن أجل ربط هذا الموضوع مع مسألة الإغراق لابد لنا أن نعترف بأن هبوط قيمة العملة العراقية وبدلاً من أن تتسبب في زيادة حالات الإغراق السلعي، بإعتبار أن هبوط قيمة العملة المحلية تزيد من الفجوة ما بين سعر التكلفة للمنتجات ذات الجودة العالية والتي تقوم بإنتاجها دول تتصف بكفاءات عالية في مجالات الإنتاج وبين السعر المحلي في البلدان المستوردة خاصة البلدان النامية والتي يندرج العراق ضمنها، غير أن هناك دلالات أخرى كثيرة ذات العلاقة بهذا الموضوع ينبغي توضيحها والإشارة إليها والتي تعكس الظروف الخاصةالتي كانت تحيط بالعراق آنذاك (العنبكي، 2008: 18).

في العراق وفي فترة التمويل بالتضخم، حينما كانت معدلات التضخم عالية جداً فأن الدخول النقدية التي كانت تستلمها فئات موظفي الدولة وإن كانت تشهد زيادات متتالية فأنها لم تكن تضاهي أو تساير معدلات التضخم العالية، لذا فأن الدخول النقدية وإن كانت تزداد بصورة مستمرة، الآ أن معدلات التضخم العالية التي كانت تعلو كثيراً على الزيادات الحاصلة في الدخول النقدية كانت تتسبب بأستمرار في الهبوط الحاد للدخول الحقيقية للأفراد العاملين في أجهزة الدولة الرسمية، لذا فأن الطلب الحقيقي على السلع والخدمات كان يشهد إنخفاضاً مستمراً، وهكذا فأن مستويات الأسعار التي كانت تشهد إرتفاعات مستمرة بالعملة العراقية، فأن هذه الأسعار وفي حال تحويلها إلى العملات الأجنبية، منها وعلى سبيل المثال الدولار الأمريكي فأنها كانت تشهد إنخفاضات مستمرة(العاني، وقائع ندوة الإقتصاد العراقي، 2005).

أثرت فترة الحصار الإقتصادي وبأتجاهات مختلفة ولأسباب عديدة في الحد من إستيراد العراق للسلع من الخارج لأسباب منها المنع، إذ منعت الأمم المتحدة على العراق أن يستورد

أية سلعة من الخارج سوى المواد الغذائية والمستلزمات الطبية، كما وأن تدني الإمكانات المالية للعراق قد أسهمت أيضاً وبدرجة كبيرة في الحد من الإستيراد من الخارج، وهكذا فأن الإنخفاض الحاد للإستيرادات من الخارج قد وضع حداً كبيراً لأن يتعرض العراق إلى ممارسات إغراقية من الخارج(سعيد، مجلة الإقتصاد السياسي،2010: عدد 28).

إضافة إلى قيود الإستيراد التي كانت تحد من تعرض العراق إلى ممارسات إغراقية فأن هبوط قيمة العملة العراقية والذي ترافق مع إنخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، فأنه وبدلاً من أن يزيد من تعرض العراق إلى ممارسات إغراقية من الخارج فأنه كان يحد كثيراً من تعرض السوق العراقيةإلى ممارسات من هذا القبيل، إذ أن الإنخفاض الحاد في الدخول الحقيقية أسهم في إنخفاض الطلب على جميع السلع الأخرى وبقى الطلب يتركز على السلع الضرورية ذات المرونة المنخفضة والتي كانت في جلّها تقريباً سلع منتجة في الداخل، كما وأن السلع المشمولة بالبطاقة التموينية في فترة ما قبل تطبيق قرار(النفط مقابل الغذاء) كانت سلع منتجة محلياً، بالتالي فأنها خرجت من قبضة الإغراق السلعي(عبود، وزارة المالية ، 2008).

إضافة إلى العوامل السابقة فأن الإنخفاض الحاد في مستويات الدخول الحقيقية رغم إنخفاض أسعار صرف العملة العراقية أمام الدولارالأمريكي وغيرها من العملات الأجنبية، ورغم إرتفاع معدلات التضخم في الاسعار، فأن أسعار السلع والخدمات وعند تحويلها إلى الأسعار بالعملات الأجنبية كانت منخفضة جداً، وهكذا وفي ظل ذلك الواقع، ومن خلال صيغة تعادل القوة الشرائية (Purchasing power Parity)، فأن أسعار السلع والخدمات كانت منخفضة جداً (Nigle,2000:301)، بالتالي فأن السوق العراقية في فترة الحصار الإقتصادي ماقبل فترة العمل بقرار(النفط مقابل الغذاء) مثلت تلك الفترة التي إنخفضت فيها حالة تعرض السوق العراقية إلى ممارسات الإغراق السلعي .

لابد من القول إنه ولولا الأوضاع الخاصة التي كانت تحد من تدفق السلع إلى العراق، فأن الإنخفاض الحاد في المستويات العامة للأسعار بصيغة الدولار الأمريكي وغيرها من العملات الأجنبية، كان بالإمكان أن يشجع جهاتاً أجنبية كثيرة لأن تبيع سلعها المنتجة بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج من أجل مبادلتها بمواد ثمينة من الأعمال الفنية النادرة والآثار العراقية التي لاتقدر بثمن، علماً أن البعض من أزلام السلطة السابقة كانت تمارس عملية تهريب تلك النوادر إلى خارج العراق(السعدي، 2009: 243).

في فترة الحصار الإقتصادي وبعد أن تم تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء فأن الحالة الاكثر التي يمكن تسجيلها في مجال الإغراق السلعي هي طرح منتجات خارجية داخلة في مواد البطاقة التموينية التي كانت تصل إلى المواطنين العراقيين بأسعار رمزية، علماً أن الحجة في إدخال هذه السلع في إطار الإغراق السلعي تأتي من خلال أن هذه السلع كانت تستورد من قبل العراق، وإن كانت تتم من خلال الآلية التي كانت تفرضها الأمم المتحدة(سعيد، مجلة الإقتصاد السياسي،2010: عدد 28).

من بعد سقوط النظام العراقي السابق فقد حصل نمط من الإستقلالية في السياسة النقدية للعراق بموجب القانون 56 لسنة 2004، الذي ينظم عمل البنك المركزي العراقي، من خلال عدم تلقيه لاوامر صادرة من الحكومة لإعتماد السياسات النقدية التي يعتمدها البنك المركزي

العراقي، وعدم إقراض الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الإحتياطي النقدي للنقد الأجنبي الذي يحتفظ به البنك المركزي، وكذلك الحال خضوع حسابات البنك المركزي للمدقق الخارجي بحسب معايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية(الشبيبي، صندوق النقد العربي،2010).

في ظل النظام النقدي الجديد الذي أوجده القانون الجديد وبعد إمتلاك البنك المركزي لأستقلالية أكبر، فأن البنك المركزي ورغم تأثره الكبير بطبيعة الإقتصاد العراقي المعتمد كثيراً على الصادرات النفطية التي تؤمن الدولارات الضرورية لتشكيل ذلك الإحتياطي من النقد الأجنبي الذي يحتاجه البنك المركزي لإطلاق سياساته النقدية، ورغم تأثره أيضاً بمبالغ الإنفاق الكبيرة التي تنفقها الحكومة على أجهزة الدولة ، فأن البنك المركزي ورغم خضوعه إلى هذا الواقع المفروض فانه حاول ومنذ عام 2004 أن يمارس سياسة نقدية مختلفة تعيد الهيبة إلى الدينار العراقي وتضع حداً لمعدلات التضخم(زيني، 161:2009).

إعتمدت السياسة النقدية في العراق ومنذ ذلك التأريخ الادوات الكمية غير المباشرة والمتمثلة بالإحتياطي القانوني والسوق المفتوحة وسعر الخصم، فضلاً عن سياسة أخرى إعتمدتها السلطة النقدية الجديدة في ممارسة المزادات العلنية اليومية لبيع الدولار بسعر الصرف الذي يحدده ما بين الدينار والدولار الأمريكي من أجل السيطرة على السيولة والحد من التضخم الجامح (عبدالحميد، 2007: 160).

صحيح إن السياسة النقدية التي إعتمدتها السلطة النقدية في العراق ما بعد عام 2003 كانت مؤثرة في تقليل معدلات التضخم، الآ أن هذه السياسة ورغم تحقيقها لبعض الأهداف الإقتصادية المنوه عنها أعلاه إلاّ أنها لم تخلو من آثار سلبية على الإقتصاد العراقي من ضمنها آثارها في زيادة إمكانات تعرض السوق العراقية إلى ممارسات الإغراق السلعي(مورس،141:2007).

إضافة إلى تأثيراتها السلبية في مجال الإستثمار الذي ينمي القدرات الإنتاجية في الداخل ويزيد من تدفق السلع والخدمات المنتجة من الداخل كي لا يضطر البلد إلى زيادة الإستيراد من الخارج، فان تقوية العملة الوطنية والعمل على زيادة قوتها الشرائية من خلال دعمها بأسعار صرف ثابتة لعملة اجنبية قيادية على سبيل المثال الدولار الأمريكي سوف يعمل على تشجيع الأجانب للتصدير إلى هذا البلد (خدام، 2004: 117)، وهكذا فأن المزادات اليومية لبيع الدولار قد أسهمت في طرح كميات كبيرة من الدولار الأمريكي إلى السوق العراقية، لذا فأن الموجات الجديدة للتضخم التي شهدتها السوق العراقية لم تكن تقتصر على التضخم بالدينار العراقي، بل أن التضخم في العراق إنسحب أيضاًعلى التضخم من منظور الدولار الأمريكي، وهكذا فأن السوق العراقية وبعد إرتفاع معدلات الاسعار فيها بالدينار وبالدولار الامريكي أصبحت سوقاً رائجة وواعدة لطرح العديد من المنتجات الأجنبية، وهكذا فان قبول العراقيين لسلع بأسعار عالية جداً قد وفر فرصة أكبر لان يتم بيع كميات أكبر من أية سلعة حتى وإن كانت دون التكلفة أملاً في أن يتم إحتلال جزء كبير من هذه السوق الواعدة التي بالإمكان أن تتكبل بقيود إحتكارية مستقبلية لفرض أسعار أعلى، حيث أن إنفتاح السوق العراقية الكبير أمام الجهات الأجنبية يسمح بالخوض في تلك اللعبة (الكواز، مجلة التنمية الرافدين،2007:عدد87).

و- سياسات العراق الإستيرادية

تعد سياسات العراق الإستيرادية من بين أكثر السياسات المسببة في ضعضعة الإقتصاد العراقي وتكبيله بأثقل القيود التي تشل حركته في طريق التنمية الإقتصادية الحقيقية.
رغم إنتهاء ظروف الحرب والحصار الإقتصادي على العراق، فأن العراق لم يحاول ولحد الآن أن ينزع عن نفسه رداء الماضي الملبد ذات الصلة بتبنيه للسياسات الإقتصادية التي كانت تهلك الإقتصاد من الأعماق، حيث أن واقع تشغيل القوى العاملة تنبئنا بأن حوالي أكثر من نصف القوى العاملة العراقية منخرطة في الأعمال الخدمية خارج الإنتاج السلعي علماً أن النشاطات الخدمية في جلّها تعتاش على الإيرادات النفطية، والتي يعاد إنفاقها على السلع الإستهلاكية ذات المناشيىء الأجنبية التي تدخل العراق من دون قيود تجارية وإلى حد كبير(عبد جاسم، مجلة المنصورة،2008:عدد 11).
ساعدت السياسات المالية المتجسدة في موازنات عامة عراقية في ضخ أموال عراقية كثيرة بين أيدي العراقيين ليزيدوا طلبهم على السلع والخدمات المنتجة من خارج العراق، كما وأن السياسات النقدية المعتمدة في الوقت الحاضر، خاصة ما يتعلق بمنع تدهور العملة العراقية كان سبباً في تشجيع الجهات الأجنبية للتصدير إلى العراق، وهكذا فأن تسرب الجل الأعظم من قدرات العراق المالية إلى الخارج عن طريق الإستيرادات من الخارج كان سبباً مباشراً في تضعضع المقدرة الإنتاجية للجهاز الإنتاجي المحلي، ناهيك عن عدم الإستفادة الجدية من تلك الإمكانات في بناء قاعدة مادية متينة لبناء طاقات إنتاجية عراقية تتدفق منها سلع وخدمات منتجة من الداخل(شاكر، دائرة التخطيط الإقتصادي، 2007).
بعد سقوط النظام العراقي السابق ونتيجة لما كانت تعانيه مصافي النفط العراقية، فقد إضطرت الحكومة العراقية لإستيرادالمشتقات النفطية من دول الجوار خاصة تركيا، وكانت تعرضها للبيع بأسعار أقل بكثير عن تكلفة إنتاجها من البلد المنتج لتلك المشتقات، وهكذا فأنه وبدلاً من أن تبادر وتعمل تلك البلدان من خلال ممارساتها الخاصة بها، فان الحكومة العراقية هي التي تكفلت بها، حيث أن تلك السياسة المعتمدة كانت تتسبب في إثقال الميزانية العراقية بأعباء كبيرة، علماً أن مقادير كبيرة من تلك المشتقات كانت تتسرب من جديد ومن خلال عمليات التهريب إلى خارج العراق بل حتى إلى تركيا نفسها، عليه ونتيجة لذلك، فأن العراق كان يخسر مرتين في حين فأن تركيا كانت تربح مرتين، علماً أن هذه السياسة بقيت مستمرة لحين من الزمن، إلى أن طالب صندوق النقد الدولي وإثر تقديمه لقرض إلى العراق بضرورة الكف عن ممارسة دعم المشتقات النفطية، وذلك ضمن المشروطية التي يفرضها صندوق النقد الدولي لتشجيع البلدان المستفيدة من قروض الصندوق كي تدير إقتصادياتها بكفاءة أكبر وبعيداً عن إهدار المال العام (الكواز، مجلة التنمية الرافدين،2007:عدد87).
رغم محاولات الحكومة العراقية لإيجاد صيغة بديلة لنظام البطاقة التموينية الذي يفسح المجال الكثير لممارسة الفساد ويتسبب في تسرب أموال عراقية كثيرة إلى الخارج، الآ أن طريقة المعالجة والتي كانت غير مدروسة على نحو كامل، فضلاً عن محاولات تسيس الخطوة وإستخدامها للإيقاع بالحكومة من قبل جهات كثيرة، اجبرتها في أن تتراجع عن هذه

الفكرة بالتالي فان هذه القناة التي توفر مجالاً خصباً للنفاذ إلى السوق العراقية لازالت سالكة ومعبدة(سعيد، مجلة الإقتصاد السياسي،2010:عدد28).

بعد الكشف عن الإمكانات الواسعة للتعرض إلى السوق العراقية بفعل طبيعة الإقتصاد العراقي التي تأن تحت وطأة إختلالات هيكلية عميقة، ونتيجة للسياسات الإقتصادية الخاطئة التي تفتح الأبواب بوجه السوق العراقية وتهييء الأجواء للنفاذ إليها أمام عيون الجميع وتحت مسامع الجموع، فأن السوق العراقية باتت السوق المخترقة التي لاتحدها حدود، عليه ومن أجل البوح بغيض من فيض من الممارسات الإغراقية التي تتعرض لها السوق العراقية، والتي تستحق لأن يتم سرد جداول عديدة بها، الآ أنه وبسبب عدم تنظيم الإستيرادات العراقية وفرز حالات تعرض السوق العراقية إلى الممارسات الإغراقية في جداول خاصة من قبل الجهات المختصة وخاصة من قبل وزارة التجارة ووزارة التخطيط وغيرها من الجهات ذات العلاقة بسبب تداعي أساليب التنظيم والرقابة في أجهزة الدولة وبسبب فسح المجال أمام القطاع الخاص للإستيراد من الخارج من دون قيود صارمة ومن دون مراقبة جدية، فأن الأتيان بتلك الأمثلة تكون عملية صعبة(عبد الحميد، الندوة العلمية لمركز بحوث السوق، 2009).

إنطلاقاً من إستقراء بيانات العراق الإستيرادية لاجدال بأن العراق يتعرض إلى ممارسات إغراقية كثيرة من أطراف عديدة خاصة من قبل دولة الصين المعروفة بممارساتها هذه للعالم الخارجي والدولتين الجارتين للعراق تركيا وإيران اللتان تجدان في السوق العراقية أرضاً خصبة وساحة مفتوحة لممارساتهما العديدة بضمنها ممارساتهما الإغراقية، عليه و بعد العثور على بعض الأرقام والتي تخص بعضاً من الإستيرادات العراقية وجدت الباحثة بأن الصين تبيع مناضد الكوي في السوق العراقية عن طريق ممارسة إغراقية تعتمدها، إذ أنها تبيع المنضدة الواحدة في السوق العراقية ب 6.5 دولار أمريكي، في حين فأن المنضدة نفسها تعرض في السوق الصينية ب8 دولارات أمريكية، كما وأن تركيا تبيع البدلات الرجالية التركية المصنوعة من قماش الكتان في السوق العراقية ب 200 إلى 400 دولار أمريكي في حين فأنها تبيع البدلة نفسها في السوق التركية ب 400 إلى 600 دولار أمريكي (جريدة الغد، 2012، 303)، كما وأن دولة إيران تبيع سيارة (سايبا موديل 2010) ب 6400دولار أمريكي في السوق العراقية، في حين أنها تبيع السيارة نفسها وفي سوقها الداخلية ب 7600 دولار أمريكي(الشركة العامة لتجارة السيارات في العراق، 2011).

ثالثاً: تداعيات الإغراق السلعي على الإقتصاد العراقي

أ- النمو في الدخل والفشل في التنمية والتطوير

إن الإيرادات النفطية الكبيرة والمتنامية للعراق ساعد في حصول نمو كبير للدخل في العراق، الآ أن أحادية الجانب للإقتصاد العراقي وعدم تنوع مصادر الدخل، بل تركزه في مصدر واحد الذي تمثل بريع النفط وسوء الإستفادة من الإيرادات النفطية التي تم تخصيصها على نحو كبير في إستيراد السلع الأجنبية بفعل تآلف وتناغم عوامل داخلية عديدة وخارجية

عديدة بضمنها الإغراق السلعي، وتخصيص النذراليسير منه في المجالات الإستثمارية خلقت مفارقة مؤسفة وهي حصول نمو(Growth) واسع للدخل ولكن تعثر كبير للتنمية والتطوير(Development) (زيني، 2009: 23).

من اجل الوقوف على مدى هشاشة الإقتصاد العراقي ومن خلال طرح الصادرات النفطية من الحسابات القومية يترائى لنا العجز الكبير الذي يعانيه الميزان التجاري ويعانيه ميزان المدفوعات في العراق، كما وأن فرضية إستبعاد الإنتاج النفطي يكشف لنا الخلل العميق الذي تعانيه القطاعات السلعية في العراق علماً أن توسع القطاعات الخدمية والتوزيعية لا يعبر عن نمو طبيعي لهذه القطاعات، بل أنه يعكس كيف أن هذه القطاعات تعتاش على الإيرادات النفطية في نواتجها وفي حجومها المتوسعة(العنبكي، 2008: 41).

بفعل النمو الواسع للقطاعات الخدمية والتوزيعية ونتيجة لتقهقر القطاعات السلعية غير النفطية فأن الموارد البشرية باتت تتوزع ما بين القطاعات المنخفضة الإنتاجية بل أنها قد زجت أحياناً في مرافق لا تعبر عن نفسها سوى أنها تجسد البطالة المقنعة والتي تكشف أيضاً ما يحصل من هدر للطاقات البشرية، ذلك الهدر الذي يضع قيداً كبيراً أمام التنمية الإقتصادية والإجتماعية في العراق.

ب- السوق المخترقة في العراق

بسبب شعور الجميع بمخاطر العمليات الإستيرادية للسلع والمنتجات كافة ومن بلدان عديدة بضمنها وعلى وجه الخصوص الإستيرادات المتأتية من دول الجوار والدول الأوروبية ودول جنوب شرقي آسيا وغيرها من البلدان، وبعد أن أدركت الجهات التشريعية مخاطر الإغراق على المنتجات المحلية العراقية، فأن الجهات المعنية بهذا الأمر ورغم تلكؤها لأصدار قانون عراقي خاص بالإغراق، فأنها قد أقدمت وفي إطار قانون حماية المنتجات الصناعية بأصدارها لتعليمات تخص الإغراق وذلك من أجل تفعيل قانون حماية المنتجات الصناعية رقم (11) الصادر في عام 2010(أنظرالملحقين 5و6).

رغم صدور التعليمات أعلاه ورغم صدور القانون الخاص بحماية المنتجات الصناعية، فأن النشاط الصناعي لايزال يعاني كثيراً من مشكلات عديدة لاحصر لها، حيث ورغم أهمية هذا القانون والتعليمات الخاصة بهذا القانون ذات العلاقة بالإغراق السلعي، فان واقع الحال في العراق يؤكد بأن العراق لايزال يعتمد وعلى نحو واسع سياسة الباب المفتوح أمام إستيراد المنتجات جميعها من خارج العراق سواء أ كانت المنتجات تلك منتجات صناعية أو زراعية، بل وحتى إن كانت خدمية أيضاً، علماً أن هذه السياسة المعتمدة حالياً لم تأت وفق سياسة مدروسة بالإرتباط مع السياسات ذات العلاقة منها سياسات الإنتاج وسياسات التشغيل(جواد، 2011: 241).

رغم دخول العراق في مفاوضات جدية مع منظمة التجارة العالمية للإنضمام إليها، ورغم الأحكام الخاصة بهذه المنظمة بضرورة تبني التسهيلات التجارية أمام البلدان الأخرى، الآ أن هذه المنظمة تمنح فترة سماح كافية في إمكانية فرض بعض القيود التجارية أمام الإستيرادات من الخارج، ولكن ورغم هذه الحقائق وبدلاً من الإستفادة من هذه السماحات فان

الإجراءات الكمركية لاتفي بالضرورة في حماية المنتجات الوطنية، بل أن هذه الإجراءات وبضمنها التعريفات الكمركية المنخفضة على الإستيراد من الخارج تبقى على الأبواب مفتوحة أمام الممارسات الصادرة من الخارج بضمنها ممارسات الإغراق السلعي(كاظم، مجلة علوم الإقتصادية،2011:عدد 27).

لم تقف حدود الإخفاق العراقي عند فشل السلطات العراقية في مكافحة الإغراق، بل أن الجهات المسؤلة عن فرض الرقابة والسيطرة النوعية فشلت أيضاً في منع تدفق السلع الرديئة والمنهية مفعول إستتخدامها والمضرة بصحة المواطنين للتدفق إلى السوق العراقية(حنوش، مجلة العلوم الإقتصادية،2011:عدد 29).

ج- تأثيرات الإغراق السلعي على إضعاف الأداء الإقتصادي

يمكن القول أنه وفي حال تحقق الإغراق السلعي في أي بلد، فأن حالة الإغراق السلعي لن تقف في حدود تمتع أفراد ذلك المجتمع بسلع منخفضة الثمن بل أن للأغراق إرتدادات عديدة تنعكس بالسلب على الأداء الإقتصادي للبلد المتعرض للأغراق السلعي.

لايمكن للإنتاج أن يحقق مبتغاه في الحصول على الإيرادات وعلى الأرباح فيما لو لم يحتل النشاط الإنتاجي ساحة معينة من أية سوق حيث وفي حال الأسواق الخارجية فأن المنافسة تكون شديدة، إذ يجد المنتج نفسه أمام عمالقة الإنتاج قد لايقوى على التصدي لهم ومقارعتهم ولكن بالإمكان وفي حال إعتماد بعض الإجراءات الكمركية وإجراءات الحمائية أن ينال المنتج وبسهولة السوق المحلية، ولكن وفي حال فقدان المنتج للسوق المحلية بتأثير بعض الممارسات من ضمنها الإغراقية فأن المنتج ليس بمستطاعه الإستمرار في العمليات الإنتاجية كما هو حال العراق الذي تتعرض سوقه إلى عمليات إختراقية وإغراقية عديدة مما تضعف من القدرات الإنتاجية(كاظم،2011: مجلة علوم الإقتصادية،عدد 27).

إن التعرض لأنشطة الإنتاج المحلية لن يقف عند هبوط مستويات الإنتاج ، بل أن هذه الحالة تسحب معها تدني فرص العمل أمام طالبي العمل، ولكن وفي الحالة العراقية وبما ان القدرات المالية المنهلة من الصادرات النفطية كبيرة فان هذه الحالة دفعت بالجهات الحكومية لممارسة اخطاء كبيرة لاجراءات تعتقدها أنها تصب في إطار معالجات، الآ أنها في الواقع لا تمثل سوى إجراءات تعمق من المشكلات، إذ أن إستيعاب الأجهزة الحكومية لأعداد غفيرة من القوى العاملة قد تسبب في حصول إختلالات كثيرة من شتى النواحي، منها إختلالات في الموازنة العامة مابين الموازنات التشغيلية والموازنات الإستثمارية، وكذلك الحال الإختلال ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والإختلالات السكانية بفعل الهجرات السكانية والإختلالات القطاعية وإختلالات أخرى ذات الصلة بطبيعة توزيع القوى العاملة(تودارو، 2006: 122).

تأسيساً على ماتقدم أعلاه فأن مسائل الإختلالات الهيكلية والسياسات الإقتصادية الخاطئة المعتمدة في العراق بضمنها السياسات التجارية والتي تنسحب أيضاً على سياسات الإستيراد وسياسات الإنفتاح التجاري وسياسة الباب المفتوح للإقتصاد العراقي يمكن وصفها بانها تشكل بحد ذاتها عوامل سلبية تسجل نتائج سلبية، الآ أن هذه النتائج السلبية تصبح في

الفترات اللاحقة عوامل سلبية تنعكس على مصادرها الاولية، فعلى سبيل المثال فان الإختلالات الهيكلية للإقتصاد قد تمارس أدواراً سلبية في إعتماد سياسات إقتصادية خاطئة الاّ أن هذه السياسات الخاطئة تكون لها إرتدادات سلبية إضافية على الإختلالات الهيكلية للإقتصاد فتجعلها أعمق وأشد تأثيراً وهكذا فان الأفعال وردود الافعال لمثل هذه الحالات ولمثل تلك الممارسات قذفت بالإقتصاد العراقي في دوامة نالت من طاقاتها الإنتاجية وتوغلت في مفاصلها الحيوية وجعلت من أنشطتها محدودة ومصادر إيراداتها مقلقة ومتقلبة ومتعرضة دوماً إلى أخطار جدية غير محمودة العواقب .

الإستنتاجات والمقترحات

الإستنتاجات والمقترحات

أولاً: الإستنتاجات

من خلال تأمل تفاصيل هذه الدراسة فأن الباحثة قد توصلت إلى جملة إستنتاجات يمكن إختصارها بما يأتي:-

1- تعد ممارسة الإغراق السلعي والسياسات المعتمدة في سبيل إمرارها إحدى الوسائل التي تعتمدها منشآت معينة في سبيل الفوز بمزيد من الزبائن في الأسواق الخارجية كي ينال ممارسوها حصص سوقية مضمونة، و ذلك من خلال تدارس النواحي جميعها من حيث واقع مرونات الطلب السعرية والمرونات الدخلية، وغيرها من المتغيرات الكثيرة المتداخلة مع بعضها، والتأثير على البعض منها أو جميعها، عليه فان السياسات الإغراقية التي تقدم عليها الجهات الممارسة للإغراق لاتنحصر فقط ضمن القبول بالبيع بأسعار تدنو التكاليف الإنتاجية أو القبول دون الاسعار العادلة أو الأسعار الإعتيادية في اسواق المناشيىء، بل أن ممارسة الإغراق السلعي تحمل في طياتها الطرق على أبواب عديدة منها سياسية وإجتماعية و قانونية وإدارية فضلاً عن الطرق على الجانب الإقتصادي.

2- رغم أيمان الجميع بأحقية الحريات الإقتصادية، وإطلاق المزيد من التسهيلات التجارية، في سبيل تحقق أنماط مناسبة من النشاطات الإقتصادية التي تغذي جوانب الكفاءة، ورغم أن دعاة الحريات التجارية يجدون أن وفورات تدنية التكاليف تستوجب إنفتاح الاسواق من أجل تحقيق وفورات الحجم، الا أن المؤسسات الإقتصادية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، ومن قبلها الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة مقتنعة بأن ممارسات الإغراق السلعي في التبادل التجاري تخرج عن نطاق المنافسة العادلة كونها تلحق الاذى المادي بالبلدان المتعرضة سوقها إلى هذه الممارسات، لذا فأن منظمة التجارة العالمية أطلقت أيدي البلدان في إمكانية سن قوانين خاصة بها للحيلولة دون تعرضها إلى هذه الممارسة الطائشة.

3- بقى المنادون بفكرة الحرية التجارية والدعوات إلى إطلاق التسهيلات التجارية في حيرة من أمر الإغراق السلعي، وفي كيفية معالجته بحيث أن لا تنتهي إلى إعتمادها وسيلة لفرض الحمائية التجارية، وهكذا فان الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وبعد ان تدارست الجوانب جميعها، وبعد ان استطاعت هذه الإتفاقية في أن تقوم بفرز نوايا الإغراق السلعي على أنها لا تخدم مبادىء الحرية التجارية، كونه يتأصل في السيطرة على الأسوق الخارجية، من اجل شل القدرات الإنتاجية للبلدان الأخرى بغرض فرض نواياها المستقبلية في الأستحواذ الكامل على تلك الاسواق ، حيث وبعد ذلك فان الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة أطلقت إمكانية أن تقوم البلدان الاعضاء في هذه الإتفاقية بتبني ممارساتها بخصوص مكافحة الإغراق أو حتى قيامها بسن قوانينها الخاصة لمكافحة الإغراق من دون أن تكون هذه الممارسات او تلك القوانين مساً

بالمباديء التي تقف عليها الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وفيما بعد بالأحكام التي تبنتها منظمة التجارة العالمية الداعية إلى الحريات التجارية، وغير الراضية على القيود التجارية وممارسات الحمائية.

4- من بين الإستنتاجات التي توصلت الدراسة، يمكن الإشارة إلى إستنتاج أنه من الضرورة الوقوف عنده، وهو أن ممارسات الإغراق السلعي إن كانت تدخل في إطار المنافسات التي يبديها بعض المنافسون الخارجييون، الا أنها ممارسة يهدف من ورائها القائمون بها إلى تحطيم القوى التنافسية لأندادهم، بالتالي فان السلوكيات التنافسية التي يقدم عليها هؤلاء المنافسون تصب في الأخير إلى إمتلاك القوى الإحتكارية.

5- رغم إتفاق الجميع على عدم أحقية ممارسات الإغراق السلعي، ورغم درجها ضمن الممارسات التي تشجبها المنظمات الإقتصادية العالمية بضمنها منظمة التجارة العالمية، الا أن واقع الحال السائد في بلدان كثيرة، أن هناك جهاتاً حكومية كثيرة تدعم ممارسو الإغراق السلعي بشتى أنواع الدعم بضمنها الدعم المالي والإعفاءات الضريبية وحتى تشكيل كارتلات صناعية وغيرها، بل أن جهاتاً حكومية كثيرة لا تتردد في بعض الأحيان في التواطوء مع جهات محلية هادفة إلى ممارسة الإغراق السلعي، بل أنها تخطط معها في كيفية إنجاح هذه الممارسة في الأسواق الخارجية، بالتالي فأن سياسات الإغراق السلعي المعتمدة، لاتنحصر ضمن سياسات تجارية تقدم عليها بعض المنشآت، بل أنها تتعدى أيضاً إلى السياسات الإقتصادية الكلية التي تقدم عليها بعض الحكومات في مجال التبادل التجاري والأمثلة كثيرة منها ما تم تناولها في متن هذه الدراسة.

6- إضافة إلى النوايا الظامرة لدى البعض من ممارسي الإغراق السلعي في السيطرة على الأسواق الخارجية والإيقاع بالمنافسين الخارجيين، حيث وإضافة إلى هذه النوايا المبيتة، فقد تحصل حالات ان جهاتاً معينة قد تضطر إلى ممارسة الإغراق السلعي ليس حباً به، بل إضطراراً له، إذ أن المتتبع يجد أنه وفي حال تعرض بعض المنشآت إلى الطاقات الفائضة وفي الحالات التي تعم فترات الركود الإقتصادي، فان منشآتاً معينة ومن اجل تقليل خسائرها ما أمكن فأنها تضطر إلى بيع منتجاتها في الخارج بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ومثل هذا الأمر قد يتفهمه الآخرون إذ ان السلوكيات الإقتصادية المعروفة وفي حال الخسارة المحققة تدفع إلى القبول بخسارة أقل أي بمعنى القبول بخسائر تشغيلية، بدلاً من التوقف عن الإنتاج والتوقف عن البيع الذي يحمّل المنتجون خسائر أكبر.

7- رغم تركيز الادبيات الإقتصادية الخاصة بتناول قضايا الإغراق على نمط الإغراق السلعي المرتبط بالاصل بطرح المنتجات في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن تكلفة المنتوج أو عن الاسعار العادلة أو حتى عن الأسعار الإعتيادية في أسواق المنشأ، الا أنه ومن خلال هذه الدراسة فقد تبين بأن هناك عدم إتفاق مابين المنظرين على حد واحد لمستويات الأسعار التي تضع حداً فاصلاً ما بين الإغراق السلعي وعدم الإغراق، إذ أن الأسعار التي يقصدها البعض تتمثل بأسعار التكلفة في حين أن

الآخرين يقصدون بها بالأسعار العادلة أو القيم العادلة، الا أن هناك من يقصد بها بالأسعار الإعتيادية.

8- إرتباطاً مع البند السابق، فأن مجالات الإغراق أوسع من أن يتم حصرها في مجال الإغراق السلعي، إذ أن هناك أنماطاً أخرى من الإغراق، بضمنها الإغراق البيئي، الذي يتأطر في مجال سوء الإستفادة من البيئة في سبيل الظفر بمزايا تنافسية لطرح منتجات رخيصة الثمن أمام جهات تتقيد بالمعايير البيئية التي تتحسب إلى ضرورة حماية البيئة من الممارسات الضارة التي تلحق الاذى بها، علماً أن الإغراق البيئي أوسع من أن تتم ممارسته من قبل شركات وطنية عاملة في البلدان التي لا تحترم البيئة، بل أنه أصبح محط أنظار وممارسات شركات عالمية كثيرة من خلال فتح خطوط إنتاجها في تلك الاماكن أو حتى هجرتها بالكامل وإعادة توطنها هناك من أجل ان تستفيد من الإلتفاف على القوانين الصارمة المعمولة في بعض البلدان والإستفادة من حاله إنتفاء قوانين أو وجود قوانين غير صارمة لحماية البيئة، وذلك من أجل إكتساب مزايا تنافسية على حساب البيئة النظيفة.

9- إضافة إلى الإغراق البيئي، فقد حصلت نقاشات حامية مابين البلدان المتقدمة الداعية إلى تبنى معايير عمل ومعايير إجتماعية تحترم حقوق العاملين وحقوق الأفراد، والبلدان النامية التي لم ترتق إلى مستويات مطلوبة في رعاية حقوق الأفراد وحقوق العاملين، عليه فأن البلدان الأخرى التي تتسم بمعايير عمل ومعايير إجتماعية ضعيفة يمكن لها أن تقوم بإنتاج سلع رخيصة الثمن على حساب المآسي التي يقاسيها العاملون، عليه فان الإغراق الإجتماعي ظل ولحد الآن نقطة الخلاف ما بين الطرفين في العالم في سبيل الخروج بمعايير عمل ومعايير إجتماعية عالية تصونها المنظمات العالمية، بضمنها منظمة العمل الدولية (ILO)، كما أنه وإضافة إلى الإغراق الإجتماعي، فقد برز نمط آخر من الإغراق والذي يطلق عليه بالإغراق التكنلوجي حيث وبخصوص المنشآت الصناعية المقامة في البلدان المتقدمة، فان هذه المنشآت تجد نفسها أمام قوانين صارمة بخصوص حماية البيئة وتبني معايير السلامة للعاملين، لذا فأنها تتحمل تكاليف بيئية متمثلة بالضرائب البيئية، ومتمثلة أيضاً بنصب تكنلوجيا صديقة للبيئة وصديقة لسلامة العاملين والتي تكلفها مبالغ طائلة، كما وأن نصب هذه المنشآت الصناعية لمرشحات ولأجهزة الوقاية، وغيرها من التكاليف ذات الصلة بدفع ضمانات العمل والضمان الإجتماعي، وامام تحملها لتكاليف باهظة فانها وفي حال طرحها لمنتجات بأثمان أقل من تكاليفها فانها تندرج ضمن المنشآت الصناعية الممارسة للإغراق التكنولوجي، الذي يقترب كثيراً إلى ممارسة الإغراق السلعي.

10- من خلال الإشتقاق من الإغراق البيئي والإغراق الإجتماعي، فانه وفي حال إقدام بعض البلدان، والتي هي في أغلبها بلدان نامية وصاعدة لأنماط تكنولوجية غير صديقة للبيئة ولسلامة العاملين، فان هذه المنشآت قد تمتلك مزايا تنافسية تجعلها قادرة لأن تقوم بإنتاج سلع رخيصة الثمن، كون الأنماط التكنلوجية هذه قديمة أو متقادمة أو منتهية من حيث عمرها الإنتاجي، كما وأن هذه المنشآت الصناعية العاملة في تلك البلدان ورغم أنها تحملت تكاليف زهيدة في سبيل شراء الآلات والأدوات القديمة

والمتقادمة، فأنها وفي حال إستخدامها لهذه الأنماط التكنولوجية المضرة بالبيئة، والمضرة بسلامة العاملين، فأنها لن تتحمل تكاليف إضافية، من حيث تحملها لضرائب التلوث وكذلك الحال لتحملها لتكاليف الضمان الإجتماعي، عليه فأنه وفي حال إستخدام أنماط تكنلوجية غير صديقة للبيئة وغير المحافظة على سلامة العاملين، وفي إطار عدم تحمل أية تكاليف أخرى لصيانة البيئة ووقاية العاملين، فأننا نجد وفي هذه الحالة أن الجهات المستخدمة لهذه الأنماط التكنولوجية، نجدها أنها نالت الإغراق التكنولوجي قريب الصلة مع الإغراق البيئي والإغراق الإجتماعي.

11- مما لاشك فيه أنه ومهما طالت فترات الإغراق السلعي، فانها تكون فترة مرحلية، أي بمعنى أنها مرحلة معينة تحاول من خلالها الجهات الممارسة للإغراق السلعي الإستحواذ على حصص سوقية أوسع في سبيل نيل قوى تساوية أكبر، بل وقوى إحتكارية التي تزيد من أرباح هؤلاء، بالتالي فأن الإغراق السلعي يعد في واقع الأمر قبولاً بخسارة وقتية من اجل تأمين أرباح مستقبلية أكبر، وهكذا بالإمكان القول أن النية في الإغراق السلعي تعد وسيلة من أجل تحقيق الهدف المشود المتمثل بتحقق مستويات أعلى من الأرباح.

12- من بين الأهداف التي تتوخاها المنشآت خاصة الصناعية منها أن تنال مراتب عالية من الميزة التنافسية، غير أن هذه الميزة التنافسية من غير الممكن تحققها الآ في حال الإستحواذ على أسواق خارجية واسعة في سبيل نيل وفورات حجم أكبر، وهكذا فأنه ومن أجل التشبث_بمساحات أوسع من السوق، فأن هذه المنشآت قد تقدم على عرض منتجاتها بأسعار تدنو تكاليف إنتاجها إذ أن بلداناً معينة ومن أجل زيادة صادراتها قد تلجأ إلى الإبقاء على عملاتها منخفضة القيمة أمام العملات الخارجية وذلك من أجل إستمالة الزبائن الأجانب لشراء منتجاتها.

13- بأستثناء الكارتلات الصناعية الكبيرة جداً والشركات متعددة الجنسية التي تمتلك قوى إقتصادية جبارة والتي بمقدورها تمرير سياساتها على الساحة وفق مصالحها الخاصة، فأن تبني أية سياسة وإعتماد أية ممارسة بضمنها سياسات وممارسات الإغراق السلعي التي تنال نجاحات ملحوظة، من غير الممكن تجريدها من أطر الدعم التي تتلقاها من جهات رسمية تابعة للحكومة أو مؤسسات قائمة لها حضورها الفاعل في إطار الدولة، وهكذا فأن الباحثة توصلت إلى نتيجة دامغة وهي أن وراء السياسات الإغراقية المعتمدة والممارسات الإغراقية المفعلة سياسات تمارسها السلطات النقدية والمتمثلة بالمصارف المركزية، خاصة سياساتها في مجال تحديد أسعار الصرف وأسعار الفائدة والتي تنتقل تأثيراتها الفاعلة على طلب الأجانب على السلع الوطنية المنتجة في الداخل، وعلى طلب المواطنين على السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية، وكذلك الحال تأثيراتها على العمليات الإستثمارية من حيث الإستثمار الوطني والإستثمارات الأجنبية، وهكذا فأن السياسات النقدية والسياسات المالية والسياسات التجارية لها تأثيراتها الفاعلة على ممارسات الإغراق السلعي التي تؤديها المنشآت الوطنية في الأسواق الخارجية، وكذلك الحال الوقوف بوجه تطلعات الجهات الخارجية للتعرض إلى السوق الوطنية بهدف إغراقها بالسلع الأجنبية، وهكذا فأن الإجراءات المعتمدة في

سبيل مكافحة الإغراق السلعي لن تنتهي بأصدار قوانين تخص مكافحة الإغراق بل بوسائل إقتصادية معتمدة والتي تكون تأثيراتها أقوى و أشد.

14- رغم تبني منظمة التجارة العالمية (WTO)، وقبلها الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة لأحكام تخص مقارعة الإغراق السلعي ورغم إلزامها للبلدان الأعضاء في تبني هذه الأحكام، الآأن كثيراً من الحكومات وحتى الراعية لمنظمة التجارة العالمية لازالت تمارس ممارساتاً تتأطر بالكامل في إطار ممارسات الإغراق السلعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إذ أن تقيد بعض الحكومات ومن خلال ممارساتها التشجيعية لزيادة الإنتاج خاصة الإنتاج الزراعي تجعلها في وضع مضطرة لان تبيع المنتجات الوطنية في الاسواق الخارجية بأسعار أدنى، كما وأن دعم المزارعين لأن يبيعوا منتجاتهم في الخارج يسمح لهؤلاء ان يبيعوا باسعار أقل من الأسعار الإعتيادية السائدة في الداخل، عليه فان الباحثة توصلت إلى نتيجة مفادها بأن الحكومات متورطة وفي الكثير من الأحيان في تشجيع منتجيها لأن يمارسوا ممارسات الإغراق السلعي بل أنها تمارسها هي أيضاً في حالات معينة.

15- من خلال ما تم عرضة في فصول الدراسة تبين بأن ممارسات الإغراق لاتقتصر على جهة واحدة دون أخرى، بل أنها ممارسة قد تقدم عليها أطراف عديدة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، الا أنه ومن خلال ما تم عرضه، من حيث طبيعة العلاقات الإقتصادية والعلاقات التجارية القائمة ما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبما ان هذه العلاقات القائمة هي حصيلة متغيرات ناتجة عن تتابع سلسلة أحداث عالمية وعمليات اجحاف بحق شعوب عديدة مورست بحقها شتى صنوف الإستغلال وأنماط عديدة من نهب لثرواتها وفرض آليات إبتدعتها عملية تقسيم العمل الدولي، لذا فأن بلداناً نامية كثيرة جنت نتائج هي في غير صالحها إذ أنها وجدت نفسها أسيرة لتعاملات تجارية لا تصب في مصالحها، وهكذا فأن ممارسات الإغراق السلعي التي تخطط لها جهات معينة في البلدان المتقدمة للسيطرة على الأسواق الخارجية من أجل إمتلاكها للقوى الإحتكارية التي تمكنها في الأخير لفرض أسعار إحتكارية أعلى والإستحواذ على أرباح إضافية، فأن بلداناً نامية كثيرة وجدت أنها وفي حال إقدامها على البيع بأسعار أقل من التكلفة أو الأسعار العادلة أو أسعارها الإعتيادية في الداخل لن تؤدي إلى فرض سيطرتها على السوق العالمية لأسباب منها أن هذه البلدان النامية أصبحت هي بنفسها أسيرة دوامة الإنخفاضات المستمرة لسلعها المصدرة والتي تتركز في الغالب في الإنتاج الأولي من المعادن والخامات والسلع الزراعية، إذ أن إقتصاديات هذه البلدان والتي يسهل وصفها بأنها إقتصادات وحيدة الجانب وإقتصادات ريعية غير متنوعة من حيث مصادر الدخل ومضطرة لأن تبيع كميات أكبر وأكبر من منتجاتها للتصدير لتمويل إستيراداتها التي تشهد زيادات مستمرة، عليه فأن هذه البلدان وبدلاً من أن تستفيد من ممارساتها الإغراقية لفرض سيطرتها الإقتصادية على الساحة العالمية، فأنها جنت وتجني نتائج ضارة على إقتصادياتها.

16- رغم الفشل الكبير لكثير من البلدان النامية في سياساتها التنموية، كونها أصبحت غارقة في آليات للتجارة الخارجية كانت في غير صالحها، إذ ورغم التداعي الكبير

لهذه المجموعة والتي شكلت الغالبية العظمى من البلدان النامية، الا أن بلداناً نامية معينة نهضت من كبوتها بوثبة قوية نالت إعجاب المتتبعين والمراقبين لمسيرة التنمية في البلدان النامية، وقد تمثلت تلك البلدان بالبلدان التي إعتمدت ستراتيجية التصنيع لأجل التصدير منها وعلى وجه الخصوص البلدان الصاعدة في جنوب شرق آسيا، والبلدان الناهضة في أمريكا اللاتينية، وقد شهدت العقود القليلة الماضية صعوداً منقطع النظير لدولة الصين ودولة الهند، وفي الآونة الأخيرة سجلت دولة تركيا نهضة إقتصادية نالت إعجاب الكثيرين، إذ إرتباطاً مع ما تم طرحه، فلا بد لنا القول بأن السياسات الإقتصادية المعتمدة قي هذه البلدان قد تلخصت في الدفع بإتجاه الخوض في ساحة المنافسة العالمية من خلال تناغم و تآلف القوى التي تمتلكها الحكومات وأنشطة القطاع الخاص في العمل من أجل تقوية عرى المنافسة في الخارج والعمل ما أمكن في سبيل إضعاف القوى الخارجية للتنافس في السوق الداخلية، وإذا كانت جهود الحكومات وأنشطة القطاع الخاص مثمرة من حيث سن قوانين وإجراءات تحجب السوق الداخلية أمام الجهات الأجنبية عن طريق الإلتفاف ما أمكن على أحكام منظمة التجارة العالمية، والإستفادة من هذه الأحكام للولوج في الأسواق الخارجية، فقد توصلت الباحثة وإضافة إلى هذه الإستنتاجات إلى إستنتاج آخر ذا صلة قوية بمسائل الإغراق والتي كانت تدعم تأصيل هذه السياسات المعتمدة من قبل هذه المجموعة الاخيرة من البلدان النامية وهي أن هذه البلدان كانت تمارس شتى صفوف الإغراق منها الإغراق البيئي والإغراق الإجتماعي والإغراق التكنولوجي، فضلاً عن الإغراق السلعي، علماً أن الذي ساعد في إنجاح السياسات الإغراقية لهذه البلدان قد تمثل بعدم وجود أو ضعف القوانين والمعايير الخاصة بحماية البيئة وبسلامة العاملين ماجعل بالإمكان الخوض في ممارسة هذه الأنماط من الإغراق، فضلاً عن ممارسات هذه البلدان للإغراق السلعي والتي كانت منهلة أيضاً من الشروط البيئية والإجتماعية الضعيفة التي كانت ولا تزال سائدة فيها.

17- رغم النجاحات التي حققتها البلدان النامية الصاعدة في حلبة التنافس العالمي، وفي تحقيقها لمعدلات نمو عالية في إقتصادياتها، الا إن هناك الكثير من يشكك في أساليب النمو التي حققتها هذه البلدان، كون نتائجها كانت بعيدة من أن يطلق عليها بتنمية إقتصادية وإجتماعية متوازنة، إذ يدّعى الكثيرون، بل ويجزمون بأن التنمية الحقيقية هي تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة ومتوازنة، لا بد لها إن تتغلغل في جميع المفاصل والفواصل الإقتصادية، ولا بد لها أن تتحقق في إطار إحترام البيئة وعدم إلحاق الأذى بها، كما وما الفائدة من نمو في الناتج إذا كان ذلك يتحقق على حساب كرامة الإنسان وقائماً على شقائه، إذ إن التنمية الحقيقية هي تلك التنمية التي يتم وضعها في سبيل خدمة الإنسان ورفاهه وتنعمه بالبيئة النظيفة الآمنة، وفي إطار إسعاد البشر الذي يروم أيضاً بجانب الإستحواذ على المزيد من السلع المادية التي تغذي النواحي البايلوجية، فأنه ينوى أيضاً التنعم بنزواته الإنسانية والروحية وبتحقيقة للسعادة والتي لن تتأتى الآ من خلال سيادة نظام إقتصادي وإجتماعي يؤمن له العدالة والتكافوء في الفرص، وعلى أن يعم هذا النظام على أكبر المساحات من حيث المناطق والأقاليم، وهكذا فأن

الممارسات الإغراقية المعتمدة والتي وفرت سبلاً معينة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان كان نقيضاً لما تهدف إليه التنمية الإقتصادية الإجتماعية بمعانيها الحقيقية.

18- تبين ومن خلال دراسة الآثار الإجتماعية للإغراق بأن الآثار التي يتركها الإغراق تكون سلبية في الغالب على العاملين، إذ ظهر أنه في حال الخوض في الممارسات الإغراقية، فأن القائمين بها يضغطون كثيراً على العاملين من خلال منح هؤلاء أجور متدنية وفرض شروط عمل مجحفة وقاسية، وهكذا فأن الممارسات الإغراقية لن تأتي متوائمة مع أهداف النظام الإقتصادي التي تروم تحقيق منافسة عادلة ولن تعمل من أجل تحقيق كفاءة إقتصادية بحيث تحقق الأمثلية في الإنتاج والتوزيع والإستهلاك.

19- من بين النتائج الأخرى التي توصلت إليها الدراسة، من حيث الجوانب الإيجابية التي يحققها الممارسون للإغراق والمتعرضون له، والجوانب السلبية التي يتلقاها الجانبان، فأن الباحثة خرجت بنتيجة مفادها وهي أن جني النتائج الإيجابية والتعرض إلى النتائج السلبية مقرونة بأصحابها، عليه فأن ممارسو الإغراق يمكن لهم أن يحققوا ومن خلال ممارساتهم الإغراقية نتائج طيبة لهم كما هو الحل بالنسبة إلى البلدان المتقدمة، في حين بالإمكان أن ينقلب الإغراق السلعي وغيرها من أنماط الإغراق على ممارسيها بل وعلى الشروط البيئية والإجتماعية السائدة، كما هو الحال في البلدان النامية، أما بخصوص التعرض للإغراق السلعي، فأن بلداناً معينة خاصة البلدان المتقدمة إستطاعت الإستفادة من حالة تعرض أسواقها إلى الإغراق السلعي، إذ أن بلداناً أوروبية وبدلاً من أن تنحرط في نهم إستهلاكي بتأثير عرض سلع بأسعار زهيدة وتترك المجالات الإنتاجية، فأن هذه البلدان جعلت من هذه الاسعار المنخفضة للسلع الاجنبية المطروحة في أسواقها فرصة سائحة لبناء صناعة وطنية مستفيدة من التكاليف القليلة التي وفرتها لها النشاطات الإقتصادية الممارسة للإغراق والصادرة من غيرها من البلدان، غير أننا نرى بأن بلداناً أخرى خاصة النامية والتي تبحث عن مزايا حالية للإنتفاع من الإستهلاك دون النظرإلى مستقبله الإقتصادي الذي يتحكم فيه نشاطه الإنتاجي، فقد رأينا كيف أن الإغراق السلعي قيدت هذه البلدان بقيود التجارة الخارجية غير المنصفة عليها، وكيف إنها أصبحت محبطة في نشاطاتها الإنتاجية، عليه فأن اللوم الحقيقي لن يقع على الإغراق السلعي، بل يقع بالأصل على من يمارس هذا الفعل أو الذي يتلقاه.

20- من خلال تتبع الكثير من الممارسات الإغراقية، يمكن الإهتداء إلى نتيجة مفادها بأن هذه الممارسات، وما يقدمها القائمون بها لمنافع وقتية إلى المستهلكين في البلدان المستوردة والمتعرضة إلى الإغراق السلعي، ماهي إلآ طعم يقدمه ممارسو الإغراق السلعي من أجل الإيقاع بالمستهلكين في شباك وفي قبضة هؤلاء الممارسين للإغراق والتي تلحق أنماطاً من الخسائر بالمنتجين، حيث أنه وفي حال المقارنة ما بين المنافع التي يستحوذ عليها المستهلكون والخسائر التي يتلقاها المنتجون في البلد المتعرض إلى الإغراق السلعي، فأنه وفي معظم الحالات فأن ما يجنيها البلد وفي المدى الطويل هي خسائر صافية أكبر.

21- تفرض الدورات الإقتصادية حالات من الركود الإقتصادي غير أن صانعي القرار في البلدان الرأسمالية المتقدمة المتسمة بالأنظمة الإنتاجية المرنة، وإلى جانب الإعتماد على سياسات الإستقرار والتي تجعل موجات التقلب ما بين حالات الركود والإنتعاش غير قوية، فأن هؤلاء قد يقدمون على ممارسات يمكن وصفها على أنها خطوط دفاع للتصدي بغية عدم الإنجراف نحو الهاوية السحيقة للركود الإقتصادي، وذلك من أجل الإبقاء على عجلة الإنتاج مستمرة في دورانها الإعتيادي وعدم السماح لها في أن تتباطأ كثيراً تحت ضغوطات الإنخفاض في الطلب، أو الإرتفاع في التكاليف لذا فأن الأقدام على ممارسات الإغراق وفي بعض حالاتها قد يدخل في إطار التصدي للأزمات الإقتصادية التي قد تحل، بل أن جهاتاً معينة ممارسة للإغراق السلعي قد تجد في هذه الممارسة ضالتها وتجدها ضربة إستباقية للولوج قبل غيرها في عنق الزجاجة ولجني ثمار الفترة ما بعد تخطي الأزمة قبل غيرها، مادامت الجهات تلك مقتنعة تماماً بأن تخطي الأزمة وفي كل الأحوال هي مسألة وقت ليس إلاّ.

22- ظهر ومن خلال البحث، بأن ممارسات الإغراق هي منتشرة في كل أنحاء العالم وأنها تمارس من قبل بلدان عديدة، سواء أكانت البلدان تلك بلداناً غنية متقدمة أو بلداناً صاعدة متوسطة الدخل، أو بلداناً نامية فقيرة، كما وأن التعرض لهذه الممارسة ينتشر ما بين البلدان جميعها، غير أنه ومن خلال البحث أيضاً قد تبين بأن القدرات التي تمتلكها البلدان المتقدمة في إنجاح سياساتها الإغراقية أكبر، في حين أنها تستطيع أيضاً أن تتصدى للغير من أجل إفشال مخططاتهم وممارساتهم الإغراقية، من خلال سياساتها المكافحة للإغراق السلعي، غير أنه وفي المقابل فأن البلدان النامية الفقيرة التى تنقلب عليها ممارساتها الإغراقية وتجعلها خاسرة في لعبة الإغراق السلعي، فأن هذه البلدان التي لاتقدر أيضاً وفي أكثر الأحيان في وقاية أسواقها من التعرض إلى الممارسات الإغراقية، فأنها وعند التعرض إلى هذه الممارسة تجني خسائر لا طائل لها.

23- تبين أن عوامل كثيرة قد أثرت على تنامي التبادل التجاري العالمي، كما وتبين أيضاً أن تأثيرات هذه العوامل كانت تراكمية مع التواصل الزمني منذ ظهور الثورة الصناعية وبعد إنتشارها ما بين دول سجلت نجاحات فائقة في وثباتها الصناعية، غير أن تضارب المصالح ما بين البلدان الصناعية والجشع الكبير الذي كانت تغذية الدوائر الصناعية والمتمثلة بالرأسمالية الصناعية، وما أفرزتها سوء العلاقة ما بين الدول الرأسمالية الصناعية ونشوب الحروب العالمية وظهور حالات من الكساد في النصف الأول من القرن العشرين والسياسات الإقتصادية الحمائية قد أسهمت في التراجع في حجم التبادل التجاري العالمي، في حين أن إتعاظ العالم من الدروس القاسية التي تلقتها البلدان فرادية والعالم بأجمعه كان كفيلاً بطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة من العلاقات الإقتصادية العالمية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وحيث كانت هناك عوامل مشجعة ومحفزة كثيرة دفعت بمعدلات التبادل التجاري لأن تخطو خطوات متسارعة، بل وقوية، عليه فأن ثورة النقل والإتصالات والثورة العلمية والتكنلوجية والثورة الرقمية، قد تفاعلت جميعها لوضع العالم بل والمجتمع العالمي في إطار بودقة

العولمة والتي جعلت من المتغيرات الإقتصادية في البلدان جميعها متغيرات عالمية، علماً أنه ومن غير الممكن نسيان دور الأطر المؤسساتية التي كانت تدفع بكثير من البلدان في أن تجد نفسها في أطر التكتلات الإقتصادية الإقليمية، ناهيك عن دور المنظمات الإقتصادية العالمية التي قيدت البلدان جميعها بأحكام عالمية وقواعد عالمية في مجال المتغيرات الإقتصادية بضمنها متغيرات التبادل التجاري العالمي والتي كانت تنمي من حجم التبادل التجاري العالمي.

24- بما أن مسألة التجارة الخارجية مفروغ منها في وقتنا الحاضر، ومن غير الممكن التغاضي عنها بأي حال، بالنظر للإختلافات الواضحة ما بين البلدان في وفرة وندرة العناصر الإنتاجية والتي تخلق فيضاً في الإنتاج لدى بعض البلدان ونقصاً مقابلاً في البلدان الأخرى، وبما أن دواعي التجارة الخارجية أصبحت لا مفر منها أمام إنفتاح البلدان صوب غيرها، غير أنه وأمام حتمية التجارة الخارجية وإستحالة التغاضي عنها، فأن هذه البلدان لابد لها أن تنتظر النتائج المتوخاة من التجارة الخارجية، وهكذا وفي إطار ما تقدم فأن العلاقات التجارية الجارية فيما بين البلدان ليست بالضرورة أن تجري وفق سياقاتها العادلة ومن دون ظهورتواطوءات ما بين السلطات الحكومية والجهات المنتجة والتي تنتهي إلى ممارسات غير عادلة من بينها الممارسات الإغراقية.

25- صحيح أن دعاة الحرية التجارية يؤكدون على إطلاق الحريات التجارية، إلآ أن الممارسات الإغراقية قد سببت في حصول نمط من الخلط الفكري بين هؤلاء لفترة زمنية معينة بخصوص قبولها وإدخالها في إطار الحريات التجارية أم نبذها لها وإخراجها في ذلك الإطار، حيث أنه وبعد المعالجة الفكرية وجعلها تتحقق خارج إطار المنافسة العادلة والتي تسبب في إلحاق أضرار مادية بالجهات المتعرضة للإغراق السلعي وهكذا وفي الإطار نفسه، ومن خلال الحاق الضرر المادي، فأن الإغراق السلعي ليس بالضرورة أن يتحقق وفي كل الأحوال من الناحية الفنية في حال البيع بأسعار أقل من أسعار التكلفة أو الأسعار الإعتيادية أو العادلة، عليه ففي حال حصول هذه الحالة ولكن في حال عدم تعرض أية جهة إلى الضرر المادي، فان ذلك لا يعني أن تلك الجهة قد تعرضت إلى الإغراق السلعي، عليه وفق التوصيات التي أطلقتها منظمة التجارة العالمية، فأن أي بلد ليس بمقدوره أن يتخذ إجراءات مكافحة الإغراق، الآ في حال إثبات أن سوقه الوطنية قد تعرضت إلى الضرر المادي.

26- من خلال مراجعة متأنية للسياسات الإقتصادية المعتمدة في العراق فأن المتتبع لهذه السياسات لا يجد عناءً كبيراً في وصف هذه السياسات على أنها سياسات لم تكن تخدم بالأساس تنمية إقتصادية حقيقية، عليه فانه ومن أجل العثور على الأسباب الكامنة التي تقف وراء تبني تلك السياسات فأنه يمكن الخروج بنتيجة وهي أن إنهمار ذلك القدر من الإيرادات المالية المتأتية من الصادرات النفطية على الخزينة العامة ووقوعها بين أيدي فئات غير مؤتمنة على المال العام وغير الآبهة بالوجهة الصائبة لطريقة الصرف، أدت إلى التمادي في إعتماد سياسات إقتصادية، بضمنها سياسات إستيرادية كانت تتسبب في حصول إختلالات هيكلية في الإقتصاد العراقي، وكانت تعمقها مع

الإستمرار في تبني تلك السياسات، وهكذا وبفعل ما تحقق فإن العراق الذي تكبل إقتصاده بقيود الإعتماد الكبير على الصادرات النفطية فإن إقتصاده أصبح أكثر إنكشافاً على التجارة الخارجية وأكثر إعتماداً على الإستيراد من الخارج، وهكذا ونتيجة لما تحقق من إنفتاح أكبر وإنكشاف أزيد، فأن السوق العراقية أصبحت متعرضة إلى ممارسات إغراقية صادرة من الخارج.

27- منذ أن دخل العراق إلى محفل التجارة العالمية، وبعد إنكشافه الكبير على التجارة العالمية، فأن دخوله الكبير إلى عالم التجارة الخارجية لم يكن طبيعياً ولم تكن السياقات المعمولة فيها صحيحة حيث وفيما يتعلق بصادراته فإنها تركزت كثيراً على صادراته النفطية التي لم تكن تعبر عن القوى الحقيقية الكامنة والأداء الجيد للإقتصاد والتنوع في الإنتاج، بل إن هذه الصادرات الكبيرة والتي طغت على الصادرات الأخرى جميعها كانت تنبع من هبة الطبيعة ومن ناحية أخرى فأن طغيان القطاع النفطي في الإستفراد بمكونات الناتج المحلي قد سحب معه تآكلاً منقطع القطير لدور بقية القطاعات الإقتصادية في مساهماتها للناتج المحلي الإجمالي وهكذا ونتيجة لما تحقق من خلل بنيوي عميق ومن ضمور في الناتج المحلي غير النفطي، فان أبواب السوق العراقية إنفتحت لتتدفق إليها سلع كثيرة من شتى دول العالم، عليه فأن إنفتاح السوق العراقية ومن أبوابها الواسعة تجعلها متعرضة وبدرجات كبيرة إلى ممارسات ذات علاقة بالتجارة الخارجية، من ضمنها ممارسات الإغراق السلعي.

28- إن النتيجة التي إستخلصها العراق من إنفتاحه الواسع أمام التبادل التجاري الخارجي، وإعتماده الكبير جداً عل صادراته النفطية، جعلته متعرضة أكثر إلى المتغيرات والعوامل الخارجية المؤثرة على الأوضاع السياسية وفي إفتعال الحروب والتدخلات العسكرية الخارجية والتكبيل بالقيود وحتى الإحتلال العسكري، عليه وهدياً بما تم طرحه فأن فوائض التجارة الخارجية الكبيرة لصادرات النفط أسهمت في خلق فيض من المشاعر لدى السلطات الحاكمة في العراق كانت مبنية بالأساس على وهم القوة المزيفة التي نفخت بها الكتل النقدية المتراكمة من الصادرات النفطية التي ما تلبث أن تتهاوى وتدوب في حال التعرض للنيران الحامية التي توقدها مراكز القوى الأساسية في العالم، عليه يمكن أن يقال بأن سحر النفط إنقلب على العراق على أيدي سحرة متجبرين كانوا يحكمون العراق وصدّقوا أنفسهم وليس غيرهم بأن أحلامهم المريضة تتحقق على أمواج النفط المتدفقة في العراق، غير أن ما حصلت من نتائج وما جناه العراقيون على أيدي فئة ضالة كانت حروباً طاحنة وحصاراً محكماً ومآسي كثيرة حلت بالعراق، وإحتلالاً للعراق وتمزيقاً لنسيجه الإجتماعي وتدميراً للنفوس وقهقرية كبيرة إلى الوراء والأقسى من كل شيىء تأصل وترسخ الإختلالات الهيكلية للإقتصاد العراقي ونزيفاً مستمراً لقدراته المالية المتدفقة من ثرواته الطبيعية.

29- ظهرت من خلال دراسة حالة العراق ذات العلاقة بالإغراق السلعي، حيث أن العراق كان يمارس ولفترات قصيرة جداً ممارساتاً إغراقية بحق الأسواق الخارجية خاصة في مجال صادراته من التمور، وقد كانت تلك المحاولات منهلة بالأساس من الموقع الممتاز الذي كان يحتله العراق في حينه في مجال إنتاج التمور أملاً منه في الإستحواذ

على بعض الأسواق الخارجية في مجال صادراته من التمور، كما وأن العراق قد مارس أيضاً ممارساتاً إغراقية في مجال تصدير الأسمنت بعد أن شعر بوجود فيض إنتاجي كبير لمادة الأسمنت خاصة بعد تداعي عمليات البناء والتشييد إثر إندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، الا أن العراق وبعد أن تكبل بقيود أحادية الجانب للإقتصاد العراقي وبعد أن هيمنت الصادرات النفطية على مجمل صادراته وبعد أن زادت متطلباته المالية، فأنه قد مارس ولفترات زمنية متعاقبة ممارساتاً إغراقية في مجال تصدير النفط الخام بأسعار أدنى من الأسعار الإعتيادية، وقد زادت هذه الممارسات الإغراقية في زمن الحصار الإقتصادي الذي تعرض فيه العراق إلى حرمانه من تصدير نفطه إلى الخارج بقرار صادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مثل عقوبة جرّاء قيامه بإحتلال الكويت.

30- منذ تعرض الإقتصاد العراقي إلى إختلالات هيكلية عميقة، وبعد أن نال العراق نتائج وخيمة جرّاء سياساته الإقتصادية الخاطئة والمهلكة بحق الإقتصاد العراقي، فأن السوق الواعدة في العراق في نظر جهات أجنبية كثيرة خاصة بعد تزايد قدراته المالية وبعد أن زاد الطلب الكلي العراقي على السلع الأجنبية وبعد أن عجز الإنتاج المحلي العراقي في تلبية تلك الطلبات وبعد أن وجدا المصدرون الأجانب أن أبواب السوق العراقية مفتوحة بالكامل تقريباً فأن هذه السوق العراقية أصبحت سوقاً مغرية للتعرض إليها بممارسات إغراقية خارجية، أملاً في الإستحواذ عليها، إذ أن المتتبع يجد وبسهولة عبث الأجانب بمقدرات الإقتصاد العراقي أمام وقوف الجهات المعنية مكتوفي الايدي من دون حول ولاقوة، لذا فانه بالإمكان ملاحظة تدفقات كبيرة للسلع المصدرة إلى العراق، ومن اجل إمتصاص الزيادات الحاصلة في الإيرادات النفطية العراقية التي باتت تغذي ومن خلال الطلبات على السلع الأجنبية أنظمة الإنتاج في الدول المجاورة وحتى الدول الأجنبية البعيدة عن ساحة السوق العراقية خاصة تلك البلدان التي جعلت من ممارساتها الإغراقية وسيلة للإستحواذ على الاسواق الخارجية.

ثانياً : المقترحات:-

إنطلاقاً من طبيعة الدراسة المقدمة والتي تخص الإغراق السلعي في التبادل التجاري العالمي وبالإشارة إلى الحالة العراقية، فان الباحثة وفي إطار المقترحات التي تقدمها، تجد بأن ما يتم طرحه بخصوص التجارة العالمية والإغراق السلعي على الصعيد العالمي لا تخرج عن رؤى ووجهات النظر لعلها تجد طريقها إلى قنواتها التي تصب في بودقات إتخاذ القرار في المنظمات الإقتصادية العالمية، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، ولكن وفي إطار البلدان وبالأخص البلدان النامية، فأن الباحثة تطرح آراء تجدها مفيدة للتعامل مع هذه الظاهرة، أما بخصوص الحالة العراقية، فأن الإقتراحات التي تصبها الباحثة فأنها قد تكون

عملية في حال إيجاد آليات محددة لها، وهكذا وإنطلاقاً مما تم التطرق إليه أعلاه، فأن الباحثة تقدم جملة مقترحات عنّها تكون مفيدة وهي كالآتي:-

1- بعد الخروج بتلك النتيجة التي مفادها أن ممارسات الإغراق السلعي هي غير عادلة، والتي تنتهي ألى ردود أفعال صادرة من قبل البلدان المتعرضة إلى هذه الممارسة لتبنى إجراءات المعاملة بالمثل وإجراءات الحمائية وغيرها من الإجراءات التي قد تنتهي إلى حروب تجارية ما بين البلدان وبما أن منظمة التجارة العالمية ومن قبلها الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارةالتي منحت الضوء الأخضر للبلدان جميعها بأمكانية التصدي لها كونها لاتدخل في إطار التزامات البلدان أمام منظمة التجارة العالمية برفع القيود التجارية على التجارة العالمية، لذا فأن التمادي في الخوض في هذه الممارسة ومن ثم ردود الأفعال الصادرة التي تبديها البلدان والتي لا تتعارض مع بنود منظمة التجارة العالمية، قد تنتهي إلى إبطال أحكام منظمة التجارة العالمية وعدم تحقيقها لاهدافها في مجال تحقق التسهيلات التجارية على الصعيد العالمي، لذا فأن الباحثة تقترح، أنه وبدلاً من الإنتظار لحين التحقق من حصول أمر الإغراق السلعي والتأكد من تحقق الضرر المادي، ومن ثم تبني إجراءات مكافحة الإغراق، فأنها تضع إقتراحاً مفتوحاً أمام منظمة التجارة العالمية مؤداه تبني إجراءات رادعة للحد من وقوع المشكلة وحدوث الظاهرة هدياً بالمقولة المأثورة (الوقاية خير من العلاج)، علماً أن منظمة التجارة العالمية لديها وسائلها العديدة كي تنهض بمسؤلياتها في هذا الإتجاه.
2- قد يخطر على بال البعض أنه ومن أجل التصدي إلى ممارسات الإغراق السلعي، فانه لابد من سن قوانين تخص مكافحة الإغراق السلعي، وتبنى إجراءات من شانها الحد من الإغراق السلعي هدياً بتلك القوانين والعمل على تطبيقها والتي، يمكن لها أن تحمي أي بلد كي لا يتعرض إلى هجمات الإغراق، غير أن هذه الحالة التي قد تنتهي إلى إحقاق العدالة، فأنها قد تنتهي في المقابل إلى وضع قيود قانونية وفرض إجراءات إدارية تحول دون تحقق الإنسيابية في التعاملات التجارية والتي تكون مفيدة بل ضرورية للبلدان جميعها، عليه ومن اجل قطع دابر الإغراق السلعي من دون اللجوء إلى إجراءات مكافحة الإغراق، فأنه بالإمكان التشبث بحرية أكبر للتبادل التجاري الخارجي من دون التعرض إلى ممارسات إغراقية، من خلال دخول بلدان معينة ترتبط مع بعضها بمصالح تجارية وإقتصادية في إطار تكتلات إقليمية على غرار الإتحاد الأوروبي و إتفاقية الحرية التجارية لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) ودول (الآسيان)، إذ أن هذه البلدان التي أقامت مناطق للتجارة الحرة أو التي خطت خطوات أخرى نحو إقامة الإتحادات الكمركية والاسواق المشتركة أو حتى الإتحاد الإقتصادي إستطاعت أن تنال مزايا الحرية مع بعضها من دون التعرض إلى شرور الإغراق السلعي، وهكذا فانه وفي حال تعميم هذه التجارب الناجحة على مناطق اوسع في العالم فانه بالإمكان الحد من مظاهر الإغراق السلعي بل إجتثاثها من أعماقها أيضاً.

3- ترى الباحثة بأن مسائل الإغراق أوسع من أن يتم تأطيرها في الاطر الضيقة بل أنها عملية متشعبة ومتعددة الأطراف، وتكون للجهات الحكومية بل وأحياناً التشريعية يد فيها حتى وإن كانت غير مقصودة وغير مستهدفة، إذ أن ممارسات الإغراق السلعي يتم التستر عليها في أغطية الدعم والمساندة، عليه فانه وفي حال التيقن من وجود أنماط من الدعم بهدف التعرض إلى الأسواق، فأن الباحثة ترى أنه وبدلاً من أطلاق أيدي حكومات البلدان المتعرضة إلى الإغراق السلعي لتبني إجراءات مكافحة الإغراق فأنها ترى ضرورة معالجة الأمر من عروقها الأصلية، وعدم السماح للبلدان في أن تخطط ومن خلال إجراءاتها وقوانينها لتنفيذ مثل تلك المآرب، عليه فالافضل أن تعتمد إجراءات بحق تلك البلدان للحيلولة دون تحقق الممارسات الإغراقية منذ البداية.

4- تتحقق ممارسات الإغراق السلعي في حال البيع بأسعار تدنو اسعار التكلفة أو الأسعار العادلة أو حتى الإعتيادية، عليه ومن خلال إلقاء لمحة أولية على أبجدية الممارسات الإغراقية السلعية، فانه يتوضح أنه كلما كان البلد محصناً أكثر بوجه الممارسات الإغراقية فان إمكانات نجاح هذه الممارسة ستكون قليلة، حيث وبما أن جزءً من هذه التحصينات نابعة من الإمكانات المتاحة في تقليل التكاليف الإنتاجية، عليه ورغم السبل الكثيرة المؤدية إلى تحقيق هذه النتيجة، فان السبيل الأجدى يتلخص في تحقيق وفورات الحجم التي تنتهي وفي كل الاحوال إلى خفض تكاليف الإنتاج بسبب إنخفاض متوسطات التكاليف الثابتة بتاثير زيادة الحجم وكذلك الحال الإستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل التي تتحقق على نحو أفضل مع التوسع في الطاقات الإنتاجية ومع إتساع الخطوط الإنتاجية، عليه فأن الباحثة تجد في الإهتمام بالمشاريع الإنتاجية ذات الحجوم الاكبر وزيادة أعدادها وتفعيل أدوارها وسائل ناجحة للتصدي إلى ممارسات الإغراق السلعي بعيداً عن فرض القيود التجارية وإعتماد آليات مكافحة الإغراق السلعي.

5- يسرد لنا التاريخ الإقتصادي الحديث كيف أن البلدان وفي حال تعرضها إلى أزمات الركود الإقتصادي كيف انها كانت تمارس لعبة الركوب المجاني في جعل أسواقها مغلقة على الجهات الخارجية وكيف أنها كانت تضخ كميات كبيرة من سلعها المنتجة في سبيل العمل من أجل معالجة آثار الازمة التي لحقت بها، كما وان مبادىء الإغراق السلعي يطلعنا أنه وفي بعض الأحيان وعند تعرض منشآتها الإنتاجية إلى الطاقات الفائضة، فانها تكون على إستعداد لطرح منتجاتها بأسعار تدنو تكاليف إنتاجها، وذلك من أجل جعل خسائرها أقل، عليه فأن الباحثة تجد أنه وقبل أن تلجأ هذه البلدان إلى ممارسات من هذا القبيل فلا ضيربل من الأحسن أن تهب البلدان الأخرى والمنظمات الإقتصادية العالمية لنجده البلدان المتعرضة إلى حالات الركود الإقتصادي قبل إقدامها على الممارسات الإغراقية، إذ أنه وفي حال مساعدة تلك البلدان فأنها تتغلب على مشكلات الطاقات الفائضة لديها، وبالتالي فانها لن تكون بحاجة إلى ممارسة الإغراق السلعي في الاسواق الخارجية.

6- منذ ظمور الثورة الصناعية وإثر حملات الإستعمار التي تعرضت لها مناطق عديدة في العالم، منذ إنقسم العالم وعلى نحو كبير بين البلدان الام والمستعمرات، وهكذا فأن البلدان الرأسمالية الصناعية التي كانت تستعمر الشعوب المغلوب على أمرها، كانت تحاول وبكل ما أوتيت من قوة في جعل البلدان الأم مراكز إستقطاب والمستعمرات توابع إقتصادية، وهكذا فأنه ونتيجة لكل هذه المظالم، فقد حصلت فجوة كبيرة ما بين المستعمرات والتي أصبحت فيما بعد دولاً مستقلة بعد نضالات شاقة والبلدان الأم التي أصبحت بلداناً متقدمة، عليه فان البلدان النامية التي يعبث فيها التخلف والفقر والفاقة، فأنها ومن أجل وقوفها صامدة بوجه البلدان المتقدمة في التنافسية في إطار التجارة العالمية فأنها قد تضطر إلى الركوب على أمواج ممارسات إغراقية عديدة منها الإغراق البيئي والإغراق الإجتماعي والإغراق التكنلوجي عليه ومن أجل قطع دابر هذه الممارسات ومن أجل إبعاد الآثار البيئية والإجتماعية الناجمة عن هذه الممارسات والتي قد تنتقل حتى إلى البلدان المتقدمة، فانه ومن باب الأولي مد يد العون إلى البلدان النامية من أجل النهوض بها ومن اجل ردم أو تقليص الهوة التى تفصل ما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، إذ أن حل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية للبلدان الفقيرة يمكن له أبعاد هذه البلدان عن تلك الممارسات.

7- ظهر ومن خلال البحث أن أنماط الإغراق البيئي، الإجتماعي والتكنلوجي تظهر في الغالب في البلدان النامية التي لا تكن في الغالب أي إحترام للبيئة وللإنسان، وذلك بسبب تدني الوعي البيئي والثقافي وضعف المؤسساتية التي تجعل من المعايير البيئية والمعايير الإجتماعية ذات الصلة بالسلامة البيئية وسلامة العاملين من حيث شروط العمل وأماكن العمل في مستوياتها الدنيا، عليه فان الباحثة تجد أنه وفي حال معالجة المسألة من جذورها فانه بالإمكان وضع حد كبير لمثل هذه الحالات من الإغراق، عليه فأنه من باب الأولي العمل على نشر الوعي البيئي والوعي الثقافي بين أوساط الجماهير وإفهام المجتمعات المحلية بخطورة التجاوز على البيئة وعلى الإنسان لما لها من إنعكاسات ضارة تلحق بالجميع، كما وأن الباحثة تجد من تقوية دعائم المؤسساتية في البلدان جميعها بضمنها البلدان النامية أمر في غاية الأهمية كونها تأخذ على عاتقها ضرورة التعامل الإيجابي مع مثل هذه القضايا والتي تنتهي في الأخير إلى نشوء الوعي الجماهيري الذي يسند هذا التوجه، كما وأنه ينتهي أيضاً إلى ظهور جماعات الضغط من دعاة حماية البيئية من بينها منظمات المجتمع المدني وأحزاب الخضر وغيرها، فضلاً عن إمكانية ترجمة هذه الدعوات في سن قوانين تفرض حماية البيئية وتفرض سلامة العاملين من خلال المعايير التي يتم وضعها، حيث تتكفل مؤسسات معنية بالأمر لتنفيذ هذه المعايير والتي تنتهي إلى فرض قيود صارمة لمنع تحقق هذه الانماط من الإغراق، كما وأن الباحثة تجد الضرورة في أن يتم التداول بالقضايا البيئية والقضايا الإجتماعية في المحافل العالمية والمنظمات العالمية ذات العلاقة بالبيئة وبالنواحي الإجتماعية على نحو أكثر وبكثير من الجدية.

8- ترى الباحثة أنه وفي حال تعرض أي بلد إلى حملات الإغراق السلعي الصادرة من الخارج، فان هذا البلد بإمكانه معالجة الأمر ليس من خلال إجراءات رادعة وفرض

قيود صارمة، بل أن البلد بإمكانه وضع حد للحملات تلك من خلال الوسائل غير المباشرة والتي تتجسد في سياساته الإقتصادية والتي تتعدى وبطبيعة الحال السياسات التجارية المعتمدة، بل أنه بالإمكان ومن خلال السياسات المالية والسياسات النقدية ومن خلال الآليات التي تم توضيحها في متن البحث وذلك من أجل محاصرة الإغراق السلعي، حيث أن الآليات المعتمدة الخاصة بمعالجة الإغراق السلعي قد تكون وسيلة ناجحة من أجل معالجة العثرات التي تقف حائلاً أمام إنسيابية العمليات الإستثمارية التي تهدف إلى بناء طاقات إنتاجية إضافية والتي تساعد في تحقيق مراتب أعلى من النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

9- رغم إعتراف الجميع بأن الإغراق السلعي هي منافية للتجارة العادلة ورغم سماح منظمة التجارة العالمية للبلدان الأعضاء فيها بإمكانية أن تتبنى البلدان الأعضاء في المنظمة إجراءات مكافحة الإغراق، الآ أن الدلائل والشواهد التأريخية أثبتت بأن الإغراق السلعي وعلى الصعيد العالمي في تنامي مستمر، عليه فلا مناص سوى البحث عن آليات جديدة فاعلة للحد من الظاهرة، وترى الباحثة بأن الآليات الناجحة في هذا الإتجاه تخلص إلى عقد مؤتمرات دولية تشيع الموضوع وبأسهاب من حيث مسببات الظاهرة وتداعياتها من أجل وضع حلول ناجحة من خلال التفعيل الجدي للآليات المقترحة التي تكفل إنجاح العملية.

10- بعد أن إبتلى العراق بتداعيات أحادية الجانب لإقتصاده وريعية إقتصادة فأن هذه الحالة جعلته تتخبط في إطار دوامة لاتحدها حدود، علماً أن إبتلاء العراق ولعقود من الزمن بنظام مستبد والذي أدخل العراق في أتون حروب داخلية وخارجية مدمرة وما تبعتها من نتائج في إدخال العراق إلى نفق الحصار، وتعريضه إلى هجمات تدميرية، هذا ناهيك عن الممارسات المقرفة في زرع الفتن الطائفية والنزاعات الإثنية، فأن الحالة سحبت معها تعثر أي تفكير بشأن العمل لصالح الإقتصاد العراقي والذي إستمر لحين الفترة ما بعد سقوط النظام العراقي السابق، عليه فأن الباحثة تجد بأن مفتاح الحل لحل المعضلات الإقتصادية وتداعياتها بشأن تعرض السوق العراقية للممارسات الجائرة ينصب في العمل الجدي في البداية من خلال تداوي الجروح العميقة التي سببت شروخاً أعمق ما بين أوساط المجتمع العراقي، عليه فأن الخطوات البدائية وفي نظر الباحثة تبدأ من إقامة نظام سياسي ، ومثل هذا الأمر لن يتحقق إلآ من خلال إقامة حكومة تكنوقراط عراقية منتزعة بالكامل عن أية غرائز وأهواء وتطلعات غير عراقية وبعيدة بكل معاني البعد عن أية عواطف إثنية أو طائفية، علماً أن هذه المسيرة لن تكتمل إلا من خلال إسناد دولي ومن خلال إبعاد التدخلات الإقليمية التي جعلت من ساحة العراق وإلى وقتنا الحاضر ساحة لتصفية الحسابات ما بين الاطراف الدولية والإقليمية وساحة لتمرير نواياها كل بحسب مصالحها الانانية الضيقة.

11- رغم تعرض العراق إلى ممارسات إغراقية عديدة صادرة من جهات أجنبية كثيرة، الا أن جهاتاً عراقية كثيرة وبسبب إنتشار حالات الفساد وتغلغله إلى جميع المفاصل فانها تمارس ممارساتاً إغراقية وبالتواطوء مع أطراف إقليمية، أساسها طرح النفط

الخام العراقي والمشتقات النفطية العراقية في أسواق خارجية، وذلك من خلال بيع النفط العراقي وبعض المشتقات النفطية بأسعار تقل عن الأسعار العادلة، لذا فأن هذه الجهات التي أعمت بصيرتها مصالحها الضيقة نسيت أو تناست بأن هذه الممارسات هي ممارسات تشجبها منظمة التجارة العالمية، وقد تتسبب في تعريض العراق إلى إجراءات رادعة وعقوبات دولية، عليه فأن الباحثة تنادي بضرورة إصدار قانون عراقي صريح لمكافحة الإغراق تتوضح في بنوده أيضاً منع الممارسات الإغراقية لإغراق الأسواق الخارجية بضمنها تهريب النفط العراقي إلى خارج العراق والذي يجري في الغالب بأسعار تقل عن الاسعار العالمية العادلة، على ان ترد في القانون العقوبات الصارمة بحق من تسول لنفسه الإقدام على هذه الممارسة.

12- ترى الباحثة بأن السياسات الإقتصادية المعتمدة في الوقت الحاضر سياسات تتسم بضيق الأفق، وسياسات تهدف إلى معالجة الظواهر والمشكلات المستعصية بصيغة علاجات وقتية مهدئة، وليست بصيغة علاجات دائمية وشافية، حيث أن مثل هذه العلاجات وعلى سبيل المثال فأن السياسة المالية التي تنتهي إلى ضخ كميات كبيرة من الأموال إلى السوق العراقية بصيغة الإنفاقات التشغيلية غير الإستثمارية هي سياسة مالية تنتهي إلى خنق الإمكانات الإنتاجية المحلية، وهي سياسات تشجع الطلب على السلع والخدمات من الخارج، عليه فأن هذا النمط من السياسة المالية المعتمدة حالياً، توفر إمكانات أوسع للتعرض إلى السوق العراقية بوسيلة الإغراق السلعي، أما بخصوص السياسة النقدية الحالية المعتمدة، في الوقت الحاضر وإلى جانب تحمل السلطة النقدية وبالتالي الإقتصاد العراقي لتكاليف باهظة في سبيل الحفاظ على سعر الصرف للدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي من أجل دعم القوة الشرائية للدينار والتي تهدف إلى الحد من معدلات التضخم، حيث أن هذه السياسة ورغم تكاليفها الباهظة ورغم عدم قدرتها لمعالجة التضخم بالكامل فأنها تنتهي إلى جعل السوق العراقية رائجة لتصريف السلع الأجنبية وبالتالي فأنها تعبد الطريق أمام ممارسات إغراقية صادرة من الخارج، كما وأن سياسة الباب المفتوح التي إعتمدتها الحكومة العراقية جعلت من إمكانية النفاذ إلى السوق العراقية سهلة ويسيرة وإمكانات التعرض إلى السوق العراقية بممارسات إغراقية ممكنة ومتاحة، عليه فأن الباحثة تقترح على صانعي السياسة الإقتصادية أن ينظروا بعين ثاقبة وبأفق أوسع إلى مستقبل الإقتصاد العراقي، عليه فأن إعادة النظر في مجمل السياسات الإقتصادية أمر لابد منه في نظر الباحثة.

13- من خلال التجربة العملية التي خاضتها الباحثة أثناء إعدادها لهذه الدراسة، فقد تكشفت أمامها حقيقة والتي تجدها الباحثة أنها بمثابة نقص خطير تعانيه الجهات ذات العلاقة، وهي أن هذه الجهات تنقصها البيانات الضرورية المبوبة في جداول تخص الإغراق السلعي من أجل الإعتماد عليها في إجراء البحوث العلمية، والأكثر من ذلك أن هذه البيانات غير متوفرة حتى بصيغها الخام، بل أن الباحثة كانت تصطدم أحياناً وأثناء زياراتها المتكررة إلى الجهات والدوائر الرسمية، أن تلك الجهات كانت تجهل حتى بظاهرة الإغراق السلعي، كما وأن الباحثة أصابتها الصعقة حينما رأت أن

هؤلاء لم يسمعوا شيئاً عن المصطلح بحد ذاته، وهكذا وإنطلاقاً من هذا الواقع الذي يدعو إلى الإستغراب وإلى الأسف الشديد، فأن الباحثة تقترح إنشاء دوائر في الوزارات المختصة ذات العلاقة بالإغراق السلعي من بينها وزارة التجارة ووزارة التخطيط وغيرها من الجهات من أجل جمع المعلومات والبيانات الضرورية عن هذه الظاهرة، إذ تجد الباحثة أن الأقدام على هذه العملية ضرورية جداً بل أن لها أهميتها القصوى، إذ أن هذه الأهمية وهذه الضرورة نابعة من الحجم الواسع لممارسات الإغراق السلعي الذي يتعرض لها العراق كون آثارها المباشرة وغير المباشرة السلبية بالغة القوة في تعميق الإختلالات الهيكلية التي يعانيها الإقتصاد العراقي، من خلال ما تحدثها الإختلالات الموجودة في هيكل الصادرات، والإختلالات الموجودة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي وفي الموازنات العامة من آثار وتداعيات، هذه الإختلالات التي تعمقهاوعلى الدوم درجة الإنكشاف الكبيرة للإقتصاد العراقي ذات الصلة بالإعتماد الكبير للإقتصاد العراقي على التجارة الخارجية، هذه الحالة التي تعمقها ممارسات الإغراق السلعي التي تتعرض لها السوق العراقية، عليه فأن الباحثة تجد في تأمين المواد الخام والمتمثلة وبطبيعة الحال بالبيانات الضرورية أساساً لأن يكون بالإمكان تقديم البحوث والدراسات العملية الهادفة إلى فك رموز والغاز هذه الظاهرة من أجل وضع حلول ناجحة لتداعياتها الكثيرة والخطيرة على حد السواء.

المراجع و المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

أ- الكتب

1- القرآن الكريم.
2- ابو شرار، علي عبد الفتاح، (2007)، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دارالمسيرة، عمان.
3- أجيت ك.داسكوبتا، ترجمة: يحيى غني النجار، (2005)، **النظرية الإقتصادية والبلدان النامية**، مطبعة العمران، بغداد
4- احمد، عبدالرحمن يسري، (2000)، **قضايا إقتصادية معاصرة**، دار الجامعية، الأسكندرية .
5- أحمد، يونس إبراهيم، (2008)، **البيئة والتشريعات البيئية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن.
6- إسماعيل، نواف نايف، (1981)، **تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية**، دار الرشيد، بيروت.
7- الجميل، سرمد كوكب، (2002)، **التمويل الدولي**، مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، جامعة الموصل، الموصل.
8- الجنابي، طاهر، (1999)، **دراسات في المالية العامة**، بغداد.
9- الدوري، محمد أحمد، (2007)، في التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الشموع الثقافة، عمان.
10- الراوي، أحمد علي، (2011)، **دراسات في الإقتصاد العراقي بعد عام 2003**، الطبعة الأولى، بغداد.
11- الراوي، علاء شفيق وعبدالرسول جاسم، (1989)، **التنمية الإقتصادية**، مطبعة العمال المركزية، بغداد.
12- الراوي، علي عبد محمد، (1980)، **الموارد المالية النفطية العربية وإمكانية الإستثمار في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، بغداد.
13- السريتي، محمد أحمد ونعمة الله، أحمد رمضان، مصطفى، السيدة إبراهيم، (2006)، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، دارجامعة، الأسكندرية.
14- السعدي، صبري زاير، (2009)، **التجربة الإقتصادية في العراق الحديث**، المدي، دمشق.
15- السيد علي، عبدالمنعم، (1984)، **مدخل إلى علم الإقتصاد(دراسة في مبادىء الإقتصاد الرأسمالي والإشتراكي)**، الجزء الثاني، الجامعة المستنصرية، بغداد.
16- الشوابكة، د.سالم محمد، (2000)، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، عمان.
17- العنبكي، عبد الحسين محمد، (2008)، **الإصلاح الإقتصادي في العراق تنظير لجدوى الإنتقال نحو إقتصاد السوق**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العراق
18- الفهداوي، خميس خلف السوسي، (2000)، **التنمية الإقتصادية**، دار الكتب، بغداد.
19- القريشى، مدحت، (2007)، **إقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، دار الوائل، عمان.
20- ---------------،(2008)، **التنمية الإقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)**، وائل للتوزيع والنشر، عمان.
21- القيسي، ناهض عبد الرزاق، (2002)، **النقود في العراق**، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.
22- الكفري، مصطفى عبدالله، (2008)، **عولمة الإقتصاد والتحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية**، منشورات اتاد الكتاب العرب، سلسلة الدراسات 15، دمشق.
23- النجار، يحيى غني، (1977)، **التنمية بين المفاهيم المغلوطة والصحيحة**، دار الحرية، ،بغداد.
24- النجفي، سالم توفيق، (2000)، **أساسيات علم الإقتصاد**، دار الدولية للإستثمارات الثقافية.مصر.
25- الهيتي، د.أحمد حسين، (2000)، **إقتصاديات النفط**، دار الكتب، بغداد.

26- الوزني، خالد واصف، (2004)، **مباديء الإقتصاد الكلي**، دار وائل، الطبعة الثالثة، عمان.
27- اليحياوي، يحيى، (2008)، **الرأسمالية في محك التكنلوجيا**، الطبعة الأولى، دار وائل، دمشق.
28- برج، مارتن هارت لاندزوبيركيت، بول، ترجمة:عادل غنيم (2005)، **الصين والإشتراكية إصلاحات السوق والصراع الطبقي**، دار العالم الثالث، قاهيرة.
29- برنييه و إسيمون، ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، (1989)، **أصول الإقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت
30- بن شهرة، مدني، (2009)، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان.
31- بورني، ديفد، ترجمة:هاني حداد، (2007)، **علم البيئة**، مكتبة الأسد، دمشق.
32- ترزيان، بيار، (1982)، **الأسعاروالعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران**، بيروت
33- تودارو، ميشيل، تعريب:محمود حسن حسني ومحمود حامد، (2006)، **التنمية الإقتصادية**، دار المريخ، الرياض.
34- جراح، بدر أحمد، (2009)، **قضايا معاصرة في العولمة**، الطبعة الأولى، دارالمعتز، عمان.
35- جرار، عادل أحمد، (1992)، **البيئة والموارد الطبيعية**، دار المسيرة، عمان.
36- جواد، صائب إبراهيم، (2011)، **إقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية**، (الكتاب الأول- الجزء الأول)، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل.
37- جوارتيني،جيمس وريجارد،استروب،(1999)،**الإقتصاد الكلي،الإختيار العام والخاص**،دار المريخ،الرياض.
38- حاتم، سامي عفيفي، (1991)، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الأولى، دار المصرية، القاهرة.
39- حداد، أكرم و مشهور هذلول، (2005)، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان.
40- خدام، منذر، (2004)، **الأسس النظرية للإستثمار**، وزارة الثقافة، دمشق.
41- خلف، فليح حسن، (2001)، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر، عمان.
42- دياب، محمد و بسام الحجار، (2012)، **النظريات الحديثة للتجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار المنهل، بيروت.
43- راتب، سعود، (2007)، **الإنسان و البيئة (دراسة في التربية البيئية)**، دار الحامد، عمان.
44- زيني، محمد علي، (2009)، **الإقتصاد العراقي، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل**، الطبعة الرابعة، دار الملاك، بغداد.
45- سجوتر، أندوري، ترجمة:نادر ادريس التل، (2009)، **علم إقتصاد السوق الحرة**، دار الكتاب، عمان.
46- سعيد، محمد رؤوف، (2011)، **المؤسسات الإقتصادية العالمية الرئيسة وعلاقتها بالحرب الباردة، جوارجرا**، الطبعة الأولى، السليمانية.
47- سليمان، حكمت سامي، (1979)، **نفط العراق**، دراسة إقتصادية سياسية، دار الرشيد، بغداد.
48- سليمان، مصطفي، (2000)، **مباديء الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة، عمان.
49- شكري، ماهر كنج ومروان عوض، (2004)، **المالية الدولية(العملات الأجنبية والمشتقات المالية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان.
50- شمت، نفين حسين، (2010)، **سياسات مكافحة الإغراق في العالم العربي**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
51- شوسودوفسكي، ميشيل، ترجمة:السوداني، جعفر علي حسين، (2001)، **عولمة الفقر تأثيرات إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين**، بيت الحكمة، بغداد.

52- صادق، مدحت، (1997)، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، الطبعة الأولى، قاهرة.
53- طاقة،محمد ،(2008)،**إقتصاديات العمل**،الطبعة الأولى ،إثراء للنشر،عمان.
54- عابد، عبدالقادر وغازي سفاريني، (2008)، **أساسيات علم البيئة**، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان.
55- عباوي، عبدالله، (1980)، **مباديء الإقتصاد**، جامعة بغداد، الطبعة الثالثة، بغداد.
56- عبد البديع، محمد، (2006)، **الإقتصاد البيئي والتنمية**، الطبعة الأولى، دار الأمين، القاهرة.
57- عبد الحميد، عبد المطلب، (2007)، **إقتصاديات النقود والبنوك**، أسكندرية
58- عبد الفضيل، محمود، (1982)، **النفط والوحدة العربية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
59- عبد المهدي، عادل، (2000)، **تأملات في الإقتصاديين العراقي والإقليمي**، بنك المعلومات العراقي.
60- عبد علي، خالد حيدر، (2008)، **إقتصاديات البيئة المحيطة وسعة الإنتاج الصناعي مع التركيز على العراق**، مركز كوردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية.
61- عبد، طاهر موسى، (1985)، **إقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب، بغداد
62- عبدالرزاق، محمود، (2010)، **الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، دار الجامعية، الطبعة الأولى، الأسكندرية.
63- عبدالقادر، محمد علاء الدين، (2003)، **البطالة أسالبي لمواجهة الدعم السلام الإجتماعي والأمن القومي في ظل الجات العولمة**، منشأة المعارف، الأسكندرية.
64- عبدالله، عقيل جاسم، (1990)، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي، عمان.
65- عجمية، محمد عبدالعزيز و اخرون، (2007)، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية.
66- عطوي، عبدالله، (2004)، **السكان والتنمية البشرية**، دار النهضة العربية، بيروت.
67- على، رضا ساحب أبو حمد، (2002)، **المالية العامة**، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة.
68- على، فايز محمد، (1978)، **قضايا التنمية والتحرر الإقتصادي في العالم الثالث**، دار الطليعة، بيروت.
69- غنيم، عثمان محمد، و أبوزنط، ماجدة، (2007)، **التنمية المستديمة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
70- غيفورد، روب، ترجمة:محمد محمود التوبة، (2009)، **رحلة في مستقبل قوة صاعدة**، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، عمان.
71- فهمي، أحمد، (1957)، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، مطبعة الرابطة، بغداد.
72- قفطان، محمد فاضل محمد، (1984)، **التنمية الإقتصادية**، مطبعة الحوادث، بغداد.
73- كراجة، عبدالحليم، ، (2001)، **مباديء الإقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار صفاء، عمان.
74- لال داس، بهاجيراث، ترجمة:رضا عبد السلام و السيد أحمد عبد الخالق، (2005)، **إتفاقات منظمة التجارة العالمية، المثالب والإختلالات والتغييرات اللازمة**، دار المريخ للنشر، الرياض.
75- ---------------، ترجمة:رضا عبد السلام، (2009)، **منظمة التجارة العالمية**، دليل للإطار العام للتجارة الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض.
76- لطفي، عامر، (2003)، **الإقتصادات الست الأغنى في العالم**، الطبعة الأولى، دار الرضا، دمشق.
77- مايير، جيرالد، (1965)، **التنمية الإقتصادية**، جزء الأول، مؤسسة فرنكلين، بيروت.
78- محمد، محمد كريم، (2009)، **دور الإيرادات النفطية في إعادة هيكلة الرأسمال الخاص في إقليم كردستان**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية.
79- مطر، موسى سعيد وشقيرى نوري موسى، (2008)، **المالية الدولية**، دار الصفاء، عمان.

80- معروف، هوشيار، (2006)، **تحليل الإقتصاد الدولي**، دار الجرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
81- --------------، (2006)، **تحليل الإقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
82- مورس، أدورد، (2007)، **النفط والإستبداد الإقاصد السياسي للدولة الريعية**، الطبعة الأولى، بيروت.
83- هارتلي،كيث، ترجمة:عبدالمنعم سيد علي،(1981)،**السياسة الإقتصادية الجزئية** ،جامعة المستنصرية،بغداد.
84- كريانين، موردخاي، ترجمة:محمد إبراهيم منصور، (2010)، **الإقتصاد الدولي**، مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض.

85- ياسين، هيفاء عبدالرحمن، (2010)، **آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان.
86- يحيى، وداد يونس ، (2001)، **النظرية النقدية**، دار الكتب، بغداد.

ب- الدوريات

1- أحمد، محسن إبراهيم، (2009)، **دور القطاع الزراعي في الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي خلال المدة(1960-1998)**، مجلة جامعة السليمانية، العدد (1)، السليمانية.
2- أحمد، ميسر إبراهيم أحمد، (2006)، **ظاهرة الإغراق في المعلومات في مراحل التأهيل للحصول على شهادة الجودة العالمية**، مجلة تنمية الرافدين، عدد (81)، المجلد(28)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل.
3- السامرائي، هناء عبدالغفار، **امكانات الافادة من تجارب الانتقال الى اقتصاد السوق لرسم معالم النموذج العراقي**،(2009) ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (3)، العدد (7)، الجامعة المستنصرية، بغداد.
4- الشيخاني، نصرالله عبدالله، (2004)، **دورالاستثمار في تحويل اقتصادنا الراكد الى اقتصاد متحرك**، مجلة الإقتصاد السياسي، العدد (5-6)، السنة الثالثة، نقابة اقتصاديي كوردستان، اربيل.
5- الطائي، غازي صالح وسعد محمود، (2001)، **التجارة الخارجية بين تركيا والدول العربية للمدة (1983-1996)، مجلة تنمية الرافدين**، عدد (65)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل.
6- الطائي، غازي صالح، (2001)، **إسهام الإستيرادات في النمو الإقتصادي لعينة من البلدان النامية للمدة (1975-1995)**، مجلة تنمية الرافدين، عدد (63)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل.
7- القيسي، خالد محمد محمد حسين، (2013)، **سياسات الإغراق وتأثيراتها على الأسواق وحقوق المستهلك مع التركيز على الحالة العراقية**، مجلة كركوك اليوم، العدد (13).
8- الكواز، سعد محمد، (2007)، **اثر تغيرات بأسعار الصرف في متغيرات التجارة الخارجية الأوروبية**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (87)، بغداد.
9- الورد، ابراهيم موسى، (2001)، **أثر عولمة تدفق حركة رؤوس الأموال الاجنبية على اقتصادات البلدان النامية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(3)، بغداد.

10-بشير، شهلة عبدالرزاق، (2010)، **تأثيرات الصادرات الخشبية الخامة والمصتفة على إستثمار الغابات في دول غاباتية نامية مختارة**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (100)، بغداد.
11-حاتم، سامي عفيفي، (1986)، **تامينات النقل الدولي**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة حلوان، سلسلة دراسات الإقتصادية والإدارية عدد (8)، بغداد.
12-حاجي، أنمار أمين، (2005)، **الصادرات الصناعية وأثرها في تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمدة(1980-2002) الأردن حالة دراسية**، تنمية الرافدين، عدد(79)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل.
13-حنوش، مهدي صالح، (2011)، **الآثار السلبية للإغراق التجاري في العراق**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد (7)، العدد (28)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة.
14-داود، أكرم حنا، (2010)، **إتجاهات تطور التجارة الخارجية العربية البينية للمدة (1996-2007)**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (100)، بغداد.
15-رؤوف، رعد عدنان، (2010)، **المعرفة التسويقية وإستدامة الميزة التنافسية**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (100)، بغداد.
16-سعيد، محمد رؤوف و أحمد، رفيق صالح، (1994)، **الإستخدام الأمثل للقوى العاملة في العراق**، مجلة التقني، عدد(21)، هيئة المعاهد الفنية، بغداد.
17-سعيد، محمد رؤوف وفتح الله، زمناكو سعيد (2001)، **الخزن الإستراتيجي للبترول مع الإشارة لإقليم كوردستان العراق**، مجلة الأكادمية كوردستان، العدد (1)، السليمانية، العراق.
18-سعيد، محمد رؤوف، (2003)، **ضرورات نقل التكنلوجيا الصناعية الملائمة في البلدان النامية**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد (47)، جامعة المستنصرية، بغداد.
19-----------------، (2005)، **دور النقل في القطاع السياحي وأثره في تفعيل إقتصاديات إقليم كوردستان العراق**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد(24)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة السليمانية.
20-----------------، (2006)، **أهمية النقل في الإختيار الأمثل للمواقع الصناعية**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد(27)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة السليمانية.
21-----------------، (2010)، **أزمة الغذاء في العراق وإشكاليات نظام البطاقة التموينية**، مجلة الإقتصاد السياسي، العدد (28)، سنة الثامنة، نقابة الإقتصادين، أربيل.
22-عبد جاسم، عبد الرسول، (2008)، **البطالة في العراق الواقع والحلول**، مجلة المنصورة، العدد (11)، كلية المنصور الجامعة، بغداد.
23-غزال، قيس ناظم، (2009)، **اثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الستراتيجية في العراق للمدة (1990-2003)**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (96)، بغداد.
24-كاظم، حسين جواد، (2011)، **تحليل ظاهرة الإغراق السلعي وأثرها على التنمية الإقتصادية مع إشارة خاصة إلى الإقتصاد العراقي**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد (7)، العدد (27)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة.
25-كنعان، عبد الغفور حسن، (2003)، **أثر العولمة على النمو الصناعي في الدول النامية دراسة تحليلية قياسية للفترة (1975-1997)**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (71)، بغداد.
26----------------------، (2005)، **التقدم التكنولوجى في ظل العولمة و آثارها على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة عن الصناعات الاسيوية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العدد (80)، المجلد (27).
27-مجلة العمران العربي، (2003)، **ماذا بعد الحرب على العراق**، صندوق النقد و البنك الدوليين يقيمان وضع الاقتصاد العراقي، غرفة التجارة العربية البريطانية، العدد (65)، بيروت، لبنان.
28-محمد، محمد سلمان، (2011)، **قانون النفط ومستقبل إيرادات إقليم كوردستان العراق**، مجلة الإقتصاد السياسي، عدد(31)، نقابة الإقتصادين، أربيل.

29-مصطفى، عبد العزيز، (2000)، **دور القطاع الصناعي التحويلي في النمو الصناعي في العراق**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (59)، بغداد.
30-ناصر، محمد ناصر إسماعيل، عطوي، عدوية ناجي وعبد العزيز، عدنان زيدان، (2008)، **واقع التشغيل والبطالة للفترة(1977-2004)**، مجلة التقني، المجلد (21)، العدد(6)، هيئة المعاهد الفنية، بغداد.
31-نجفي، سالم توفيق، (2003)، **البيئة والتنمية المستدامة**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (73)، بغداد.

ج- الدراسات والمؤتمرات

1- إبراهيم، عبد الباسط عودة، (2009)، **واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في الوطن العربي**، ورقة علمية مقدمة إلى الندوة الدولية (النخلة - حياة وحضارة)، مملكة البحرين.
2- أدرج وآخرون، (2009)، **الإصلاح الإقتصادي في العراق**، ندوة إقتصادية، قسم إقتصاد، جامعة بغداد.
3- الشبيبي، سنان، (2007)، **ملامح السياسة النقدية في العراق**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
4- الشركاء الدوليون في العراق، (2010)، **كتاب ملخص عن أوضاع العراق**، بغداد، كانون الأول 2010.
5- العاني، ثائر محمود رشيد، (2005)، **منظمة التجارة العالمية و انعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق**، ندوة الاقتصاد العراقي بين الواقع و الطموح، مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
6- العاني، عماد محمد علي، (2005)، **سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة**، بحث منشور في وقائع ندوة الاقتصاد العراقي بين الواقع و الطموح، مكتب الاستشارات في كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.
7- الورد، ابراهيم موسى، **تحليل واقع و مستقبل القطاع الزراعي في العراق**، ندوة الاقتصاد العراقي بين الواقع و الطموح، مكتب الاستشارات في كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 2005
8- بدوي، أحمد أبو بكر علي، (2011)، **برنامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية جهود التحديات**، صندوق النقد العربي، الدائرة الإقتصادية والفنية، أبو ضبي.
9- شاكر، عامر عبد الأمير، (2007)، **سياسات الإصلاح الإقتصادي في البلدان النامية مع إشارة إلى سياسات الإصلاح في العراق**، وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، دائرة التخطيط الإقتصادي، قسم السياسات الإقتصادية، بغداد.
10- عبد الحميد، نوال، (2009)، **سياسة إغراق السوق**، الندوة العلمية لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد.
11- عبود، عباس كاظم، (2008)، **ظاهرة الإغراق السلعي وأثره على الإقتصاد العراقي**، وزارة المالية، دائرة الإقتصادية، بغداد.
12- عمر، محمد عبد الحليم، (2009)، **مشكلة الإغراق وحرق الأسعار**، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية الثامنة عشرة المنعقدة بالمركز الإسلامي في جامعة الازهر.
13- مصطفى، ياسين عدنان، (2008)، **البطالة والتشغيل في العراق تحليل من منظور الإجتماعي ومشاركة المرأة في السوق العمل**، مؤتمر الدولي حول البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

د- الإحصائيات والنشرات الرسمية

1- الاسكوا، (2005)، تقرير السكان والتنمية، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، العدد الثاني، نيورك.
2- البنك المركزي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، (2003-2011)، التقارير الإقتصادية السنوية حول مؤشرات الوضع الإقتصادي.
3- الجهاز المركزي للأحصاء والتكنلوجيا المعلومات، وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي/العراق، المجموعة الإحصائية السنوية، (2011)، التعداد العام للسكان، سكان العراق للسنوات (1977-2011).
4- --، وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي/العراق، المجموعة الإحصائية السنوية، (2011)، الحسابات القومية.
5- --، وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي/العراق، المجموعة الإحصائية السنوية، (2011)، إنتاج وصادرات النفط الخام للعراق للسنوات (1990-2011).
6- الشركة العامة للسيارات في العراق، (2011)، أسعار السيارات المتواجدة في الشركة العامة للسيارات.
7- تقرير التنمية البشرية الإستدامة والأنصاف(مستقبل أفضل للجميع)، (2011)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغداد.
8- جريدة الغد، العدد(303)، 2012، بغداد.
9- جريدة الوقائع العراقية، العدد(47)، القانون رقم (11) لسنة (2010)، قانون حماية منتجات العراقية بتأريخ (2010/3/9).
10- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، (2003)، التطورات الإقتصادية والإجتماعية
11- --، (2004)، التطورات الإقتصادية والإجتماعية
12- --، (2005)، التطورات الإقتصادية والإجتماعية
13- --، (2006)، التطورات الإقتصادية والإجتماعية
14- --، (2007)، التطورات الإقتصادية والإجتماعية
15- --، (2008)، التطورات الإقتصادية والإجتماعية
16- --، (2009)، التطورات الإقتصادية والإجتماعية
17- --، (2010)، التطورات الإقتصادية والإجتماعية
18- --، (2011)، التطورات الإقتصادية والإجتماعية.

ثانياً:المصادر باللغة الإنكليزية

أ- الكتب

1- Alferd W.Stanier &Dogla C.Hague,(1972),**Economic Theory**,4th Edition,Longman **Group limited,London.**
2- Andrew Abel et al.,(2008), **Macroeconomics**, European Edition, 1st. Ed., Addison-Wesley, NewYork.
3- Blanchard,Olivier,(2006),**Macroeconomics**,4th Ed,prentichall,New York.
4- Dominick Salvatore,(2001), **International Economics**, 7th Edition., John Wiley& Sons, NewYork, USA.
5- James Gerber,(1999) **International Economics** ,Addison – Wesley, USA.
6- Jan S. Hogendorn,(1992) **Economic Development**, 2nd.ed., Harper Collins Publishers Inc., NewYork.
7- Jonathan Michie and John Grive Smith,(1998),**Globalization, Growth and Governance, Creating an Innovative Economy**, Oxford University Press, New York, USA.
8- Nigle Grimwade, (2009), **International Trade**, Second Edition, Routledge, USA.
9- Paul R. Krugman &Maurice Obstfel,(2003), **International Economics**, Theory and Policy, 6th. ed., Pearson Education, Inc., Boston, USA.
10- Robert M. Dunn JR. & James C. Ingram,(1996) **International Economics**, 4th.ed , John Wiley & Sons, Inc., NewYork,USA.
11- Rudiger Dornbusch et al.(1985), **Macroeconomics**, Second Canadian Edition,. Mc Graw-Hill Ryerson ltd.
12- Sanjaya Lall and Paul Streetn(1997),**Foregin Investment,Transnationals and Developing Countries**,Macmillan Press ltd. ,London ,UK.
13- Theodore H. Moran,Harnessing FDI: **Policies for Developed and Developing Countries,Center for Global Development** ,2006. : Accessed online at: http://www.cdgev.org/doc/books/Moran%20/FDI/Chapter%202.pdf**.**
14- Todaro,Michael P.&Smith,Stephen c.(2009),Economic Development,10thEd,Addison Wesly,England

ب- الإحصائيات والنشرات الرسمية

1- ESCWA, Policies Aimed At Attracting FDI and Intraregional Investment in The ESCWA Region :Improving The Climate For FDI And Mobilizing Domestic Savings,Case Studies of Bahrain, Jordan and Yemen, United Nations, New York,2004.
2- IMF ,Iraq : Statistical Appendix, IMF Country Report ,NO. 07/294 ,2007 http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr07294.pdf.
3- UNCTAD,Statistics,Informational Economy,Information &Communication Technology,(2000-2011).
4- UNCTAD,Statistics,International Trade,International Trade in goods &service,(2000-2011).

ج- المواقع الألكترونية

1- http://biibf.comu.edu.tr/mehmetbaykal.pdf
2- http://www.cdgev.org.
3- http://www.dallasfed.org.
4- http://www.devstud.org.uk.
5- http://www.fdimagazine.com.
6-htt://www.imf.org.
7-htt://www.unctad.org.
9-http://www.usip.org.
10-www.unescap.org.
11-http: //rru.worldbank.org.

الملاحق

ملحق (1)

قيم الصادرات بحسب التصنيف الدولي الموحد للمدة (2000-2011) بملايين الدولارات

إسم ورقم الشعبة		السنوات											
		2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
0	**المواد الغذائية والحيوانات الحية**	102	51.2	14893	485.6	35.6	46	86	119	191	110	145	223
1	**المشروبات والتبغ**	4	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	**المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود**	68	53.1	72185	776.9	53.4	45.2	46	78	128	59	78	120
3	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	18601	17601	925635	8147.5	17703.2	23211	30298	39270	63216	39131	51376	79083
4	**زيوت وشحوم حيوانية ونباتية**	0	4	106	48.5	0	0	0	0	0	0	0	0
5	**المواد الكمياوية**	4	0	2373	97.1	0	3	2	0	0	4	5	8
6	**سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة**	80	60.1	1876	87.4	17.8	18.9	16	26	40	20	26	40
7	**مكائن ومعدات نقل**	0	0	16	9.7	0	0	72	79	127	95	124	191
8	**مصنوعات متنوعة**	0	21	505	58.3	0	0	0	0	0	0	0	0
9	**السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع**	0	0	0	0	0	0	9	0	0	8	10	16
المجوع العام		18742.6	17872.1	10175	10082	17810	23697	30529	39587	63726	39427	51764	79681

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على :

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2004، ملحق الجدول (30).
2- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2003، ملحق الجدول (15).
3- لبنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2008، ملحق الجدول (42)، ص 90.
4- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2011، ملحق الجدول (45)، ص 93.

ملحق (2)
الأهمية النسبية لقيم الصادرات بحسب التصنيف الدولي الموحد للمدة (2000-2011)

%

إسم ورقم الشعبة		السنوات											
		2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
0	**المواد الغذائية والحيوانات الحية**	0.5	0.3	1.4	5	0.2	0.2	0.2	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3
1	**المشروبات والتبغ**	0.01	0.01	7.1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	**المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود**	0.4	0.4	90.9	8	0.3	0.2	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2	0.2
3	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	99.2	98.5	0.01	83.9	99.4	97.9	99.2	99.3	99.2	99.3	99.2	99.2
4	**زيوت وشحوم حيوانية ونباتية**	0	0.01	0.2	0.5	0	0	0	0	0	0	0	0
5	**المواد الكمياوية**	0.01	0	0.1	1	0	0.01	0.01	0	0	0.01	0.01	0.01
6	**سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة**	0.4	0.3	0	0.9	0.1	0.1	0.05	0.06	0.1	0.1	0.1	0.1
7	**مكائن ومعدات نقل**	0	0	0.05	0.1	0	0	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
8	**مصنوعات متنوعة**	0	0.1	0.1	0.6	0	0	0	0	0	0	0	0
9	**السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع**	0	0	0	0	0	0	0.02	0	0	0.01	0.05	0.05
المجموع العام		100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على :

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادية لسنة 2004، ملحق الجدول (30).
2-البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2003، ملحق الجدول (15).
3-لبنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2008، ملحق الجدول (42)، ص 90.
4-البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2011، ملحق الجدول (45)، ص 93.

ملحق (3)

قيم الإستيرادات بحسب التصنيف الدولي الموحد للمدة (2000-2011) بملايين الدولارات

إسم ورقم الشعبة		السنوات											
		2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
0	**المواد الغذائية والحيوانات الحية**	905	850	450	506	730.4	530.3	716	1056	1917	1076	1371	1581
1	**المشروبات والتبغ**	6045	6021	4405	5564	278.9	270.6	274	254	461	500	571	622
2	**المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود**	341	250	125	241	373.9	250.6	368	352	639	692	790	860
3	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	205	117	120	100	2100.0	2150	2060	1002	2479	2767	3304	3685
4	**زيوت وشحوم حيوانية ونباتية**	708	650	750	805	1362	1322	1335	1222	1272	1460	1816	2059
5	**المواد الكمياوية**	220	203	150	103	1432	1436	1404	1250	2378	1575	1942	2203
6	**سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة**	1820	1690	1025	1620	1779.9	1679.9	1747	2200	3047	3381	4006	4450
7	**مكائن ومعدات نقل**	880	798	450	735	9264	9064	8086	7529	12666	13798	15907	17404
8	**مصنوعات متنوعة**	251	245	150	291	3372	3250	2307	3090	4608	6073	6939	6553
9	**السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع**	150	140	120	100	608.1	950	595	567	1029	1115	1274	1386
المجوع العام		11008.6	11152.0	7742.4	10063	21302.3	20002.2	18707.5	18288.7	30171.2	32673	37328	40632

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على :

1- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2006، ملحق الجدول (39)، ص 72.

2- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2011، ملحق الجدول (46)، ص 94.

ملحق (4)
الأهمية النسبية لقيم الإستيرادات بحسب التصنيف الدولي الموحد للمدة (2000-2011)
%

إسم ورقم الشعبة		السنوات											
		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
0	المواد الغذائية والحيوانات الحية	8.2	7.6	5.8	5	3.4	2.6	3.6	5.8	6.4	3.3	3.7	3.9
1	المشروبات والتبغ	50.2	55.6	56.9	55.3	1.3	1.3	1.5	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5
2	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	3.1	2.2	1.6	2.4	1.8	1.2	2.0	1.8	2.1	2.1	2.1	2.1
3	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	1.9	1.0	1.5	1	9.9	10.7	11.0	5.5	8.2	8.5	8.9	8.5
4	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	6.4	5.8	9.7	8	6.4	6.6	7.1	6.7	4.2	4.5	4.9	5.1
5	المواد الكمياوية	2.0	1.8	2.1	1	6.7	7.2	7.5	6.8	6.8	4.8	5.2	5.4
6	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	16.5	15.2	13.2	16.1	8.4	8.4	9.3	12	10.1	10.3	10.7	11.0
7	مكائن ومعدات نقل	8	7.2	5.8	7.3	43.5	45.3	43.2	41.2	42.0	42.2	42.6	42.8
8	مصنوعات متنوعة	2.3	2.5	1.9	2.9	15.7	16.2	12.3	16.9	15.3	18.6	18.6	16.1
9	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	1.4	1.3	1.5	1	2.9	4.7	3.2	3.1	3.4	3.4	3.4	3.4
المجوع العام		100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على :
1- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2006، ملحق الجدول (39)، ص 72.
2- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2011، ملحق الجدول (46)، ص 94.

ملحق (5)
قانون حماية المنتجات العراقية لسنة (2010)

قوانين

بأسم الشعب

مجلس الرئاسة

بناءاً على ما اقره مجلس النواب طبقا لأحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) ولمضي المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من البند (خامساً) من المادة (١٣٨) من الدستور .

أصدر القانون الآتي :

قانون

رقم (١١) لسنة ٢٠١٠

قانون حماية المنتجات العراقية

(الفصل الأول)

التعاريف

المادة -١- يقصد بالتعابير التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة إزاءها :

أولاً - المنتجات : مجموع السلع الصناعية والزراعية (عدا المحاصيل الزراعية) والتي تنتج من القطاع الصناعي في العراق .

ثانياً - المنتج المماثل : المنتج المحلي المماثل من جميع الوجوه للمنتج المستورد إلى العراق أو الذي يشابهه إلى حد كبير في مواصفاته أو استخداماته .

ثالثاً - المنتجون المحليون : مجموع المنتجين المحليين للمنتج المحلي المماثل للمنتج في القطاع العام أو المختلط أو الخاص أو الذين ينتجون مجتمعين قسما كبيرا منه .

رابعاً - الإغراق : توريد السلع المماثلة إلى السوق المحلية بسعر أقل من قيمتها العادية في سوق البلد المورد .

قوانين

خامساً – الممارسات الضارة : استيراد منتج مماثل للمنتج المحلي بأسعار مدعومة أو تؤدي إلى إغراق السوق أو الزيادة غير المبررة في الواردات .

سادساً –الضرر المادي : الإغراق أو الدعم أو إعاقة إقامة صناعة محلية .

سابعاً – الضرر الجسيم : الضرر الواقع أو المحتمل وقوعه على المنتجين المحليين الذي يؤدي إلى إضعاف أو إعاقة الصناعة بشكل كامل وشامل نتيجة تزايد الواردات غير المبررة .

ثامناً – الدعم : المنفعة أو المساهمة المالية التي تقدمها الدولة المصدرة أو أي شكل من إشكال دعم الدخل أو دعم الأسعار والتي تؤدي إلى تحقيق منفعة لجهات أو أفراد يقومون بإنتاج المنتجات أو نقلها أو بيعها أو تصديرها .

تاسعاً – الزيادة غير المبررة في الواردات : استيراد منتجات إلى العراق بكميات متزايدة غير إغراقية أو غير مدعومة سواء أكان هذا التزايد بصورة مطلقة مقارنة بسنوات سابقة أو نسبياً مقارنة بالإنتاج المحلي والتي تتسبب في إحداث ضرر جسيم بالمنتجات .

عاشراً – التحقيقات : تدقيقات فنية تقوم بها دائرة التطوير والتنظيم الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن لأجل التقصي والبحث عن صحة المستندات والمعلومات المقدمة من المنتجين المحليين والمصدرين والمستوردين وفقاً لأحكام هذا القانون .

حادي عشر – القيمة العادية : سعر المنتج المورد إلى العراق عندما يتم وضعه للاستهلاك في البلد المصدر في مجرى التجارة العادية .

ثاني عشر – هامش الأغراق : الفرق بين القيمة العادية للمنتج المستورد وسعر تصديره .

(الفصل الثاني)

الأهداف والوسائل

المادة -٢- يهدف هذا القانون إلى تحقيق ما يأتي :

أولاً – حماية المنتجات العراقية من الآثار المترتبة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية مع العراق ومعالجة الأضرار الناجمة عنها .

ثانياً – توفير بيئة لبناء صناعة وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية .

المادة -٣- يسعى هذا القانون إلى تحقيق أهدافه بالوسائل الآتية :

أولاً :التنسيق بين الوزارات والجهات ذات العلاقة ومثيلاتها في الدول الأخرى والمنظمات الدولية في شأن التشاور وجمع المعلومات اللازمة والتقصي عنها وإجراء التبليغات واتخاذ الإجراءات المقتضية لتطبيق أحكام هذا القانون .

ثانياً : رفع التوصيات المقترحة لمواجهة الأضرار الناجمة عن الممارسات الضارة للمنتجين المحليين إلى مجلس الوزراء .

ثالثاً – أ – نشر الوعي عن حالات الإغراق والدعم والزيادة غير المبررة في الواردات وسبل الوقاية منها .

ب – تقديم المشورة وتدريب المنتجين المحليين في شأن الحقوق والالتزامات القانونية والإجراءات الواجب اتخاذها في حالة توريد المنتجات إلى جمهورية العراق وتصدير منتجاتها إلى الخارج .

ملحق (6)
تعليمات تسهيل تنفيذ أحكام قانون حماية المنتجات العراقية

تعليمات

استنادا إلى أحكام المادة (٢١) من قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ أصدرنا التعليمات الآتية

رقم (١) لسنة ٢٠١١

تعليمات

تسهيل تنفيذ احكام قانون حماية المنتجات العراقية

رقم (١١) لسنة ٢٠١٠

الفصل الاول

التعاريف

المادة –١– يقصد بالتعابير التالية لاغراض هذه التعليمات المعاني المبينة أزاؤها :

أولاً– الوزارة : وزارة الصناعة و المعادن.

ثانياً– الوزير : وزير الصناعة و المعادن.

ثالثاً– الجهة المختصة : دائرة التطوير و التنظيم الصناعي .

رابعاً– مجرى التجارة العادية : تسلسل انتقال السلعة من المنتج الى المستهلك النهائي.

خامساً– سعر التصدير : هو السعر المدفوع أو المستحق الدفع للمنتج عند تصديره إلى العراق.

المادة–٢– اولاً – أ– يقصد بالمنتجين المحليين للمنتج المحلي المماثل أو المنافس للمنتج المستورد الاشخاص الذين يمثل مجموع انتاجهم النسبة الاكبر من اجمالي الانتاج المحلي من هذا المنتج .

ب – يستثنى عند تحديد المنتجين المحليين لمنتج محلي معين ، المنتجون المحليون المستوردون للمنتجات المدعى إغراقها أو دعمها أو التي تزايدت إستيراداتها بشكل مضر و المنتجون المحليون الاخرون المرتبطون بمستوردي أو مصدري تلك المنتجات.

تعليمات

ثانياً – أ – يعد الشخص مرتبطا بشخص آخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفقا لاحكام الفقرة (ب) من البند (اولا) من هذه المادة في أي من الحالات الآتية :

(١) إذا كان أحدهما يسيطر على الآخر .

(٢) إذا كان شخص ثالث يسيطر على كليهما .

(٣) إذا كان الشخصان يسيطران على شخص ثالث .

ب – يعد الشخص مسيطرا على الآخر إذا كان في مركز قانوني أو عملي يمكنه من أن يقيد أو يوجه الشخص الآخر.

الفصل الثاني

الإغراق

المادة –٣– يعد المنتَج مغرقا إذا كان سعر تصديره إلى العراق أقل من قيمته العادية و يتمثل هامش الاغراق بالفرق بين القيمة العادية للمنتَج المستورد و سعر تصديره.

المادة –٤– أولاً – القيمة العادية هي سعر المنتَج المورد إلى العراق عندما يتم وضعه للاستهلاك في البلد المصدر في مجرى التجارة العادية.

ثانيا – أ – إذا لم يكن للمنتج مبيعات في مجرى التجارة العادية في البلد المصدر أو إذا كانت له مبيعات لا تسمح باجراء مقارنة صحيحة أو بسبب الوضع الخاص للسوق أو لصغر حجمها فتحدد قيمته العادية بناء على أي مما يأتي :

١. سعر ذلك المنتَج عند تصديره لبلد ثالث مناسب لإجراء مقارنة صحيحة.

٢. القيمة المستنبطة للمنتج و هي تكلفة إنتاجه في بلد المنشأ مضافا إليها الربح و تكاليف الإدارة و البيع و أية تكاليف أخرى.

ملحق (6)
تكملة

ب - لأغراض تطبيق الفقرة (أ) من البند (ثانيا) من هذه المادة يعد حجم المبيعات صغيرا إذا كان حجم مبيعات المنتج قيد النظر في البلد المصدر أو الى بلد ثالث تقل عن (٥%) خمسة من المائة من حجم تصديره للعراق ما لم تقرر الجهة المختصة أن تلك المبيعات كافية لإجراء مقارنة صحيحة بناء على الأدلة التي تتوفر لديها أو التي تقدمها الأطراف المعنية بالتحقيق.

المادة -٥- يجوز تحديد القيمة العادية للمنتج إذا لم يستورد من بلد المنشأ مباشرة بناء على السعر في بلد المنشأ في أي من الحالات الاتية :

أولاً - إذا نقل بصورة عابرة (الترانزيت) في البلد المصدر .

ثانياً - إذا لم ينتج في البلد المصدر .

ثالثاً - إذا لم يوجد سعر للمنتج في البلد المصدر يتيح إجراء المقارنة معه.

المادة -٦- إذا قررت الجهة المختصة لإغراض التحقيق أن المنتَج المعني مستورد من دولة لا تعتمد اقتصاد السوق فتحدد القيمة العادية للمنتج وفقا لما يأتي :

أولا - أية معلومات ذات صلة بوضع الانتاج في دولة اخرى تعتمد على اقتصاد السوق على ان يكون مشابها لوضع الإنتاج في الدولة المصدرة .

ثانيا - استنباط قيمته العادية .

ثالثا - أية أسس أخرى تراها الجهة المختصة مناسبة .

المادة -٧- لاغراض تحديد القيمة العادية للمنتَج ، فللجهة المختصة أن تستثني المبيعات المبينة أدناه :

أولا:- المبيعات التي تتم مع أشخاص مرتبطين بالبائع وفقا لاحكام البند (ثانيا) من المادة (٢) من هذه التعليمات.

ثانيا:- أية مبيعات لذلك المنتج في البلد المصدر أو لبلد ثالث تكون بسعر أقل من تكلفة إنتاج الوحدة مضافا إليها تكاليف الإدارة و البيع و التكاليف الأخرى لهذه الوحدة و الارباح في ذلك البلد إذا تحققت الشروط الاتية :-